

المجلد السادس عشر
كلية القانون
للعلامة الشيرازي
ع ٢٠

٢٦٥٩

المجلد السادس من شرح كتاب القانون شرح قانون نظام
للعلامة الشيرازي في الطب
٩

اللهم أنت الإله القديم وهذه سنة
جديدة فأنت تلك فيها العصمة من
الشيطان والعون على هذه النفس
الافارقة بالسوء ولا تشغل
ما يقتربنى إليك يا كريم يا ذا الجلال
والاكرام برحمتك يا ارحم
الراحين

٤٦٥٤



قد وصف من السيرة سلطان الاعظم والحال المعظم
مالك الرين والبحرين حاد من السيرة السلطان
من السلطان السلطان العاري محمود وحال السيرة
سيرة السلطان والاسم العاصم والسيرة العاصم
صا عفا السيرة احور واصف واصف واصف
احمد سيرة السيرة السيرة السيرة
السيرة السيرة



عدد ٢١

بسم الله الرحمن الرحيم رب تم
قال مولانا الاستاذ العلامة قطب الحق والدين رحمة الله عليه
المجلد السكندر من شرح كلمات القاتون بالف اجوج خلق الله الله محمد
ابن مسعود الشيرازي ختم الله له بالخسني **المبحث الرابع** في
العلامات الدالة على انتقال اورام الاحشاء قال الشرح الرئيس
رحمة الله عليه **وربما انفلت المادة في الاورام الباطنة من**
عضو الى عضو وسبب هذا الانتقال ان نفق طبيعة العضو الوارم
ولكن لا قوة نامة حتى تحلل العدم وتقنيه بل دون ذلك بحيث يتحرك
المادة عن جهتها وسبق عضوا خروضعيف بعجز قوته عن مقاومة دافعة
العضو الوارم مقبل تلك المادة وتتوهم **وذلك لان انتقال يكون جيدا وقد**
يكون رديا وذلك لان فاعل هذا الانتقال قد يكون طبيعة العضو الوارم مع
طبيعة البدن الكلية وقد لا يكون والاول هو الاسفك الجيد وهو الانتقال
والعضو الشريف الى الخسيس عما قال **والجيد ان ينقل من عضو شريف**
الى عضو خسيس وذلك لان الطبيعة لا تنال في تضرر العضو الخسيس في جنبه
حصول مصلحة العضو الشريف بل قد يكون خلقة ذلك العضو الخسيس
ليكون قابلا لعضو العضو الشريف عما مثل بقوله **مثلا ينقل في اورام**
الدماغ الى خلف الاذن وفي اورام الكبد الى الارست ولما فعل الطسعة
ذلك اذا كانت فاصرة عن التحليل اذ افناء مادة ذلك الورم واخراجها بالكلية
ليكون المحال انفع للبدن والمانى الاسفك الردي وهو ان يكون محالفا لمعضى
فعل الطبيعة الكلية وذلك كما ينقل من خسر الى شرف او الى ما هو اقل

صبرا

صبرا عما قال **والردي ان ينقل من عضو خسر الى عضو شرف او**
اقل صبرا على ما يعرض له مثل ان ينقل من ذات الجنب الى ناحية
القلب او الى ذات الرئة هذا المثال وان كان يصلح ان يكون مثالا
للامرين اما الاول فلان الجنب خسر من الرئة وهو ظاهر واما الثاني القلب ومن
فلانه اكثر صبرا عما يعرض له منها عما يعرض لها اما في القلب فظهر
واما في الرئة فلان اورامها اعسر نورا واشد خطرا من اورام
ذات الجنب وذلك لوجوه اربعة احدها لقربها من القلب وبانها
لستخافه جوهرها وسرعة تأكلها وثالثها لدوام حركتها ورابعها لبعدها
عن مورد الدواء لكن الاولى ان يذكر لكل واحد منها مثالا مستقلا
بنفسه منفردا برأسه اما الانتقال في العضو الاشرف فكما ينقل الورم
من الكلى الى الكبد واما الاسفك الى ما هو اقل صبرا وان لم يكن اشرف
فتارة يكون قلة صبر المنقل اليه بسبب مرضه كما اذا كان به مرض
فانسلت المادة اليه فان ذلك في اكثر الامور بلزومه افساد جوهره
وهذا المختصر بعضو بل كل عضو مريض فحاله كذلك وتارة يكون قلة
صبره لقوة حسه كالعين وتارة يكون لانه مجرى لشيء لا بد للحياة
منه من الهواء والغذاء كالخلق فانه مع كونه اخسر والشر صبرا صحيحا
فان الانتقال اليه ردي وذلك لان المادة اذا اسفلت اليه كان فيه
خطرا بلزوم ذلك من انسداد مجرى النفس والغذاء ولذلك يستعمل
في ابتداء اورامه الروادع وان كان ذلك الورم دفعا الى من عضو
رئيس كالدماغ **والانتقال لا اورام الباطنة وميلان** وفي بعض النسخ

ومدات وكل وجه **الخراجات الباطنة الى تحت والى فوق علامتها**
تدل عليها وتذكر بها **فانها** الى الاورام او الخراجات بل موادها **انها**
مالت هذه اللوحة ترجح الميلان على المدات من حيث اللفظ اذ
من حيث المعنى هي راجحة عليه **في انتقالها الى ما تحت ظهره**
الشرا سيف **مدد وثقل** وذلك بسبب زيادة المادة في الاحشاء
السفلية فيجذب بسبب ذلك علاقتها الارحمان تلك الاحشاء سفلها
ويلزم ذلك انجذاب الصفاق المستبطن لعصل البطن الى اسفله وقال
المسيحي لميلان المواد الى تحت ثلث علامات احدها بعلها دون
الشرا سيف لميل المادة الى هذه الجهة وبانها ممد يد هناك لانجذاب
العلائق الى اسفل بسبب زيادة المادة وبانها احتباس مع منقشاته
ان يخرج من الاسفل في الفضول وذلك بسبب مزاجية المادة
المائلة الى هذه الجهة او بسبب تمديد علاقتها وانضغاط مجاريها
واجود خروج هذه المادة بالبراز والبول هذا كلامه وفي المائة
نظروا **اذا مالت في انتقالها الى فوق دل عليه** امور احدها **يسوء**
حال النفس اي دأته وضيقة وعسر وذلك بسبب مزاجية
الات النفس بما انتقل اليها من المواد الصاعدة وعجزها عن
الحركة الكافية في جذب الهواء البارد ودفع الهواء الحار وبانها
كانت المادة قوله **وضيق الصدر** لمزاجية المادة الصاعدة اليه
لمجاريه واوعيته وبانها قوله **والتهاب** **بتدري** **وتحت الى فوق**
وذلك لنفوذ المادة ومروها وميلها من تحت الى فوق وانما يكون ذلك

اذا كانت المادة حارة واذا كانت باردة فقد يكون هناك كرب وذلك بسبب
مزاجيتها للقلب والجواب ودانها قوله **وثقل في ناحية التروية** وذلك
للكثرة ما استصاعد اليه من المادة وخامسها قوله **وصداع** وذلك لوصول
المادة او بخارها الى الدماغ وهذا الصداع يخلط مواضعه من الراس بحسب
اختلاف الجهة التي فيها المادة الصاعدة او المنخثرة فلذلك يكون تارة في اليمن
وتارة في اليسار وتارة من خلف وتارة من قدام وتارة في حاق البافوخ
وتارة في الراس كله وذلك اذا كانت المادة كثيرة **وربما ظهر اثره** اي
اثر انتقال المادة الى فوق **في العضد والساعد** وذلك بسبب تضرر
العصب الاتي اليها المحرل لها **والمائل الى فوق** غرضه من هذا
الاطمئنان مال المادة الى فوق اذ لم يتحلف فلذلك قال **ان يمكن من**
الدماغ **كان رد يافه خطر** لصيرورته صداعا من مناوان **مال اللحم**
الروح الذي خلقت **لاذن** **كان فيه رجاء خلاص** لميل المادة الى الخارج
والرعاف **في مثل هذا** اي هذا الانتقال وهو من الاسفل الى الاعلى
دليل حديد **للالته** عاقوة الطسعة ودفعها للمواد الصاعدة من اقرب
طريق واسهله **في جميع اورام الاحشاء** اي الرعاف فساد دليل
جديد لما ذكرنا قال المسيحي ولكن بشرط ان يكون موادها حارة وكذا
المواد المتصاعدة لما تنفع منها الرعاف اذا كانت حارة وهو ظاهر
وفيه نظرا وهذا الشرط مستدرك على ما لا يخفى اذ مواد ورم الاحشاء
لا يتصاعد الا اذا كانت حارة وهو واضح **وليس** **ظرف** **استقصا هذا**
اي ورم الاحشاء **ما نقوله** **من بعد** **حيث** **نستقصي الكلام في**

الاورام وحيث نذكر حال ورم عضو عضوف **الاورام الباطنة** واعلم
ان المسيحي قال في هذا المقام ان الشيخ ذكرنا والعلامة سوء المزاج
الساذج ثم المادي الغر المودم ثم الفرق الاتصال وكان يجب عليه ان
يذكر ما يدل على الاعضاء الاليتية ويجعل ذكرها قبل ذكر ما يدل على الفرق
الاتصال ونحن نذكر ذلك ثم قال فنقول اما فساد الشكول وكتب ما قلنا
عنه في الفصل السابق في العلامات الدالة على السدد الى قوله وكما تبدل
بالحول عازوال الرطوبة الجليدية الى فوق او الى اسفل حرفا خروا وعثر
بغير اصلا لا لفظا ولا معنى فتركناه وما كتبناه قال رحمه الله
الفصل الحادي عشر في علامات الفرق الاتصال
ان عرص في الاعضاء الظاهرة اوقف عليه الحس لظهوره عنده
وان وقع في الاعضاء الباطنة فان كان في عضو حساس دل عليه
الوجع العاقب والناخس والاكاك لان هذه الاوجاع من الاوجاع
اللازمة لفرق اتصال الاعضاء الحساسة لكن دلالة الوجع المذكور على
فرق الاتصال يتوقف على معرفة ان الوجع ليس عمن ورم ونعرف
ذلك بعدم الحمى فان الاورام الباطنة الموجهة كلها يلزمها الحمى ولذلك قال
والاسماء ان لم تكن معه اي مع الوجع المذكور **حي** لا لانه على ان الوجع
للفرق لا للورم وور هذا يعلم فساد ما في الحواشي العراقية من ان المراد
والاسماء ان لم تكن معه **حي** فان الوجع حينئذ يكون اشد لان الحمى للحل
المسام ولا يودي الخلط النافذ فيه ابدا نفوذه في المتكاثف لعدم الحمى
لان المراد ان الوجع المذكور ان لم يكن معه كان ادل على الفرق لا

كان اشد لانه المناسب المقام ولا ينظم معه الظلم اذ لا نظم لقول من يقول الوجع
يدل على الفرق لا سيما ان لم يكن معه **حي** فانه يكون اشد وانما ينظم اذا
قليل فانه يكون ادل على ما قلنا وان لم يكن في عضو حساس فاما ان يكون
ذلك الفرق مما يلزمه سلال خلط او مدة او لا يكون كذلك والاول
كنفث الدم على ما قال **ولشرا ما تتبعه** اي الفرق الاتصال **سلان**
خلط كنفث الدم وستدل على الفرق عرق الرية غير انه ان كان
الدم الخارج قاني اللون فالفرق في الاوردة وان كان ناصع اللون
رقيق القوام فالفرق في الشرايين **وانصبا به** اي انصباب الدم **الى**
المعدة والبطن وما يكون كذلك اذ ال الفرق الى انفر عرق او انقطاعه
وانصباب الدم الى المعدة او البطن وخروجه بالقي او بالاسهال او بالبول
او انصب الى المثانة ولذلك يستدل بخروج الدم بالقي او بالاسهال او بالبول
على الفرق عرق في المعدة او في الاحشاء او في المثانة **او خروج مده او**
قيح اما بالقي او بالاسهال او بالبول وستدل به على انفجار ورم في المعدة
او في الاحشاء او في المثانة **ان كان** اي خروج المدة **بعد علامات الاورام**
ونضجها لكونه ادل على الانفجار غير ان الخارج بالانفجار تارة يكون لنضج
الورم وفتح الطسعة او دفع مادته النضجة وهو محمود وتارة يكون لكثرة
المادة بحيث انها خرجت بنفسها وهو مذموم والفرق بينهما ان الاول
لعقبه سكون الحمى وخفة الاعراض الهائلة وسكون النقل اللازم للورم
والثاني لا لعقبه شيء من ذلك بل اضراده لكونه نريفا في غير وقته
ولذلك يزداد الوجع على ما قال **والذي** اي والفرق الذي يكون عقب

لا ورام فربا كان دا الاعلى انفجار عن نضج وربما لم يكن فان كان عن
 نضج سكن الجمي مع الانفجار واستفراغ القبح لانه كان الموجب للجمي و
 سكن الفعل وخف لزوال الموجب وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن
 الفرق الذي هو غيب الورم دا الاعلى انفجار عن نضج بل يكون دا الاعلى
 انفجار عن كثرة مادة **اشتداد الوجع وزاد** لما قلنا والثاني وهو ان يكون ذلك
 الفرق يلزمه سبلان خلط ولا خروج مدة ولا تخلو اما ان يلزمه الخلاع
 عضوا ولا يلزمه ذلك والذي يلزمه الخلاع عضو بل عليه وجود ذلك للخلاع
 كما يعرض عند امتلاك اربطة الرحم ان يبرز الى خارج والذي لا يلزمه
 الخلاع عضو اما ان يلزمه زوال العضو عن موضعه وعنه الخلاع
 كما يعرض عند الفسق من نزول الامعاء الى كيس الانثى فيدل عليه ذلك ايضا
 والله اشار بقوله **وقد يدل على تفرق الاتصال بالخلاع الاعضاء عن**
مواضعها ونزول العضو عن موضعه وان لم يخلع كالفتق او لا يلزمه
 زوال العضو وحسب ما ان يلزمه احتباس شيء كان يستفرغ وذلك بان
 نصبت الى فضاء تودي اليه تفرق الاتصال كما يعرض عند انخراق الامعاء
 ان يختبس البراز في البطن وربما امتلاء البطن منه وصار كما في الاستسقاء
 ولم يعرض عند انخراق احد بنخ البول او كلها ويسال البول الى فضاء
 البطن واحتباسه عن الخروج حتى يعرض من ذلك استسقاء زقي في مدة
 يوم او يومين وغدا يكون بالكفاة والله اسار بقوله **وقد يدل عليه**
 اي على تفرق الاتصال بالباطن **باحتماس المستفرغات عن المجاري**
 فانه ربما انصبت الى فضاء تودي اليه اي الى ذلك الفضاء **تفرق الاتصال**

ولم تفصل اي المستفرغات **عن المسلك الطبيعي** بسبب ذلك كما يعرض
 لمن **انخرقت امعاؤه ان يختبس برازه** والحاصل من هذا البحث يفرق
 اتصال الباطن ان كان في عضو حساس استدلاله باحد الاوجاع الثلاثة
 مع عدم الجمي وان لم يكن في عضو حساس فاما استدلاله باحد امور ثلاثة
 اولها سبلان الفضول لخروج الدم بالنفث والقي والبول والبراز الدال
 على تفرق عنق في الرئة او المعدة او المثانة او الاحشاء وخروج القي باحد
 الوجوه الاربعه الدال على انفجار ورم احده هذه الاعضاء الاربعه وبانها احتباسها
 كاحتباس البراز مع تناول الغذاء وعدم سلة الامعاء الدال على انخراقها
 وكاحتباس البول مع تناول البول الماء وعدم خروجه بالبول والعرق الدال
 على انخراق المجرى المتصل بالسرة وخروج البول الى فضاء الجوف وبالثالث وال
 الوضع كما استدلال بالخلاع الاعضاء على تفرق اتصالها وعلامته ان يحصل
 تقوؤ وغوؤ في غير موضعها وقد يدل الزوال على التفرق لخروج شيء من
 المعاو والشرب الى خارج الدال على فتق حصل للمراق **وربما خفي**
تفرق الاتصال ولم يوقف عليه بالعلامات الكليم المذكورة وذلك
 لاختصاص الفرق بعضو جزئي واحتجاج معرفته الى علامه جزئية
 عما قال **واحتجج في بيانه الى الاقاويل وفي اكثر النسخ الاقوال**
الجزئية بحسب عضو عضو ذلك في صور احدها بان يكون العضو
الاحس له حتى يعرف لفرقه باحد الاوجاع الثلاثة المذكورة مع عدم
 الجمي وبانها او بان يكون **الحقوى على رطوبه فيسيل ما فيه** حتى
 يعرف بسبلان ما فيه اي لخروجه عنه او باحتباسه عن مخرجه

الطبعى الفروق الحاصل فيه وذلك كانهما كعضل ارتباط الرجم وبالنها **او**
 بان يكون العضو **لا محال له فيزول عن موضعه** وذلك كما اذا اخذوا الطبقة
 العنقية فانها عند الخرافة تنقل الى خارج وعثران لميل الى موضعها اذ
 ليس لها مكان ذو سعة لميل اليه ورابعها **او** بان يكون العضو **ليس يعتمد**
على عضو فيزول بالخلع وذلك كالطبقة الملتحمة فانها متى انخرقت
 لم يلزم من الخرافة روال الطبقة القرنية عن موضعها لانها ليست معتمدة
 على الملتحمة بخلاف الثرب فانه معتمدا على الصفاق فمتى انخرق الصفاق
 نتا الثرب الى خارج وتغير موضعه **واعلم ان اصعب الاورام اعراضا**
واصعب نفوق اتصال اعراضا ما كان في الاعضاء العصبية
الشديد الحس وذلك لقوة حسنها ولطافة جوهرها واتصالها بالدماغ
 وكون معالجتها صعبة جدا عما سببته في معالجة نفوق الاتصال
 من هذا الكتاب ولما كان حال اعراض الامراض والنفوقات العصبية
 كذلك صارت اكثر ما تودي الى الهلاك عما قال **فاما** اي فان تلك الاعراض
ربما كانت مملكة فاما الغشي والشيخ فيلحقها اي للحق اورام
 الاعضاء العصبية ونفوق اتصالاتها **دائما اما الغشي فليشد الفجع**
 لقوة حس العصب **واما الشيخ فلعصبية العضو** واصاله بالدماغ
 ثم اي بعد هذه الرداة الاورام والنفوقات **اللاتي يكون على الناحية**
فانما سطر قبولها للعلاج لوجوه اربعة احدها لكثرة حركة
الفصل وحدها اليه مواد متوفرة وبانها **الفضاء الذي يكون عند**
الفصل المعد وفي بعض النسخ **المستعد** واكمل منها وجه **انصاب**
 المواد

٦
المواد اليه وبالنسبة الى الحركة تمنع شفتي الجراحة عن الالتحام ورابعها ان اكثر
 الفاصل في اسفل البدن وذلك موجب الانصباب المواد اليها **وان النبض على**
من العلامات الدلية الاحوال البدن فليعلم فيها وان الحكماء اذ لم عليه
 السلم الى الآن تكلوا فيها والعلماء في زمان الشيخ قد بذلوا جهدهم في تفسير
 هاتين الحملتين فليشبع القول فيها ولنورد ما اوردوا عما اوردوا ان ورد
 شئ ويختار الحق في كل مقام يتوقفه تعالى **وال** رحمه الله
الجملة الاولى من العلم الثالث من الفن الثاني في النبض تسعة عشر
فصل الفصل في كلام كلي في النبض وتتم هذا الفصل على مباحث
المبحث الاول في شرح الحد المذكور في الكتاب للنبض
وال رحمه الله **النبض حركة من اوعية الروح موله**
من انبساط وانقباض لتدبير وفي بعض النسخ **لهيريد** والاول هو الصحيح
 والماني خطا لما سيجي بيانه **الروح بالنسيم** الظالم في تحقيق معنى هذا الحد
 بل معاني تمام الفصل موقوف على مقدمات فلذلك راينا ان تقدم القول
 فيها على القول فيه وقد حصرتها في تسعة **الاولى** في اثبات الحركة
 وانما احببنا اليه لان النبض حركة متوقف وجوده على وجودها لكن
 من اليونانيين من ذهب الى انه لا حركة اصلا اذ لو كان لها وجود لكان
 في احد الازمنة المثلثة اذ لا بد من وقوعها في زمان والازمنة مخصصة
 في هذه المثلثة لكن لا وجود لها في شئ منها اما في الماضي وكذا المستقبل
 فظاهروا ما في الحال فلو جوب كونها منقسمة اذ لو كانت غير منقسمة
 كانت المسافة المطابقة لها غير منقسمة ويلزم منه الجوهر الفرد وهو

محال واذا انقسمت تكون احد نصيفها ماضيا والاخر مستقبل اوها
معدومان فاذا لا وجود للحركة اصلا اجاب الشيخ عن هذا بان
الحركة الحاضرة وان كانت منقسمة لكن انقسامها الماهو بالقوة لا
بالفعل لان انقسامها الماهو بالعرض وانه تابع لانقسام المسافة والزمان
وانقسام هذين الامرين بالقوة لا بالفعل بناء على نفي القول بنفي الجزاء واعلم
ان الفلاس بالجزء استدلو على ثبوت الحركة بان قالوا انها موجودة لانها
محسوسة ولا شيء من العدم محسوس والان الجسم كان ساكنا صار متحركا
فلا بد من تحدد امر موجود ولست موجودة في الماضي والمستقبل فنعين
ان يكون وجودها في الحال وحسبنا ما ان يكون منقسمة او غير منقسمة
فان كانت منقسمة لزم ان لا يكون الموجود في الحال موجودا فيه لكون
العضوية ماضيا والعض منقبلا وهو محال وان كانت غير منقسمة
لزم من عدم انقسامها عدم انقسام المسافة ومن عدم انقسام المسافة
وجود الجزاء والجواب عنه ان نقول ما عني بقول الحركة الحاضرة
اما ان يكون منقسمة او غير منقسمة لعني بها العسمة بالفعل او بالقوة وان
عنيت بها الاول اخترنا انها غير منقسمة بالفعل وقوله لو كان كذلك لزم
وجود الجزاء ممنوع لانه اما كان يلزم لو كانت غير منقسمة بالقوة وان
عنيت بها الثاني اخترنا انها منقسمة بالقوة وقوله لو كان كذلك لزم ان
لا يكون الحاضر حاضرا ممنوع لانه اما كان يلزم لو كانت منقسمة بالفعل
وهو واضح والحقيق فيه ان قسمة الحركة والزمان الى ماض ومستقبل
وحال لا يصح لان الحال حد مشترك هو نهاه الماضى وبداية المستقبل والحدود

المشتركة بين المقادير لا تكون اجزاء لها والا لان النصفين تثلثا بل هي
موجودات مغايرة لما هي حدوده بالنوع وان لم يصح قسمة الحركة والزمان
الى الثلثة رطلت الحجة المبينة على قسمتها اليها فثبت ان النبض وجودي
وما يدل عليه ايضا مشاهدة حركة الشريان ووصفه بالامور الوجودية من
العظم والصغر والطول والعرض مع ان ما يوصف بامور وجودي فهو وجودي
المقدمة الثانية في حقيقة الحركة قال افلاطون في حدها انها عبارة
عن كون الشيء في امور في الامور بحيث يكون حاله في كل ان يفرض مخالفا
لحاله قبل ذلك الان وبعد واورد عليه ان تصور الان والقبله والبعده
متوقف على تصور الزمان المتوقف على تصور الحركة المتوقف على تصور
الامور المذكورة واحسب بان تصورات هذه الامور وجودية اولية
جبلية غير محتاجة الى تصور شيء ما ذكره في نظره وقال ايضا في حدها
انها عبارة عن الخروج عن المساواة ويريد به مساواة الاحوال في الانات
وقال فتاخر في الحركة هي العيرية وهو قريب من قول افلاطون ومنهم
من قال انها عبارة عن خروج الشيء من القوة الى الفعل على سبيل التدرج فقال
الامام وحاصله انها عبارة عن الانفعال من امر الى اخر قليل او كثيرا
سيرا ومنهم من قال الحركة كمال اول لما بالقوة وحيث هو بالقوة اي وجهه
المعنى الذي هو له بالقوة وهي كون الشيء في اوضاع او كم او كيف لم يكن له
قبل ذلك ولا يكون له بعد واما الحال فاعلم ان كل ما يكون في شيء بالقوة
لم يخرج فيه الى الفعل وان كان خروجه الى الفعل اليق بذلك الشيء من الاخرجه
واصلح له فهو من تلك الجهة كمال له ثم ان الحال تنقسم الى اول وثاني وذلك

باعتبارين اولهما ان يكون الشيء الذي يخرج من القوة الى الفعل لا يكون من
شأنه ان يخرج بتمامه دفعة فيسمى ما يخرج منه الى الفعل **التيقن** بالشيء
قبل خروجه بتمامه كمالا او لا وكاله الذي يتوخاه ويقصده بعد تقدير خروجه
الى الفعل كمالا مانا وهذا الاعتبار يعرف الحركة بأنها كمال اول لما هو بالقوة
وحيث هو بالقوة وبانها ان يكون الشيء الذي يخرج الى الفعل يكون شأنه
ان يخرج بتمامه دفعة فان كان حصوله لذلك الشيء يجعله نوعا غير
ما كان قبل الحصول سمي كمالا او لا وما يصدر عنه بعد تنوعه وحيث
هو ذلك النوع يسمى كمالا ثانيا وهذا الاعتبار تعرف النفس بأنها كمال اول
لجسم طبيعي الحق ذي حيوة بالقوة والصورة التي تحصل للمركبات وتجعلها انواعا
وممكن ان تنزل عنها كصور المعادن والنباتات والحيوانات الاكصور
العناصر تسمى صور كمالية فالحركة في هذا الجنس وباقي الحد كالفصل
لكنها ليست جنسا قريبا للنبض اذ ما ينقسم اليه اولا اقرب الى النبض
من الحركة فلننظر ان حركة النبض من اقسام الحركة هي المعروفة
بذلك الجنس القريب للنبض **المقدمة الثالثة** في بيان المقولات
التي تقع فيها الحركة وبيان ان حركة النبض من الحركة الواقعة في اية مقولة
المشهور وقوع الحركة في اربع مقولات الان والوضع والكم والكيف
اما الحركة في الان فهي الحركة المكانية وتسمى النقلة واما الحركة في الوضع
فهى تبدل نسب اجزاء الشيء بالقياس الى الخارج منه او الداخل
فيه كحركة الجسم المستدير على مركزه وحركة القاعلة اقام وبالعكس
واما الحركة في الكم فهي اما ان يكون الى الازدياد او الى الانقاص والى

الى

الى الازدياد اما ان يكون بزيادة اخرى وهي النقص ولا يكون كذلك وهي
الخلل والتي الى الانقاص اما ان يكون بانقاص شيء من المادة وهي الدبل
او الهلاك او لا يكون كذلك وهو التكاثر واما الحركة في الكيف فكالسحق
والتيقن وتسمى الاستحالة فهذه اقسام الحركات باعتبار المقولات و
النبض ظاهرا انه ليس حركة في الكيف ولا في المكان على ما ذهب اليه
جمهور الاطباء حيث حدوا النبض بأنها حركة مكانية يتحرك القلب و
العروق الصوارب بالانسياس والانقباض لتعديل الحرارة الغريزة
والما الروح الحيواني وتوليد الروح النفساني وذلك لان كل متحرك حركة
مكانية فانه عندما يتحرك لا بد وان يخرج من مكانه والشران اذا
انبسط او انقبض يخرج من مكانه بالمكانه يتسع عند الانسياس
ونضيق عند الانقباض اذ المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
الما من السطح الظاهر من الجسم المحوي فليست اذن حركة النبض
مكانية فان قيل نحن لانعني بالحركة المكانية الاكون الجسم يتحرك
وهو في مكان والشران عند انبساطه وانقباضه يكون لامحاله في
مكان فحركته اذن مكانية قلنا ليس المعنى بالحركة المكانية هو هذا
والا كانت الحركات كلها مكانية ولافعال ان الارواح في مثل هذا
الوقت منتقلة من القلب والشران الى غيرها من الاعضاء ولاسل
ان هذه حركة مكانية لا نقول هذا خطأ محض لانهم قالوا بحركة
مكانية يتحركها القلب والعروق الصوارب لا حركة مكانية يتحركها
الروح فبقي ان يكون حركة في الوضع او في الكم قال القرشي وظاهر

انها ليست حركة في الكم فتعتبر ان يكون حركة في الوضع وايضا ان الشرايين اذا
 انبسط بعد انقباضه او انقبض بعد انبساطه لم يغير فيه الانسبة اجزائه بعضها
 الى بعض بالقرب والبعد وذلك هو المراد ههنا بالوضع فلا حركة عند الا
 في الوضع قال فالنبض اذن حركة وضعيه وذلك هو جنسه القرب
 وفيه نظر لان هذا لما كان يصح لو كانت الحركة في الوضع مفسرة بما ذكر
 لكنها ليست كذلك عما قال الشيخ في الاوسط الجرحاني وعندك ان
 الحركة نوعا خاصا وهو الحركة في الوضع لحركة الجسم عما مركز نفسه مستند
 فان هذه الحركة كيف يكون مكانه وربما كانت لا في مكان وانما كانت
 في مكان لم يترك تفاوت الممثل مكانه بالكلية بل ثبت فيه والما تارق
 اجزائه اجزاء مكانه فتبدل اجزائه نسبة الى اجزاء مكانه وهذا
 هو الوضع واما قوله ان كل متحرك حركة مكانية فانه عندما يتحرك لا بد
 وان يخرج من مكانه فممنوع لان الحركة المكانية هي الانتيه هي التي
 تبدل بها ايون المتحرك عما معنى انه يكون في كل آن في اين اخر لانه
 يكون في كل آن في مكان اخر وذلك لان الحكيم اذا قال ان في مقولة
 كذا حركة فلما تعني به ان الجسم صغير في صنف من تلك المقولة الى صنف
 اخر منها تغيرا على التدرج فالحركة الانتيه لا بد منها وتغير الايون و
 اما تغير الامكنة فغير لازم لانه قد لا يكون كلما المتحرك لحركة الكوز وقد
 يكون لحركة الماشي وذهب نجم الدين بن المفتاح الى انه حركة في الكم لانك
 قد عرفت انها على نوعين واحد النوعين هو الخلط والكاثف ولا شك
 ان الشرايين عند انبساطها تخلط في جوهرها يعني اجزائها تنفخ وتنفش

وعند

وعند انقباضها سكا ثف الاجزاء اي تجتمع فالنبض عند حركة كمية وروحية
 الروح اي حركة لخلطية او ثكاثفية من ذلك الادعية قال الميحي فحركة النبض
 باعتبار كونها من المقولات اما وضعيه او كميه ثم قال وثب ان يكون الشيخ
 لما ترك ذكر الفصل القريب بحسب المشهور لكونه غير صحيح علما عرفت
 ولم يطب له اول يمكن له ان ياتي بفصل قريب مخالف للمشهور فانه شنيع
 العرف الطبي ترك ذكره بالكلية وذكر الحركة المشهور عند الجميع وهي الانسلاطية
 والانقباضية وفيه نظر لما عرفت انها ليست وضعيه ولا كمية لخلطية
 وثكاثفية لان هذه الحركة وان سلمنا وجودها في الشرايين لكنها لزمها اختلاف
 الايون وحركة في الكم لكن الطب الباطن المانع حركته في الايون في الكم ولا اول
 حركة مكانية لما يتنا ومنه يظهر فساد قوله ان الشيخ لما ترك الفصل القريب
 بحسب المشهور لكونه غير صحيح لانه اعني الفصل القريب وهي المكانية
 صحيح وكان الشيخ انما لم يذكره لكون السابق الى الفهم من المكانية تبدل الامكنة
 وكون السابق الى الفهم وحركة الانسلاط والانقباض تبدل ايون العروق
المقدمة الرابعة في بيان الامور التي لا بد للحركة منها وهي ستة مامنه
 الحركة وهو المبدأ كالبرودة في استحالة الماء منها الى السخونة وما الى
 الحركة وهو المنتهى كالسخونة في مثالنا وما به الحركة اعني السبب الفاعل
 لها كالنار في المثال وما فيه الحركة كالكيف وماله الحركة وهو محالها وضوعها
 كالماء وما لاجله الحركة وهو العلة الغائبة كاللطفة في مثالنا وان كل
 حركة لا بد لها من هذه الامور والنبض حركة فلا بد له منها وفي قول الشيخ
 اشارة لان ما منه حركة النبض هو الوسط او الاطراف وما الى الحركة

هنا حركات في الكم

وما منه ص

ايضا هو احد هذين وقد دل عليها بقول مولفة من انبساط او انقباض وما به الحركة
 فهو ما يتحرك به القلب والشرابيز وسبب ما هو الحق فيه وهو الوضع او اللم وقد
 دل عليه الانبساط والانقباض وما له الحركة هو اوعية الروح وقد صرح به وما
 لاجله هذه الحركة هي تدبير الروح بالنسيم وهو موضح به **المقدمة الخامسة**
 في ان لكل متحرك محركا غيره وذلك لان الحركة لا بد لها من موجب وليس
 هو مجرد الجسم الموصوف بها بل هو امر اخر مفهومه ورايه مفهوم الجسمية
 ويكفي عاصيته وجوه اربعة احدها انه لو كان الجسم بما هو جسم متصفا
 للحركة لدامت بدوام الجسمية ولم يصح وجود ساكن البتة وهو باطل وانها ان
 ان الاجسام متساوية في الجسمية وغير متساوية في الحركة فالجسمية غير
 مقتضية للحركة وبالله ان الجسم لو تحرك لذاته فاما ان يكون حركته لطلب
 مكان معين ملام اولئك فان كان الثاني لم يكن حركته الى بعض الجهات
 اولى من حركته الى البعض لكونه ترجحا غير مرجح وهو محال فاما ان يتحرك
 الى كل الجهات وهو محال ولا يتحرك الى شئ منها فلا يكون متحركا لذاته وان
 كان الاول وان تحرك الى مكان ملام فاذا وصل اليه سكن فلا يكون لذاته
 لوجود ذاته بدون الحركة وهو المطلوب ورايها الجسم قابل للحركة فلا يكون
 فاعلا لها الاستحالة ان يكون الشئ فاعلا وقابلا معا **المقدمة السادسة**
 في ذكر مذهب العلماء في كيفية حركة النبض وفي ان المتحرك لها ما هو وتقرير
 حجمه ونقص الباطن منها واختيار ذلك الحق منها في ذلك ما حركه القلب
 فلا خلاف ولا خفاء في انها مولفة من انبساط وانقباض وما القوة المحركة
 له فقد افق الاطباء على انها هي القوة الحيوانية الا القرشي فانه ذهب الى

جسم ص

ان

لوجود ذاته بدون الحركة وهو المطلوب ورايها الجسم قابل للحركة فلا يكون فاعلا
 لها الاستحالة ان يكون الشئ فاعلا وقابلا معا **المقدمة السادسة** في ذكر مذاهب
 العلماء في كيفية حركة النبض وفي ان المتحرك لها ما هو وتقرير حجمه
 ونقص الباطن منها واختيار الحق في ذلك اما حركة القلب فلا خلاف ولا
 خفاء في انها مولفة من انبساط وانقباض وما القوة المحركة فقد افق الاطباء
 على انها هي القوة الحيوانية الا القرشي فانه ذهب الى ان حركة القلب
 بقوة ارادية واما الشرابيز فلا شك ان اذ لمسنا النبض وجدنا الشرابيز تارة
 يرتفع حتى يقرع الانامل وتارة ينخفض حتى يغيب عنها فحركة الشرابيز
 اما ان يكون مولفة من ارتفاع وانخفاض فقط من غير اتساع او ضيق او لا
 يكون كذلك بل يكون مع اتساع او ضيق والا اول هو راي الكثر اصحاب القلاب
 والاني الكثر القاسيز ولان الحركات باعتبار مباديها الصادرة عنها اربع ^{راي}
 عرضية وقسرية وارادية وطبيعية وذلك لان كل حركة لا تخلو اما
 ان يكون تبعا لحركة جسم اخر او لا يكون كذلك والاولى هي الحركة بالعرض
 لحركة الجالس في السفينة تحركتها والناية هي الحركة بالذات وكل حركة
 فلها لامحالة محرك فالمحركة التي بالذات اما ان يكون موجودا في غير الجسم
 المتحرك وهي الحركة التي بالفسر كحركة الحجر المرمي الى فوق او يكون موجودا
 في المتحرك نفسه وحسب الخلو اما ان يكون مرشاه ان يكون له شعور
 وقت ما وهي الحركة التي بالارادة كحركة الحيوان يميناً وشمالاً او لا يكون
 كذلك وهو الحركة التي بالطلع كحركة الحجر الهاوي الى اسفل فحركة الشرابيز
 اما ان يكون تابعة لحركة القلب او لا يكون والاني هو راي الكثر المحذرين

ومنهم جالينوس وشيخته وعلى هذا المذهب تكون حركة الشريان بقوة فيه
اذ ليست هذه الحركة عندهم بالفسر واما ان يكون تلك القوة هي القوة الحيوانية
وذلك راي الكوا صاحب هذا الراي لم يفتروا فترقتهم منهم من قال
ان المحرك للقلب والشرايين مع كونها قوة حيوانية قوة واحدة بالنوع
والشخص ومنهم من قال ان القوة الحيوانية المحركة للقلب مبانة للحيوانية
المحركة للشرايين بالشخص وهذا اقرب وهو اختيار جالينوس وعلى
مذهب الفرقين ينسب الشرايين وينقبض مع انبساط القلب وانقباضه
لا بانبساط القلب وانقباضه والا كانت حركة الشرايين تابعة لحركة
القلب ونحن نكلم على تقدير الاستعلال لا التبعية واما ان يكون تلك
القوة الطبيعية التي للشريان وذلك هو راي بعض المحدثين اذ عنده ان
الفاعل لهذه الحركة هو طبيعة الشريان على ما نبينه فيما بعد واما
ان يكون تلك القوة جاذبة غذاء الروح ودافعة فضله وهو مذهب
شريعة ذهبوا الى ان القلب والشرايين ليس بينهما ما يحركهما حركة الانبساط
والانقباض بل الروح نفسها تفعل الفعل المذكور والاوّل وهو ان يكون
حركة الشريان بمثابة حركة القلب لا مخلو ما ان يكون على سبيل
المد والحزور حتى يكون انبساطه وانقباضه بانبساطه لانه اذا انبسط
القلب بالحركة التي فيه توجه الروح اليه والشرايين فينقبض الشرايين
واذا انقبض القلب توجه ما فيه من الروح الى الشرايين ولزم انبساط
الشرايين واما ان يكون على سبيل التبعية واللازم كما يلزم من حركة
الشجرة حركة ما يتصل بها من الشعب والفروع حتى يكون انبساطها
بانبساط

بانبساط القلب وانقباضها بانقباضه والباقي راي طائفة يسيره من
الاقدمين واختاره بعض المحدثين والاوّل هو راي اكثر القدماء واليه
ذهب القرشي وقال انه الحق فهذه ستة مذاهب في النبض احدها
انه على سبيل التوتير اي بطريق الصعود والنزول وغیر انبساط وانقباض
وبانيها انه يتحرك القوة الحيوانية سوار كانت متحركة بالشخص في
القلب والشرايين او مختلفة به فيها وهو اختيار جالينوس قال
المسيحي وهو الحق وبالثاني انه يتحرك القوة الطبيعية ورايها انه
يتحرك جاذبة الروح ودافعة وخامسها انه بطريق تحريك الشيء
ما سفر عنه من الفروع وسادسها انه على طريق المد والحزور واليه
ذهب القرشي مع كون حركة القلب اراديه وكون الانبساط طبيعيا
والانقباض قسريا فلنقص حججهم او لا لم نقضها باننا لم نختار ما هو الحق
فيه بالثان فنقول اما القائلون بان حركة الشريان مولفه ولزوم رفاع
والخفاض فقط فحججهم على ذلك انه لو كان الشريان ينسبط وينقبض
لا حيز بزيادة مقداره في العرض حال الانبساط وانقباضه فيه
حال الانقباض وليس كذلك ويدل على ذلك التجربة وهذه الحجة ضعيفة
والذي يدل على فسادها وجوه سبعة احدها ما ذكره اركاغانيس
من ظهور انبساطها وانقباضها عيانا في الايدان الممزولة والتخفيف
كايديان المسلولين وغيرهم وبانيها اننا لو كشفنا الشريان وكشطنا ما
عليه من الجلد واللحم لعائاه يتحرك حركة الانبساط والانقباض وبانيها
ان حركة العروق في السهل اكثر وحركته في العرض لان الجار في

الشريان دم لطيف تغلب عليه الحرارة العنصرية وهي بطبيعتها تميل الى
 فوق وكذا الروح لغلبة الخفيف فيهما والمادة بطبيعتها تميل الى اسفل
 فليس شئ منها ان يتحرك في العرض وان كان كذلك فلا يكون للحركة مقدار
 في هذه الجهة وحسب نقول ان الجوز ان يكون عدم احساسنا بازدياد
 العرض وانقاصه لقلته بالنسبة الى الازدياد والانقاص في الشمال او
 لانه وان كان كثيرا الا اننا لنعلم ادراكنا لمقدار عرض الشريان حالة الانقباض
 لان ذلك ازدياده عليه حالة الانبساط فلذلك جئنا ليم ان العروق ليس
 يتحرك في العرض بل يرتفع ويخفض ورايعها انه لو كان كذلك لم يوجد نبض
 في العرض والوجود بخلافه وخامسها انه لو كان كذلك لم يوجد النبض مرة
 عظيما ومرة صغيرا وسادسها انه لو كان كذلك لم يوجد في الجنس الماخوذ
 من كمية الانبساط سبعة وعشرون قسما وسابعها انه لو كان كذلك
 لوجد العروق مستوى العظم دائما تحت مواقع الانا مل الاربع والتوالي
 باطلة فالمقدم مثلها فهذه الوجوه تدل على ان حركة الشريان مولفة
 من انبساط وانقباض افر صعود ونزول فقط وقد نقل الامام ان
 جالسوس صوب اركاغانيس في دليله وذكر دليلين آخرين احدهما انه
 لو كان كذلك لكان كل نبض متوترا اذ المتوتر ما يكون ممتددا في الجانبين
 منزله الوتر لم لا يثبت في موضعه بل يرتفع الى فوق ثم ينحط الى اسفل
 والنالي باطل فالمقدم مثله وبانيها انه لو كان كذلك لما اختلف اجزاء
 النبض في الشقوق وفيها نظرا ما في الاول فلانه قريب من المصادرة
 على المطلوب الاول فان من يعتقد صحة هذا المذهب يقول يكون

كل

كل نبض متوترا فدعوى بطلان ذلك في فساد النالي هو دعوى المطلوب هذا
 القياس وانما ابتداء النزاع وان استدل عليه بالحسن في المسلولين كان عين
 ما قاله اركاغانيس فلا يكون دليلا آخر ويكون مصادرة ولكن ان يكون ذلك
 عن جالسوس على هذا الوجه بان يقال لو صح هذا المذهب لكان للحركة
 في كل نبض على هذا الوجه وليس كذلك لظهور خلافه وهو الانبساط والانقباض
 في المسلولين وعلى هذا يكون نقلا للدليل اركاغانيس لا ذكر دليل مستأنف
 كما يعتقد الامام واما في الثاني فلان الشئ اللين الرطب لانه لازم اجزائه في
 الحركة وعلى هذا جاز ان يتحرك العروق عن مكانه ويكون علو بعض اجزائه
 اكثر من البعض واحتج القائلون من الداهيين الى ان حركة الشريان مولفة
 من انبساط وانقباض وان محركات القوة الحيوانية بان كل عضو فاما
 يتحرك بقوة فيه وانواع الحركات التي في اليدين بلثة ارادية وطبعية
 وحيوانية ولست هذه الحركة ارادية والا لكانت نشعر بها وملكتها ابطاؤها
 واسراعها على حسب ارادتنا وليست ايضا طبيعية لان الطسعة لا تتحرك
 حركتين متضادتين فيبقى ان يكون حيوانية اعترض بالقوة الارادية وهو
 القدسي على هذه الحجة وقال فيها خلل في وجوه خمسة احدها
 انه لا يلزم ان يكون حركة كل عضو لقوة فيه وبانيها انه لا يلزم ان يكون
 الحركة بالارادة ان يكون ساعدين بها فان حركة الاجفان لا خفاء في
 انها ارادية لانها لم بالعضل وحركة العضل ارادية لانه مولف من العصب
 وهو ناش من الدماغ ونحوه لا نشعر بها وبانيها انه لا يلزم ان يكون هذه
 الحركة غير ارادية وغير طبعية ان يكون حيوانية بل يجوز ان يكون قسرية

العالية

وان يكون بعضها طبعيا وبعضها قسريا ورابعها اننا برهنا في الحكمة على ان
القوة الحيوانية لا وجود لها وخامسها اننا قد بينا فيما سلف ان القوة الواحدة
اذا كانت تبسط وتقبض لم يمكن ان يكون الا ارادية وفي هذه الوجوه
نظرا ما اولافلان كون حركه كل عضو بقوة فيه متفوق عليه بين الاطباء
ولم يذهب احد غيره الى خوار حركه كل عضو عضويا بالقدر ايا غيره حيث
جوز ان يقدر القلب بالقوة الارادية الشرايين على الانقباض الذي هو
خلاف الطبع وهو الانبساط واما الثاني فلانه يلزم فيكون الحركة ارادية
ان يكون لنا شعور بها في وقت ما وما لا يكون كذلك فيستحيل ان يكون
ارادية قوله حركة الاجفان ارادية ونحن لا نشعر بها ممنوع لان
الارادة غير الشعور بها وغير تدرك الارادة والشعور بها وكيف لا
ولقدرة ان نحركها وان لا نحركها وان نطيل كل واحد منها وان نقصره واذا
كان كذلك فلم لا نقول ان حركة الاجفان مركبة من طبعه وارادية حركه
السفر على ما ستعرفه والذي نقوله الآن ان الحركات الارادية على
نوعين منها ما هو محتاج اليها حاجة ضرورة تحت الامكن المعضى
عنها لانه حال اليقظة والارادة حال النوم ومنها ما يمكن المعضى عنها
في الجملة فما كان من الحركات المذكورة من قبيل النوع الاول اختلط به
حركات طبعية خوفا من تطلاتها في حال الذهول والنوم وما كان
منها من قبيل النوع الثاني لم يختلط به شيء من ذلك الاستغناء عنه مثل
حركة القيام والقعود والحاصل انه لما كانت حركة الاجفان كذلك
خيل للمعترض انها خالية من الارادة والشعور واما الثالث فلان قوله

محوز ان يكون قسريا ممنوع اذا القدر انما يكون على خلاف الطبع واذا
طبع لكون الحركة المذكورة غير طبيعية فكيف يصح القسروا اما الرابع فلان
وجود القوة الحيوانية متفق عليه بين الاطباء وهم انما يحتجون بناء على
وجودها فلا ضررهم عدم وجودها عند الحكم على ما سبق واما
الخامس فلا نأخذ كلاما على ما قال فيما سلف واحتج القائل بان
المحرك لهذه الحركة هو طسعة الشرايين بان هذه الحركة ليست ارادية ولا
عن القوة الحيوانية نعم ما فلتنوه والا بالقدر لاننا نقل الكلام الى ذلك القاصر
ويكون الكلام فيه كمن في هذه الحركة والا بالعرض لما بينه فبقي ان يكون الطبع
فان فلم ان الطبيعة لا تصدر عنها حركتان متضادتان فلنا انما يمنع
ذلك فيها اذا كانت فاعلة لذلك لغرض واحد في حال واحدة وليس
كذلك حركة النبض لان طبيعة الشرايين من شأنها ان تبسطه اذا عرض
للروح التي تحويها سكوتها وان يقبضه اذا احترق شيء من جوهر الروح
وسخن الهواء الوارد وهذا كما انه ان كان تحت الارض ينبع منها
صاعدا وان كان في موضع اعلى وسطحها تحرك عليه انه نازلا وكلما
الحركات بالطبع وبوجه اخر القوة الحيوانية محركة للقلب والشرايين
وكل محرك فله غاية والغاية هي الى ان السه اليها الشعور يسكن فعله و
الحركة الانبساطية ليس الغرض منها تحصيل المحيط بل جذب الهواء
البارد للمصلحة لمزاج الروح والقلب فانه لو كان المحيط هو المطلوب
لما عادت القوة الحيوانية هاربة عنه فان المطلوب بالطبع يستحيل
ان يكون مهروبا عنه بالطبع وكذلك الغرض من الحركة الانقباضية دفع

الفضاء المنفسد لنزاج الروح لانفس المركز والالاستحال الحركية عنه بعين ما
ذكرنا في الانبساط واذا كانت الحاجة الى الامرين ما تتعاقب لحظة
فلحظة جازان يصدر عن القوة الواحدة اثاراً متضادة كالطبيعة الارض
التي تفيد السلوك في المكان الطبيعي لها والحركة عن المكان الطبيعي
والصاحب الكامل العضل الذي فيما بين الاضلاع من شأنه ان يبسط
الصدر ويقبضه فاذا انبسط انبسطت لذلك الرئة متبوع ذلك دخول الهواء
في الرئة وعند ذلك يجذب القلب الهواء من الرئة يجذب العروق
الصوارب الهواء من القلب واما اذا انقبضت العضلات التي فيها
غير الاضلاع انقبض الصدر وسحب الصدر والعروق الصوارب بها
من القوة الفاعلة لذلك يخرج الهواء الحار الى الرئة واعلم ان العروق
الصوارب في وقت الانبساط ما كان منها قريبا الى القلب اجتذب الهواء
والدم اللطيف من القلب وما كان منها بعيدا اجتذب الهواء من
خارج اى مسام البدن وما كان متوسطا اجتذب من المنافذ الى
بينهما فان مسلم لا قال ان مثل هذه الشرايين ياتينها من جهة القلب
هواء يفعل لها ذلك الحركة المذكورة الانبساطية والانقباضية قلنا
هذا باطل من وجوه احدها لو كان الهواء الواصل الى الشرايين جميعها
الذي هو محركها الحركة المذكورة من القلب لزم ان يكون مقدار الهواء
الوارد في غاية الكثرة وذلك يفضي الى فساد مزاج الروح وقوامها واطفائها
حاراتها وثانيها اننا اذا كنا اذا الكثر دثاره في حال ثومته ونفطته
لكرب لحس يعوق واذا قلله زال عنه ذلك وليس لهذا حلة سوى
امتناع

١٢
امتناع نفوذ الهواء البارد من مسام البدن وبالنسبة ان المنفسد في الماء يكون
وسيجري له زيادة بيان واعلم ان هذه الحجة ضعيفة جدا الجواز ان يكون
الحركتان بالفساد واحديهما بالطبع وهو الانبساط والاخرى بالفساد والقاسر
هو حركة القلب وهي ارادته عما ما ذهب اليه القرشي وما يدل على فساد
هذا الرأي ان الحركة التي بالطبع ازاله لكن للعود الى المقدار الطبيعي فاما
يكون الى جهة واحدة وحركة الانبساط والانقباض هي الى جميع
الجهات واحتج القائل بان هذه الحركة من جاذبه الروح ودافعها
بان الروح نفسها شأنها الاغتذاء وكل مقتد فيه قوة جاذبه للغذاء
الى نفسه وقوة دافعة تدفع الفضل عنه والواو الغذاء الذي يغذك
به الروح هو الهواء المستنشق والا كان جاذبه له عشا فاذا جذب
الروح بما فيه من القوة الجاذبة غذاءه وهو الهواء انبسط وعاء
الروح واذا دفع الفضل عنه بقوته الدافعة انقبض وعاء الروح
وهذا القول فاسد من وجهين احدهما ان الروح جوهر مركب
عما ما عرفت وقد عرفت اصناف الغذاء لجب ان يكون شبيها
بالمقتد ولان الهواء جوهر بسيط فلا يصلح غذاء للركب وهو
الروح فان قيل الروح عند هذا القابل متولدة من الهواء
المستنشق واذا كان كذلك فلا يلزم ما ذكرتم من الحال قلنا
قد ابطالنا هذا الرأي عند ما تكلمنا في الروح في هذا الكتاب وبانها
انك قد عرفت مرارا من كتابنا هذا ان الروح مطية القوى اى
حاملة لها وحيث كان الحامل قويا يكون المحمك قويا وتوفر قوة الحامل

اما يكون بدوام مائة من الغذاء الذي يقتدى به فلو كان الغذاء الروح بالهواء
 المستنشق للزم انه متى وقع استفرغات مفرطة ان لا تضعف القوى
 البدنية ولا تخور لبقاء استنشاق الهواء بحاله وهو محال واجتياح الفايون
 بان هذه الحركة بالعرض اي بطريق تحريك القلب ما سفرع عنه من
 الشرايين بمعنى ان القلب اذا انبسط انبسطت الشرايين معه لانها لها
 به واذا انقبض انقبضت لذلك ايضا فان هذه الحركة محال ان يكون بالطبع
 لما قلتم وليست بالارادة ولا بالقدر لما قيل في حجة القابل يكون الحركة
 بالطبع فبقي ان يكون بالعرض وفساد الحجة معلوم ما سبق من انه لا يلزم من
 كون هذه ليست بالطبع ولا بالارادة ولا بالقدر ان يكون بالعرض لجواز ان يكون
 بالطبع والفساد ما فساد هذا الرأي فالان كل جسم يتحرك بحركة جسم اخر بسبب
 الاتصال بها فانه لا بد وان يكون حركة ما هو منه قريب من الجسم المتحرك
 بالذات اكثر واظهر بل كان يلزم من الشرايين ان لا يحرك الاجزاء البعيدة
 اصلا لانها ليست واللين اذا تحرك احد اطرافه لم يلزم ذلك تحريك الطرف الاخر
 وخصوصا مثل هذه الحركة الانبساطية والانقباضية التي ليست مسافتها
 عظيمة جدا وقد رجعنا قائل هذا المذهب باختلاف نبض الفلوج
 فان نبض احد شقيه مخالف لنبض الشق الاخر اذ نبض الماؤوف بطيء
 متفاوت ونبض السليم سريع متواتر ولو كان المحرك للسفن اللين هو بعينه
 المحرك للسفن الايسر وهو القلب كما هذا الرأي لانه يحركها بالعرض كما يحرك
 كل واحد منها مثل حركة القلب وحسب ما نزل حركتها حركتها ولما اختلف
 داخما بطلان ذلك فان سئل ربما كان احد الشقين اللين والاخر اصلب

وحسب يلزم الجانب الايسر وحركة القلب اكثر من اللين وتختلف الحركات
 لهذا لما ذكرتم قلنا نفرض الظلم فيما استويا بالصلابة واللين وتختلفان
 في الحرارة والبرودة فانها مع ذلك تختلفان في سرعة الحركة وبطؤها ولو
 كانت الحركات بعرض حركة القلب لاستحال ذلك لانها في استوائها في
 الصلابة واللين يستويان في قبول الحركة فيستويان في القابل وهما
 متساويان في الفاعل الذي هو حركة القلب فيستويان في الحركة لان
 مع استواء الفاعل والقابل يتجبد اختلاف اثره وهذا رد ضعيف
 لاحتمال ان يقال ان سبب اختلاف نبض الفلوج اختلاف الالة
 فان الجانب المضروب لما استولى عليه البلغم افاده برودة ورطوبة و
 لذلك يبطؤ حركة الشرايين الكاين في ذلك الجانب وسفادت والجانب
 الصحيح لتوفر الحرارة فيه يصير نبضه سريعاً متواتراً واذ اصح هذا بطل
 الرد واختار المسيحي ما اختاره جالينوس وهو ان المحرك للقلب و
 الشرايين مع انه قوة حيوانية واحدة بالنوع لكنها تختلفان بالشخص
 وقال وهو الحق ومتى قلنا بهذا لم يلزمنا ما ذكر في نبض الفلوج من
 الاختلاف لانا نقول المحرك للشرايين الكاين في الجانب الماؤوف
 لما ناذي لجأورة المؤذي حصل له الحركة المذكورة والجانب الاخر لما كان
 خالياً لم يلاذي بها فلهذا حصل له الحركة المذكورة واما القائلون
 بان حركة الشرايين تتبعية حركة القلب لكنه حاسبيل المد والجذر
 فالمنقول عنهما قائل ان القلب اذا انقبض اندفعت الحرارة عنه

الى جهة الشرايين هي فيسطة في هذا الوقت فينفذ فيها ذلك المندفع الى حمة البدن
 واذا انبسط توجه ما في الشرايين وانقضت واورد عليه الرد المذكور واحسب
 لما ذكرنا وانما لو كان انقباض عند انبساط القلب لاندفعت الخثرة الى
 جانبه وحسب سخر مزاجه وتوزيد وتبطل منفعة الانبساط وصب حركته
 عبثا وهو محال فان قيل لم لا يملك ان الطسعة المدبرة للبدن تعنى
 بالقلب وتدفع عنه الخثرة المفروضة اندفاعها في الشرايين عند انقباضها
 الى القلب قلنا نفرض الكلام في وقت يكون الطبيعة فيه مشغولة
 بامر ما ما ينضج مادة او يهضم غذا او يقاومه امر عارض شديد لا يذيه
 للبدن فانها في مثل هذه الصور تهتم بالامور المذكورة وتترك جانب القلب
 اما بالكلية او بالكلية وعما كذا التقدير يضر القلب بما يندفع اليه
 من الخثرة الشرايين وعما هذا لا يكون الشرايين عند انبساط القلب وهو
 المطلوب وفيه نظر واما القرشي فقد اشبع القول في هذا المقام وقال
 انه لم يبلغنا واحد من العلماء انه جعل حركة النبض ارادية وليس يمكن
 ذلك لوجهين احدهما انه لو كانت هذه الحركة ارادية لكانت في
 ضعفها وفقوتها تابعة لحال الدماغ لحال القلب وليس كذلك وثانيها
 لو كانت ارادية لكانت في قوتها وضعفها عا حال القوة المحركة
 بالارادة اذ لم يكن وجهتها التماما وليس كذلك فانه كثيرا ما يكون
 مزاج الشرايين وتركيبها سليما والقوة المحركة بالارادة قوية ويكون
 مع ذلك النبض ساقطا وكثيرا ما يكون الامر بالعكس لا يقال هذا لازم
 عليك

الراسم

عليك في حركة المعدة لجذب الغذاء وامساكه ودفعه وحركة الرحم
 في جذب المني وامساكه ودفع الجنين فان ذلك عندكم من الحركات
 الارادية مع انها لا تتبع حال القوة المحركة بالارادة في القوة والضعف
 لاننا نقول ان قوة المعدة والرحم اذا كانت ضعيفة مع قوة القوة
 المحركة فذلك يكون لخلل في التها وهي جرم المعدة وجرم الرحم واللكل
 القوة المحركة للشرايين فان النبض قد سقط في بعض الامراض
 ويكون القوة المحركة قوية بامة مع ان جرم الشرايين لا يملك به
 قال واذا ثبت ان حركة انبساط الشرايين وانقباضها ليست
 ولا واحدة منها ارادية ولا بالعرض وليست طبيعتين لما قلناه فبقي ان
 يكونا بالقسر او احدهما بالطبع والاخرى بالقسر ولما قلنا ان نقول
 لا يلزم من كون حركة النبض ارادية واحدة ان لا يكون طبعية
 مطلقا لجواز ان يكون طبعية باعتبار كونها لا مع شعور واما كيف
 يكون ذلك فانها ان كانتا بالقسر فيان يكون القاسر يفعل كل واحد
 من الحركتين واما ان كانت احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فيان يكون
 الحركة التي بالطبع هي الحركة الى المقدار الطبيعي للشرايين ويكون الحركة
 التي بالقسر هي المخرجة للشرايين عن ذلك المقدار الغريب ولا
 بد وان يكون ذلك القسر سبب يؤول الى الشرايين تارة وفارقة
 اخرى اذ لو كان موجودا فيه دائما ومفارقة دائما لكان الشرايين
 تبقى على حالة واحدة فما كان تصور حصول حركتين متضادتين و
 الذي يرد تارة وفارقة اخرى لا يمكن ان يكون الاجسام والجسم الذي

يمكن منه ذلك اما ان يكون هو الروح واما ان يكون هو الهواء لكننا سنبين ان الهواء
 لا يمكن ان يفعل ذلك فيبقى ان يكون هو الروح وفيه نظر لان قوله ان الهواء لا
 يمكن ان يفعل ذلك ان اراد به انه لا يمكنه ذلك مع شدة الروح فهو ممنوع وان
 اراد انه لا يمكنه ذلك بحسب سبيل الاستقلال فمسل ولكن لا يبقى له تقريب فيما
 ينفي عليه من الكلام الى اخره واما كيف يكون ذلك فانه اما ان يكون الحركتان
 بالفسر او احدهما فقط فان كانت احدهما بالحركة بالطبع والاخرى بالفسر
 فلا تحلو اما ان يكون الطبيعية هو الانبساط والفتريته هي الانقباض
 او بالعكس فهذه اقسام ثلاثة الاول منها ان يكون الحركتان بالفسر وذلك
 يكون بان يكون القلب اذا انبسط جذب الروح والشرابين ويلزم ذلك
 انقباضها لاستحالة الخلا وكون ذلك الانقباض الى حد يكون ما يبعث
 من الشرايين من الروح وما هو منها من الدم ونحو ذلك ما يليها فاذا
 عاد القلب وانقبض نفذت تلك الارواح الى الشرايين لانضغاطها بالانقباض
 القلب ويلزم ذلك بانبساط الشرايين بتمديد الروح النافذة فيها لتسجد
 لها ما تاتسجها والناظر في الاقسام الثلاثة وهو ان يكون الانبساط
 طبيعيا والانقباض قسريا فذلك يكون بان يكون المقدار الطبيعي للشرابين
 هو المقدار الذي ينتهي اليه حركة الانبساط ويكون القلب اذا انبسط و
 جذب الروح من الشرايين قسريا لاستحالة الخلا الى الانقباض فاذا
 عاد القلب وانقبض رجعت الروح الى الشرايين انبسطت طالبة لمقدارها
 الطبيعي والثالث منها وهو ان يكون الانبساط قسريا والانقباض طبيعيا
 فذلك يكون بان يكون المقدار الطبيعي للشرابين هو المقدار الذي ينتهي اليه حركة

الانبساط

الانقباض وتكون نفوذ الروح الى الشرايين عند انقباض القلب هو القاسم للشرابين
 على الانبساط فاذا عاد القلب وانبسط ورجعت اليه الروح عاد الشرايين
 بطبيعته الى الانقباض طالبا لمقداره الطبيعي هذا اذا كان القاسم بسبب الروح
 فان كان سبب الهواء وامكن ذلك فذلك اما ان كانت الحركتان
 فبان يكون القلب والشرابين قوة جاذبة للهواء البارد وقوة
 دافعة للهواء الحار ووصول ونفوذ الروح فاذا جذب كل واحد
 منها اخذ من الهواء مقدارا لا يسعه لجوئها اذا كانا على المقدار الطبيعي
 فتضطر الى الانبساط بتمديد الهواء النافذ واذا وقع كل واحد منها ما
 يحتوي عليه من الهواء الحار والروح الفضلى حتى يخرج من ذلك
 مقدار ما في جوئها كافي في ملئ التجويف اضطر الى الانقباض لئلا
 يلزم الخلا فيكون القاسم على الانبساط هو تمديد الهواء والقاسم
 على الانقباض هو خروج الهواء باستحالة الخلا وان كانت احدهما
 الحركتين بالفسر والاخرى بالطبع فان كانت الطبيعية منها هي حركة
 الانبساط فذلك يكون بان يكون المقدار الذي ينتهي اليه الشرايين عند انبساطه
 هو المقدار الطبيعي له ويكون خروج الهواء من الشرايين قسريا على
 الانقباض لئلا يلزم الخلا وان كان الامر بعكس هذا وهو ان يكون الطبيعية
 منها هي حركة الانقباض ويكون الهواء المجذب بقية الشرايين تمديده على
 الانبساط وهذه الاقسام الثلاثة لا يلزمها ان يكون انبساط الشرايين عند انقباض
 القلب وانقباضها عند انبساطه بل الاولى فيها ان يكون انبساطها وانقباضها
 معا لتكون للشرابين ان يجذب الهواء من الرية ومن ظاهر البدن فيمكن

مالى تجويفه من ذلك الهواء في الزمان الذي تم فيه الانسباط لكن حصول هذا
 القسور بسبب الهواء محال لوجهين احدهما ان ذلك انما يمكن بان يكون مقدار
 ذلك الهواء كثيرا جدا حتى يكون نسبة مقداره الى مقدار الروح كسب مقدار
 تجويف الشرايين والقلب عند الانسباط الى مقداره فيها عند الانقباض
 واكثر من ذلك ايضا لان الجسم المالى لتجويف الشرايين والقلب عند الانقباض
 ليس الروح فقط بل والدم الذي فيها وما يبقى من الهواء البارد الذي
 لم سخن بعد ولا شك ان ذلك يقتضى ان يكون ذلك الهواء الوارد عند
 الانسباط اضعاف الروح وذلك لا محالة مودا الى فساد قوامها وجورها
 واطفائها حرارتها وفساد مزاجها ومزاج القلب ايضا وبانها لو كان ذلك
 القسور بسبب الهواء لكان النبض يبطل اذا انغمس الانسان في الماء لتعذر
 وصول الهواء حينئذ من ظاهر البدن الى الشرايين فان بقي من النبض
 بقية فاما يكون ذلك بسبب ما يصل الى الشرايين من الهواء المجتذب
 من الرية وانما يكون كذلك بان نرداد النفس زيادة كثرة وحينئذ لا نفاس
 في الماء وليس لقايل ان يقول تجويفا ان يكون الهواء الواصل الى الشرايين
 انما ياتها من الرية فقط ولا ياتها من ظاهر البدن شئ له قدر تعتد
 به فلا جرم لا نرداد النفس عند الانغماس في الماء الا بمقدار ما فات من
 الهواء المجتذب ظاهر البدن لانا نقول انه لو كان كذلك لكان ذلك
 الهواء محتاجا ان يمتزج بالقلب ويكون على المقدار الذي يغني بملئ
 تجويف الشرايين التي في البدن كله وبللي تجويف القلب ان كان
 انسباط القلب والشرايين معا ولا شك ان ذلك محتاج ان يكون كثيرا جدا

بالنسبة

بالنسبة الى الروح التي في القلب وكان يلزم من ذلك فسادها قال وهذين
 الوجهين يعرف بطلان راي جالينوس واصحابه وغيرهم من المعقدين
 ان انسباط الشرايين وانقباضها لذاتها لا ذلك انما بان يكون ذلك الهواء
 الوارد اليها عند الانسباط نسبتته الى الروح اكثر من نسبة مقدار تجويف
 القلب والشرايين عند الانسباط الى مقدار تجويفها عند الانقباض لم قال
 فلسطر الآن في الاقسام الثلاثة الاولى ايها هو الحق فنقول لو كان الحق ان كلنا
 الحركتين بالقسور لم يمكن جذب الشرايين للهواء من ظاهر البدن والمالى
 باطل فالمقدم مثله ببيان الملازمة ان جذب الشرايين حينئذ اما ان يكون
 حال الانسباط او حال الانقباض او حال السكون وفي الاقسام كلها باطلة اما
 الاولى والثانية فلان الانسباط والانقباض اذا كانا بالقسور كانا بالقدر الذي
 يوجبهما القاسر فلا يكون في تجويف الشرايين متسع للهواء الوارد واما
 الثالثة فلان الشرايين في حال سكونه يكون تجويفه على القدر الذي فيه من
 الروح والدم وذلك مانع من ورود الهواء هذا ممنوع وكذا ما قبله وهو
 قوله فالان انسباط الى اخره وكذا قوله وهذه الاقسام الثلاثة لا يلزمها ما ذكر
 وكذا قوله فالاولى ان يكون انسباطها وانقباضها معا فان قيل انه في زمان
 السكون لا يتدفق فيخلل من الروح شئ وذلك بخوج الى جذب هواء يقوم
 مقام ما تخلل لئلا يلزم الخلل قلت هذا الامر لان ذلك ان كان في
 السكون الخارجى كانت طبيعة الشرايين حينئذ مفتوحة على الانسباط الذي
 هو ازلما بعينه طبيعته اذ لو كان انقصر منه حركته طبعته الى ثمة
 الانسباط الى المقدار الطبعي فكان يكون الانسباط طبيعيا لا قسريا هذا

خلف واذا كان الانبساط ازيد من المقدار الطبيعي للشرابان فاذا نقص من الروح
 شيء بالتخليد وجب ان ينقبض الشرابان لطبعه وذلك مانع من جذب الهواء
 وان كان في السكون الداخلي وجب ان يزداد انقباض الشرابين لنقصان
 مقدار الروح والمكن ان يحفظ الشرابان ذلك المقدار الاول باذخاله
 يقوم مقام ما تحلل من الروح لان ذلك المقدار ليس بالطبع واما ان التالي
 باطل فلان الشرابين لا يبدوان تجذب هواء من ظاهر البدن وذلك لان
 جرت بنا مرارا كثيرة انه اذا جلس الانسان في ماء معتدل في الحار والبرد
 بحيث يغطي الثوب بدنه فانه يعرض له بعد مضي ساعة كرب تحوجه
 الى الخروج وذلك الكرب ليس موجبه هو الماء لكونه معتدلا اذ
 لو كان باردا لا يمكن ان يقال ان ذلك الاجل سخونة الباطن بسبب
 التقارب ولو كان حارا لا يمكن ان يقال ان ذلك الاجل حرارة الماء
 بل القياس يقتضي ان يبرد الباطن لان ما ينتشر به البدن من الماء يترده
 ويوطئه ولما كان ذلك يلزمه الكرب علمنا ان موجب ذلك هو الكرب
 هو امتناع ما شغل الى الباطن من الهواء البارد وجذب الشرابين له
 من مسام البدن ولولا ان ذلك الجذب واجب لما كان كذلك بقي
 نقابل ان نقول انه يجب ان يكون الكرب العارض للمغمس في الماء
 ليس الامتناع جذب الهواء البارد بل لمنع الماء من تحلل الاخرة الحارة
 التي في شانه ان تحلل في البدن وحسبنا ان يكون جذب الهواء
 البارد واجبا وجوابه انه لو كان كذلك لما ان التسخن الحاصل بذلك
 اكثر عند الجلد لاحتباس الاخرة هناك وليس كذلك بل انما يحترق

في الباطن وعند القلب فعلمنا ان ذلك لتسخن الروح بسبب امتناع التفسر
 من الشرابين ولتسخن القلب بسبب ذلك ويلزم من ذلك بطلان قول المحركين
 قسرين ولو كانت حرة لا انقباض طبيعية وحركة الانبساط فشره لم يكن
 جذب الهواء البارد الا كما وجه بعيد ويكون ذلك الهواء المجذب قليلا
 جدا ويكون ذلك حال الانقباض والسكون الداخلي وذلك بان يكون المقدار
 الطبيعي للشرابان اعظم من المقدار الذي يعضيه ما بقي فيه من الروح و
 الدم حال انبساط القلب ولقوة القوة الطبيعية حينئذ وضعف القاسر
 يمكن الشرابين من حفظ مقدار الطبيعي وجذب الهواء من خارج البدن
 لئلا يلزم الخلل ولكن هذا بعيد جدا اذا الظاهر ان تخويف القلب لا يسع
 من الروح عند انبساطه قدرا يكون اكثر من المقدار الذي يزداد به الشرابين
 عند انبساطها عما هي عليه عند انقباضها فبطل ايضا ان يكون الانبساط
 قسريا والانقباض طبيعيا فبقي ان يكون الحق هو القسم الاخر وهو ان
 يكون الانبساط طبيعيا والانقباض قسريا وفيه نظر لاننا نسلم انه بعيد
 جدا واما قوله ان الظاهر الى اخره فيحتاج الى دليل واما كيف يكون
 جذب الهواء حينئذ فذلك بان يكون الشرابين اذا وصل اليه الروح
 عند انقباض القلب يكون ذلك الروح اقل من المقدار الذي يحتاج اليه
 اذا كان على مقدار الطبيعي وقد ضعف القاسر للشرابين حينئذ
 فوجب حينئذ ان ينسب الشرابين الى مقدار الطبيعي ويجذب من
 الهواء ما ينهم ملئ تخوفه لئلا يلزم الخلل ولا يمكنه ذلك حال انبساط
 القلب لان القاسر له على الانقباض حينئذ يكون قويا وهذا الهواء

المجذوب حال الانسباط الظاهرية تكون كثيرا اذ ينبغي ان يكون الروح الواصل
الى الشرايين عند انقباض القلب بالقدر الذي يقارب ملي تجويفه فاذا الحق
ان حركة انبساط الشرايين طبعته وحركة انقباضها قسرية وان القاسر لها على
ذلك هو عود الروح الى تجويف القلب فيلزم ذلك انقباض الشرايين ليلا
يلزم الخلل كما قال واعلم ان المفهوم من لفظ النبض في زماننا هو حركة
الشرايين فقط دون حركة القلب فيكون النبض اذن حركة وضعية للشرايين
مولفة من انقباض قسري وانسباط طبيعي لتدبير الروح بالنسيم وانما قدما
وانما الانقباض على الانسباط لان رايانا يلزمه ان يكون وجود انقباض الشرايين
قبلا وجود انسباطها ضرورة ان وجود تسخن الروح الذي في القلب المحجوج
له الى الانسباط لجذب الهواء الذي يلزمه انقباض لدفعه الذي يلزمه انسباط
الشرايين فيلزم من ذلك ان يكون انقباض الشرايين متقدما وايضا فان كل
حركة طبيعية فانما يمكن وجودها بعد خروج عن الامور الطبيعية فاذا
لا يمكن ان ينسبط الشرايين بالطبع الا بعد ان يكون على غير المقدار الطبيعي
وذلك يكون بحركة الانقباض فحركة انقباض الشرايين لا بد وان يكون متقدمة
على حركة انسباطها كما قال وههنا سلوك ربما اوردت على مذهبا
فحسب علينا ان نشير اليها ونحلها الشكل الاول ان الغاية في انسباط
القلب وانقباضه هو تدبير الروح بالنسيم وذلك بان يكون اذا انسبط
جذب الهواء البارد من الرية واذا انقبض دفع الهواء الذي قد تسخن
فيه والفضول التي احترقت من جوهر الروح واذا كان كذلك وجب ان يكون
انسباط القلب وانقباضه على القدر الذي يمكن معه ذلك وحسبنا ان يمكن

ان

ان يدفع اليه الروح من الشرايين عند انسباطه فلا يصح ما قلتموه واية فائدة في كون
القلب في كل وقت في عناء من دفع الروح وجذبها من غير نفع يعود اليه او
الى غيره والشكل الثاني لو كان القلب اذا انسبط جذب الروح من الشرايين
لان مثلي تجويفه من ذلك وحسبنا ان يمكنه اجتذاب الهواء المروح والشكل
الثالث ان ما ذكرتموه في حركة الشرايين واراد عليكم في حركة القلب انسباطا
وانقباضا ولا يمكنكم ان تجعلوا شيئا من ذلك قسريا والا كان القاسر اما ان
يكون هو حركة الشرايين او حركة آلات النفس والاول محال لانكم جعلتم حركة
الشرايين موقوفة على حركة القلب فلو كانت حركة القلب الشرايين
قاسرة لحركة القلب لزم تقدم كل واحدة منهما على الاخرى وتأخرها عنها
هذا محال والثاني ايضا محال لان ذلك انما يكون بان يكون الرية اذا
انسبطت حتى جذبت الهواء خلا القلب وانقبض فاذا انقبضت
دفعت الهواء انسبط القلب وذلك محال لوجوه احدها انه يلزم من ذلك
ان يكون حركات القلب كعدد حركات الرية والصدر والرية وذلك
باطل فان المتأملين لذلك قالوا ان القلب اذا تحرك خمس مرات تحركت
الرية والصدر مرة واحدة هذا اذا كان الانسان جاريا في نفسه على
المجرى الطبيعي اما لو تكلف حصر النفس فقد يمكنه تأخير حركة نفسه مقدار
ما يتحرك القلب عشر من مرة والوجه الثاني انه لو كان كذلك لان الواصل
الى القلب عند انسباطه من الهواء مقدار ما يملأ تجويفه ويكون مقدار
ما فيه من الروح هو المقدار الذي يكون فيه عند انقباضه او اقل من ذلك
ولا شك انه لو كان كذلك لافسد الهواء بكثرة مزاج الروح والقلب والوجه

ذلك

الثالث اننا لو سلمنا ان هذا يصح لزوم منه بطلان مذهبكم وذلك لانه لو كان كذلك
 لم يكن انبساط القلب موجبا لجذب الروح من الشرايين ولا انقباضه موجبا
 لحزن الروح فيها وحسنا لا يلزم ان ينسبط الشرايين وينقبض على الوجه
 الذي قلتموه والشكل الرابع ان الشريان الذي ينشعب منه شرايين البدن
 كلها وهو المسمى اورطى على طرفه عند القلب ثلثه اغشية صلبة من
 شأنها ان تغلق فم الشريان وتشد حالة انبساط القلب على راي بعضهم
 وحالة انقباضه على راي آخرين وايضا ما كان يلزم ان يكون الروح ممنوعة
 عن التحرك في القلب الى الشرايين ومن الشرايين الى القلب في الزمان الذي
 يتم فيه انبساط القلب وانقباضه والشكل الخامس انه لو صح ما قلتموه لزوم
 ان يكون تجويف القلب بحيث يسع من الروح المقدار الذي يخرج من
 الشرايين عندما تنقبض وذلك لا طاقا فان الخارج من الشرايين حينئذ يجب
 ان يكون كثيرا جدا حتى يكون قد نقص من الروح التي في جملة شرايين البدن
 مقدار ما نقص به فضاء تجويفها حاله الانقباض عن حاله الانبساط ولكن
 ذلك محال فان تجويف القلب صغير وذلك بكثير لان القلب يجب ان يكون
 على مقدار خيمته تجويف الصدر مع اختلاف بالقلب من الرية والشحم و
 الغلاف وما يجب ان يكون بينهما من الغشاء ليكون القلب منقسما وما
 يجب ان يكون لجروحه من الثخانة التي يجب ان يكون كثرة لتقوى على اصلاح
 الروح وحفظها وما يجب ان يكون محتلا مستملا عليه من البطنيين اللذين
 احدهما تجويف الروح والهواء الواصل اليه والشكل السادس انه لو كان
 الشرايين بسبب خلوقها من الروح الكثرة وانبساطها لما دخل اليها من
 الروح

الروح لزوم ان يكون انبساط طرف الشريان الذي يلي القلب قبل انبساط ما
 بعده عنه ويكون الانبساط بحسب ممتد امر طرف النبض الاقرب الى القلب
 الى الطرف الابعد عنه ويكون انقباض الطرف الابعد عن القلب قبل انقباض
 الطرف الاقرب اليه حتى يحترق ذلك في النبض وذلك لان كل حركة فهي لامحالة
 في زمان ولا شك ان الزمان الذي ينتهي فيه الروح عند انقباض القلب الى
 مبتداء الشريان قبل الزمان الذي ينتهي فيه الى انتهايه فيكون انبساط ما قرب
 من القلب قبل انبساط ما بعده عنه وايضا خلوا الطرف الابعد عنه عن الروح
 حين جذب القلب لها بانبساطه يكون لامحالة قبل خلوا الطرف الاقرب
 فليزوم ان يكون انقباض الطرف الابعد عن القلب من الشرايين قبل انقباض
 الاقرب وايضا يلزم ان يكون الطرف الابعد عن القلب من الشرايين قبل
 انقباض الاقرب وايضا يلزم ان يكون الطرف الابعد عن القلب اذق من
 الطرف الاقرب لان نفوذ الروح الى الابعد يكون لامحالة اقل والشكل السابع
 انه لو كانت حركات الشرايين على الوجه الذي قلتموه لكانت تابعه لحركة
 القلب وحركة القلب واحدة لا تختلف في شقي البدن وكان يجب ان لا
 تختلف النبض في شقي البدن البته لكنه ليس كذلك فان بعض المغلوجين
 يكون نبض شقه الصحيح نبض الامزجة الباردة والشكل الثامن انه لو كان
 الامزجة وقلتموه لم يمكن تنقية الروح من الفضول بحركة الشرايين لان ذلك لما
 يكون عند عصر الشرايين للروح عند الانقباض حتى يخرج منها الفضول
 بحركة الشرايين واذا كان الانقباض قويا لم يكن ان يكون الا بالمقدار
 الذي يقتضيه القاسم الجواب اما الاول فانا وان سلمنا ان المقصود

اولا من انبساط القلب وانقباضه هو جذب الهواء البارد ودفع فضول
الروح والهواء الحار لكن بجويف القلب يتسع فاذا انبسط لم يكن ان
يجذب من الهواء مقدار ايفي فليكنه والا ففسد مزاج الروح وجوهرها وقوامها
ومزاج القلب فيضطر بالضرورة الى ان يجذب من الروح ما يفي بذلك
واما الفائدة في كون القلب منبسطا من ان يمد من المقدار الذي يحتاج اليه الاجل
الهواء حتى يضطر الى جذب الروح فمن وجوه احدها حتى اذا احترق حجم
الروح التي يكون في الشرايين وتكثف وغلاظ غلظا لا يمكن معه تحللها من
مسام الشرايين امكن ان يتحلل ويخرج من القلب عند انقباضه من
جهة الرئة عند رد النفس وبانها لتفيد الروح بتحريكها الى القلب تارة
والى الشرايين اخرى الحركة الدائمة لطافة جوهرها فلا يعرض لها ان تكثف
وسيلد بطول سكونها في الشرايين وبالثبات القلب للملك ان يكون مزاجه الا
شديد الحرارة حتى يكون صالحا لتوليد الروح من الدم والهواء البارد والشرايين
لا يمكن ان يكون جوهرها الا باردا لانها لا يمكن ان يكون لحمية لانها حينئذ
كان لها ثخانة كثيرة وجب ان يكون الاعضاء الغلاظ ما هي عليه ولم يمكن
ان ينقسم على الاعضاء الصغرى وان كانت رقيقة لتحللت الروح منها
فلم يمكن ان يكون جوهرها الا رابطيا غسريا وفيها عصبيا وهذه الجواهر كلها
باردة للملك ان يكون صلبة وان كان كذلك فلو جعل مسكن الروح دائما
في القلب احترقت لحرارة المفرطة ولو جعلت دائما في الشرايين لبردت
وغلاظت فوجب ان يكون دائما متزدة بين هذين العضوين لتبقى على
اعتدالها الذي يستعمل في قبول الجوه فوجب ان يكون دائما الحركة الى

القلب

٢٢
القلب والى الشرايين وذلك لكون انقباضه فان مسلما ذكرتموه والفوائد
الما يصح عما تقدير ان يكون الشرايين ساكنة واما اذا كانت متحركة فان
ما ذكرتموه لا يصح قلت عما تقدير ان لا يكون الامر عما قلناه في حركه
القلب والشرايين بحيث ان يكون الشرايين ساكنة لا متحركة ورايها لو كانت
الروح مسكنها القلب والشرايين لم يسهل توزعها على الاعضاء التوزع
الذي يستحقه الاعضاء وهو ان يكون دائما النفوذ اليها فاذا كان القلب
يجذبها تجلبها الى جوفه بالانبساط ثم يدفعها بانقباضه دفعا ينفذ معه
في الشرايين مع ضيقها في زمان قصير جدا حتى كان تحللها في مسام الشرايين
عند اندفاعها اليها سهلا واكثر اما انما لو جعل مسكنها القلب دائما لم يمكن
توزعها على الاعضاء فظاهر لبعده عن الاعضاء واستحقاقه واما ان
ذلك لا يسهل لو جعل مسكنها الشرايين فلان الشرايين بحيث ان يكون مستحضره
جدا لكون مع رقة جرمها قوتية على حفظ الروح وخصوصا مع تعرضها
من الانبساط والانقباض الذي يخاف عندهما انصداعها وذلك بوجوب ان
تكون مسامها ضيقة جدا فلو لا قوة دفع القلب للروح تجلبها اليها عند
انقباضه لغسرت توزعها على الاعضاء التوزع الواجب واما الشكل الثاني
فجوابه انه لا يلزم من كون القلب يجذب الروح والشرايين عند انبساطه
ان تمتنع جذب الهواء من الرئة لجواز ان يكون ما يصل اليه من الروح لا
يفي بما في جوفه واما الشكل الثالث فجوابه ان حركة القلب عند
ارادية لكنها لا رادية التي سمياها نحن ارادية طبعية كحركة العضل
في انها مسعور بها شعورا شعرا لا نسا ان تحركها وكذلك حركة القلب

كان

والدليل على ذلك انه حساس وكل حساس متحرك بالارادة اما انه حساس
ولانه يشمل على اعصاب كثيرة وكل عصب فيه قوة الحس ومزاج القلب ليس
مزاجا يمنع قبول تلك القوة بل يعين على حصولها لان الحرارة تعين على افعال
جميع القوى ما لم يفرط حبلا وايضا لو لم يكن حساسا لما كان شاملا لكن
الله شديد ولذلك يعرض له الخفتان عن الاسباب المولدة سرعا ولذلك
من الناس من يكون مع قوة قلبه يعرض له الخفتان والغشي كثيرا وما ذاك
الا لقوة حسه واما ان كل حساس متحرك بالارادة فلانه لو لا ذلك
لكان وجود الحس عبثا بلا ضارا لانه اذا لم يكن له قوة حركة ارادية لم يكن
له قدرة على ازالة الضار ودفعه ولا على جلب النافع وتحصيله وفيه
نظر لانه ان اراد يكون القلب حساسا انه مثل النفس في ان لها آلات تحس
بها والآلات يتحرك بها حركه ارادية فالصغرى ممنوعة فلا بد لمن يدعى صدقها
من برهان وان اراد يكونه حساسا ان فيه قوة حس لا تشمل على العصب
الذي فيه قوة الحس فاللبي ممنوعه وسند المنع اكثر وان يخصى ان الجلد والسن
والصماخ حساس من هذا المعنى وغير متحرك بالارادة وليس سلمنا الصغرى و
اللبي فلا يلزم منه المطلوب وهو كون حركه النبض ارادية لان اللازم
وتسلم المقدمتين ان القلب يتحرك بالارادة ولا يلزم من حركه بالارادة
ان لا يتحرك بغيرها فان الانسان متحرك بالارادة ومع ذلك قد يتحرك بالفسر
والطبع كما اذا رمى بقوة من موضع عال وعلى هذا يجوز ان لا يكون حركه
النبض حركه ارادية وان كانت للقلب حركه ارادية تاقل فيه فانه دفع
نفس واما الشكل الرابع فاجابه ان الروح للطافة الامتنع ان سفد في الخل
الواقع

الواقع بين تلك الصفاقات وان قل ولذلك فان الروح سفد في العصب مع انه
ليس فيه من المسام ما ظهر للحس مع ان الروح النافذ في العصب لخالط
من الروح الذي في الشرايين والقلب وذلك لان روح العصب قد برده
مزاج الدماغ ولما الشكل الخامس فاجابه انه لا يلزم ان يكون الروح المنوجه
الى القلب عند انبساطه من تجاوزت الشرايين على المقدار الذي نقص له
تجويها حالة الانقباض وذلك لان ما شمل عليه الشرايين من الروح و
الهواء يتخلل بعضه ويتوزع بعضه على الاعضاء ويخرج بعضه فضلا
وذلك يكون من مسام الشرايين فيكون الواصل الى القلب عند انبساطه
بعض ذلك فلا يمنع ان يسعه تجويفه مع زيادة الهوى المجذوب من
الرئيه ايضا وايضا لا يلزم ان يكون الروح الواصل الى الشرايين عند انقباض
القلب على القدر الذي لئلا تجويفها وذلك لان الشرايين تجذب عند
نفوذ الروح اليها هواءا كثيرا مرقحا فكون المجموع هو المالى لتجاويفها لا
لا رواج فقط واما الشكل السادس فاجابه انا لا نسلم ان انبساط الطرف
لا يقرب الى القلب من التبصر قبل انبساط الطرف لا بعد وانقباضه
بعد انقباضه في نفس الامر ولكن لا يلزم ان يكون ذلك محسوسا بل لا يلزم
ان لا يكون التفاوت بين زمانى انبساط اول اورطى وانبساط اطراف
الشرايين التي في الرجل وانقباضها مما يحس وذلك بسبب قصر ذلك الزمان
بل زمان الانبساط والانقباض نفسه قصير جدا فكيف يكون تفاوت
ازمه اجزائه محسوسا واما انه كيف يمكن ان يكون ذلك في
الزمان الذي لا يحس فليعلم ان الروح في غايه ما يمكن ان يكون

ولا جسم المكنة من اللطافة وسرعة الحركة والدليل على هذا القوة
الحركة للعضل ترد إليها والدماع عند ارادة تلك الحركة اذ لو كانت تلك القوة
موجودة فيها دايما لما كان يلزم بطلان حركتها عندما يعرض في العصب شدة
او عندما ينقطع واذا كانت تلك القوة تصل الى العضل وهناك وتلك
القوة لا يمكن ان تصل الى الروح لجملها وتلك الروح تنفذ في مسام العصب
في زمان غير محسوس بل حين ما يتم غرم الانسان على تحريك عضوا يتحرك
العضل المحرك له واذا كان كذلك فبالضرورة يكون نفوذ الروح اليه في القلب
في الشرايين مع شدة لطافة الروح وسعة تجويف الشرايين في زمان
اقصر من ذلك وحسب المكنة ظهور الفاوت بين اول النفوذ وآخره فلذلك
لا يظهر تقدم انبساط بعض الشرايين وانقباضها على بعض واما الشكل
السابع فجوابة ان كون حركة النبض على الوجه الذي قلناه لا يمنع واختلاف
نبض شقي المفلوج لجواز ان يكون ذلك للاختلاف بسبب اختلاف قبول
الآلة التي هي الشرايين بسبب كثافتها ما كان منها في الجانب المفلوج اقل
البرد وعدم ذلك في الجانب الآخر واما الشكل الثامن فجوابه ان تنقية الروح
من الفضول لا يلزم ان يكون على الوجه الذي قلناه بل يجوز ان يكون ذلك بان
تتحلل تلك الفضول في مسام الشرايين ثم قال ان ما ذهبن اليه من امر النبض
لازمه لو انهم ينبغي ان تشير اليها واحدا لتلك اللزوم انه يلزمه كما قلنا ان
يكون انبساط الشرايين عند انقباض القلب وانقباضها عند انبساطه
وذلك ظاهر وبائنها انه يلزمه ايضا ان يكون السكون الظاهر في الشرايين
قبل انقباضها وانقباضها قبل سكوبها الداخلة وسكوبها الداخلة قبل انبساطها
وذلك

وذلك لان السكون الخارج هو الذي يكون الشرايين فيه على مقداره الطبيعي والنبض
انما خلق اولا على ما هو الامر الطبيعي لها واما الحركة القسرية فيجب ان يكون متأخرة
عن الامر الطبيعي واما ان السكون الداخل متأخر عن حركه الانقباض فظاهر
لان ذلك السكون انما يكون بعد تمام الحركة القسرية التي هي حركه الانقباض
واما ان ذلك السكون متقدم على حركه الانبساط فذلك بالضرورة لان حركه
الانقباض متقدمة على حركه الانبساط لما لنا اولا وبين كل حركتين متضادتين
سكون واما ان السكون الخارج متقدم على حركه الانبساط فظاهر لانه
مستبعد على حركه الانقباض وقد بينا اولا انها متقدمة على حركه الانبساط
وبالله انما يلزم ان يكون انبساطها ما يجاور القلب والشرايين قبل انبساط
اطرافها البعيدة جدا وانبساط اطرافها البعيدة قبل انبساط ما هو منها
متوسط البعد عن القلب وانقباض اطرافها البعيدة قبل انقباض ما هو
منها متوسط البعد عن القلب وذلك مستبعد على انقباض ما هو قريب
الى القلب جدا اما ان انبساط القريب جدا الى القلب متقدم فلان
انبساطه يكون عند اولا ما يتحرك الروح الى الشرايين واما انبساط البعيد
من القلب جدا مستبعد على انبساط ما هو متوسط البعد فلان البعيد
يمكن ان يجذب من الهواء مقدار ما يملأه اولا ما يصل اليه من الروح ما
ضعف القاسر له على الانقباض ولا لذلك المتوسط البعيد فانه لما يأخذ
الهواء من البعيد جدا فيناخره لا محالة انبساطه فان قيل لما ان نفوذ
الهواء المتوسط البعد بعد نفوذه الى البعيد جدا عن القلب فكذلك نفوذ
الروح اليه قبل نفوذه الى البعيد جدا قلنا الامر كذلك ولكن الروح حركتها

لا يفتيخ في تمام انبساط المتوسط البعدا ذلوكفت في ذلك لم يصل اليه الهواي لانه
 لا يكون له مكان واصفا فان نفوذ الروح الى اخر مسافة تجوف الشرايين
 يكون قبل مليها المسافة المتوسط البعد عن مبتداء حركتها وذلك بسبب
 لطافتها وسرعة نفوذها ولنزم ذلك ان يكون وصول الروح المضغف للفاشر
 للشريان على الانقباض الى اطراف الشرايين قبل مليها لما هو متوسط البعد
 عن القلب واما القريب جدا من القلب فان الروح يلاؤه اولاسبب
 كثرتة هناك واما ان انقباض اطراف الشرايين يتقدم فلان الروح
 اذا تحركت الى تجويف القلب بسبب انبساطه كان اخلاؤها لما هو
 ابعد عن القلب قبل اخلاها لما هو اليه اقرب فيكون ما يوجب قسريان
 البعيد على الانقباض مقدما على ما يوجب قسرها هو اقل بعدا ورايها
 انه يلزمه ان يكون جل المقصود وخلق الشريان ان يكون كالحزانة للقلب
 تدفع اليه الروح عند انقباضه وتاخذها عند انبساطه وتتحلل عند ذلك
 فضول الروح وتتوزع ما يجبت توزعه من الروح على الاعضاء ويجذب
 الهواي البارد من خارج البدن وكل ذلك في المسام الى ههنا كلام هذا الفاضل
 وهو القرشي بالناظرة وهو كلام هائل ليس تحت طيل وعلمه بعد ما مر
 جعله حركة القلب اراديه اذ الارادية ما يكون في شان المتحرك بها ان
 تكون له شعور بها في وقت ما وما يكون خالها عنها لا سمي اراديه ولا
 شأن ان حركة القلب كذلك فقد ادعى ان حركة القلب في النبض معها شعور
 فقد خالف العقل والنقل اما الاول فلان كل عاقل يعلم بالضرورة انه ليس له
 تصرف في الحركة المذكورة والله شعور بها واما الثاني فلان احدا لم يقل بما

قوله

فانه هذا الفاضل ولو كانت حركة القلب في النبض ارادية لصغفت عند اختلال
 القوة المحركة بالارادة والوجود بخلافه فانا نرى القلب حركاته ظاهرة
 قوية عند كون الدماغ افعاله مضروبة ما ووقفة واما قوله ان القلب له
 حس فنقول هذا ما لا يشك فيه واما قوله وكل ماله حس فله حركة ارادية
 فنقول هذا غير لازم بل اللازم ان ماله حس فله حركة في الاكثر لا نقاضه
 بنحو الصياح كما سبق لم لا يتعوط ان يكون تلك الحركة ارادية والا كان جذب
 المعدة للغذاء واحتوائها عليه ودفعها له عند هضمه وفساده وكذلك
 فعل الرحم في جذب المني ودفع الطمث اراديا لان لها حسا واجماع
 الكل على خلافه فان قلت انه ما قال ان حركة القلب ارادية
 صرفه ليتوجه عليه ما ذكرتم بل قال انها ارادية طبيعية كحركة العضل
 في انها مشعور بها شعورا شعورا لانسان انه تحركها وكذلك حركة
 القلب قلت المراد من الارادية الطبيعية ان يكون للارادة
 فيها مدخل كحركة النفس والاجفان وحركة القلب ليست كذلك
 فلا يكون ارادية بوجه ما اصلا واما ان الانسان يشعر بحركة العضل
 وحركة القلب شعورا انه يحرك العضل والقلب فهو ممنوع لخلاف
 شعوره بانه تحرك الاجفان والانت النفس فان قلت اية
 ضرورة دعت الى جعلها ارادية قلت لا مناع كونها حيوانية
 عنده بالوجوه التي علمناها عنه وكونها طبيعية لان الطبيعة لا تحرك
 حركتين متضادتين فمعين ان يكون ارادية لخصاير الحركات في
 الثلث الحيوانية والطبيعية والارادية وذهب الاستاذ حاتم

الحكماء قدس الله نفسه وروح ربه في جواب سؤال قيل عنه الى ان
 حركة القلب طبيعته حيوانية فلنوردها لاشتمالها على قوا يد سعلق بها نحن
 فيه السؤال ذكر الشيخ في الفن العاشر من الكتاب الثالث من القانون
 وقال كلام كلي في النفس النفس يتم بحركته ووقفته بينهما على مثال ما
 عليه الامر في النبض الا ان حركه النفس ارادية يمكن ان يغير عن مجراها
 الطبيعي والسبب طبعي صرف فاذا كان الامر في النفس كما ذكر الشيخ
 من انه حركة ارادية فالنفس لا تتنفس الا ارادة في المنام
 وايضا لا نسلم ان كل ما يمكن ان يغير بالارادة عن مجراها الطبيعي
 يكون اراديا واما حركة النبض فقد ذكرنا فيها خمسة مذاهب
 احدها انه على سبيل التوتربط بين النزول والصعود والثاني انه على
 سبيل الاتباع لحركة القلب على طريق المد والجذر والثالث انه على
 سبيل الاتباع لحركة القلب بطريق تحريك الشيء ما سفر عنه من
 الفروع والرابع انها مجاذبة الروح للغذاء ودافعة الفضل عنه
 كما ان كل مغتد فيه قوة جاذبة وقوة دافعة على ان الروح تغذى
 بالهواء والخامس انها تحريك القوى الموحدة لها تتركب القليلة بالروح
 المحصورة في القلب على ان في الروح قوة تحركها او عينه بالانقباض
 والانبساط وقالوا هذا هو المذهب الحق والصادق الامام فخر الدين
 الرازي نور الله ضريحه في شرح الكليات المذهب الاخير في
 النبض حيث قال النبض حركة مكانية واعية الروح صادرة عن
 القوى الحيوانية مولفة من انبساط وانقباض ليدبر الروح بالنفس
 فاذا

فاذا كان مبداء حركة النبض عن الروح الحيوانية فكيف يجوز ان
 يقال انها طبيعته صفة المسكول من انعامه حل هذه الاشكالات
 الجواب تأملت هذه الاشكالات واقول اما قول الشيخ الرئيس
 في النفس انه يتم بحركته ووقفته فذلك معلوم بالوجدان واما في
 النبض فيما اورد من الدلائل على ان بين كل حركتين متضادتين لا بد
 من سكون واما قوله ان حركه النفس ارادية فالمراد منه انها سعلق
 بالارادة وحيث وقوع كل نفس في زمان يمكن النفس من ان يقدمه
 على ذلك الزمان وان يؤخره منه بحسب ارادته لكنها لا سعلق بالارادة
 من حيث الاحتياج الضروري اليها فهو طبيعي من حيث الحاجة الى مطلق
 النفس و ارادى من حيث امكان تغير النفسات الجزئية عن
 اوقات لغتها الحاجة ويكون وقوعها في تلك الاوقات على
 مجراها الطبيعي واما قال النبض طبعي صرف لان النفس المذكور لا
 يمكن ان تقع في حركاته واما قوله لا ارادة للنفس فغير مسلم لان
 الارادة والشعور بها والنائم والساهي والغائب يفعلون الحركات
 الارادية لكن لا يشعرون بارادتهم وان كان لهم شعور بها لكنهم لا
 يتذكرون ذلك الشعور ولذلك يجتركون الاعضاء بسبب ملالة عن
 بعض الاوضاع ويحكمونها عند الحاجة الى الحكم ولا يذكرون ذلك واما
 قوله لا نسلم ان كل ما يمكن ان يغير بالارادة عن مجراها الطبيعي يكون اراديا
 فان اراد القائل بان ما يمكن ان يغير بالارادة فهو ارادى ان يكون اراديا
 من كل وجه لم يكن قوله حقا فان النفس ليس كذلك والالم لكن له مجرى

عن الشعور بها
 وغير تذكر الارادة مع

طسعى وان اراد به ان يكون اراديا من وجه دون آخر كما سنا فهو حق وليعلم
ان الحركة الطبيعية تنقسم الى الحيوانية وغير الحيوانية اما حركة النبض
فهو طبيعية حيوانية واما حركة الحجر الى اسفل وحركة النار الى فوق
فهو طبيعية غير حيوانية وذلك لان الطبيعة يقال لمبدء الحركة
والسلوك بالذات فان كانت الحركة عما نهج واحد فالحركة طسعه
غير حيوانية وان لم يكن عما نهج واحد كانت طسعه حيوانية
واما المذاهب التي ذكرها في حركة النبض فالاول عبارة عن حركة الشرايين
صعودا ونزولا والثاني عبارة عن كون تلك الحركة تابعة لحركة القلب
والثالث قريب منه والرابع وهو انها تحدث الغذاء وتدفع الفضل ليس
بحق لان الهواء ليس بغذاء للروح الحيوانية اذ غذاؤه البخار والمركب من
الاجزاء اللطيفة والاخلط والنبض بحركته يجذب الهواء المحتاج
اليه في تزويج الروح بسطه ويدفع المستحيل فيه بسبب اختلافه بالفضل
من غذاؤه والخامس عبارة عن علة تلك الحركة فانها تكون بالقوة القائمة
بالروح والحد الذي ذكره الامام فخر الدين مخالف للخامس فان الخامس يفسر
ان يكون الحركة في الروح اولا وفي الالوعية ثانيا وبسببه والذي قاله الامام
بعضي ان يكون الحركة في الالوعية اولا والقوى الحيوانية هي محرك الالوعية
بتلك الحركة والحق هو الاول والوجه في كون تلك الحركة طسعية هو ما
قدمناه هذا كلامه رضي الله عنه وارضاه وجعل الجنة متقلبه و
مناواه وفيه نظر لا يفسد ذلك الوجه ان يكون حركته انبساط الدماغ
وانقباضه طبيعية حيوانية لانها ليست عما نهج واحد وان يكون حركات
الجذب

والهضم

الجذب والامساك والدفع ونحوها من الحركات الطسعية طسعه غير حيوانية
لانها عما نهج واحد ولو قسم الحيوانية الى الطبيعية الى الخالية عن الارادة كحركة
القلب والى غير الطبيعية الى المعترنة بالحركة للانسان لمينا وشمالا كان اولى وانفع
بما هو بصدده من صدور حركات مختلفة عن القلب وغير ارادة بخلاف تقسيم
الحركة الارادية الطبيعية الى الحيوانية والى غير الحيوانية فانه لا ينفعه فمادونا
الهم الا ان يقال مراده بالحركة الطبيعية مالا ارادة معها والحيوانية وغيرها
المختلفة وغيرها حتى كانه قال الحركة التي لا ارادة معها ان لم يكن عما نهج واحد
فهو طبيعية حيوانية وان كانت عما نهج واحد فهي طبيعية غير حيوانية
وعما هذا ينفعه وينزول النظر اما الاول فللزم كون حركة القلب مختلفة
بلا ارادة الذي هو المطلوب واما الثاني فلان الحكم الاول لا يستغنى بحركة الدماغ
لان مورد التقسيم وهو الحركة التي لا ارادة معها سنا فيها لان الدماغ منبع
الارادة ولا الثاني بحركة الجذب ونحوها لان المراد من غير الحيوانية غير
المختلفة وعما هذا يكون الجنس القريب للنبض انه حركة طبيعية حيوانية مولفة
الى اخرة واعلم ان ارتكاب كل هذه التقسيمات والعدول عن الاصطلاحات
كأنه من هذه الحركة حيوانية او طسعية او ارادية او طسعية حيوانية او قسرية
او عرضية هو اعتقاد الجمهور انحصار الحركات في الاربع عما نهج ما هو المشهور
والحق وللزم الحكم عما نهج الارادة عند انقضاء الثلث البواقي واخلاف
الثالث في انقضاء الثلث عندهم بخلاف حكمه عما الباقية بعد الثلث قبل الحق
ان حركة القلب والنبض خارجة عن الاقسام الاربعة للحركات وهي العرضية
والقسرية والارادية والطسعية وذلك لان الحركة اما ذاتية او عارضة والذاتية

اما بسيط اي عا نهج واحد واما مركب اي لعا نهج واحد والبسيط اما تابع
لارادة او لغير ارادة ولنسم ذلك الغير بالطبيعة فالحركة البسيطة وهي التي تكون
عا نهج واحد واما اراديه وهي الفلكية او طبيعية وهي العنصرية والمركبة وهي التي
لا تكون عا نهج واحد واما حيوانه او غير حيوانه وغير الحيوانية هي النباتية
والحيوانية اما اراديه او غير اراديه وغير الاراديه تسمى بالتشجيريه فالحركة التشجيريه
هي التي تكون مختلفه وحيوانه وغير تابعة لارادة كحركة القلب والنبض واما
الحركة العارضة فاما ان يكون المتحرك كجسم من المتحرك او مكانا كاله بالطلع والحركة
عرضيه والا ففسريه وعا هذا يكون الجنس القريب للنبض انه حركة تشجيريه
الى اخره وسيجي لهذا زيادة بيان وفيه نظر لان حركة النبض والقلب تفضل
خروجها عن الاقسام الاربعه لانحصار الحركات فيها غير انه ان فسترت
الطبيعيه بالتي تكون عا نهج واحد خرجت حركة النبض عن الطبيعيه و
دخلت فيما لا يكون عا نهج واحد وان فسترت الطبعيه بالتي لا يكون مع
شعور دخلت في الطبيعيه وخرجت عن الاراديه وهذه المقدمه هي
السادسه كثيره الفوائد غزيرة الفوائد وهذا لما يعرف من ثم قلال
شواهد هذه الصناعات نحو جري في مياهاها اشواط على عرق
عرف ان لكل سودا مرقه ولا حمار حمة **المقدمة السابعة**
ذكرها السبع في الفرق بين محرك النفس ومحرك النبض والجمع بين
في النفس قال اما حركة النفس فقد حقق امرها جالوس في كتابه الموسوم
بحركة الصدر والريه وذكر مذاهب اليونان فيها ونحن لمخص ما قاله في
هذا الكتاب مع زيادة تحرير وحسن ترتيب من جهتنا فنقول مذاهب
اطباء

اطباء يونان في حركة النفس ستة ادها مذهب اسقليدوس وهو ان
الصدر متحرك والريه ساكنه واحتج على صحته بامر وهو ان الفائدة والنفس
جذب الهواء البارد المصلح لمزاج الروح والقلب ودفع المحترق منه الى خارج
البدن ولا شك ان الصدر متحرك حركة الانبساط والانقباض ويدل على صحة هذا
الحس فعند انبساطه تجذب الهواء ويدل على جوفيه لم عند انقباضه تخرج
ما سخن من الهواء واستغنى عنه الى خارج والريه في نفسها اسفنجيه او متخلله
الجوهر لا تمنع شئ من الهواء من الخروج والدخول فهو يداخلها ويصلح مزاجها
عند ما مثلي تجوفيه لم تخرج عند قبض النفس والريه في كلتا الحالتين ساكنه
واحتضر بعض معاندي من اليونان بوجه وهو ان لا تسلم ان سهولة خروج
الهواء من خلال الريه عند مدخلة الهواء لها والذي يدل على صحة هذا ان اذا اخذنا
ريه حيوان ونفخناها فاننا لانرى الهواء يخرج منها بل يختبئ فيها زمانا طويلا
قال بعض شيعه اسقليدوس وهذا قول فاسد وذلك لان ابدان الموتى
باردة ويابسة جامدة لا سيما المملأ في منها الجانب الوحشي واذ كان كذلك
فلم لا ثق ان رية الميت اذا استولى عليها الميت البرد كما تف ظاهرها
وتلزم بسبب تنبذ البرد عليه وحسب تنحصر الهواء للصدر داخلها واما
رية الحي فانها لما كانت الحارة والرطوبه مستولية على بدنه صارت متخلله
فلا يختبئ فيها شئ مما يداخلها من الهواء والذي يقولون تخرج ان الايراد المذكور
لم يرد على قول اسقليدوس لانه لم يقل ان الهواء ينفذ من الريه الى القلب
في خلجة الريه بل من الشريان الوريدي على ما نقله عنه الفاضل جالوس
في كتاب المنافع حيث تكلم في منافع الات النفس وقد علمنا نحن عن جالوس

في ذكر منافع الشريان الوريدي في هذا الكتاب وإذا كان كذلك فلا يصح ما
 ذكره المعترض من رية الحيوان الميت ولا تخفى ان في قوله والذي نقول نحن
 الى ههنا لا توجيه له ظاهرا قال الفاضل جالسوس والحق ان الرية متحركة
 والذي يدل على صحتها انه متى وقع في احد جانبي الصدر جراحة عظيمة او في
 كلا جانبيه وخرج شيء من اجزاء الرية فاننا ندرك بحاسة البصر حركة الرية
 انبساطا وانقباضا حتى اننا لو شدنا الجراحة باصبعنا احسنا بالحس
 لحركتها الحركة المذكورة وهذا هو الحق ايضا فاننا اذا ملنا حركة الرية عند ما
 نضع ايدينا على الصدر نحس منها حركه شبيهة بحركة الاخلاص عند ما لمسنا
 انفسنا فان الصدر في مثل هذه الصورة لا شك انه ساكن والمتحرك هو الرية
 وبانها مذهب ايتناوس وهو ان المتحرك الرية فقط والصدر ساكن قال
 وذلك لان الاحسام على نوعين صلبة ولسه فالصلبه يتحيز ان يتحرك احد
 طرفها مع سكون الطرف الآخر واما اللينه فيجوز ذلك فيها وقد عرفت
 كفته اتصال الاضلاع بعظام القصر وان كان كذلك فكيف تصور ان يتحرك
 الاضلاع الحركة المذكورة قال فثبت ان حركة الاضلاع ممنوعة لكن
 النفس لا بد فيه وحركة فبقي ان يكون المتحرك لما هو الرية قال
 جالسوس اما انه لا يمكن ان يتحرك احد طرفي العظام مع سكون الطرف
 بل اما ان يتحرك كلا طرفي العظام او لا يتحرك شيء منها فهو حق لكن هذا لا يصح
 في عظام الاضلاع لان لها مفاصل من جهة القصر وان كانت خفية
 ولها مفاصل من جهة الرقوة ومن جهة الفقرات ايضا وكيف تتصور
 وجود مفصل بدون حركة ويلزم من هذا ان يكون وجوده عشا ومع ذلك

فالتس

فالتس يدل على بطلانه الحس فاننا لو قطعنا الصدر بقطر رفيع وربطناه ربطا محكما ثم
 امرنا صاحبه بان يتنفس بنفسه لواننا انما قطع ولو اخذنا حيوانا والحيوانا
 وكشطنا جلده وصدره لرأينا اضلاعه يتحرك الحركة المذكورة او كيف تتصور ان
 يكون عضوله مفصلة ومحيط به اغشيه وعضلات وكل هذه آلات الحركة
 وعضولين ليس له هذه الحركة شيء من ذلك يكون هذا متحركا وذاك ساكنا ومع
 ذلك فما قالوه ينقض عليهم بالنزول الى ما فانه عضو صلب وله طرفان احدهما
 متصل بالوسع وهو ساكن والاخر متصل بالمرفق وهو متحرك واذا كان من
 هذا العضو كذلك فلم لا يقال مثله في اضلاع الصدر وبالشأ مذهب ابرقلس
 وهو ان الرية والصدر كلاهما متحركان لكن على سبيل المد والجزر بمعنى ان
 الصدر عندما ينسبط ينقبض الرية وبالعكس واستدل على هذا بالحس قال
 فاننا نشاهد الرية عند خروجها من جراحة الصدر عند انقباض الصدر تخرج
 جزء منها وتكون منتفخا وعندما ينسبطه تنبسط عنه بعد اكثر او ما سبب
 هذا الا انها عندما تنقبض الصدر ينسبط هي وتكبر حجمها وتخرج جزء منها
 الى خارجة وعندما تنسبطه تنقبض هي ولذلك لك البعد بينها وبينه اجاب
 الفاضل جالسوس في المقالة الثالثة من الكتاب المذكور بما هذا معناه
 ان الرية جوهرها لين للين قابل للغز وما كان كذلك فأي موضع وحده
 خاليا برزيمه عند الغز عليه وضغطنا اياه وعند وقوع الجراحة
 في الصدر تبرز الرية عند ضغطها في حال انقباضه لانها ينسبط فهذا سبب
 خروجها عند انقباضه حتى اننا لو فرضنا وقوع جراحات اخرنا الى الخارج
 الاقل من الجراحة صغيرة وما سبب هذا الا ان الخارج اولا قد توزع على

واما سبب البعد عنها وسنه في حال انبساطها فقال بعض معانديه ان الرية
 لما برز منها شيء استولى عليه البرد لم يسر البرد الى باقى اجزائها وعند ذلك
 ضعف انبساطها وجذبها للهواء البارد فخيّل انها لما صار حالها كذلك صار
 البعد عنها وينزع عظام الصدر في انبساطها واسعا انها قد انقبضت وفي
 الحقيقة لا يكون منقبضة بل العلم في ذلك ما ذكرناه قال الفاضل جالسوس
 في المقالة البانية من الكتاب المذكور وهذا وجه ضعيف فانه يخلو ان يخرج
 من الصدر هواء حار ومع ذلك جزء من الرية ما تعرض لها يكون الهواء
 باردا حتى انما ارأينا بعض الناس يخرج بذلك جرحنا الصدر في حمام وفي
 الوقت عدت الرية الحركة قال او كيف تصور ان البرد لا في جوار
 الرية واثرفها هذا التأثير وهو عضودام الحركة ومجاور للقلب وملائم
 من دم لطيف مفرط الحرارة ولزومه عما هذا ان يكون البرد اليسير اشد
 تأثيرا من الحرارة الغزيرة ومنه دواء الحركة ولزوم الدم اللطيف وكل
 ذلك محال لم بعد هذا طول الكلام في هذا الباب وغيره ان يتبر الغرض
 وحاصل ما ذكره في تطويلاته ان البرد يجب ان يجعل علة لسكون
 الرية وذلك لانها قد تبرد في الامراض الباردة وكما في اسنشق الهواء
 البارد وهي مع ذلك متحركة فحينئذ يجب ان يجعل البرد علة للسكون
 والذيقون نحن ان الخصم لم نقل ان الرية عند ما بردت بطلت حركتها
 بل يقول ضعف انبساطها لقله حاجتها الى جذب الهواء البارد فخيّل انها
 انقبضت عند انبساط الصدر والحق في هذا ما افوه الان وهو وجهان
 احدهما ان الرية عند حصول الجراحة تنال ما شديدا ولشدتها نالها

سفل

تسفل القوة الخاصة بها عن جذب الهواء البارد ودفع البخار على ما ينبغي وحسب
 تخيل عند الانبساط انها مقتضيه لتعذر انبساطها على التمام وثانيها انه لو كانت
 حركات الرية والصدر على سبيل المد والجزر على ما فرضه ابرقلس لتضاومت
 حركة الهواء الخارج للهواء الداخل فاما ان يتساويا في المقاومة او لا يتساويا
 فان تساويا احترق مزاج القلب والروح عند دفع الرية للبخار الدخاني
 المحتاج الى دفعه لما دفعه عن القلب وان لم يتساويا في المقاومة ومن
 المستحيل ان الهواء الداخل ينقهر عن الخارج للزهر ما يخرج من الداخل
 ويكتفه باقوى القاعلتر واذاك فتعذر نفوذ الهواء البارد الى القلب فحترق
 الروح والحرارة الغزيرة فتثبت ان حركة الرية مساوية لحركة الصدر بمعنى
 انها عندما ينسبط ينسبط الصدر وعندما تنقبض تنقبض الصدر لان حركتها على
 سبيل المد والجزر فهذا هو الحق في هذا الباب ومغزى التطولات التي ذكرها
 جالسوس وفي الوجهين نظر اما في الاول فلان الرية عند قرحتها كمن السك
 لا تنال تالما فكيف تنال جراحة مجاورها وهو الصدر تالما واما في الثاني فلان
 هذه المصادمة واقعة سواء كان المذهب مذهب الجزر والمد او غيره وعما
 هذا يكون مشتركا ورايها مذهب دقولا وهو ان الصدر والرية متحركان من
 ذاتهما وانبساط احدهما وكذا انقباضه يكون مع انبساط الآخر وانقباضه صاحب
 هذا المذهب لم اجده دليل على صحة مذهبه ولا رأت جالسوس زكلم معه
 نفيوا اثباتا غير انه ذكر في اول المقالة من الكتاب المذكور ان حركة الصدر متى بطلت
 بطلت الرية واما حركة الرية فانها متى بطلت لم تبطل حركة الصدر وطول الكلام
 فيه وغيره ان اتى بالعرض ولما كالم في هذه المسئلة ذكرنا حيث تكلمنا في الامراض

والخاصة والمشاركة فيما تقدم من كتابنا هذا وهو لا ينفي هذا المذهب فليطالع وهذا
والذي يغلب على ظني ان هذا المذهب حق وخامسها مذهب بركسا غورس
وهو ان الصدر والرئة يتحركان الحركة المذكورة لكن حركة الصدر وحركة الرئة
ولم اجد لصاحب هذا المذهب دليلا على صحة مذهبه ولا لجالسوس
معه كلاما محققا ولا غير محقق الحق يوجب بطلان هذا المذهب اما
اولا فلا بد من المستحيل ان يكون اللين اللدن السخيف الجوهر لما هو ضده في
الامور المذكورة واما ما ينافي فلا ان الشرخ دل على اتصال الآلات الحركة مثل العضلات
والاعصاب بالصدر لا بالرئة ولو كان خاليا والحركات الذاتية لان اتصالها
به عبثا وهو محال وسادسها مذهب ارسطاطلس وهو انها يتحركان الحركة
المذكورة لكن حركة الرئة تتبع حركة الصدر وهذا هو اختيار الفاضل جالسوس
الى ههنا كلام المسيحي وفيه نظرا ما اولافلان قوله وطول الظلم فيه من غير ان
يبقى بالغرض ممنوع لان الغرض بيان عدم حركتها الذاتية معا وقد بين جالسوس
ذلك ببطلان حركة الرئة مع حركة الصدر واما ما ينافي فلا ان قوله والذي يغلب
على ظني ان هذا المذهب حق باطل لان جالسوس يتنفسا به بعدم حركتها
معا فكيف يكون حقا واما ما ينافي فلا ان قوله ولا لجالسوس معه كلاما فاسد
لان جالسوس اذا يتنفس حركة الصدر لا تبطل ببطلان حركة الرئة بل يكون قد يتنفس
حركة الصدر ليست عن حركة الرئة والا لبطلت ببطلانها لكنها لا تبطل لم قال
فهذا ما اردنا ان يكون من امر حركة الصدر والرئة في النفس لكن الاطباء اختلفوا
في نفس المحرك فمنهم من ذهب الى انه قوة طبيعية قال والدليل على ذلك
ان الحركات الارادية تبطل عند النوم والذهول والغفلة وحركة النفس بخلاف

هذا

هذا وهي صادرة عن قوة طبيعية لان افعالها لا تبطل في شيء من تلك الاحوال وهو
المطلوب ومنهم من ذهب الى انه قوة طبيعية ارادية قال وذلك لوجوه من اهل
ان الصدر يتم حركته بالاعصاب والعضلات وحركات هذه من الدماغ
فهو ارادية والمحرك له ذواردة وانها انه لا معنى للحركة الارادية الا ما لها بها شعور
وحركة النفس كذلك وكيف لا ولنا قدرة على ان نمسكها زمانا طويلا او نطويها
وهذا هو اختيار الفاضل جالسوس وصاحب الكامل واني سهل المسيحي
على ما صرح به في كتاب النفس في كتابه والحق انها مركبة من طبيعية و
ارادية وهذا هو اختيار ابن سينا في القانون حيث ذكر النفس في الثالث
منه بدليل لقائهما في الاحوال المذكورة وهذا بخلاف فاعل التنفس فانه ليس
له قوة ارادية البته على ما عرفت وفاعل النفس فيه قوة ارادية واذا عرفت
هذا فلتبين الحاجة الى النفس ثم نذكر اقتسامه فنقول ان الارواح النفسانية
والطبيعية مادتها الروح الحيواني وعلمت ان الاطباء اختلفوا في الروح
فان المشهور من الفاضل جالسوس انها متكونة من الهواء المستنشق ومن
للتاخرين ابو سهل المسيحي فانه صرح في كتابه في النفس وارسطو وشيعة
يرون انها متكونة من بخار الدم ولطيفه وفي المتأخرين الشيخ الرئيس
وابن الخي صادق قالاه وهذا امر قد سلف تقريره في مباحث القوى
والارواح فعلى جميع النقادير القلب دليلا محتاج الى هواء بارد اما
لان سلوق منه روح اولان ينصلح به مزاج الروح الحامل للقوى وذلك
لان قبوله واستعداده لها ليس باني مزاج انفق بل مزاج مخصوص واسمها
هذا المزاج على ما هو عليه لما يكون بورود الهواء المذكور الى الرئة ونفيها

هذا

اياه الى القلب غير ان ذلك يعرض له امران احدهما استئالة عن برده بشخص
 ملجأ وده ولما اطعمه من البخار الدخاني الحاصل في القلب عند تكون الروح و
 بانها استئالة عن صفاته بما في اطعمه من الادخنة وحسن نزول حنة المعنى
 الذي يحصل منه ذلك فيحتاج الطسعة الى اخراجه والاستبدال به وسر
 الامر بنزولها وان وادخاله الذي يكون بالاستنشاق يكون بانسباط الرئة
 تبعاً لانسباط ما يحيط بها واخراجها يكون بانقباض الرئة تبعاً لحركة ما
 يحيط بها ومجموع هاتين الحركتين للصدر والرئة يسمى بحركة النفس
 واما عند العامة فان النفس عندهم عبارة عن حركة الانسباط فقط وهذه الحركة
 متى كانت طبيعية بمعنى ان يكون خالية من الآفة لم تكن تحرك الحجاب فان
 احتيج الى زيادة قوة لما يحتاج في ادخاله الى مشقة استعان هذا الحجاب
 بعصلات الصدر في التصويت لتعمل الطبيعة ذلك مع عضل الحنجرة
 وفي تقطيع الحروف وبالفها كلاماً يستعمل عضل اللسان فهذا هو
 بيان الحاجة الى النفس وظهر ما ذكرنا انه مثل النبض من جهة ان كل
 واحد منها مركب من حركتين وسكونين غير انه يفرقه وجهين احدهما ان
 محرك النفس فيه قوة ارادية ومحرك النبض طبعي محض وبانها ان حركه
 النفس خاصة بالصدر والرئة وحركة النبض خاصة بالقلب والشرايين
 واذا عرفت هذا فنقول النفس له اسباب اربعة كل للنبض فاعمالها وغاياتها
 وصورها وما في الفاعل قد عرفت والغايات هي جذب الهواء المصلح لمزاج
 القلب والروح التي فيه ودفع البخار الدخاني والصوري نالقه من حركتين
 وسكونين عما عرفت والمادى الهواء المستنشق ومنهم من قال انه آلة

المادى

المادى ومنهم من قال انه داخل في المادى فالفاعل والآلة والكل الى متى كانت
 على ما ينبغي كان النفس طبيعياً ومتى تغيرت تغيرت النفس عن واجبه فان
 الفاعل متى ضعف وكانت الآلة والحاجة لحالها صغر النفس لعجز الفاعل
 عن التحريك التام وازداد النفس سرعة للحق بالسرعة ما فات بالصغر
 فان ضعف الفاعل الكثر من ذلك ازداد النفس صغراً ونقصت السرعة و
 حصل التواتر وهوان بقصر زمان السكون وان ضعف الثروة من ذلك
 لم يكن ان تدارك الطبيعة ذلك بشئ آخر والحاجة ان ازدادت مع
 بقاء المحل القوة والآلة لحالها حصل مع عظم النفس سرعة وذلك ليتم
 بالسرعة ما لا ينبغي بالعظم به فان ازدادت الكثرة ذلك استعملت
 الطسعة مع ذلك التواتر وذلك ليتم به ما لا يتم بالعظم والسرعة فان ازدادت
 الحاجة الكثرة ذلك لم يكن للطبيعة في ذلك حيلة فان نقصت الحاجة
 نقص ما زاد اخلها ما حصل قتل ذلك ومتى كانت القوة والحاجة لحالها
 وتغيرت الآلة تحث اهلها تصير غير موافقة للحركة عجزت الطسعة عن استعمال
 العظم لعدم موافاة الآلة في الحركة واستعملت الصغر والسرعة ويكون
 مقدارها بمقدار ما نقص من العظم لتقوم بها مقام العظم في جذب الهواء
 البارد وان ازدادت الآلة في ذلك نقصت السرعة واستعملت الطسعة
 التواتر وذلك لان الامر الموجب لصلابة الآلة تضعف القوة وعند ذلك عجز
 عن استعمال السرعة وان ازدادت الآلة في ذلك لم يكن للطبيعة حيلة في
 استعمال امر آخر وعما هذه الصورة صغر النفس لغرض اسبابه الثلاثة اذا
 عرفت هذا فنقول النفس تنوع الى سبعة انواع احدها العظم والصغير

وبانها الطويل والقصر والنها السريع والبطي ورابعها الحار والبارد وخامسها
 المتواتر والمتفاوت وسادسها الضعيف والقوي وسابعها المنقطع والمتقطع
 وبانها المنزوع والطيب وناسعها المستوي والمختلف ولعل واحد من
 هذه اسباب وهذا السبب اما في اعضاء النفس كالخجيرة والريه و
 قضبتها وعروقها الخشنة وشرانها والحجاب وعضل الصدر واما
 ان يكون في مبادي الحركة كاللماغ والنخاع واما في الاعضاء المجاورة
 مثل الكبد والمعدة والرحم والمعا وهذه الافة اما سوء مزاج ساذج
 او ما دى او فرق اتصال من بعد عشاء وسقطة واما مرض الى مثل
 الفالج والشلج والنفس العظم هو الذي ينسبط معه اعضاء النفس
 في الجهات الممكنة انبساطا وافرأ لينال هواء فوق المعتدل واسبابه
 ثلثة قوة القوة لسوى عما حركه الاعضاء المذكورة في الجهات الممكنة
 ولين الآلة لتكون مطاوعة في ذلك وشدة الحاجة لتخرج الطسعة
 ان تتحرك في الجهات المذكورة والصغر ما قابل ذلك اما في كل الاسباب
 واما في بعضها وربما استغانت بحركة المنخرين فان كانت الحاجة
 الداعية الى استنشاق الهواء البارد المطفئ للحرارة الملهية اشد كان
 الانبساط اعظم من الانقباض وان كانت الحاجة الى اخراج البخار
 الدخان اشد كان الانقباض اعظم من الانبساط والمراد بالعظم ههنا
 الاسرع ومثل هذا النوع يدل على ضعف الحرارة الغريزية وقوة النارية
 والطسعة تتعمل الاعضاء المذكورة في النفس في صور خمس احدها
 استسلا حرارة نارية على القلب وعلى ما يليه وبانها عند ضعف

العضل

ما

العضل المحرك للصدر واما الافة في الاصول التي في الدماغ وبانها عند املاء
 المعدة ورابعها عند ضيق المفاذ التي للنفس مثل الخجيرة واقسام القصبة
 والشرابين وخامسها عند تغل الطسعة عن تحريك الصدر مع شدة
 الحاجة او مع قلة فان الحاجة المدة تطول من النفس فاذا زالت
 العقله استعملت الطسعة النفس العظم للآقي ما وقع والقصير يستعمل
 الاعضاء المذكورة وهذا النفس مثل نفس المختلط العقل والمنه في الفلوه
 وفي هذا البسل نفس الصائم واما النفس الطويل والقصير فالطويل هو الذي
 يطوك فيه مدة تحريك الهواء في استنشاقه ورده لتتمكن العوة حتى
 التصرف في الهواء الكثير وذلك لما منع يمنع الطبيعة من استعمال العظم
 السريع والقصير هو المقابل لذلك فان قارنه التواتر دل على وجع الآلات
 النفس وان قارنه التفاوت دل على ضعف الغريزية ثم انه ان زاد
 دل على موتها واما السريع والبطي فالسريع هو الذي يبع الحركة فيه
 في مدة قصيرة مع بلوغ الحاجة والعللة في ذلك اما شدة الحاجة بحيث
 ان العظم لا يفي بالحاجة اليه واما الان ما نفا يمنع من استعماله مثال
 ان يكون الآلة صلبة ثم ان السرعة قد يكون في حركة الانبساط فقط
 وقد عرفت عللة هذا والبطي مقابله واما النفس الحار والبارد
 يدل على حرارة ملهية مستوليه على القلب والآلات النفس والبارد
 يدل على ضعف الحرارة الغريزية وقربها من الانطفاء وهذا ردى
 جدار النفس واما النفس المتواتر والمتفاوت فالمتواتر هو الذي
 يكون فيه احدا الزمان الحاصل بين الحركتين قصيرا جدا وسببه

اما شدة الحاجة فبحسب ان العظم والسرعة لا يفي لما يحتاج اليه في الاستساق
واما لان ما يمنع القوة واستعمالها فاستعملت التواتر والفرق بين
التواتر والحاصل من شدة الحاجة ومن الحاصل لما منع ظاهره والمساوات
مقابلته واما النفس القوية والضعيف فالقوى هو الذي يتم به الغرض
وسببه سلامة آلات النفس من الآفة والضعيف مقابلته ومنه النفس
المحرى وهو الذي يحرك فيه اربعة الانف وسببه ضعف القوة او
ضيق شدة خائض امان في حلق الركة واما في العروق الخشنة واما
في الضواري واما النفس المنقطع والمتصل فالمنقطع هو المتصاعف
وهو الذي يتم فيه الانبساط والانبساط فيحرك فيها بغيره وقفه كنفس
الصبي اذا بكى فانه يكون في نفسه فحم في حال الانبساط وتغير في حال
الانقباض وسببه آفة في آلات النفس مثل شنج عضلات الصدر او في
تجاوزها وهذا النوع من النفس ردي جدا في الامراض الحادة فانه
يمنع الركة عن جذب هواء بارد مرة واحدة والمتصل على نوعين
ضيق وغير ضيق والضيق هو الذي لا يجد الطبيعة فيه منفذا واسعا
جذب فيه ما يحتاج اليه من الهواء المصلح وذلك اما الرطوبات
ترجمه في العروق الخشنة واما في خلجة الرئة واما الورم في
الاعضاء المجاورة لآلات النفس ومن هذا النوع النفس المنصف
وهو ان يكون في احد قسمي الرئة آفة تغتر النفس من جانبها ويكون
الجانب الاخر سليما وكذلك بنفسه وغير الضيق دليل جيد في جميع
الامراض لانه على صحة آلات النفس واما النفس المنفس
والطبيب

والطبيب فان المنفس يدل على عفونه في آلات النفس متى لم يكن عن الغم
وبالجملة فهذا النوع من النفس يشترك البخار في ظهور الرئة والفرق
بينهما وجهين احدهما ان راحة البخار يظهر في الغم في غير وقت
النفس والكاين من جهة النفس لا يظهر الا عنده واما ان الكاين
من جهة البخار لا يكون معه نفث منس والكاين من جهة النفس
لا يكون معه ذلك وغير المنفس يدل على صحة آلات النفس واما المنفس
والمخلف فالمستوى هو الذي يكون حركات الطبيعة فيه منظمه
ومساوية بعضها لبعض وهذا يدل على صحة آلات النفس وما يلها و
المخلف ما لا يكون لذلك وسببه آفة في بعض الاعضاء المذكورة فال
فهذا ما اردنا ذكره من امر النفس ونحن لما مر غير مره قلنا بالقطعة
من غير غير اصلا **المقدمة لها منه** في كنفه وضع الشريان ربما قال
قائل لو كان الشريان ينقبض وينبسط لكان يكون جرمه عند الانقباض
اصغر فلا يستغل من المكان ما كان يستغله عند الانبساط وذلك يلزم
منه الخلاء وهو محال فانبساط الشريان محال وجوابه ان الخلاء لما
يلزم اذ لم يمثل ما تحليه الشريان بانقباضه لجسم آخر وذلك غير لازم
فان الجسم الذي كان مختلف به حال الانبساط تجوز ان يتخلف
ينبسط حتى يملأ ذلك ونقول الشريان منها ما ليس على شدة وجوانبه
عضو البتة وذلك كالشريان الاخذ في تجويف القلب الى الفقرة الخامسة
من فقرات الصدر ومنها ما يماسه الاعضاء من جانب واحد كالشريان
الذي على باطن القلب ومنها ما يحف به الاعضاء من كل جانب

كالشرابين التي في اليدين والرجلين ولا شك ان اللحم الذي لمحيط بها يجب ان يكون
 ليناً حتى يطاوع بسهولة لان ينسبط ويخلخل عند انقباض الشرايين فلا يلزم
 الخلاء وان مكافئ وتجمع عند انبساطها فلا يلزم تدخّل الاجسام فان
 قل ان العضو المجاور للشرابين لا يلزم ان يكون ليناً لجواز ان يكون الشريان
 في فضاء محيط به اعضاء صلبة ويكون الشريان اذا انقبض انجذب الى الهواء
 قدر ميله الى الخلية بانقباضه فتعدل هناك الى ان ينسبط الشريان
 فلا دخل في مجوّهه ويكون ذلك الفضاء له منزلة الصدر للقلب قلنا لو كان
 الامر كذلك لما امكن ادراك النبض البتة لان صلابة تلك الاعضاء كانت
 تمنع وصول حس الانامل اليه وايضا كان ذلك يشاهد في الشفح
 الشريان وكان يعرض اذا منع وصول الهواء الى هناك كما يكون عند الغاس
 في الماء ان يمنع حركة الشرايين او تتعسر فلننظر الآن هل الاعضاء التي
 تحت بالشرابين مخلوقة في الاصل على القدر الذي يكون عند انبساط الشرايين
 فكون انبساطها عند انقباض الشرايين بالقدر الذي يكون عند
 انقباض الشرايين فيكون تجمعها وتكاثرها عند انبساط الشرايين بالقدر الذي
 يعلب على ظني والله اعلم ان خلقها في الاصل على القدر الذي يكون
 عند انبساط الشرايين لان ذلك هو المقدار الطبيعي للشرابين على ما قررناه
 قبل هذا من ان الاعضاء انما تخلق على القدر الطبيعي لها ولما مجاورها
المقدمة التاسعة بيان حركة القلب والفاصل منها مثال لظهر الحس
 المشاهدة على ان النار الخارجة لا بد لها من مستودع كخوكر الحداد
 مثلاً ولا من مادة وهي الحطب او الفحم ولا من من لها وهي الحركة الحاصلة

لها بالنفخ او بغيره كل واحد من هذه الثلاثة اذا غدم او ضعف عدت النار
 او ضعفت وقد عرفت ان في ابداننا حرارة غريزية هي المدبرة لها فلا
 بد لها من مستودع وهو القلب او اللم الشرايين بنا وما دنها هي الدم
 الذي يصل الى القلب من الكبد وهو منزلة الحطب او الدهن للنار
 الخارجة غير ان هذا الدم عند انتقاله الى الروح لا بد وان تولد
 منه فضلة تحتاج الى دفعها ونفضها خوفاً من اخثارها للحرارة و
 اطفائها اياها كالادخان للسراج ودفع هذا الدخان انما يكون بالانقباض
 فان انقباض القلب هو حركة من محيطه الى مركزه ويكون حاله في مثل
 هذه الصورة حال كبر الحداد عند دفع الحطب الى الهواء منه وجذب
 الهواء البارد انما يكون بالانقباض فان انبساط القلب هو حركته من
 مركزه الى محيطه ويكون حاله في مثل هذه الصورة حال كبر الحداد
 عند جذب الهواء البارد وقد مثال الا واصل انبساط القلب وانقباضه
 بجماعته مجتمعة في وليمه فتارة لجمعهم البعض حيث تقارب
 رؤوسهم وتارة تباعدون فهذه فائدة الحركة ومثالها قال الشيخ
 في اول فصل من فضوله المتفاد من مجلسه وهو في منفعه السفسر
 النبض خلق القلب وما ينبعث منه من الحروق الصوارب وعاء
 للروح وكان تولدها والشيء الذي يسميه الاطباء روحاً هو جسم لطيف
 حار وخصوصاً ما ينحصر منه في القلب ويعرض له حالاً ان وحدها
 ان يكون في العناية الالهية تدبر سابق في تلافيفها وهاتان الحالان
 الهاب مفروط تدعى تعديلاً واثارة مادة دخانه تدعى نفثاً

وهذا التعديل لم يتم الا بوارد من خارج ما يل الى البرد لطيف ليسهل نفوذه
 فالعديل منقذ الى ادخال شئ والنفس معقرا الى اخراج شئ فقد
 حصل من هذا ان تدبر هذا الروح لمخرج الى اخراج شئ الى
 منافذ لطيفة وادخال شئ فيها وهتاء الخالق تعالى للآلات ليسهل
 بها هذا التدبير وخلق القلب والعروق والصورات حركته الى
 هذا التدبير فخلق لها منافذ وفوهات منها تنشق الجسم اللطيف
 للبرد وهو الهواء ومنها لمخرج المادة الدخانية وجعل القلب والعروق
 ان تنقبض منصرف عنها المودى الضار وينبسط فيجذب اليها النافع الضروري
 وممت كل نبضة من انبساط وانقباض والنفوس آخذ من الهواء متحدة
 ساعة متلى منه الريح ومنار منه القلب الى ان تنقبض نبضات
 ما دامت تلك العدة مستحبة للقد والبرد فاذا سحنت لمجاورة
 القلب وامتلاكت ايضا مادة دخانية اخرجت وانشق غيرها
 بدلها وبسمر هذا التدبير مدة الحياة فاذا حيل بين الطبيعة وبين هذا
 الصنع لعائق او عجز لوجهه سقوط القوة ختم الاجل لمشيئة الله وقد
 سأل بعض الاطباء عن كنه ان الهواء البارد من ان يدخل فاجاب
 بانه يدخل من مسام الجلد فقال لو كان كذلك لكان يجس الخروج البخار
 ودخول الهواء كما يجس بها في فم المنفاخ اذا الانبساط والانسباط في
 الشرايين والدفع والجذب فيه جملة ودفعه لا يفرق في زمان
 طويل حتى لا يحسن به فاجاب بان الشرايين وان كان لا ينفذ فيه
 الهواء لكونه ذا طبقتين لكنه يشعب الى اجزاء صغار ليعتبه جدا

متفرقة

متفرقة فوها تحت الجلد والجلد نفسه ليس بحيث لا يتخلل منه البخار والعرق
 او اخفى من العرق ولحيث لا ينفذ فيه الهواء بل ما هو غلاظ من الهواء
 مثل الماء ولدفع ذلك مسام ومنافذ واذ كان كذلك كانت السبل مفتوحة
 بالنفاس الى الهواء والبخار وان لم تكن مفتوحة بالنفاس الى غيرها الجسم
 المحس وعما ان القلب اذا اخذ النسيم من جانب الرية افا والشرايين
 ايضا لكنه ليس التعويل كله عما ذلك وما يدعى خاصة هذا انه اذا عرض
 لعضو حرارة سب ورم او احتراق او غير ذلك كان عدد نبضات
 الشرايين المجاورة له اكثر واسرع واسبق من نبض جرم القلب نفسه و
 نبض سائر الشرايين وذلك لان الشرايين المجاورة تكون مضطرة محتاجة
 الى فضل دفع البخار وجذب الهواء البارد فيكون عملها اكثر واسرع واسبق
المقدمة العاشرة في ان حد الشئ قد يكون بحسب الوجود قال الشيخ
 في الشفاء ان حد الشئ اما ان يكون من جهة ما هيته ومن باجزاء قوامه
 المحمولة عليه كجنسه القريب وفصله واما ان يكون من جهة انيته ومن
 بسائر علله الغير المحمولة عليه وهي العلة المادية والصورية والفاعلة
 والغائية حتى تصور ما هيته كما هو وتحقق بذلك ما سبقه ما هيته
 في الوجود فيتم به وجوده فيقع لتلك الماهية حصول به فاما اذا اريد
 النظر الى نفس الماهية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود وان كان لا بد
 لها من لزوم نوع متاخر الوجود اياها كفي في حدتها ايراد ما لقومها
 من حيث هو ما هيته اي كما وحيث هو موجود والغرض من ايراد هذا
 الكلام ان يعرف ان حد النبض من القبيل الثاني وان المعروف قد يكون

من المجولات وقد لا يكون منها بل يكون من سائر علله للاربع والاول ان
كان من المجولات الذاتية كان حلا والا كان رسما والثاني هو حد حسني
ولا يخرج ذلك عن كونه معروفا بما هو خارج عنه كالفاعل والفاعل
والمادة في تعريف الاعراض لكونها خارجة عنها ولا يصير رسما بذلك
لان هذا مخصوص بالمعترف الذي يكون من المجولات ولا يكون من
الذاتيات واذا عرفت هذه المقدمات فليسمع الفاظ الحد ونقول
اما قوله النبض هذه اللفظة مخصوصة بحركة القلب انبساطا وانقباضا
فان الرئة تتحرك بالحركة المذكورة وكذلك الصدر عما عرفت والدماع
ايضا ولم يسم شي منها بالاسم المذكور بل بحركة الرئة والصدر مخصوص
باسم النفس وحركة الدماغ بالاسم الثاني واما النبض فانه لا يطلق الا
عما حركه القلب بالحركة المذكورة لانه يتحرك حركات شتى عما ستعرفه
وحركاته في الكف وفي الاختلاج واما قوله حركه فهي الحركه البعد
والقريب هي حركه وضعيه او كميته لخلطية وزكا نفيه عما عرفت
واما قوله وراوية الروح ففصل ما خوذ من العلة المادية والمراد
بذلك القلب والشرايين فان مجموع حركتها هو المسمى بالنبض وهذا يميز
النبض عن حركه غيرهما من الاعضاء قال الميحي والمالم تقل
حركه او عينه الروح لفا يميز احدهما انه لو قال كذلك لا وهم ان الاريه
هي الحركه لانفسها وليس هو الحق بل الحق ان فيها ما تحركها عما يدا عليه
قوله وراوية الروح لا شعاع ان فيها شيئا هو المحرك لها وهو القوة
الحيوانية فان لفظه من شعر بالعليه وبانتهى النسبه على المذهب
الحق

الحق وهو ان ليس المحرك لها هو المحرك للقلب بل فيها محرك آخر مخالف
محرك القلب بالسخص ووافق بالوع وهو القوة الحيوانية واعلم
ان بنكرهاتن الفا يدين على ان لفظه من شعر بالعله الفاعله وهو
غير لازم لانها قد يذكر للعله القابله كما يقال خاتم من حديد وعي هذا
يدل في هذا الموضع الاعيان كون الاريه معروضه الحركه لافعله لها
ولو دلت كان باطلا لان الفاعل غير لها لانها قابله والقابل لا يكون فاعلا
ولانا يتبين ان كل متحرك له محرك غيره واما قوله مولفه من انبساط و
انقباض فهو فصل ما خوذ من العلة الصوريه وبه يميز عن باقي حركات
القلب لحركته في الكف والاختلاج واما لم تقل حركه هي انبساط
وانقباض لوجهين احدهما لزوم التكرار لان الانبساط حركه من جهة
التجويف الى جهة المحيط والانقباض بالعكس فلو قال حركه هي
انبساط كان بمنزلة قوله حركه هي حركه من المركز الى المحيط وبانها
ان المحيط النبض ليس عبارة عن احدى الحركتين بل عن مجموعهما فذلك
قال مولفه من لذا وكذا واما ذكرها تير الحركتين لتمييز النبض عن
باقي حركات القلب كما قلناه من حركته في الكف بان سخن ويرد
وحركته في الاختلاج واما قدم الانبساط عما الانقباض لانه مقدم
عليه طبعا فقدم عليه وضعا لئلا سب الوضع والطبع واعلم
انه اعترض بعض المتأخرين على قوله مولفه من انبساط وانقباض بان
المولف من شئ معاير لكل منها وهما معا بالزمان والا لا يتالف
منها شئ لكن زمان الانبساط غير زمان الانقباض فممنوع ان يتالف

منها حركة النبض والجواب عنه هو ان التركيب عما قسمين تركيب
خارجي وتركيب ذهني والتركيب الخارجي لا بد من اجتماع اجزائه في
الزمان معا واما التركيب الذهني كالحركة المفروضة في مسافة فلا
يلزم اجتماع اجزائها معا وتركيب النبض ذهني لتركيبه من حركات
كل منها في زمان آخر وهو واضح واما كان متقدما عليه في نفس الامر
لان اخراج الهواء الذي قد سخن واحترق انما يكون بعد دخوله واما قوله
لدي الروح بالنسيم فهو فصل ما خوذ من العلة الغائبة لان هذا هو
الغاية من النبض وامتيزه عن مثل حركة الخفقان العارض للقلب
عما انه ليس يلزم ان يكون كل فصل مميزاتا عن غرض الحكم بالحد ليس هو
لميز المحدود فقط بل وان يحققه الشيء كما هو قدير الروح يكون
شيئين احدهما تعديل مزاجها اذا فرط وذلك يكون بورد الهواء البارد
وهو يحصل بالانسياط فان قيل استنشق الهواء الحار مثل هواء
الحمام ونحوه كيف يعدل مزاج الروح قلنا انما كان يعدله لان
الهواء وان كان حارا بالقياس الى الابدان فانه بارد بالقياس الى
مزاج الروح الغزير فضلا عن المزاج الحادث من حرارة الحمام فلهذا
الحمام اقل حرارة بالقياس الى مزاج الروح فكلون بارد بالقياس اليه
فيصلح للتعديل وبانها تنقه فضول الروح وذلك يكون عند غير
القرشي حالة الانقباض فان قيل ان قوله بالنسيم يمنع ان يكون
المراد بالتدبير هو ذلك لان التنقية لا تكون بالنسيم قلت ليس كذلك لان
النسيم تنقي الروح باستصحابه فضولها معه عندما يخرج فيصدق

ان تلك التنقية تكون بالنسيم وفي بعض النسخ لتبريد الروح بالنسيم وهو
خطا لان الشئ في الفصل الرابع من المقالة الثانية من حيوان الشفاء
ان الروح انما تستعد لقبول هذه القوى بشرط ان يكون حارا وان
التنفس ليس انما يعدله بان يبرده بل بان يمنع الافراط الذي يحسبه تحلل
الروح وان يدفع عنه البخار الدخاني الذي هو بمنزلة الفصل في البدن
هذا نصه في الشفاء والكيمياء فيه ان الغرض من دخول الهواء ليس
تبريد الروح بل لئلا يصير ازدياد حرارة ما هي عليها وينزل الامر من فوق
لان الاول افاذه للبرودة والثاني ليس افاذه للبرودة بل منعوا ازدياد
الحرارة ان المقصود من الانسياط ليس هو التبريد واما الغرض فظهر
من الانقباض فهو امران احدهما دفع البخار الدخاني وذلك لتبريد
بل دفع فضلها وبها توزع الروح على الاعضاء وظاهره انه ليس
تبريد ايضا واما التدبير فانه امر شامل لهذه المعاني الثلاثة وهما
اشكال وهوان الدماغ وجملة اوعية الروح وهو ينسبط وينقبض
لتدبير النسيم ومع ذلك لا يعال حركته انها نبض بل استنشاق كل عرفت
فان تكلف متكلف وقال انه يريد بالروح ههنا الحيوانية كما ان
ذلك مع كونه خارجا عن مفهوم اللفظ غير صحيح ايضا وذلك لان
الصدر وجملة اوعية الروح الحيوانية وهو ينسبط وينقبض لتدبير
الروح بالنسيم ولا تفك لذلك نبض الا ان يقال انه يريد بالوعاء الوعاء
القريب وهو الجوار للقلب والشراس لا البعيد كاللماغ والانف
فان الهواء يجذب منه الى اعلى الخنك الى الرية ثم الى القلب ولكن لفظه

لا يدل على القرب وهو ظاهر والاولى ان يقال لما كان المراد باوعية الروح مكان
 تولدها على ما قال الشيخ في فصوله خلق القلب والعروق والضواير المنبثقة
 منه وعاء للروح ومكان تولدها لم ينتهض الصدر نقضا لانه وان
 اشتمل على الروح الحيواني لكنه ليس مكان تولدها وهو ظاهر فهذا بيان
 اسماء الحد على العلل الثلاث صريحا وهي المادية والصورية والغائية لكونها
 مدلولها عليها بالمطابقة واما العلة الفاعلية فغير مذكورة صريحا بل بالترام
 للدلالة على الحركة على محمل هو غير المتحرك سلك الحركة وهو القوة الحيوانية
 او غيرها على ما عرفت في الاختلاف والحق فيه وقال الامام الحركة
 جنس للنبض واوعية الروح اشارة الى العلة الفاعلية وقوله مولفه
 انبساط وانقباض اشارة الى العلة الصورية وقوله ليدبر الروح بالنسب
 اشارة الى العلة الغائية ولكن ان يكون العلة الفاعلية ايضا مدلولها
 بقوله واوعية الروح لا كونه شعرا بالعلية فدل في هذا الموضع على
 ان في اوعية الروح امر هو مبداء هذه الحركة اعني القوة الحيوانية وعلى
 هذا يكون هذا التعريف يعرف بالشئ بعلة الرابع لم قال ان قولنا من
 شعر بالعلية واما عند الشيخ عن لفظة في لفظة في احتراز من
 مذهب من يعتقد ان حركة الشرايين ليست بذواتها بل على سبيل اتباعها
 لحركة القلب اذ المذهب الحق ان حركتها بذواتها على سبيل الاستقلال
 وفيه نظرون وجوه اما اولها فلان قوله واوعية الروح اشارة الى العلة
 الفاعلية فاسد لان اوعية الروح معروضة الحركة لانها هي المتحركة
 وقد عرفت ان كل متحرك محرك غيره وعلى هذا لا يكون الاوعية فاعله

للمحرك

للحركة كيف وهي قابلة لها وقابلة للشئ لا يكون فاعلا له واما باننا فلان قوله
 ولكن ان يكون العلة الفاعلية ايضا مدلولها عليها بقوله واوعية الروح
 الى اخره فاسد ايضا لان كلمة وسوان كانت للعلية الا انها قد كرمي
 الاكثر للعلة القابلية كما قال خاتم ونجد يدعي هذا لا يدل في هذا الموضع
 الا على كون الاوعية موضوعة للحركة ولا يدل على انها فاعلة لها ولو دلت
 كان باطلا لان الفاعل غير ههنا ما عرفت واما باننا فلانه لا ينبغي للعلة
 المادية ذكر في الحد الا صريحا ولا ضمنا فلا يكون التعريف بالعلل الاربع على ما
 زعم واما راجعا فلان قوله وعلى هذا يكون التعريف تعريف بالعلل الاربع
 فاسد ايضا لا شعارة بان على تقدير كون العلة الفاعلية مدلولها عليها
 بلفظة من يكون التعريف كما ذكر وهذا لما كان يصح لو قال اوعية
 الروح اشارة الى العلة القابلية لا الفاعلية ولكن ان يكون الفاعلية كسب
 سهوا من النسخين مقام القابلية وعلى هذا ينزل النظر الثالث والرابع
 واما خامسا فلان قوله واما عند عن لفظة في الى لطفه من تعين لطرف
 وهو غير ملتفت اليه عند رباب النظر اللهم الا اذا تيسر اسماء
 المعدول اليه على فائدة خلا عنها المعدول عنه وههنا ليس كذلك اذ لا
 فائدة في العدول قوله الفاعلة هي الاحتراز عن مذهب من يعتقد ان
 حركة الشرايين ليست بذواتها بل على سبيل اتباعها للقلب اذ المذهب
 الحق ان حركتها ايضا بذواتها ايضا على سبيل الاستقلال ولنا وكثير الشراسين
 لا يتحرك بذواتها بل يتحرك القوى القائمة بالروح الذي هو محصور فيها وعلى
 هذا لا يكون حركة اوعية الروح بذواتها ولكن على ما عرفت من هذا بان

للمحرك

من كون حركة اوعية الروح بذواتها انها لا تكون على سبيل تبعية حركة القلب
على ما يدل عليه السياق لا على انها لا تكون على سبيل تبعية قوة تحريكها وتوحيدها
م ان الامام اعترض على الحد المذكور بانه غير مستقيم على القوانين المنطقية
وبيانه ان الحركة جنس وانواعها اربعة الحركة في الكم والكيف والايين
والوضع ولا شك ان النبض واقع تحت الحركة في الاين وقد ثبت في المنطق
ان الحد لا بد وان يذكر فيه الجنس القريب او لا لم يفرد بالفصل فان لم
يكن للجنس القريب اسم يذكر بدل حله كما انه لم يكن للجنس القريب
للحيوان اسم الاجرم او رد بدله حله فقبل جسم ذو نفس لم يردف
بالفصل المقوم وهو الحساس فلذلك هنا ان كان الحركة في الاين اسم وجب
ان يكون المذكور في الحد هو الحركة التي هي الجنس البعيد وان لم يكن له اسم
وجب ان يذكر حله كما فعله القدماء حيث قالوا النبض حركة مكانة
فان قال انه لما قال مولفه من انقباض وانبساط اندفع هذا الشكل
لان الانبساط على ما بينا حركة مستقيمة وهي نوع الحركة المكانية و
اسم النوع يدل على الجنس بالصحة فقد صارت الحركة المكانية مذكورة
فيقول حينئذ تنفي التشابه وجهين الاول هو ان الانبساط والانبساط
ان دالا على الحركة المكانية بالمضمر وجب ان يدل على مطلق الحركة
اصلا لكونه جزاء الجنس وذلك منع من ذكر الحركة لكونه مضمنا للتكرار
لما ان الحيوان لما كان دالا على الجوهر بالضم لم يجران يقال في حد
الانسان انه جوهر حيوان ناطق وان لم يدل عليها صار الحد خاليا عن
الجنس القريب والثاني هو ان الانبساط والانقباض اذا جعلناهما جنسا

قريبا

قريبا فتعبر قوله من اوعية الروح لان يكون فصلا فكلون الفصل سابقا
على الجنس وذلك غير جائز باتفاق اهل صناعة الحد واعلم ان هذا
الاختراض ليس بشيء، لما ذكره الخوفا في ان ذلك التعريف ليس حدا
تاما حتى لا يجوز الاخلال بالجنس القريب بل هو رسم لان تعريف الشيء
بالعلة الغائية لخرجه عن ان يكون حدا حقيقيا لان العلة الغائية
لشيء خارجة عن ماهيته ذلك الشيء وكذا العلة المادية في الاعراض
خارجة عن ماهياتها لانها عبارة عن موضوع العرض والاشكال ان
الموضوع خارج عن ماهية العرض لان المشهور عندهم ان مقوم
الجوهر جوهر ومقوم العرض عرض والامعة لكونها جوهر الجوز
ان يكون مقومة لشيء هو عرض وعلى هذا لا يكون هذا التعريف مقوما
لشيء فكان رسمه والرسم جاز ان لا يذكر فيه الجنس القريب وجاز ان
يذكر فيه الجنس البعيد ويرد في خواصه ولوازمه للمساواة اذا كانت
بنية كما نفاك في رسم الانسان انه جوهر صا حل يادي البشري عرض
الانفطار مشاء على قدميه ويكون ذلك تعريفا صحيحا فان ذلك باطل
لما نقلنا عن الشيخ ان المعرف للشيء اذا استمال على علته الذريع كان ذلك
حدا حقيقيا لذلك الشيء بحسب الوجود لا بحسب الماهية ولا لخرجه
كونه مشملا على ما ليس بمقوم للماهية عن ان يكون حدا حقيقيا بحسب
الوجود وان لم يكن حدا حقيقيا بحسب الماهية لوجوب شتمها على
المقومات المحمولة كالجنس القريب والفصل اذ لو كانت المحمولات غير
مقومة لم يكن حدا حقيقيا بل رسميا فخرج عن الحد الحقيقي لا شتماله

عما ليس يقوم بخصوص الحد الحقيقي بحسب الماهية بحسب الوجود
 ولعدم اطلاع الخوفا على الحد و اختصاصها بذكر بالحد بحسب الماهية لا
 بحسب الوجود اطلق الحكم بان كل معرف استقار عما ليس يقوم فهو سم و
 هو خطأ لانقاضه بالمعربات المشتملة على العلة الاربع لانها حدود
 حقيقته بحسب الوجود عما ما نص عليه الشيخ وغيره من محققي الحكماء
 ولا اننا لانسلم ان الجنس القريب للنبض حركة مكانية لما عرفت ان مكان
 الشرايين لا يتبدل بحركتي الانبساط والانقباض بل المتبدل بها وضعه او مكانه
 اي تحلله وتكاثره كما سنبينه به ولا ان الانبساط نوع الحركة المكانية قوله
 لانه حركة مستقيمة مكانية ممنوع اذ لو كانت مكانية لتبدل مكان المتحرك
 بها لكنه لا يتبدل عما علمت وما هذا الايدل الانبساط على الحركة المكانية
 بالضمين بل بالالتزام لن سلم لكن دلالة الفصل بالالتزام على الجنس لا يوجب
 التكرار والا كان كل حد مثملا على التكرار لدلالة الفصول على الاجناس
 بالالتزام بخلاف دلالة الجنس القريب على البعيد بالضمين فانه يوجب
 التكرار للموجب لفساد الحد فان قيل لو فرضنا فصلا لا يدل على الجنس
 القريب بالضمين فانه يوجب التكرار بلا شك فهل يوجب فساد الحد ام
 لا قلنا ثبت العرش انفس عليه لان هذا الفرض على الان الدال على
 الجنس القريب بالضمين يكون نوعا لا فصلا فان ذلك باطلا ايضا اما قوله
 ان حركة النبض ليست مكانية لان مكان الشرايين لا يتبدل بها وقوله
 لو كانت مكانية لتبدل مكان المتحرك بها لما عرفت ان المتحرك بالحركة
 المكانية قد خلف مكانه بل لان ما ذكره الامام انما كان متوجه لو كان

حد

حد النبض بحسب الماهية لا بحسب الوجود ولما ما ذكره السابيل على كلامه
 من الشك في اننا لانسلم ان الفصل فيه متقدم على الجنس القريب قوله
 ان الانبساط والانقباض اذا جعلناهما جنسا قريبا فتعين قوله من اوعيته
 الروح لان يكون فصلا قول صروف عن الحق لان الحد لم يذهب الى ان الجنس
 قريب غاية ما في الباب ان السابيل قال ان الانبساط له دلالة على
 ان المراد بالحركة المكانية وحسب يكون الجنس هو الحركة المكانية لا الانبساط
 على ما قال وحسب لا يلزم لعدم الفصل على الجنس ولانه لم يذكر الجنس
 القريب باسمه ولا بالحد غاية ما في الباب انه لم يذكر باسمه ولكن لم يعلم
 انه لم يذكر بالحد وبيان انه ذكره بالحد هو ان الحركة كما انها متنوعة
 بحسب انقسامها الى الكيف والابن والكم والوضع ايضا متنوعة بحسب
 عروضها للموضوعات المختلفة بالنوع فان تنوع المعارضات
 يوجب تنوع العوارض على ما قرر في العلوم للاصلية واذ كان
 كذلك فكما ان قولكم حركة مكانية حد للجنس القريب لكونه مركبا من الحركة
 التي هي جنس بعيد عن الفصل الذي لم يميز عن بعض انواع الحركة كالحركة
 في الكم والكيف والوضع فكذلك قوله حركة من اوعيته الروح يكون حد للجنس
 القريب لكونه مركبا من الحركة التي هي جنس بعيد عن الفصل الذي لم يميز عن بعض
 الانواع كالحركات العارضة لسائر الاشياء المختلفة بالنوع واذ كان كل
 واحد منها حدا للجنس القريب فلم ما ذكرناه اولي بالذكر ما ذكره الشيخ بل
 ما ذكره اولي اما اول الفلان قوله حركة مكانية لا يصح الا عما عرفت
 وقوله حركة من اوعيته الروح صحيح لا يخبر عليه واما ثانيا فلان الفصل

المذكورة حكم وهو صلا مكنة مدلول عليها بالانقباض والانقباض اما ضمنا
 او التزاما والفصل المذكور في حقه وهو قوله وسأوعية الروح غير مدلول
 عليه بالانقباض والانقباض الا ضمنا والزاما فكان ما ذكره ابعد عن محذور
 التكرار فيكون اولى وكان ما ذكره من الفصل وهو قوله وسأوعية الروح
 لا يميز الحركة عن بعض الانواع وهي الحركات الواقعة في اللحم والكيف و
 غير ذلك فكذا لما ذكرناه من الفصل وهو صلا مكنة لا يميزها عن بعض
 الانواع وهي الحركات المكانية العارضة لساير الاشياء فقد تساوى
 الفصلان بل الجسدان القريبان فما ذكرنا وانفرد ما ذكره الشيخ بالترجيح
 فكان اولى واعلم اني حينما شرعت في شرح النبض الى ان وصلت
 الى ههنا لم تحضر في شرح السامري وعند وصولي الى هنا حضر فطال لفته فجلست
 فيه فو انديخيم ما ذكرناها في المقدمات وغيرها ولم يطب لي ان اتركها
 لان الشرط املا وقد اشترطنا ايراد جميع فوائد الشرح والا ارفقها
 واذم كل فائدة الى ما سئلكها ما تقدم للاحتجاج الى بعضات كثيرة فرائد
 ان اختصرها واوردها والا بالي بذكر بعض ما سلف فان الضرورات تبيح
 المحظورات قال السامري اخلف لقدمون في اسم النبض فقال
 بعضهم النبض هو حركة الشرايين الاختلاجية لان حلول النبض يكون
 في مثل حركة كل واحد من الاعضاء اذا حدث فيه اختلاج بسبب
 رياح محصورة فيه وقال القرامطة ان النبض هو حركة الشرايين لانها
 لانه يقول ان حركة الشرايين تدعى عاتوج وتسمى وقال ارسطرطس
 ان النبض يدعى حركة الشرايين الخارجة عن الطسعة وقال ابوقلس

ان النبض هو حركة الشرايين الذي يكون بالانقباض والانقباض خارجة عن
 الطبيعة كانت او طبيعته وجالسنوس الارضي في هذه الاقاويل الا الاخير
 وذلك لانه يقع اسم النبض على الحركة المكانية التي تتحرك بها العروق
 الضواري بالانقباض والانقباض وليس استعمال الانقباض ههنا منع
 السكون الذي استعمله في النبض الصغير عما راي في يدي ان الانقباض
 لا يدرك ثم اختلف في هذه الحركة فقال قوم انها طبيعية واستدلوا
 عليه بما في القلب من الشظايا الذاهبة في الطول والعرض والوراء
 التي في شاتها ان يجذب وتمسك وتدفع فوجب ان يكون الفعل
 الصادر عنها طبيعيا والجواب ان كل عضو يفعل فعلا حيوانيا
 او نفسانيا فلا بد له من ان يفعل فعلا طبيعيا ايضا فاما منعنا ان يكون
 فيه فعل طبيعي بل الظلم في هذه الحركة الانبساطية والانقباضية ولو
 كان وجود احدي الحركتين يمنع وجود الحركة الاخرى لوجب ان
 لا يكون في العصب والعضل فعل طبيعي لانه نفساني لم قال وما يدل
 على بطلان هذا المذهب وجوه احدها انه لو كان فعلا طبيعيا
 لما كان يتحرك القلب والشرايين في زمان واحد والتالي باطل على
 ما نحكي بيانه واما الملازمة فلان الافعال الطبيعية لا تتحرك معاني
 زمان واحد وذلك لان الاعضاء القابلة للغذاء ليست تقبل معاني
 في ازمة مختلفة وبانها انه لو كان فعلا طبيعيا لوجب ان يوجد
 للنبات وبانها انه لو كان فعلا طبيعيا لوجب ان لا يدرك الحاسة
 لكنه يدرك بحس اللبس اقول وفي هذه الوجوه نظرم قال وقال

قوم ان حركه النفس نفسانه ولو كان كذلك كان تابعا للاختيار وليس
مبقي ان يكون حركه حيوانية اي بلا اختيار بخلاف النفسانه فانها تكون
بالاختيار فان لم لا تكون مركبة من الحيوانية والنفسانية قياسا
على النفس فان اصله بغير الاختيار والزيادة فيه والتقصان منه بالاختيار
قلت ان في النفس ملكتنا ان تتعير بعض الصدر على عظيمة وتصغيره
وذلك باختيارنا ولا كذلك حال النفس اذا اعطى ساعدا على حركته و
ايضا ليس وضع حركة القلب والشراب على وضع حركة النفس حتى
نقاس احدهما على الآخر فان في النفس الواحد المعتدل ينسبط القلب
ومعتدل وينقبض عشر مرات حسب ما شهد به الفاضل والنوس
قال لم يختلف في تقديم احدهما الى الانبساط وهو الحركة والوسط
الى الاطراف والانبساط وهو عكسه على الآخر فقال قوم بعدم الانبساط
واستدلوا عليه بان الفعل الطبيعي انما يستدعي الهواء الصافي النقي
من خارج بعد ان يوزعها البخارات الممتعة فيخالط الحرارة الغريزية
فتطلب الطسعة حسنا ان تنقيها وتنقي البدن عنها وبعد ذلك تطلب
هواء صافيا نقيا والنتيجة تكون بالانبساط وطلب الهواء الصافي بالانبساط
فالانبساط مقدم على الانبساط ومنهم من قال بتقديم الانبساط
واستدل عليه بان الطسعة لا توجد الشيء الا على الكمال احواله و
اشرفها وكون القلب والعروق الضواري منبسطين فيها هواء صاف
نقي نفس عنها الكمال وافضل فاذا فسد هذا الهواء اخرجته الطسعة
ولغت عنه فلو لم يفسد لما احتاجت الى الاعتناء فان

المقصود

المقصود هو الاكل والاشرف ولما كان دخوله بالاستنشاق مستقما على
اخرجه طبعا وحب تقديمه لفظا قل وقد بحث عن الانبساط والانبساط
هل معا للقلب والشراب ام مختلفان والحق انها معا وذلك لانه لو
كان عند انبساط القلب تنقبض الشرايين وبالعكس وجب ان يخالط
الهواء الصافي ما تكثره فلا يكون فيه فائدة ولا فيما اذا انبسطت الشرايين
وانقبض القلب وذلك لانه ليجب ان يدخل الى الشرايين عند انبساطها
هواء حار من سخونة القلب فيخالط الهواء الوارد فيسخنه ويبطل
فائدة تعديله لمزاج الروح احتج هؤلاء على مذهبهم بدليلين الاول
ان الطسعة مختارة من كل شيء اسهله والا سهل في وقت انبساط
احدهما انقباض الآخر لان كلهما بالانبساط معا صعب وكذلك كلهما
بالانقباض معا الثاني ان القلب مركب من لحم وليف وجسم صلب
وليفه نشاذ في قاعدته واصله وهو العظم الموجود في الاور
الدماغ والاور النخاع واصله الى داخل في الاحشاء العليا وطرفه
المحدد الى نحو الاسفل وله بطنان يمتلئ ويسرى اليمنى للطف الدم و
اليسرى لدخول الهواء وفيه الحار الغريزي وله بطن وسطي سميها
بقراط بطن وسطي يوصل الدم من اليمنى الى اليسرى ويولد الحرارة و
اليمنى منفذان احدهما ياتته من العروق الاجوف وصير بالدم اليه والثاني
سفل منه الى الرئة ويدعى الوريد الشرايين وقد عرفت ان شئ الوريد
الشرايين وفي اليسرى منفذان احدهما يسمى الابهري وهو الشريان
الاكظم والاخر الشريان الوريدي وهذه المسافت الاربعة التي

للقلب جُعل عليها اذان اربع وهذه الاربعة جعلت حتى لا يدخل الى القلب
 شئ بغتة او يخرج منه شئ بغتة وحتى يكون الذي يصل اليه ولذلك الذي
 يخرج منه اولا لا يتدور كالحال في ناشرة الاذن لانها نزل من رلة الباذهنيج
 المانع من تدور الهواء وعما هذه المنافذ اغشيه لغشيتها بعضها ذوات
 ثلثة اغطيه وبعضها له غطاءان فحجب عما هذا الترتيب انه متى انقبض
 القلب ان ينسبط الا بهروما ينشوم منه حتى يخرج منه وقبول ما من
 شأنه ان يقبل والا كان لا فائدة في وجود هذه المنافذ والا اذان ولا اغشيه
 فاذا حرك الشرايين مضادة لحركة القلب والذين قالوا ان حركتهما متوافقة
 نصرنا مذهبهم بابطال هذا المذهب وهو انه لو كان كذلك لزم ان القلب
 لا يبعث الى الشرايين شئ لغتبه ولا هي تقبل منه ولا الشرايين ترد اليه ولا
 هو يقبل منها لان المانع هو انقباض احدهما حين انبساط الاخر لانه اذا
 انبسط القلب وانقبضت الشرايين لا يصل الى القلب شئ منها البتة وايضا
 القوة الموجودة في القلب والشرايين على الانبساط والانقباض واحد
 فكيف يمكن ان لفعلا في ازمته مختلفة لا في زمان واحد حتى اذا
 انبسط القلب انقبضت الشرايين وبالعكس قال ومن الناس من زعم ان
 ليس في القلب والشرايين قوة محركة لها بل انبساطها تابع لامتلائها
 بالدم والروح فان اللين اذا امتلاء انبسط كما يجري الماء في النرق الذي
 يملأ وعندما تخلو تنقبض فيكون انبساطها وانقباضها بسبب امتلائها
 وخلوها وهو باطل لان عند انبساط القلب والشرايين يتقدم
 على امتلائها لان فيها الدم والروح فاذا ما س الهواء المستشق فم

الشرايين

الشرايين حرك الروح والدم الذي في داخله الى الهامة الاخرى وتحتل ما يجاوره
 معا بقوة فينه وازداد امتلاءه بانضياف الهواء الى ما فيه من الدم والروح
 فامتلاء الشرايين عند انبساطه لا انبساطه عند امتلائه فان من
 اذا كان الشرايين انما تمتلئ بعد انبساطه فوجب ان يكون خاليا قبله وهو
 باطل قلنا ليس الشرايين تنبسط اولا ثم تمتلئ بل مع انبساطه هذا ما
 ذكره السامري **المبحث الثاني** في تعدد اجزاء النبض **والله**
رحمه الله والنظر في النبض اما كلي وجزوي فبحسب مرض
ومرض وخبر سلك ههنا في القوانين الكلية وعلم المرض ونوعه
الجزوي الى الظلام في الامراض الجزوية النظر في النبض اما ان
 يكون من حيث هو نبض وفي احكامه واقسامه واما ان يكون من حيث
 هو مخصوص بمرض مرض وبعبارة نامة البحث المتعلق بالنبض اما
 ان لا يكون مختصا بمرض دون مرض واما ان يكون مختصا ببعض
 الامراض دون بعض والاقل هو النظر الكلي والثاني هو النظر الجزوي
 وبعبارة ثالثة النظر في النبض اما ان يكون نظرا في النبض الباطن الامر
 للخلو فرد ما واما الانسان عنه لجنسيته كالا هوية والبلدان
 والاسنيان والحركة والسكون والنوم واليقظة والاعراض
 النفسانية والذكورة والانوثة والامزجة والمتناول والمأكول
 والمشروب والرياضة والاستجمام والحيالي والاوجاع والاورام
 او لا يكون كذلك والاقل هو النظر الكلي والثاني هو النظر الجزوي ولما
 كان هذا الكتاب كتاب كليات القانون وجب ان يذكر فيه النوع

والله بالفاظه

الاول في النظر لانه المتق به دون الثاني لانه التق بالاقاويل الجزئية ولذلك
 اخبر اليها فان سئل ان الشيخ ذكر في هذا الكتاب نبض الاورام
 وحسب ذلك قد تعرض لما يخص بعض الامراض ولما اما عا العيان
 الباليه فلا بد هذا لان النظر في نبض الاورام هو النظر التابع لا مسا
 مخلوق مما في الانسان عنه لجنسيته فكلون نظرا كلياً واما عا
 الاولى والباية فلا ان المراد بالنبض المختص بمرض مرض النبض المختص
 بمرض عضو عضوا كالتشوصة والسرسام وذات الجنب واما ما
 وحال الاورام لست لذلك لانها لا تخص عضواً فـ **سئل ان لكل**
مرض مرض في الامراض الجزئية نبضاً جزئياً كذلك لكل صحة صحة
الصحات الجزئية نبضاً خاصاً فـ **قال** ان كذلك كان تخصيصه بالمرض
 دون الصحة ترجيحاً وغير مرجح وهو باطل فهو اذن كلام ناقص
 وتامه ان يقال صحة صحة قيل ما قاله ان جميع وهو ان موجب
 هذا التوهم ظن المتوهم ان الشيخ يشير بقوله بحسب مرض مرض
 الى النبض الخاص بواحد واحد من اشخاص المرض والرئيس لم يقصد ذلك بل
 اراد النبض الذي يخص واحداً واحداً من انواع الامراض كالنبض الخاص بالشوصة
 لان النبض الذي يخص واحداً واحداً من الناس في حال صحته وفي حال
 مرضه ليس مما يمكن ان يثبت في كتاب عما يخصه فاضل الاطباء جالسوس
 في تاويله في النبض بالخصيص شافياً لما قاله السامري وهو ان لكل واحد
 واحد من انواع الصحة نبضاً خاصاً فلم يذكر في المثال انواع الصحة كما
 ذكر انواع المرض ولما قاله المبيح وهو ان الشيخ اما ذكر في المثال

انواع

انواع المرض دون انواع الصحة لان ظهور البغور والاختلاف في السقم في
 نوع المرض اظهر واين ما هو في نوع الصحة فكلون النوع والشخص في
 المرض اظهر واين فلذلك ضرب به المثال فانه اذا سدان لا ينافي ان
 الشيخ لم يذكر نبض انواع الصحة وهو باطل لان نبض الصبيان والشبان
 الى اخر ما ذكره الشيخ كلها نبض انواع الصحة **فقول ان كل نبضة**
فهي مركبة من حركتين وتكون في الان كل نبضة مركبة من انبساط
وانقباض لان النبضة هي المرة الواحدة من النبض كالضربة من الضرب
 يقال نبض العرق نبض نبضا ونبضانا اذا تحرك والمرة الواحدة منه لا بد
 وان شتمل على حركتي الانبساط والانقباض **فتم لا بد من خلل السكون**
من كل حركتين متضادتين كما ارتفاع الحجر وهبوطه **استحالة اتصال**
الحركة بالحركة اخرى بعد ان يحصل لمساقتها اي لمساقة تلك الحركة
نهاية وطرف بالفعل وذلك لان السكون اما يلزم ان يتخلل الحركات
 المتضادة اذا كانت الاولى منها منقطعة عن الاخرى اما لو كانت
 متصلتين كما مثلوا بالحركة المستديرة فـ **ان بعضها يكون صاعداً وبعضها**
هابطاً ومع ذلك فلا يلزم ان يكون بين ذلك سكون ولما قيل ان يقول هذا
 المثال ليس كما ينبغي لان تلك حركة واحدة وليست بحركات متضادة
 واعلم ان الاطباء قالوا في حصول السكون من ان الطبيعة عند تمام حركتها
 الانبساطية يحصل لها اعياء فيتروم الراحة فتسكن وهذا السكون
 سمي السكون الخارج والظاهر ايضا لانه بقرب المحيط ولذلك
 يحصل لها اعياء عند تمام حركتها الانقباضية فتروم الراحة فتسكن

وهذا السكون يسمى السكون الداخلي والباطني أيضا لأنه بقرب المركز فلذلك
كان عندهما تسمى الحركتين السكونين المذكوران لكن يجب أن تعلم أن تركيب
النبضة الواحدة بمثلثة اجزاء حركة الانبساط والسكون الخارج و
حركة الانقباض وذلك لأنه إذا انبسطت لاوعية لم انقبضت فقد تمت
نبضة واحدة وإن لم يحصل السكون الانقباضي بعد لصدق حد النص
عليها حينئذ لأن ذلك حركة في اوعية الروح مولعة في انبساط وانقباض
لتدبير الروح بالتيسيم فإذا التحقت بالآخر صار لها جزء آخر وهو
السكون الداخل لا اتصال حركة لمحركه فلذلك ذكر هذا الشرط وهو الالتحاق
بالآخر فيكون النبضة ذات اجزاء اربعة قال القرشي وهذا مسك
من وجهين احدهما انه لا يلزم من كون السكون محتاجا الى حصول
الانبساط والانقباض ان يكون جزءا من النبضة بل قد يكون لازما غير
مقوم وهو قريب والمسيحي نقل هذا الوجه بهذه العبارة وهو انه
يلزم من كون السكون محتاجا الى حصول الانبساط والانقباض ان
يكون جزءا من النبضة قال لان لم يلزم من كون السكون محتاجا
الى تميز الانبساط عن الانقباض ان يكون جزءا من النبضة فان
الناطق من الحصة الحيوانية الخاصة بالانسان عن الحصة
الحيوانية الخاصة بالفرس وغيره ان يكون جزءا منها وكيف يكون هذا
والمتن غير المتميز اذا كان كذلك فلا يلزم ان يكون مقوما وهو
خطا فاحش سببه كون النسخة التي وقعت اليه مخدوفة الال
ولا يلزم ومصلحة الحصول بالفصول ومثروكه الاستدراك وهو قوله

ل

بل قد يكون لازما غير مقوم اذ مع وجوده لما امكن ان يذهب ذهبه
اليه وهو ظاهر وبما انها ان النبض اذا صدق انه حركة كذب ان السكون
جزء منه لان كل حركة فانه يستحال ان يكون جزءا من سكون الاستحالة
ان يدخل في حقيقة الشيء ما يقابله ولو كان النبض مولعا وحركة يكون
لما صدق عليه انه حركة ولا سكون كما لا صدق على السكينة ان يدخل
ولا انه سكون بل هو شيء مركب منها واعلم ان هذا ذكره السيد الايلي في
وقال على احد النبض مواخذه لان النبض على ما حكم به ما هتته مركبة
من حركتين وسكونين فلا يجوز الحكم بكونها حركة ولا مناع دخول السكون
في حقيقة الحركة ووجوب دخوله في النبض يلزم ان لا يكون النبض
حركة وقد حكم بكونه حركة هذا خلف والا امام اورد هذه المواخذه
ههنا وقال ان النبض حركة وكل حركة لمنع تركيبها من السكون ينتج ان
النبض لم يمنع تركيبه من السكون وقد حكم بان كل نبضة مركبة من سكونين
هذا خلف وحاصل الاشكال لزوم الساقض من كون النبض حركة
وبين تركيب كل نبضة من سكونين فممكن اي باده على القول الاول وهو
الحديث اوردته الايلي في ويمكن اي باده على القول الثاني كما اوردته امام
والقرشي والجواب عنه ان تحليل السكون بين اجزاء الحركة
لا يمنع من اطلاق اسم الحركة عليها كما تطلق الحركة على قطع المسافة
المعينة وان تحليل السكون بين اجزائها ولهذا قال الشيخ في فصل
موجبات الحركة والسكون الحركة بخلاف ما تشدد وضعف وبما
نقل وكثر وبما في لفظها من السكون فجعل الحركة التي في لفظها السكون

نوعاً من الحركة وان كان كذلك والنبيض وان تركب من الحركة والسكون كما
قال جاز اطلاق الحركة عليه كما ذكر في الحد وان النبيض ليس نوعاً من انواع الحركة
مطلقاً وانواع الحركة التي لها السكون فاذا لا شافى بين القولين مسل
اما ان يكون السكون معتبراً في تحقق النبيض او لا يكون فان كان معتبراً
في تحقق النبيض فوجب ان يذكر في الحد وان لم يكن معتبراً في تحقق النبيض
بطل قوله وكل نبضه فهي مركبة من حركتين وسكونين واجب ان السكون
معتبر في تحقق النبيض وانما لم يذكر في النبيض الحد لانه امر عديم الوجود
الا بالاصافه الى الملكة التي هي الحركة لانها لا تعرف الا بواسطة فصار
للمركبة دلالة عليه واستغنى بذلك عن ذكره وان كان مقتويات
النبضة الواحدة واصابا ان تعريف النبيض ليس تعريفاً حدياً تاماً
بلزمه ذكر جميع الذاتيات بالفاظ تدل عليها بالمطابقة او بالضمين بل هو
تعريف رسمي لخروج العلة الغائبة عن الشيء والرسوم وقد ذكر فيها ما
يدل على الذاتيات دلالة متاوال الشيخ قد ذكر في هذا التعريف ما يدل
على ان السكون جزء النبيض دلالة متاواله ذكر الانبساط والانقباض
مع استحالة ان لا يخللها سكون وهذا ان الجوابان صعبان والاول
للسامع والثاني للخبير وما بقي له كلام في هذا الكتاب الى آخره
ويمكن ان يجاب عنه بالفرق بين النبيض والنبضة وهو ان النبيض مخصوص
بحركة القلب والشراب من انبساط وانقباضاً وغير اعتبار سكون
ولهذا لم يقل في الحد انه مولى من انبساط وانقباض وسكون بخلاف
النبضة فانها مخصوصة لمجموع الحركتين والسكونين لانها عبارة عن المرة

الواحدة

الواحدة من النبيض والمرة الواحدة منه عبارة مخصوصة عما يقع بين
انبساط وانقباض وهما الحركتان والسكونان وعما هذا لا يلزم من كون
النبضة مركبة من شيء ان يكون النبيض مركباً منه ولا ان يكون السكون ليس
جزءاً من النبيض ان لا يكون حركة من النبيض وهذا يدفع ذلك واشباهه
وهو ان النبيض مركب من سكون ولا شيء مما تركب من السكون والحركة والنبيض
ليس بحركة لانها لا تسلم ان النبيض مركب من سكون بل المركب منه هو النبيض
لانك يلزم ان لا يكون النبضة نبضاً لانها لا يكون حركة اذ لا شيء مما
تركب من السكون بحركة لان هذه القضية ممنوعة وسند قد عرفت
فان قيل النبيض ليس بحركة من اوعية الروح بل هو حركة اوعية الروح
فكان ليجب ان يقول النبيض حركة اوعية الروح وهي مولى من انبساط
وانقباض الى آخره كما قال صاحب الذخيرة في كتاب الزيادة النبيض حركتها
حركته الشريان حركتها الانبساط والانقباض لتدبر الروح بالميم
مع تضمنها احوال الدالة على حال الانسان من الصحة والمرض قلنا
لا تسلم ان النبيض ليس بحركة من اوعية الروح فان النبيض حركة الروح
من اوعيتها وتلك الحركة يلزمها حركة الاوعية لاوعية والامر الشيء لا يكون
ذلك الشيء وما ذكره صاحب الذخيرة غلط لانه اخذ ما بالعرض مكان
ما بالذات فان مسل قوله وكل نبضه الى آخره مناقض للحد لانه جعل
حركة النبيض في الحد وسكن وهما في اربعة اشياء اولها ان تسلم
لزوم الناقض وسببه من وجهين احدهما انه لما جعل حركتي الانبساط
والانقباض من ذاتيات النبيض وكانت الحركتان متضادتين وقد

ثبت في الحكمة ان من كل حركتين متضادتين سكونا لزم بالاضطرار تركب كل نبضة
من الامور الاربعة المذكورة ولما كان القول الثاني لازما للقول الاول لا يكون مناقضا
له لان لزم الشيء لا يكون مناقضا لذلك الشيء وثانها ان النبضة لمنزلة الشخص
من النوع الذي هو النبض فيجوز ان يكون السكونان وعلاض من شئ اخر فان
قبل الانسليم لزوم القول الثاني للقول الاول بل المعلوم لزوم توسط
السكون لحركتي الانسباط والانقباض ولازم اجزاء الشيء لا يجب ان يكون
جزا من ذلك الشيء والالجاز تركب كل جزء من اجزاء غير متناهية لجواز
ان يكون لذلك اللازم لازم اخر وهم جزا قلنا نحن لا نقول ان لوازم اجزائه
الماهية يجب ان يكون من الماهية مطلقا بل نقول ان الامر الواجب
الوقوع بين جزئي كل ماهية يجب ان يكون جزا من تلك الماهية والا
امتنع تركب الماهية من دينك الجزئين لموقف تركبها منها على انضمام احدها
الى الآخر وامتناع ذلك حسد لان الامر الواقع في الوسط بينها يمنع وانضمام
احدها الى الآخر اما اذا جعلنا الامر الوسطاني ايضا جزا من الماهية انضم
باحد طرفه الى احد الجزئين وباطرف الاخر الى الجزء الاخر فحصل الماهية
المركبة منها ولزم من وجوب كون الامر الوسطاني جزا من الماهية
استلزام القول الاول للقول الثاني لان قال يلزم التناقض من وجه
اخر لان الحد يمتضي انحصار اجزاء النبض في الحركتين ودليلكم يقتضي كونها
اربعة لانا نقول لا نسلم ان الحد يمتضي الانحصار فان قول العالم
الانسان مركب من الجسم الحساس المتحرك بالارادة لا يمتضي الانحصار
واعلم ان الحكماء اختلفوا في وجوب السكون بين كل حركتين متضادتين

فذهب

فذهب ارسطو الى انه يجب وبه قال الشيخ وذهب فلاطون الى انه
لا يجب وبه صاحب المعبر والامام وغيره بعض الشيخ مصنفاة اما
القالون بالوجوب فقد تشكوا بوجوه ذكروها في الطبعات ولهذا
قال **وهذا مما يتبين في العلم الطبيعي** الدليل المشهور في الطبيعيات
خاصة هذا المذهب هو ان كل حركة فهي تصدر عن ميل لتحقيقه اندفاع
الشيء القائم امام المتحرك او قوة مانعة ووط الحال ان يكون الواصل الى
حد واحد واصل لا غير العلة التي زال بها عن المبدأ الاول وما لم يفسد
تلك العلة لم تسكن ولما كان حدوث تلك العلة انيا كان فسادا ايضا
انيا ولا بد من تخطي الزمان بين كل اثنين لا يستحال توالي الانات فاذن لا
بدل كل حركتين متضادتين من سكون وما قد استدلوا به على هذا المطلوب
ان القوة الموجبة لا حدى الحركتين المتضادتين ما لم تكن غالبة على القوة
الموجبة للآخرى لم تصدر تلك الحركة لم لا يتبدل هذه الحركة بالحركة الاخرى
الا اذا صادت القوة الموجبة للآخرى غالبة عليها والمغلوب ايضا
انما يصير غالبا بعد التعادل وفي حال التعادل لا بد وان سكن الجسم
فهذه الحركة لا تعقبها ما صادتها من الحركة الا بعد سكون وهو المطلوب
والا يباين هذا البرهان لا يتم ههنا لان الموجب للحركتين ههنا قوة
واحدة لا قوتان لانا نقول قد سافنا سيقان الموجب لكل واحدة
من الحركتين القوة مع شرط اخر ومجموع القوة مع احد الشرطين
غير مجموع القوة مع الشرط الاخر فاذا كان الموجب لاحدى الحركتين غير
الموجب للآخرى وحسبتم ما ذكرنا من الدليل وايضا استدلوا بان

السعي اذا تحرك الى حد وما شئ به ما بينه الى ضد تلك الجهة فالما شئ به والمبا شئ به لا
 يمكن وقوعهما في آن لا سحالة في انين منها زمان لا استحالة سالي لانات
 وبانه لو جاز اتصال الصاعد والهابط بحيث لا يكون بينهما سكون لحصل
 منها حركة واحدة بالاتصال ويلزم من ذلك ان يكون الحركتان المتضادتان
 حركة واحدة وهو محال واحتج النفاة بوجوه احدها ان اذا رمينا حجرا
 عظيم الى فوق ورجع فنزل لم رمينا خردله حتى تناسل الحجر فهذه
 الخردله ان سكنت في شئ من المسافة وحسب ان يحبس الحجر ويمنعه
 عن الهبوط الى اسفل وذلك محال وان لم تسكن فهو المطلوب والجواب
 عنه ان نقول لان لم ان ذلك محال لان الضرورات الطسعة مثل ضرورة
 الخلال وغيرها لغيرها من استبعادها العقل كتلازم السطوح وبانيتها
 ان تفرض حركة مركبة على دوائر دائرية اذا فرض فوقها سطح مستو
 بحيث يلقاه عند صعود نقطة وفارقة ولا يبقى ما شئ به زمانا والجواب
 عنه ما تقدم من ان حركة الدوائر ونحوه حركة واحدة متصلة لا حركات
 متضادة ولهم حجج اخرى ضعيفة اجيب عنها في الشفا **واذا كان**
لذلك وهو انه لا بد من تحلل السكون بين كل حركتين متضادتين **لم يكن بد من**
ان يكون لكل نبضة الى ان الحق لاخرى اجزاء اربعة حركتان وسكونان
حركته انبساط وسكون منه وسين الانقباض وهو السكون الخارج من
 الداخل والباطن وذلك لان النبضة هي المرة الواحدة وهي الحركة الواقعة
 بين الانبساطين وهي شاعري الاجزاء **لاربعة المحركات** **الملك**
 في انه اي هذه الاجزاء اعظم واما اصغر قال القرشي اما
 الحركتان

الحركتان فان الانبساطات اذا كانت متساوية وكلاهما الانقباضات لم يكن
 ان يكونا الامتساوين واما السكونان فالظاهر ان سكون الشرايين الداخلي يكون
 اطول من الخارج حتى وذلك لانه يلزم ما ذهبنا اليه في الشرايين ان يكون زمان
 سكون الشرايين الداخلي هو عينه زمان سكون القلب الخارجي والظاهر
 ان ذلك السكون اطول من السكون الاخر وذلك لان حركة الانبساط و
 الانقباض للقلب لا شكل لها مضطرا اليها ونا فعة في تعديل مزاج الروح
 واخراج فضلاتها وتغذيتها بالهواء الوارد فيجب ان يكون القلب
 فاعلا لها دليلا لتحصيل المصلحة التي يتم بها لكن لما كان اتصال الحركتين
 المتضادتين محالا اضطر القلب الى السكون الداخلي والا كان الاولى
 والافضل ان لا يتحرك الحركة البتة لانهما نا فعة ولذ وجود السكون للاختلا
 لهذه الضرورة وهو خلاف مما ينبغي فينبغي ان يكون في اقل زمان يرتفع
 فيه امتناع الحركة وذلك يكفي فيه اقصر زمان ما يتخلل من الزمان
 واما السكون الخارجي للقلب فلم يكن لذلك وحده بل والان يبقى الهواء
 المجتذب في القلب زمانا مملنه فته تعديل مزاج الروح والاستحالة
 الى جوهرها وذلك لا محالة خروج الى زمان له قدر فيكون لا محالة اطول
 من زمان السكون الداخلي ويلزم من ذلك ان يكون السكون الداخلي للشرايين
 اطول فهذا بيان نسبة الحركة الى الحركة والسكون الى السكون واما
 نسبة زمان الحركة الى السكون فلا شك انه اذا كان المزاج على
 اعتداله كان زمان الحركة اطول من زمان السكون وذلك لان استحالة
 الروح نسب لطافتها الى الاعتدال عند ورود الهواء واستحالة

الهواء الى الكفة التي بها يصلح لان تغزو الروح اذا اختلط بدم القلب يكون
في زمان قصير لسدة الملازمة بينها والمساوية في الكفة واما حركه جرم القلب
لجذب الهواء البارد اول دفع الهواء الحار وفضول الروح فمحتاج فيها الى
زمان طويل يمكن فيه جذب الهواء بالنفس وجذب الروح والشراب
عند الانبساط ودفع الهواء وفضول الروح لخروج النفس ودفع الروح
الى الشرايين فلذلك يكون زمان الانبساط والانبساط طويلا في زمان السكون
الخارج للقلب الذي هو زمان السكون الداخلي للشراب وقد ساء ان ذلك
الزمان اطول من زمان السكون الخارج للشراب فيلزم ان يكون زمان
الحركة اطول من زمان السكون هذا اذا كان المزاج على اعتداله ومحزون
ان سخن المزاج جدا حتى يصير الهواء عند ما يرد على القلب يفرط في
السفونة ويخرج الطبيعة الى اخراجه ويلزم ذلك قصر زمان السكون جدا
ويجوز ان يبرد المزاج جدا حتى يكون الهواء الوارد حيث ملك كما برده
مدة وخصوصا اذا كان الهواء المستنشق باردا جدا فوجب ذلك
زيادة زمان السكون ونقصان زمان الحركة حتى ربما بلغ الامر الى
ان صار زمان الحركة اقصر من زمان السكون الداخلي للقلب الذي هو
زمان السكون الخارج للشراب هذا كلامه وهو حسن بناء على ما ذهب
ولحن نقره على طريقة اخرى وسياقه اخرى شاملة على فوائد غير ما
قدم اما ان اية الحركتين اظهرت الانبساط لانها خاضعة في المحيط الذي
هو ظاهر للحس بخلاف حركه الانقباض التي يكون عند المكن الخفي عن الحس
لكن يجب ان تعلم ان اول الانبساط واول الانقباض غير محسوسين لكونهما

قرسين في المركز واما ان اية الحركتين اسرع فهذا ما خلفت بحسب اختلاف
الحاجة الى جذب الهواء البارد ودفع البخار الدخاني فانه متى كانت الحاجة
الى جذب الهواء اشد والحاجة الى دفع البخار الدخاني كانت حركه الانبساط
اسرع كلما في حتم يوم وفي سن الصبي ومتى كان الامر بالعكس فبالعكس في
حتم العفن وفي سن الشباب واما ان اية السكونين اظهرت السكون الخارج
اظهرت الداخل لوجهين احدهما ان السكون الخارج عند المحيط الظاهر
للحس لقربه منه والداخل عند المركز الخفي عن الحس وبانها ان الخارج المتصل
باخر الانبساط واول الانقباض اللذين هما ظاهرا ان الحس والداخل متصل
باخر الانقباض واول الانبساط اللذين هما خفيا عن الحس واما ان
اية السكونين اطول فاعلم ان الحركتين لهما تساوية في الطول والسرعة فان
السكون الداخل اطول مدة من الخارج هذا الذي اجمع عليه راي الاطباء
فالواو ذلك لثلاثة اوجه احدها ان الطبيعة تقصد السكون بعد تمام
العمل وهو الشبث ولا سئل ان تمام الفعل انما يحصل لمجموع الامرين
الروح والدافع للفضل مقصود الطبيعة بالحقيقة السكون الداخل الى
الخارج فانه لا يكون بالحقيقة مقصودا لها بل انما عرض ذلك لاستحالة
اتصال حركتين متضادتين وغيران يخللها سكون حتى لو قلد علم هذه
الضرورة لما كانت الطبيعة تفعل ذلك السكون على راي من يجوز اتصال
الحركتين المتضادتين وغيران يخلل السكون فلا جرم كان السكون الذي
بعد تمام العمل وهو السكون الداخل اطول وبانها ان في حال السكون
الداخل يكون الارواح والقوة والحرارة الغريزية مجمعة في القلب وفي

الباطن وفي حال السكون الخارج يكون منتشرة في الظاهر الذي هو مكان غريب
بالنسبة الى الاول ولا شك ان استقرار الشيء وسكونه في المكان الطبيعي
اطول زمانا مما اذا كان في المكان الغريب وبالنسبة الى انفسنا ان
السكون الذي يكون بعد دفع النفس اطول مدة من الكائن بالانسياط ولا شك
ان حركة النبض تشابه حركة النفس من وجهين احدهما ان في كل واحد
منها حركتين وسكونين والثاني ان المحرك للنبض قوة غير ارادية وفي اصل
النفس كذلك واذا كان كذلك فيكون كل واحد مشابها للآخر وقد عرفت
ان السكون الاخير من النفس اطول زمانا من السكون الذي قبله فيكون السكون
الداخل اطول من الخارج هذا ما انفق عليه الاطباء قال المسيحي والحق
عندي على ما اصلوا ان يكون زمان السكون الداخل كزمان السكون الخارج
وذلك لان الطبيعة في قطعها للمسافة من المركز الى المحيط والمحيط الى المركز
لها زمان مخصوص كحال الفلك فانه يدور دورة تامة في قروب من يوم و
ليلة وبعض زمان هذه الدورة تنقضي بالهارو والبعض ببعض بالليل
فاذا قصر زمان احدهما زاد في زمان الآخر كذلك قطع الطسعة للمسافة
المذكورة بعضه بعضا بالحركة وبعضه ينقضي بالسكون ويقتدر ما ينقضي
في احدهما يزيد في الآخر فالانسياط مثلا متى كان اسرع من الانقباض زاد
زمان السكون الذي يليه وهو الخارج لان الطسعة تقطع المسافة المذكورة
في زمان يسير فيطو ك زمان السكون الذي يليه وكذلك الكلام في حركة
الانقباض اذا كانت اسرع من الانسياط زاد زمان السكون الذي يليه
وهو الداخل وكيف يتصور ان يكون زمان السكون الداخل اطول مدة من
زمان

زمان السكون الخارج قال وهذا هو الحق في هذا المكان وفيه بظهر قال
لكن يجب ان تعلم ان زمان الحركة كيف كانت اطول مدة من زمان السكون
كيف كان في الاعراض الاكثر فان المحتاج اليه في المطلوب لذاته انما هو الحركة لا السكون
لا السكون وانما السكون جاء بطريق آخر وقد عرفت ان **المبحث**
الرابع بيان ما يمكن ادراكه من حركات النبض **والله**
وحركة الانقباض عند كثير من الاطباء غير محسوسة اصلا وقد وقع بين
الاطباء اختلاف شديد في امكان ادراك حركة الانقباض فقال كثير منهم مثل
انما نبض من اصحاب ابيادس وبعض شيعه لسطرطس وبعض
شيعه ابرقلس انه لا يحس منها شيء البته واستدلوا على ذلك بان حش
المس تشترط فيه الملافاة للحاش لانه انما تحس بما يدنومه وبما يماسه
لانما يبعد عنه وفارقه والالزم ان يدرك حش المس الاشياء الموضوعة
بالبعد منها لكن حركة الانقباض يلزمها مفارقة الشريان لاننا نامل فلا يكون
الشريان نفسه محسوسا فضلا عن حركته وهذه الحجة ضعيفة اذ لا يلزم
هرب المحسوس عدم ملافاة الحاش بل قد سلا ما من حركة الحاش اليه وقال
بعضهم وهم ارجح من بعض شيعه الاطباء المذكورين ان حركة الانقباض
اخرها غير محسوس لان الشريان يكون قد فارق الانا مل وما اولها
فانه قد لحش في اربعة اجناس من النبض وهي القوى والعظم والصلب
والبطي والى هذا المذهب اشار بقوله **وعند بعضهم ان حركة الانقباض**
قد لحش ما في النبض القوى فلقوته واما في العظم فلا شرافة واما
في الصلب فليشد مقاومته واما في البطي فلا طول مدة حركته واستدلوا

على ذلك بان جلد الانامل يكون في اول الانقباض من الشريان وذلك لان الشريان
 اذا انبسط قاع الانامل احدث فيها انغمازا فاذا انقبض زال الموجب لانغمار
 الجلد فوجب ان يعود بطبيعته الى وضعه الطبيعي فيصحب الشريان في
 انقباضه مسافة ذلك الانغماز فيكون مدركا له فيها فان كان النبض قويا
 كان ما حدثه من الانغماز اكثر فكانت ملاقة جلد الانامل للشريان عند
 انقباضه مسافة اطول وكذلك اذا كان النبض ضلبي لان انغماز اللين عن الصلب
 يكون لامحالة اكثر من انغمازه عن اللين واما البطيء فلكونه يطوك زمان انقباضه
 فيطول زمان ملاقة جلد الانامل للشريان وان كان ذلك في مسافة قصيرة
 واما النبض العظيم فلانه لا شرافه يكون ما عليه من الجلد واللم غير معاوق
 لزيادة انغماز الانامل وال حاله في المقالة الاولى من القسم الثاني من النص
 للكبر الصلابة والبطء اذا حققنا امرهما في ذلك لم نجد هما مستقلين بذلك فان
 النبض عندما تكون القوة ضعيفة ولو كان في غاية البطء والصلابة لم يرفع
 الامل ولا يدخل فيها وحسب لم يكن الانقباض محسوسا ما اذا كان النبض
 محسوسا بطيا قويا وكان زمان الحركة الانقباضية بارهذه الحركة طويلا
 محسوسه فلدرك ادراكا سنا لان الحس يمكن منه ويرسخ في الخيال
 وكذلك اذا كان صلبا مع ادنى قوة كان تائلا الحاسة عنه اظهر فكان ادراكه
 ايزر وظهر ما ذكرنا ان ملال الامر في جملة الانقباض القوة لم العظيم البطء
 لم الصلابة ولذلك قال الحسوس في الموضع المذكور ان ظهور الانقباض في
 كل واحد من القوى والعظم والبطيء والصلب مختلف بحسب الزيادة
 والنقصان في كل واحدة من هذه الاربعة فمما كان عظميا جلد قويا صلبي

مقدار

مقدار ما تتركب من الصلابة مع العظم فان انقباضه يكون ايزر واطهر ولما قلنا
 في الصلابة بمقدار ما يمكن منها ان يكون مع العظم فانه لجوز ان يكون النبض في
 وقت واحد عظيميا قويا ولا لجوز ان يكون في غاية القوة والعظم و
 الصلابة قال الرازي وذلك لان العروق المتماصلة لعضلة مرضية وهو ما
 ضعف القوة وينتهي فان اسباب الصلابة اما سوء مزاج ساذج حار او
 يابس او تحلل مغرط او برد مجدد وكل ذلك يضعف القوة لانه مضاد لها قال
 ولو امكن اجتماع الاربعة اعني العظم والقوة والصلابة والبطء كان
 الانقباض من هنا جدا وسالخص ما ذكرناه في هذا الموضع تراكب منها ما هو ممكن
 الوقوع ومنها ما هو غير ممكن الوقوع فالاول مثل العظم مع القوة والعظم
 مع البطء والصلابة مع البطء والعظم مع القوة والبطء والداني مثل القوة
 مع الصلابة والعظم مع الصلابة والعظم مع القوة والصلابة قتل في الجوع
 احلعت الاطباء، فمما يدرك في النبض قتل بعضهم انه يمكن ان يدرك جميع الانسباط
 وجميع الانقباض وقال بعضهم لا يمكن ان يدرك ابتداء الانسباط ولا انتهاء
 الانقباض واختل في امر الانقباض خاصة فمنهم من قال ان الانقباض
 لا يدركه الحس ومنهم من قال الحس يدركه وحيث نحسب قول اهل الرأي
 الاول ان يكون التواتر والفاوت محيطان لجميع المدد التي بين الانسباطين
 ويكون الوزن المتماثل في المقاسة بين وقت الانسباط والوقت الذي
 يكون بين الانسباطين ونحسب قول اهل الرأي الثاني بحيث ان يكون السعة
 والابطاء، يوجدان في الانقباض والانسباط والتواتر والفاوت في
 السلوك الذي يكون خارجا والذي يكون داخلا والوزن في المقاسة

من وقت الانسباط والسكون الخارج ومن وقت الانقباض والسكون الداخل
قال الامام لابد ههنا من البحث عن امور اربعة احدها عن هذه الامور الاربعة
عند انفرادها وبانها البحث عنها عند تركيبها وبانها ان بحث ان اى السكون
محسوس ورابعها ان بحث ان اى السكون من اطول زمانا وانا نقول لا حاجة
معرفه هذا الكلام الى معرفة هذه الالحاث الاربعة لانه اذا ادعى ان الانقباض
يذكر في هذه الاحوال الاربعة المحتاج في ذلك الا الى بيان تائر كل واحد من
هذه الاحوال الاربعة في ظهور الانقباض وكون الانقباض شاعدا كل واحد
من هذه الاحوال والى بيان اختصاص ذلك بهذه الامور دون سائر انواع
النقص واما البحث عن الاحساس بالسكونين وعدم الاحساس بهما وان
ايها اطول فهو خارج عن هذا البحث ولو ذكرها عند تفسير قول الشيخ وكل من
تركب من حركتين وسكونين كان اولى بعد ذكر ما يحتاج اليه في معرفة هذا الكلام
ونزل ما يحتاج اليه وهو ظهور الانقباض عند الاحوال الاربعة المذكورة
ومحتمل ما ذكره من المباحث الاربعة اقتداء به لانه وان لم يتعلق لربها
هذا الكلام والاحتاج اليها في معرفة ما ادعاه فهي نافعة في معرفة النقص
م تردف للمباحث الاربعة ببيان الاختصاص الذي بينا احتياج معرفة الكلام
المذكور اليه اما البحث الاول وهو في بيان ظهور الانقباض عند هذه الاحوال
فقد نقلوا عن جالينوس ان القوى يظهر به الانقباض اكثر من الثلاثة الباقية
وملاك الامر في الانقباض هو القوة وذلك لان القوى يدفع الاصبع دفعا
قويا وغوص فيه وضغطه فاذا تزل مدافعة وضغطه عاد كبح الاصبع
طبعاً الى مكانه وبلا زمة العرق فيجس به وكما كان النبض اقوى كان غوصه

في اللحم اكثر وحسب كون عود اللحم عند الانقباض مع العرق اكثر ويكون الاحساس
به اكثر اظهر واما العظم فلا يشرافه عما عظمه الشيخ به اذ كلما كان ارتفاعه
اكثر كان ضغطه اللحم اكثر والاحساس به اظهر واما الصلابة والبطوة فاما معونه
عما ظهور الانقباض اما الصلابة فلان الحسن تثار عن مدافعة الشيء الصلب
اكثر واقوى وحسب كون الاحساس به من روافد العظم فحينئذ اظهر واما
البطوة فلانه اذا طال زمان حركة البطي كان ابط وجود الخلاف السريع
فانه يعود بسرعة ولذلك يكون الانقباض فيم في اكثر الامر غير محسوس
ولان بالصلابة وطول زمان الحركة يلزم زيادة ترسخ الحركة في الحال
فاذا زال الاحساس بنزولها هداما نقلوا عن جالينوس ونقلنا مثله عنه
وهو ان ملاك الامر في احساس الانقباض القوة وان ظهوره عندها
اظهر وانا نقول بل الواجب ان يكون ظهور الانقباض عند العظم
اكثر من ظهوره عند سائر الاقسام لانه كلما كان عظيماً كان قويا ابصاره وان
الضعف يستلزم صغر النبض وحسب يدفع الجلد وضغطه لقوته مع انه مرفوع
كثيراً لعظمه ويلزم منه ان يكون غوصه كثر او الانقباض اظهر واما القوى فيمكن
ان يكون صغيراً وحسب كون الاحساس به الانقباض اقل ظهوراً فعرفنا ان الانقباض
اظهر عما الحس عند العظم ما هو عند القوة وحدها واعلم ان العظم لا يعتبر
فيه الا الاشرافه حتى لو كان مشرفاً مع الضعف والقصر كان الحكم فيه مثل
ما في العظم الحسب الثاني في تركيب هذه الاربعة اما التركيب الرابع
بين الاربعة فلا يمكن الا واحداً وهو غير ممكن ههنا لان الصلابة اى المعند بها
الجامع العظم لما مر وما سيجي وقال جالينوس ان الصلابة للجامع القوة

اصلا ان القوة توجد مع اعتدال المزاج والصلابة مع رداء المزاج كما نقلنا
عن الرازي وهي تحت الضعف واما التركيب الثلاثي بين هذه الاربعة
فكون اربعة وعشرين للثلاث الاول يمكن ان يوجد مع كل واحد من الثلثة الاخر
وعا كل واحد من هذه التقادير الثلثة ينضم الى القسمين الباقيين فيحصل
سنة اقسام وهكذا الثاني والثالث والرابع فيكون الاقسام الاربعة
الحاصلة اربعة وعشرين فلما اختلفت الاقسام بالتقديم والتأخير لم يتكرر
وهي لم تعتبر الا الاجتماع كان الاقسام اكثرها مكررة ويجعل اربعة اقسام
وهي هذه القوى العظم البطي والقوى العظم الصلب والقوى البطي الصلب
العظم البطي الصلب وما عداها متكررة قال الامام ان القوى العظم
البطي انقباضها اظهر من انقباض سائر الاقسام الثلثة لان القوى العظم
الصلب والعظم البطي الصلب لا يوجدان في حالة اجتماع الصلابة
مع العظم والقوى البطي الصلب لا يوجدان مذهب جالينوس واما
التركيب الساتر فيكون بين الاربعة اثني عشر البعض لتكررها سقط
وبقي ستة وهي القوى العظم والقوى البطي والقوى الصلب والعظم البطي
والعظم الصلب والبطي الصلب وهذه الستة مسمان لا يوجدان
وهما العظم الصلب والقوى الصلب فيبقى الموجود من المركبات الساتر
اربعة اقسام وقد علمنا جدولا يظهر منه ذلك قال الامام ان اظهر
ما يكون فيه الانقباض هو القوى العظم والقوى البطي والقوى العظم البطي
الصلب وفيه نظر لان العظم البطي لا يوجد في اقسام الساتر لانا
يتنا ان العظم لا بد وان يكون قويا ايضا وحسب يكون عظميا قويا فيكون

لانا

لما

لانا لانا و من المفردات العظم غير ممكن لانه يكون قويا ايضا وظهر ما
ذكرنا ان اولى ما يكون للانقباض ظاهرا فيه انما هو القوى العظم البطي والقوى
البطي والقوى وحده وهذا لان كل واحد من هذه الامور لما كان معيا على
ظهور الانقباض وجب ان يكون كلما كانت اشد كان الانقباض اظهر وكذلك
كلما كانت الكثرة تكثر السبب في اثر واحد منهما وحده واجتماع الاربعة
غير ممكن فظهر ما يكون للانقباض عند اجتماع ثلثة منها عند اجتماع اثنين
منها وقد يتنا ان اجتماع الثلثة لا يمكن الا في هذا الوجه اعني القوى العظم البطي
فهو اولى الاقسام المركبة بظهور الانقباض فيه والقوى العظم البطي اولى الاقسام
الساتر بظهور الانقباض فيه والقوى البطي لان العظم البطي غير ممكن
من القوى لانه اقوى من البطي الصلب وان كان سائدا وقوى المفردات
ايضا اذ هو اقوى من البطي ومن الصلب بافرادهما والعظم بافراده غير
ممكن من الصلب البطي والقوى البطي الصلب وظهر ما ذكرنا ان الاقسام الحاصلة
من الاربعة المذكورة التي يظهر الانقباض فيها مفردة ومركبة لا تزيد على سبعة
ثلثة مفردة وهي القوى والبطي والصلب وثلثة مركبة تركبنا سائدا وهي
القوى العظم والقوى البطي والبطي الصلب وواحد مركب تركبنا ثلاثيا وهو
القوى العظم البطي وهذا القسم اولى السبعة بظهور الانقباض ويوجد
في حال الصحة والمرض اما في حال الصحة فذلك عند اعتدال المزاج في غاية
سعة النفوس في الربيع والبلد المعتدل والخلو عن العوارض النفسانية وعند اعتدال
من سائر الاسباب الستة الضرورية واما في حال المرض فان الامام ادعى
انه يكون في الغث الخالص والمحرقة او الحمى الحادة في الحميات اليومية اذ لم

كان معها ورم في عضو شريث او ردة حال وكان عروضا في الصحة بالقيود
 المذكورة ولا تخفى فيما ذكر في ابتداء كل مرض يعرض في حال الصحة المذكورة
 يكون النبض كذلك اذا لم يكن المريض يرد ما يوجب الضعف ولا يكون معه
 برديقلل والحرارة المستدعية للحاجة الى الترويح ولا سبب يعلت جرم العرق
 وهذا اخر البحث الثاني ولما وصلت الى ههنا طالعت الخائن الاخرين لاكتنبا
 فما وجدتها متعلين عما فائدة زائدة عما ذكرناه في البحث الثالث بل على
 بعض ما ذكرناه فلذلك تركناها وما ذكرناها وما بيان اخضا صر ظهور الانقباض
 بهذه الامور الاربعة فلا نه لولاها لما امكن ادراك الانقباض لانه اذا خلا النبض
 عن هذه الامور باسرها يكون صغيرا ضعيفا سريعا لينيا او معتدلا في هذه الاربعة
 وعما التقديرين فلا يرتفع لصغره او لا اعتداله الا قليلا ولا يغوص في اللحم لعدم المدافعة
 لانه لا يكون قويا ولا شديدا ثار الجس عت لينة ولا يكون زمانه الا قليلا لعدم
 البطء وحسن المنكر الاحساس بالانقباض فعلمنا ان النبض كلما كان خاليا
 عن هذه الامور لا يظهر الانقباض فيه وكلما ظهر الانقباض في النبض متصفا
 باحدة هذه الامور واكثرها واذا كان كذلك كان ظهور الانقباض في النبض مختصا
 بهذه الامور ولعلم ان التفاوت له معونه متاعا ادراك الانقباض ايضا لانه اذا
 كثرت زمان السكون الذي قبل الانقباض كان الاحساس باول الحركة التي يكون عن
 ذلك السكون اظهر لان ابتداء الحركة من السكون الخفي غير محسوس حتى لو كان
 السكون المختل من الحركة قليلا جدا لم يكن التمييز مبداء احديهما ومنتهى
 الاخر فعلمنا ان التفاوت معبر عما يظهر الانقباض وان لم يكن مستقلا بالاطار
 لكنه اذا انضم الى القوة او العظم كان معينا على اظهاره ولما قيل ان يقول

كان النبض

اذا اشتريت الصلابة والبطء والتفاوت في لونها معنه في اظهار الانقباض
 غير مستقلة في ذلك فخصيص الاطباء الصلابة والبطء بالذات في هذا المقام دون
 التفاوت ترجع وغير مرجح وقد ذكر الامام ههنا الخئين اخرج احدهما في
 ان الاحساس بالحركة والسكونين كيف ومي يكون قال المهزول جدا
 بين النبض نبض شرا ينفه قال والسبب فيه انه اعد في الخلقة للشرايين فضا
 حوله يتحرك فيه فاذا زاد اللحم ضيقه وصار النبض اصغروا اذا قل اللحم ظهر
 النبض للعز واللمس معا وبانها ان النبض يكون الاحساس به بالغير اولى
 ما هو بالبصر والضعيف بالعكس والمعتدل بينهما يتولى في الاحساس
 به الحسنان وفيه نظر لان هذا التقسيم الثاني على الاطلاق بل اذا كان
 صاحب النبض خفيفا مع هذه الحالات ضرورة ان السمين لا يحس بالبصر نبض
 شرا ينفه وارفع ما يكون النبض اذا كان مع الخافه رخاوة الجلد قالوا اذا كان
 كذلك وكان النبض قويا امكن ان تدرك انواعا من النبض بالانكباب تارة
 وبالاستلقاء اخرى ويكون الاشراف عند الانكباب ازيدا والطول والعرض
 انقص وعند الاستلقاء بالعكس وفيه نظر قال حاليوس في المقالة الاولى
 في القسم الثاني من النبض الكبير اني لما تصفحت كلام القدماء ورأيت
 المقرنين بادراك الحركة المذكورة اى الانقباضية مساويا للمنكر لها في العدد
 والشرف قطعت الرجا واسيت في ادراكها واقررت بانها غير
 محسوسة لان حاسن قلبي شهد عند ذلك انكنت لا احس ان
 العروق الخارج تتقبض واشرفت على ترك البحث عنه ومع ذلك
 استعنت بالمؤدبين الذين كنت اتادب عندهم على معرفة ذلك

فقال معلي ان الانقباض لا يدرك لان اللبس لا يجتمع في بقاؤه وبعده عنه بل لما يدنو منه
 وبما سته قال فلما سمعت ذلك فوهمت بسبب هذه الشبهة صحة ما قاله معلي
 فصرت اخف على الانقباض مدة لم لما كان بعد زمان وقع في نفسي امره
 فكرة ومواظبة على الحرص على بيان شبيهه بما تعرض على النار والتمها عند
 دولم احتكاكها فاشرف لي نور ساطع دلني على دالة بينة ظاهرة استغنيت
 عن الاستعانة بغيري من شاهدة وحاكم ثم طول في تحصيل مطلوبه وذكر امثلة
 كثيرة وتلخيصها ان الاجسام المتلاقية تلاقى على وجهين ثارة يكون مصافحه
 وثارة يكون مداخلة والاقوى والاصلب من الجرمين يدخل الاضعف و
 اللين مثاله انا ملوماء وجسم صلب تلاقيا بقوة فاننا في الصلب يدخل
 الاناء الملوماء ثم عند مفارقتها يرجع اجزاء الاناء المضغوط الى مواضعها فان
 كانت هذه الاجزاء المتراجعة في جسم حساس مدرك ادرك وشعر رجوعها
 الى مواضعها فنضع ان الجرم اللين الملوماء انا ملنا والجرم الصلب العرق
 الضارب ولا شك انه عند حركته يدنو منها ثم يتباعد فتقوى لقاء العرق
 لليل على وجهين ثارة يكون مصافحه كما اذا كان النبط خاملا وثارة يكون
 غمز قويا ودفعاً كما اذا كان النبط قويا وعظيماً او صلباً فانه يغور في الانامل
 ويدخلها ففي مثل هذه الصورة اذا فارق العرق الانامل تراحت اجزائه
 الانملة المنضغطة بقرع العرق الى مواضعها ولا شك ان هذا التراجع
 محسوس فان المحسوسات على نوعين اول وثوان فالاول مثل الاناء
 الحادث في ابداننا من الامور الواردة عليها والثواني مثل نفس تلك الامور
 واذ كان كذلك فنكون احساسنا بذلك التراجع احساساً اولياً فالاحساس

حسند

حسند محسوس وهو للطلوب قال المسيحي انظر الى هذه الطريقة التي
 توصل بها هذا الرجل العظيم في باب المتعجب لنفسه في ادراك هذه الحركة
 ففساك الله تعالى ان سمعته برحمته فانه افنى زمانه وصرف فكرته مدة
 حياته الى تحصيل المنافع الكلية للناس قال القرشي واعلم ان هذه الحجة
 التي تمسك بها جالسوس في ادراك الانقباض ضعيفة جداً وذلك لان حركة انقباض
 الشريان لا شكل لها اسرع كثيراً من حركة ارتفاع جلد الانامل على ما الى
 وضعه ولذلك فاننا لو غمزنا اناملنا بشئ واشلناه عنها بسرعة وجدنا
 زمان عود الجلد الى وضعه لعله يزيد على زمان نبضه وان كانت
 حركة ارتفاع الجلد ابطأ لم يكن مصاحبة الجلد للشريان عند انقباضه
 بحركة ارتفاع الجلد اجاب المسيحي عن هذا بان قال لا شك ان العلة
 في ارتفاع لحم الانملة وجلدها انما هو ضغط العرق لها ولرجوعه
 الى موضعه زواله ولا شك انه يلزم من وجود العلة وجود المعلول
 ومن عدمها عدمه واذ كان كذلك فكيف يجوز ان يقال ان رجوع لحم
 الانملة الى موضعه ابطأ بكثير من انقباض النبط وهو عند ضغطه
 الموحب لارتفاعها وفي هذا الجواب نظر والاولى ان يمنع كون حركة
 انقباض الشريان اسرع وحركة ارتفاع جلد الانامل على ما الى وضعه
 وما استدلل به عليه ضعيف لان غمز الشئ الصلب لا ناملنا يكون
 اقوى واشد من غمز الشريان لا ناملنا واذ كان كذلك يكون رجوع ما انغمز
 من اناملنا بالشئ الصلب الى وضعه في زمان اطول من زمان رجوع
 ما انغمز من اناملنا بالشريان الى وضعه وذلك لكثرة الانغمز في الاول

وملته في الثاني وإذا كان فلا يلزم من كون زمان الأول بزمانين
ان يكون زمان الثاني كذلك والى الحكاية المنقولة عن النبط الكبير اشار الشيخ
بقوله وقال جالينوس ولم ازل اغفل عن الانقباض مدة لما ذكرنا في السب
م لم ازل اتعاقد الجش حتى فطنت بشي منه اي من الانقباض بوساطة
الموازنة على الجش والفكرة في ادراك الانقباض وتخييله **م بعد حين حكته**
اي الانقباض لاشراق النور الساطع الدال على الحق دلالة منه **م انفتح**
على ابواب من النبط يعني بسبب ادراكه للانقباض والى ذلك لان
الانقباض لم يكن ادراكه الا بطول زمان الممارسة ولطافة الحس وهو
الخيل ومتى حصلت هذه الثلاثة حصل الوقوف على اكثر ابواب النبط
وقلت اليس ان كثيرا من انواع النبط لما يكون تنوعها باختلاف نسبة
احد الحركات الى الاخرى فيكون معرفتها سوف على معرفة الانقباض
فحمل كلامه على تلك الانواع اولى باختصاص الاحساس بها بالاحساس
بالانقباض **م بعد ذلك نعتي ذلك ادراك** قال محمد بن زكريا في نفسه
قول جالينوس **م بعد ذلك نعتي ذلك** اعني على عكس تعاهد الاصابع بحيث يصير
احساسها بالنبط اذكي والثر وهو المراد من قول جالينوس هذا الطام
وذلك لما يكون بقلتها سمعهم الا نامل لئلا نصلب بواسطة كثرة الحركات
وتعدها بالمار والذهن الجازي **م** يكون لونه ابيض فهو ارق حلاوة في سود
اللون فيكون حش لمسه اذكي **م وانه وان كان الامر على ما يقولون** يعني
م ادراك الانقباض في الانقباض في اكثر الاحوال غير محسوس الا باننا ان الاقسام
التي يكثر فيها ادراك الانقباض سبعة ثلثه مفردة وثلثه مركبة تركيبا ثانيا

وواحد مركب تركيبا ثانيا ولا نفي ما عدا هذه السبعة لا يمكن ادراك الانقباض
لكون في اكثر الاحوال غير محسوس **المبحث الخامس في سبب**
اختيار الاطباء لجش شراس الساعد **والله**
والسبب في وقوع الاختيار على جش عروق الساعد ثلثه
امور اجتمعت فيها دون غيرها لان ما عداها من عروق البدن لما
مستوره واما غير مستوره والمستورة منها ما في باطن البدن ومنها
ما هي في ظاهره والذي في باطنه مثل الشريان الذي على الصلب ولا
سكن ان جشته ممنوع والذي في ظاهره فنه ما هو مستور بالجم لا يمكن
جشته كثيرا ان الفخد ومنه ما هو مكشوف لكن المكشوف وضع الاصابع عليه
وضعا مستقيما كالشريانين اللذين خلف الاذن ومنها ما يمكن وضعها
عليه لكنه بعيد عن القلب كثيرا ان العقب ومنه ما هو مع ذلك
قريب ولكنه ملوول في الخارات المرفقة اليه للمغيرة لنظام حركاته
كشريان الصدغ ولما كان حال ما عدا عروق الساعد ما ذكرنا وكان
عروق الساعد اجتمع فيها الامور الثلاثة صار حبسها اسهل واجمل واوفى
اما انه اسهل على ما اشار اليه بقوله **سهولة تناول** اي تناول عروق الساعد
لدلالة العروق عليه وذلك اما لان تناولها لا يحوج الى كشف شيء من البدن
كما يحوج الى ذلك تناول شريان الصدر اللذين تحت الثديين واما الظهور
وعدم استتاره بالجم واما اجمل على ما قال **وقله المحاشاة** اي الحياء
عن كشفه اي لطيفته بخلاف الشريان الذي في الرجل ولما اوفى في جميع
اشار اليها بقوله **واستقامة وضعه تحدد القلب** وقوله **وقوله**

اذلاشك ولاخفاء ان هذين الامرين معينان في ادراك ما يطلبه وهذا
العرق اما استقامة الوضع فظاهرا عما تنتمى الادراك واما قزبه والقلب
فانه معين جدا في الادراك اما كما قول ان محمل القلب والشراس
فلاشك ان الاستدلال الماخوذ مما هو قريب من المعدن والاصلا فوق
وابلغ من الاستدلال الماخوذ مما تبعد عنه واما كما قول من يقول بلخلا
القوم فلا شك ان القلب معدن الحيوة والحرارة الغريزية وهذا
العرق قريب منه فكون حسنا للاستدلال الماخوذ منه ببلغ وقوى
ما هو بعيد عنه فقرب الموضوع نافع جدا عما كذا المذهبين **المبحث**
التساوي في انه كيف ينبغي ان يكون اليد المحسوسة قال رحمه الله
ونبغي ان يكون الجسد واليد على جنب لان التبصير يتغير اقطار وحسب
وضع اليد في كونها على جنب او مستلقية او منكبة فوجب ان يكون الجسد
حسث اليد على وضعها الطبيعي ليكون حركة نبضها في الاقطار الثلاثة على
الوجه الذي ينبغي فلا يكون شئ منها ازدياد في مقداره الطبيعي وذلك اذا
كانت اليد على جنب فان الوضع الطبيعي لليدين ان يكون كل واحد
منها مقبلا على الاخرى ليجود بذلك هيئة العمل بها **فان اليد المنكبة** وهي
التي جعل فيها وحشي الساعد الى فوق والى ميل الساعد فيها الى الانسي
يزيد في العرض وينقص من الاشراف وينقص من الطول خصوصا
المهايل وذلك لان اليد اذا كتبت انحط الكفة الى اسفل وقرب طنه
من انسي الساعد وكل جسم يحني الى جهة فان اجزاه التي في تلك الجهة
تكاثر واجزاه التي في الجهة المقابلة لها تتمد ولاشك ان الشرايين

اسفل

اميل الى خط هو انسي الساعد فلذلك يجب حسنا ان تكاثر في طول وجمع
اجزائه بعضها الى بعض ويلزم ذلك قصر والذ ما عليه من اللحم والجلد اذا
تكاثر وتجمع بسبب الكفا ليد ضغط الشرايين الى جهة وحشي الساعد
لانها مقابلة للجهة التي فيها التكاثر ويلزم من ذلك نقصان شهوقه وزيادة
عرضه لانطاق الطبقة الظاهرة منه على الباطن فيزداد العرض
والمستلقية وهي التي جعل فيها وحشي الساعد الى اسفل والى ميل الساعد
فيها الى الوحشي **يزيد في الاشراف والطول وينقص العرض** وذلك
لما يلزم من امتداد الشرايين فيزداد طولها واما زيادة اشرافه فلرفع معصم
الرسغ له عند تسفل الكفة واذا زاد طولها واشرافه نقص عرضه للحمالة
وفد وقع في بعض النسخ ومنها نسخة للامام والخوئي **والسامري فان اليد**
المنكبة يزيد في العرض والاشراف وينقص من الطول والماضي الى
الجهة بخلافه فلذلك قالوا الانكباب والاستلقاء شتر كان في الزيادة في
الاشراف ونقصان في زيادة الانكباب في العرض ونقصه عن الطول وكون
للاستلقاء على العكس منه قال للامام والعلامة في ذلك ان اليد اذا كانت
مستلقية انحط الجذع الى اعلى موضع العرق الى جانبته وكثر هناك
منع من العرض لان تلك الزيادة لما لم تظهر في العرض ظهرت في
الشهوق والطول فصار نقصان العرض سببا لزيادة الشهوق وقال
الخوئي ونقصان العرض يصير سببا للزيادة في القطر من الاخرين وقال
المسيحي ان اليد اذا استقلت انحدر اللحم والجلد الذي يعلو العرق الى
جوانبه ونراجه من هذه الجهة ومنعه من كمال الحركة في هذا القطر

وحسنه ينقص عرضه ولما سهو فانه يزداد لعدم المانع وحركته في هذا
 القطر فان جانب العروق ينكشف من هذه الجهة وحسنه تمكن من الحركة فيها
 ويلزم ذلك زيادة حركة في الطول ثم قال الامام ولما اذا انكبت اليد الخبز
 العروق عن اعلى العروق وعن جانبه فلا جرم يزداد عرضا وشهوقا وصير
 تلك الزيادة سببا لنقصان الطول وقال الخوفاي عند الانكباب تنحط الحبلية
 وجانبه وصير ذلك سببا لزيادة العرض لتمكن العروق عن ان تنبسط عرضا
 لخلو الفضل الذي في عرض العروق عن اللحم وكذلك تمكن من الانشرف وينقص
 لفظ اللحم من العروق والجس وبسبب الزيادة في القطر من الاخرين وقال
 المسيحي ان اللحم والمجلد المنحدر الى جوانب العروق يتحد جميعها الى اسفل
 عند الانكباب وثقل جهته هذه ومنعه من الحركة فيها عما ينبغي ويلزم
 ذلك نقصانه في الشهوق والمانع الذي كان يعوقه عن تمام الحركة في العرض
 فذال فزداد عرضه وفي بعض هذه العلل ان رطبا لمحقو وكذا فيما
 ذكره جالسوس من ان الاستلقاء بسبب لزيادة زمان الانقباض **المح**
السابع في انه متى ينبغي ان يكون جس النبض وكنت ينبغي ان يكون وكلم مقدار
 ما ينبغي ان يكون قال رحمه الله **وحب ان يكون الجس في وقت الخلو**
فيه صاحب النبض عن الغضب والسرو والراضة وجميع الانفعالات
وعن الشبع المثقل والجوع وعن حال ترك العادات واستحداث
عادات اعلم ان هذه الاستدلال الماخوذ من النبض موقوف على اني عند
 شرط احدها ان يكون الجس واليد على جنب وهذا الشرط ذكره جالسوس
 في المقالة الاولى من النبض الكبير وبانها ان يكون جس النبض في وقت خلوه

صاحبه عن كل ما يغير النبض تغيرا ما بدنيا كان كالجوع والشبع المثقل او نفسانيا
 كالغضب والسرو غير الحالة البدنية المطلوب من جس النبض معرفتها الاشكال
 والاختلاف ان احوال تختلف بسبب احوال بدنية وبسبب احوال غير بدنية
 واذا كان كذلك لم تكن له دلالة على احدها الا اذا علم انفاء الاخرى فلذلك يجب
 ان يكون الجس في وقت خلوه فيه صاحب النبض عن كل ما يوجب النبض
 تغيرا غير الحالة البدنية المذكورة حتى يكون دال على حال البدن فان اضطر
 الى الجس مع حصول شيء من هذه المعيرات الخارجية فنبغي ان يعدلها حكمها
 ثم ينظر حال النبض بعد ذلك بان يعاود جسسه مرارا يعرف الحق فيه ولما كنت
 تغير كل واحد من الاشياء المذكورة في الكتاب من الغضب الى استحداث
 عادات وكلم مقدار ما يوجب من التغير فسنبيته فيما بعد وبالله ان يكون امتحان
 النبض في شخص بم تقاس به غيره على ما قال **وحب ان يكون الامتحان**
من نبض المعتدل وفي بعض النسخ **النبض المعتدل** والاولى اولى
حتى يقاس غيره به وذلك لانك ستعرف ان اكثر اصناف النبض معرفتها
 اضافية مثاله السريع اعتباره انما هو يقاس زمان الحركة لنبض طبيعي
 له في حال صحته او ما يعضه مزاجه او هواء بلده او سنة او غير ذلك
 ومستكمل فيه كالمأشافيا ورايعها ان يكون جس النبض القوي بقوة لتدخل
 الاصابع بقوة ليدرك حركته وان يكون جس الضعيف مصافحه ليلا يبطل
 حركة الشريان بقوة الغمز وان كان معتدلا في القوة والضعف عند الاخذ
 وخامسها ان يكون جس اليد وهي غير مثقلة بشيء ولا مدعى بشيء فانها ما
 يغير ان النبض عن صاحبه اما الخبز ما دة الى العروق او تنوير العروق او

غير ذلك وسادسها ان لا يكون الحبس حالة الدخول على المريض لان الطب
حاله الدخول يكون مباحا قلنا وخصوصا اذا كان دونه في اموره واحواله ولا
يتم اذا كان سريع التغير عن العوارض والمريض ايضا قد يغير سبب دخول الطب
عليه وخصوصا اذا كان الطب مهيبا والمريض كثير الحياء كالابكار او كان
سريع التغير عن العوارض واذا كان كذلك فربما لم يجد المريض ونجبه وحسب
عن واجبه في تغير النبض او يكون الامر بالعكس فيثقل فكرة الطب عن ادراك النبض عما
ما ينبغي بل يكون الحبس بعد الموانع الحديث في المرض وطالة السؤال عنه
وسايعها انه اذا كان الحبس لليد اليمنى فينبغي ان يكون باليد اليمنى وان كان لليمنى
فينبغي ان يكون باليد اليسرى وذلك لان طرف النبض من جهة الرسغ الكثر ظهورا
في الطرف المقابل لرفع مفصل الرسغ الطرف الذي عنده وانما السبب في كون
ادراكه باقيا لانامل فاذا فعل كذلك كان الادراك متشابها لوقوع الملة السبابة
على الطرف الاخرى والنبض وبامنها ان الحبس اليمنى وان كان القياس يقتضي ان
الحبس اليسرى لان نبضها اقرب الى القلب لكن الاطباء انا اختاروا اليمنى مع
بعدا على اليسرى لانه لما كان حبس اليسرى يكون باليد اليسرى وادراكها
ضعيف وحسب اليمنى باليمنى وادراكها قوى والفاوت في الادراك اكثر الثمن
الغريب في ثراي اليدين اليمنى واليسرى فيما يوجب القلب قوة الدلالة فلذلك
وجب ان يكون الحبس لليد اليمنى وليضع الطب يده اليسرى تحت اليسرى
اليمنى المحسوسة ليلا تنقب مسخر النبض وخصوصا في مثل المرضى الضعاف
والاصابع الاربع ماعدا الابهام من بيناه على نبض المحسوسة وتأتي في
جسه والواو فكل في اصناف النبض وتختصها في ذهنه وتكره في واحد
واحد

واحد منها ومما يدل عليه حتى نقف عما غرضه والا ولى عندى ان نفحص الطب
قبل الحبس عن المرض والحالة التي يحس النبض لاجلها لتكون ذهنه مصروفا في
تأمل النبض الى ما يتعلق بذلك والحناج الى تبديل التامل بالمطهر كل
واحد في الاجناس وحال ما يدل عليه كما قيل وايضا لانه متى كان الحبس باليد
اليمنى كانت السبابة في اعلى ذراع المحسوس ولا شك انها اقوى ادراكا وباقي
الاصابع والحاصل ان في مثل هذه الصورة يكون اقوى المدركات في اقرب
المواضع الى القلب بخلاف ما اذا كان الحبس باليد اليسرى وتاسعها ان يكون
اصابع الجاشن باجمة لا يخذلها اعمال مخشنة لتكون ذكبه الحبس ولذلك
قال محمد بن زكريا ويستحب ان يكون الجاشن ابيض مشربا بالخرق لانه
اللون الطبيعي الذي هو موافق لقوة الحبس وعاشرها ان يكون الجاشن خاليا
عن كل ما شغله فكرته عن ادراك النبض وامر نفساني او بدني وحادي
عشرها ان يكون الجاشن خيرا بما يوجب به كل واحد من الاسنان والامور
والبلدان والفصول وغير ذلك من الامور المعيرة للنبض ليبلغ مقدار
النبض الحاصل وباني عشرها اشتراط رعاية مقدار ما ينبغي ان يكون الحبس
وفيه تفصيل وذلك لان الحبس الخلو اما ان يكون لمريض او لصحيح فان كان
لمريض فلا يخلو اما ان يكون مرضه ما توقع فيه نبضات مختلفة او لا يكون
فان كان الثاني وجب ان يكون ذلك بسرعة ليلا تضجر المريض وان كان
الاول وجب تطويل الحبس بقدر متوسط وان كان لصحيح وتوقعنا ان
تكون في نبضة نبضات مختلفة فينبغي ان يطيل الحبس لموقف عليها والا
كان بقدر معتدل وقد قدر بعض الفضلاء وهو ابوسهل المسيحي ذلك

لمقدار ليس نبضه ولا دليل على هذا التقدير وما قال السامري فيه وهو ان طول
 زمان لا اخذ هو مدة تقع فيها ثلثون نبضة ليستوفى الاجناس العشرة لان
 كل جنس يكتسب صفات فيه نظروا نقل محمد بن زكريا عن الكناش الاسكندر
 لا ترفع يدك عن العرق حتى يتم اثنا عشرة ضربة **المبحث الثامن**
 في تعدد اجناس دلة النبض قال رحمه الله **نقول ان الاجناس**
التي منها ستعرف الاطباء حال النبض على حسب ما وضعه الاطباء
عشرة وفي اكثر النسخ **يصنفه** والاول اولى نبضها على انه في موضوعاتهم
 اذ الوضع ما لم يوت عليه ببرهان والاطباء لم ياتوا على قولهم هذا ببرهان
 مع انه ليس بحق اذ الواجب عليهم ان يجعلوا تلك الاجناس تسعة لا
 عشرة لما نبهنا ان الجنس الماخوذ من النظام وغير النظام تحت المختلف
 الذي هو نوع من الجنس الماخوذ من الاستواء والاختلاف ولهذا قال
وان كان يجب عليهم ان يجعلوها تسعة الجنس الماخوذ من مقدار
الانقباض والجنس الماخوذ من فرع الحركة للاصابع والجنس الماخوذ
من زمان كل حركة والجنس الماخوذ من قوام الالة والجنس الماخوذ
من خلالة وامتلاكه والجنس الماخوذ من حركته وبرده و
الجنس الماخوذ من زمان السلوك والجنس الماخوذ من استواء
النبض واختلافه والجنس الماخوذ من نظامه في الاختلاف
او بركة للنظام والجنس الماخوذ من الوزن فاعلم ان العلماء ذكروا
 في بيان حصص الاجناس في العشرة وجوها اربعة احدها ذكره الامام وقد
 سبق اليه اوسهل الميسر في انه لقوة اعتقاده في انقسام النبض الى

الاجناس

الاجناس المذكورة ذكر حصصا وهو ان الاستدلال على احوال القلب منحصر
 في ثلثة اشياء احدها الفاعل والثاني الفعل والثالث الالة اما اعتبار
 الفاعل فيقسم واحد وهو القوى والضعيف واما الفعل فهو الحركات
 ويلزمها السلكنات لما بينا واصناف الدلائل الماخوذة منها خمسة احدها
 اعتبار مسافة الحركة وهو العظم والصغير الثاني اعتبار زمان الحركة
 وهو السريع والبطي الثالث اعتبار احدى الحركتين بالاشياء في تساويها
 واختلافها وهو المستوي والمختلف وهو اما ان يكون له نظام او لا يكون
 له نظام الرابع اعتبار زمان السلوك في السرعة والبطور وهو الماخوذ
 من التواتر والتفاوت الخامس نسبة زمان احدى الحركتين مع الاخرى واحد
 السلوكيين مع الآخر او الخلط بين ذلك وهو الماخوذ من الزمن واللازمن و
 اما الالة فاصناف الدلائل الماخوذة من ثلثة الاول اعتبار كفياتها الملموسة
 والثاني اعتبار قوام جرمها والثالث اعتبار امتلاكها وخلالها فهذه تسعة
 اصناف العاشر داخل في التاسع وقال الامام قبل ان نقل هذا الكلام
 القلب شريان كل البدن وشريان كل عضو قلبه والقلب لكونه منبععا
 للارواح والقوى الحيوانية فضحته تدعى صحة كل البدن لكن القلب
 لما كان غنا بغير الحواس كانت افعاله ايضا غنية عنها وكانت
 الشريانات ظاهرة للحواس في استدلالها بفعل الشريانات على احوال القلب
 لانها نابتة منه وحركاتها مطابقة لحركاته ثم استدلال حال القلب
 في صحته وسقمه على حال البدن في صحته ومرضه وفيما ذكره نظر
 اما اول فلان الروح الحيواني حامل للقوة الحيوانية التي بها استعداد

البدن لسائر القوى وهو الاصل الاول للقوى ومعطى الحياة وغير واسطة و
معطى الحس والغذية بواسطة احدي القوى الاخرين فالحرركات والسكنوات
المنبثقة كانت في القلب ام في الشرايين فهي صادرة عن القوى المذكورة مستدل
بها لكونها في اثر القوة وافعالها على حال القوة والروح الحامل لها بطريق الاستدلال
وكيفية حال الاثر على كيفية حال المؤثر وروح حالها استدلال على حال البدن كيف
وقد بين ان الشرايين ليست حركاتها تابعة لحركة القلب ولا يمكن ان يكون
الاستدلال بحركاتها بتوسط القلب وافعاله كما ذكره بل الواجب ان يكون ذلك
بتوسط القوة الحيوانية والروح الحامل لها وما يدل على صحة ما قلناه ان
ملاك الامر في الاستدلال راجع الى حال القوة وحاجة الروح الى التطفن
المتحدة بتجدد حرارة الروح فالعظم دال على حرارة الروح وقوة القوة والسرعة
على حرارة مزاج الروح وكذلك التواتر وحرارة الملمس واضدادها يدل على
برد مزاجه وكذلك اذا قش عن كل واحد من الاستدلالات النبضية
عرف ان دلالتها على احوال البدن هي بواسطة ما ذكرنا من القوة و
الروح الحامل لها وما يكون الروح محصورا فيه من الاوعية لا بتوسط
القلب واما باننا قلنا لا نسلم ان صحة القلب يدل على صحة كل
البدن وسنذكر الثبوت ان يحصى واما باننا قلنا ان الحصر المذكور فاسد لا
لما ذكره المسيحي من انه يلزم ان يكون عدم الشيء اوضعه داخل فيه وان
يكون فاعل الشيء داخل فيه وطبيعة اللازم داخلية في طبيعة المألوم
وكل ذلك قد عرفت استقالاته فانه ايضا فاسدا ما عرفت انه لا يلزم سى
ما ذكره بل ان الحصر المأبوع اذا قام الدليل على الحصر والاستدلال على احوال
القلب

٦٢
القلب في اقسام المثلثة التي ذكرها اعني الفعل والفاعل والآلة والخصلة ان النفس
من جملة ماله دلالة على احوال القلب كما قد سلف بانه في المقدمات لم اقام الدليل
على الحصر في القسم الاول في الاعتبارات الخمسة التي ذكرها والحصر في القسم الثاني
في الحس المذكور والحصر في القسم الثالث في الاجناس الثلاثة الاخير وهو
لم نذكر الدليل على شي من المقامات الاربع وان لم نذكر في كل واحد منها
بالاستقراء فالتمشك ابتداء بالاستقراء لغنى عن هذا التكلف ثم انه
جعل القوة والضعف ما خوذ من باعتبار حال الفاعل مع ان ذلك راجع
ايضا الى حال الفعل لانه ما خوذ من كيفية القرعة والحركة التي هي فعل
القوة ولا يمكن ان يقال ان المدافعة هي القوة المحركة لانها فعلها الا هي
وبانها ذكره القرشي وقال النبض حركة يلزمها سكون وكل حركة فلا بد
لها من متحرك ومن محرك فهنا امور اربعة وهي الحركة والسكون المحرك
وهو القوة والمتحرك وهو الشرايين والاستدلال اما ان يكون ما خوذ
من الاول وهو الحركة وذلك هو الجنس المأخوذ من زمان الحركة او
يكون ما خوذ من الثاني وهو السكون وذلك هو الجنس المأخوذ من زمان
السكون او منها معا وذلك هو الجنس المأخوذ من الوزن او يكون مأخوذا
من الثالث وهو المتحرك وهو القوة وذلك هو الجنس المأخوذ من كيفية
قرع الاصابع او يكون ما خوذ من الرابع وهو المتحرك وذلك هو الشرايين
فاما ان يكون ذلك مأخوذا من حاله في نفسه او من حال ماله داخله
والثاني هو الجنس المأخوذ من حال ما تحتوى عليه الشرايين والاول
لما يمكن الاستدلال من الشرايين بامور مختلفة باختلاف حالات البدن

وذلك هو الحس المأخوذ من مقدار الانبساط او غير اعتبار ذلك وذلك اما من
 حال قوامه وهو حس المأخوذ من قوام الآلة او من كنفته وذلك هو الحس المأخوذ
 من ملبس الآلة وهذه الاحوال اما ان يكون في النبض متساوية او مختلفة وذلك
 هو الحس المأخوذ من الاستواء والاختلاف والاحتمالات فذلك من مستظمة
 قد لا يكون وذلك هو الحس المأخوذ من النظام وغير النظام وهذا الحصر وان كان
 قريبا في الضبط لا اقرب مما ذكره الامام فلا يخفى ما فيه من منع الحصر على قياس
 ما اوردنا على حصر الامام قال المصحح وهذا الحصر في نظره وجوه ثلثة
 احدها انه ليس فيه ما يدل على دخول التسعة الاصناف المذكورة او العشرة
 تحت مفهوم النبض الذي هو حركة القلب والشرائط على الوجه
 المذكور وبانها انه ليس فيه حصر ما يدل على احوال القلب فان جملة
 ذلك حركة النفس وهي خارجة عنه وبالثاني ان قوله وهذه الاحوال اما
 ان يكون في النبض متساوية او مختلفة ومن جملة تلك الاحوال هي المأخوذة
 من قوام الشرايين وملبسه وستعرف ان بعض المختلف بتخييل وقوعه
 في هذه الصنفين وان من جملة الواقع تحت اصبع واحدة وتحت
 ان يكون بعض موقع اصبع حار او بارد او البصر حليبا والبصر شاهدا
 كلامه والاول غير وارد على القرشي لان عنده هذه اجناس اربعة لا احسان
 النبض واذ ذاك فاللزم دخولها في مفهوم ادلة النبض وهو كذلك لا في مفهوم
 النبض لخص خروجها عنه والثاني لا توجه له ظاهرا وبالثالث قد بلغ
 الاستحالة المذكورة نظروا بالثاني نقله المصحح عن امين الاول من الممدوح
 اني رايته له حاشية على النص الكبير للجائوس وقد ذكر هذا الحصر وهو
 ان

والبعض

ان اصناف السبل اما ان يؤخذ من نبضة واحدة او اكثر من نبضة واحدة والى
 تؤخذ من نبضة واحدة اما ان يؤخذ من زمان الحركة او من زمان الصنف المأخوذ
 من كنفية الحركة او زمان السكون فكلون الصنف المأخوذ من زمان السكون
 او من مقدار المسافة التي يتحرك فيها العروق فكلون الصنف المأخوذ من كنفية
 الانبساط او من حال القوة على فعلها فكلون الصنف المأخوذ من مقدار القوة
 او من حال جرم العروق وذلك اما من قوامه ولما من ملبسه فكلون صنفين
 من اصناف النبض او يكون مأخوذاً من كنفية وذلك الممتلي والقارع
 او يؤخذ من الاشياء التي يمكن المقايضة بينها وهو الصنف المأخوذ من الوزن
 واما التي يؤخذ من كثرة نبضة واحدة فهو المأخوذ من الاستواء والاختلاف
 لم ينظر الى المختلف هل يلزم طريقة واحدة او لا يلزم فكلون الصنف المأخوذ
 من النظام وعدمه ثم قال وهذا الحصر في نظر الان لفظة النبض محصورة
 بحركة القلب والشرائط الحركة المعروفة واذ كان كذلك فكيف يجوز
 اطلاقها على السكون او على المأخوذ من الجيوب العروق او المأخوذ من اعتبار
 القوة فانه قال اصناف النبض اما ان يؤخذ من كنفية واحدة او من كنفية
 وقد عرفت ولينظروا انه للقدماء اوردوه على احد النبض وجوابه ايضا
 فلا حاجة الى اعادته واما كون الحصر غير دابر من النبض والانبساط
 فظاهر ثم قال المصحح والذي صح عندك ان اصناف النبض ثلثة احدها
 المأخوذ من مقدار الانبساط وبانها المأخوذ من كنفية الحركة وبانها المأخوذ
 من الاستواء والاختلاف واما الانظام وعدمه وان كان من النبض
 فلا يجوز جعله صفارا بل لا دخوله في الاختلاف كما عرفت ورابعها

هذه

اعني رابع ادلة الحصر نقله الخوني قايلا وغيا الامام قد حصرها بطريق الحصارها
 في الاجناس العالمة والحصارها في هذه العشرة فقال الاسدلال اما
 ان يكون ما خوذ او ما هو من مقوله الجوهر وهو حال العرق او من مقوله
 الكم وهو الجنس الماخوذ من مفادير الانبساط والانقباض في الاقطار الثلثة
 او من مقوله ان يفعل وهو جنس القوة والضعف او من مقوله ان يفعل
 وهو جنس الصلاب واللين او من مقوله الكيف وهو الجنس الماخوذ من حر
 ملمس العرق وبرد ملمسه او من مقوله متى وهو جنس السرعة والبطو او
 من مقوله المضاف وهو الاستواء والاختلاف والانظام وعدم الانظام
 والوزن او من مقوله الاس وهو جنس التواتر والتفاوت او من مقوله الملك
 وهو الامتلاء والخلو او من الوضع وهو الاختلاف بين اجزاء البضيه الواحد
 والاستواء فيها قال واعلم انه لا دليل على الحصار كل مقوله في الجنس الذي
 ذكرناه مندرج تحتها سوى الاستقراء وانه كاف ابتداءً وغير المتسل
 به عشر مرات لم انه لا دليل على الحصار المقولات في العشر سوى الاستدلال
 محتاج ان يتمسك بالاستقراء للملك الصامع ان في اندراج كل جنس تحت
 المقوله المذكورة ايضا اشكال الا ان النبض الحار معناه انه احترق والمعتدل
 فكون اعتبارا اضافيا فلم يملك الحكم بان ذلك كفا اذا الكيف شرط في
 في تحقيق عدم النسبة وكذا الكلام في نقيض الاجناس وان كان كذلك فقد
 طهر ان التقويل في الحصر لما هو على الاستقراء وهو الحق قال الامام بعد
 ان ذكر الحصر وهما تحت لفظي وهو ان الشيخ سمي كل واحد من هذه الجهات
 جنسا ونسبه ان لا يريد ما يريد في المنطق فان الحركة في المسافة
 العظمه

العظمه لا يكون مخالف بالماهه للحركه في المسافه الصغرى ولا للحركه التي تقصر
 تقصر زمان وجودها الخالف بالماهه للحركه التي تطول زمان وجودها
 اللهم الا ان يقال الحركة اذا اخذناها مع كلفتها البطو فلا شئ ان مجموعها
 يخالف المجموع الحاصل من الحركة مع كلفتها السرعة وان كانا طبعين
 نوعين كان كمال المشرية منها طبعه جنسية وهو المطلوب لكن
 يلزم عما هذا ان كل ما يكون نوعا خيرا اصر جنسا لانه اذا اخذ مع عوارضه
 المختلف حصل عنه انواع قال المصنوع والذي نقوله في هذا الموضع انه
 يجوز اطلاق لفظة الجنس على كل واحد واحد من هذه الاقسام قال
 الشيخ في منطق الشفاء ان لفظة الجنس كانت تدل في اللغة اليونانية
 بحسب الوضع الاول على المعنى الذي يشترك فيه اشخاص كثير من مثل
 والذهب او بلدهم كالعلوية بالقناس الى العلويين والمصريه بالقناس الى
 المصريين واذا كان كذلك يجوز ان يسمى كل واحد من الاصناف جنسا
 لا شراك كثير من في معنى كل واحد منها مثاله الماخوذ من مقدار الانبساط
 فانه يشترك فيه العظم والصغر والمعتدل والفاربع التي تحت ذلك وذلك
 لان كل هذه تشترك في معنى المقدارية وكذلك باقي الاصناف وفيه نظر
 قال السامري اعلم ان التقابل بين انواع الاجناس محليته والتقابل
 بين بعضها تقابل التضاد كالحار والبارد والسريع والبطي والصلب
 واللين ومن بعضها تقابل العدم والمملكة كالقوى والضعف وبما في الاصنام
 لكن لا تسامح في الحالى والمتملى لانه جعل الحالى ضد المتملى والظاهر
 ان التقابل بينهما تقابل العدم والمملكة وفيه نظر لانه لا واسطة بين تقابل

العدم والمملكة ولا من يعا بل السلب والاحجاب فالعقاب من ما يكون منها واسطة كالمعتدل
 تكون لقابل التضاد ومن كل واحد منها ومن المعتدل يعا بل المضاد ولكن لما كان
 مراتب الضعف مرتبة لا يعاوم النبض فيها الحسن قال وعا بله الضعف لم تقل
 وضادة وسبجي لهذا زيادة بيان ان ساك الله تعالى **المبحث التاسع**
 في انواع الجنس الماخوذ من مقدار النبض قال **رحمه الله اما جنس**
مقدار النبض فان قيل ههنا ثلثة اسو له احدها ان الشيخ سمي اول هذا
 للجنس بجنس مقدار الانبساط وهما سماء بجنس مقدار النبض وفي الحقيقة هو
 جنس مقدار الشريان وباتنها انه لم قدم الجنس الماخوذ من مقدار الانبساط طعا
 للجنس الماخوذ من كنفته الحركة اقدار في النسب النبض الكبير ولم يعكس اصداء
 به اصداء النبض الصغير مع انه اولي لان النبض حركة وعدم كنفته الحركة اولي
 وباتنها انه لم قدمه عا باقي الاجناس فلبس الجواب عن الاول ان هذا الجنس
 ليس ماخوذا من مقدار الشريان لان ذلك غير محسوس لنا بل هو مقدار ما يتحرك
 في الشريان وذلك هو مقدار النبض المحسوس منه في الغالب اي هو الانبساط
 ولذلك سماه اول جنس مقدار الانبساط وعما الثاني عا ما اجاب عنه بجي
 الخوي هو ان الماخوذ من مقدار الانبساط اكثر اقساما وفروعا واظهر لان
 السريع لان الحرا لا تقف عليه الاحداث والطباء ولا نكل زاعفت السريع
 بانه الذي تقطع المسافة الطويلة في الزمان القصير والبطي بانه الذي تقطع
 المسافة القصيرة في الزمان الطويل فقد اخذت في تعريفها طول المسافة و
 قصرها للذي لا يعرف ان الا من الماخوذ من مقدار الانبساط فسوق مع فيه
 عا معرفة فلهذا قدم الجنس الماخوذ من مقدار الانبساط عا الماخوذ من كنفته

الحركة

الحركة وعن الثالث من اربعة اوجه انما هما اللذان نقلناهما عن الخوي
 وباتنها لظهوره فان العظم هو المتحرك في الاقطار الثلثة التي هي الطول و
 العرض والعمق وهذه كلها معلومة ظاهرة ورابعها ان الشريان جسم وكل
 جسم فله اقطار ثلثه وهذا النبض معناه المتحرك في هذه الاقطار باسمه
 هذا الوجه فقدم لذلك وفيه نظرا ما اولافلان الثاني الخوي يعني عدم
 الانبساط عا السريع لا عا الجميع واما ما ثلثه فلان الثالث هو بيان
 الثاني واما ما ثلثه فلان الرابع هو الثالث واعلم ان انواع الداخله تحت
 هذا الجنس اما ان يكون بسيطة او مركبة فالبسيطة هي المقبلة بحسب
 قطر واحد والمركبة هي المقبلة بحسب قطرين فصاعدا وهذه الاقطار
 قد تعتبر حالها هي عليه في الحقيقة وقد تعتبر بما هي عليه في الحسن وهو
 الذي ينبغي اعتباره ههنا واقطار كل جسم ثلثه وهي الطول والعرض والعمق
 وطول المنبسط من الشريان في الحسن هو المحسوس منه في طول الساعد
 وعرضه هو المحسوس منه في عرض الساعد وعمقه هو المحسوس منه
 في مسافة انبساطه وذلك عند ارتفاعه الى الانامل وانخفاضه عنها وكل
 واحد من هذه الثلثة وسط وطرفا افراط وتفریط فلهذا لم يوجب ان يكون
 الانواع البسيطة الداخلة تحت جنس المقدار تسعة عا ما قال **فصل**
في مقدار اقطاره الثلثة التي هي طوله وعرضه وعمقه فكون احوال
النبض فيه تسعة بسيطة ومركبات والتسعة البسيطة هي الطول
والقصر والمعتدل اي منها والعرض والضييق والمعتدل اي في ذلك والمشر
والمخفض والمعتدل اي فيما ذكر واعلم ان هذه الامور كلها امور اضافية لا

تعلم الا بالاضافة والمقاسه وهذا السخروج الاطباء طرقته لمعرفه هذه الامور
للاولى طريقه الفاضل جالسوس وقد ذكرها في المقالة الثانيه من القسم الثاني
من النبض الكبير وهي التي ارتضاها الشيخ ههنا وهي مقاسه هذه الامور الى
ما بعضه نبض المعتدل الحقيقي او النوعي او الصنفي او الشخصي فافاده هذه
الامور ومقاستها بحسب هذه الطريقه ممكن ان يكون الى اربعة اشياء احدها
الى نبض المعتدل الحقاي الحقيقي وذلك ان مقدار ما في ذلك المزاج موجود في
ما اذا تحقق ان يكون عليه نبضه فيقاس نبض هذه النبض الى ذلك ليعلم
مقدار بعده في مزاجه عن ذلك الاعتدال واما فيها الى نبض المعتدل بحسب النوع
وهو المزاج الذي هو افضل ما يكون للانسان وذلك ان يعرف ما يتحده
الشخص الذي هو كذلك من احوال النبض فيقاس نبض هذا الشخص اليه ليعرف
مقدار ما به يخالف في اعتدال مزاجه واما فيها الى نبض المعتدل بحسب الصنف
وهو المزاج الذي هو افضل صنف ما كان الانسان فيقاس نبض
هذا الشخص من ذلك الصنف او غيره الى نبض ذلك المعتدل فيه ليعرف مقدار
ما به يخالف واما فيها الى نبض المعتدل بحسب السخوص وهو المزاج الذي
هو افضل للشخص الذي يريد جسر بين نبضه وهذا القسم سوف على
معرفة نبض ذلك الشخص في حال اعتدال مزاجه ويوقف منه على
معرفة مقدار خروج الشخص في مزاجه المرضي في حال صحته اكثر
لان المقاسه فيه الى نبضه في حال اعتدال مزاجه والقسم الثاني اولى
في المقاسه من الاول لان القياس فيه الى ما هو الافضل لطبعه ذلك
الشخص واما الاول فلان القياس فيه الى ما هو افضل في نفسه لاما هو

افضل

افضل لنوع ذلك الشخص الا انه لما اتفق ان كان الاعتدال الانساني قريبا جدا من
الاعتدال الحقيقي اعتبر الشيخ المقاسه بالقسم الاول لينته بذلك على انقارها حيث
ذكر المقاسه مع الاول والاخير ترك المقايسته مع الثاني والثالث اذ فهم من
الاول المقايسته مع النوع والصنفي بطريق الاولى وهذه الطريقه اشار بقوله **فالطول** الى
هو الذي تحسن اجزائه في طوله اكثر من المحسوس الطبعي على الاطلاق وهو المزاج
المعتدل الحق او من الطبعي الخاص بذلك الشخص وهو المعتدل الذي تخصه و
قد عرفت الفرق بينها قبل اي في فصل المزاج والقصير ضده وسبب المعتدل
وعلى هذا القياس فاحكم السنه الباقية وهي العريض والدقيق والمعتدل المشرف
والمخفص المعتدل والطريقه الثانيه قياس هذه الامور لمقادير الاصابع و
هي لبعض القدماء وذهب اليها صاحب الكامل وابن ابي صادق قما
الاول فلانه ذكر في الكامل ان الطويل هو الذي انبساطه لجاوز حد الاصابع
الاربع والقصير ما يكون انبساطه دون الاصابع الاربع والمعتدل ما توسط
بين ذلك والعرض هو ما يكون انبساطه في العرض لجاوز طول الانامل
والدقيق دونه والمعتدل ما توسط بين ذلك والمشرف هو الذي يتحرك
الشربان فيه حركه عاليه والمخفص هو الذي يكون اقرب الى المركز والمعتدل
ما توسط بين ذلك واما الثاني فلانه قال في شرحه لمسايل جنين متى
حسننا العروق وجدناه يفرع الاصابع الاربع وفضل عليها كثيرا سمي
طويلا وان كان يفرعها دون ذلك سمي قصيرا وان كان يفرعها فقط سمي
معتدلا ومتى حسننا وجدناه ياخذ عرض الانامل مقدار اكثر سمي
عريضا وان كان ياخذ منها القدر النزر سمي دقيقا وان كان ياخذ مقداراً

وسطا سمي معتدلا وان حسنه فوجناه برفع الى فوق ارتفاعا كثيرا كانه
لغوص في الاصابع سمناه شاهقا وان وجناه برفع ارتفاعا سيرا سمناه
منخفضا وان كان ارتفاعه وسطا سمناه معتدلا وقد زيف للامام و
القرشي والمسيحي هذه الطريقة بان اصابع اللامس تختلف بالصغر والعظم
فربما نبض يكون عظيم بالنسبة الى اصابع شخص صغير بالنسبة الى اصابع
آخر وكذا عرق الملموس فان نبض الصبي اذا اعتبرناه باصابع الرجل كان صغيرا
وهو عظيم بالنسبة الى بدن الصبي وعي القديرين فلا يمكن ضبطه بذلك وزيفها
للامام والمسيحي بوجه آخر وهو ان هذه الامور وان لم تكن تعرفها بقادير
للاصابع وغيرها المقاسة الى المعتدل فلا يمكن تعريف سائر الاقسام كالقوة والضعف
والصلابة واللين وحر الملمس وبرده الا بالنسبة الى المعتدل فاذا ابدى
اعتبار هذا الجنس بالقاس الى المعتدل فبهذين الوجهين زيفوا الطريقة
المانه والوجه الاول ضعيف لانه يمكن ان يضبط ذلك بتعريف انامل
من هو معتدل في سمته ومقدار اصابعه ولا ان الطريق الاخر ايضا لا بد منه
من هذا المحذور ذلك ايضا يختلف بحسب اختلاف الاشخاص ضرورة انه
لا يمكن المقاسة بالمعتدل النوعي بحسب الداخ وهو افضل شخص من احصل
صنف في افضل حال لانه وان لم يمنع وجوده لكنه ما يغترو بند وجوده
فيعتبر الاعتدال الخاص بشخص نظر انه هو الاعتدال مزاجه واستقامه
حاله وذلك يختلف بالاشخاص بحسب اختلاف قوتهم وضعفهم وسمتهم
وهذا هو مزاجهم وصلابة الاتهم ولينها والوجه الثاني ضعيف الصلابة
لا يلزم من كون بعض الاقسام بالمقاسة ان يكون جميعها بالمقاسة الا ترى ان

النظام

النظام وعدم النظام والاستواء والاختلاف لا يعتبر بمقاسة الى نبض آخر
مع انكم تعتبرون سائر الاقسام بالمقاسة فجاز ان لا تعتبر المقادير الانسابية
لمقايسته وتعتبر سائر الاقسام بالمقاسة على اننا نقول لا نسلم ان سائر الاقسام
لا يدفها من اعتبار المقاسة وذلك لاننا نحسن المدافعة وغير الاضافة الى
شيء اصلا فاذا احسنا من النبض بمدافعة كثيرة فاعلم انه قوي وان لم نحسن
الا بمدافعة ضعيفة قلنا انه معتدل وان لم نحسن المدافعة اصلا حكما يكون
النبض ضعيفا ولا يحتاج في ذلك الى مدافعة العرق الملموس الى مدافعة
عرق اخر اصلا واما حر الملمس وبرده والاعتدال منها فظاهرا ان ذلك
محسوس فاذا احسنا بالحركات النبض جاز ان احسنا بالبرد كان
باردا وان لم نحسن بها حكمنا كان معتدلا ولا حاجة في ذلك الى مقاسة
اصلا واعلم ان الصحيح هو اعتبارها بالمقاسة الى النبض الذي للمعتدل النوعي
ان لم يكن والا فالصنف وان لم يكن ذلك فالشخص وهو افضل حالات الشخص
الذي نحسن نبضه وان لم يكن ذلك فبالقاس الى حالته الفاضلة الصحية
لانه اذا ساوى نبضه لنبضه في تلك الحال التي علم ان حواله جارية على
المجرى الطبيعي عُرف ان مزاجه وقوته وآتته عما ينبغي له وان خالفه
دل على ان هذه الامور تغير فيه اما الى الزيادة واما الى النقصان بالنسبة
الى حالته الفاضلة بحسب ما يدرك عليه المخالفة فان زاد سرعته مثلا
فحكم بان حرارته زادت عما تلك الحالة وهي في تلك الحالة عما ينبغي فيلزم
بالضرورة ان الحرق في هذا البدن ازديا ينبغي ومطلوب الطب من حرارته بدن
الانسان التي تتدل عليها هو هذا المعنى لاختلاف ما لو سلكنا الطريق الاول فانه

اذا كان الملسح حاراً حرارة كثيرة مثلاً لا يدل على كون هذا البدن حاراً حراره
 زائدة على المعتدل الحقيقي ولا يدرك ذلك عما هو مطلوب للطبيب من الاستدلال
 وربما كانت تلك الحرارة بقدر ما تعتبر في صحته وربما كانت ازدياداً وربما كانت
 انقص فلا يمتد ذلك الى ان الواجب حفظها عما ذلك المقدار والزيادة فيها
 او النقص عنها فظهر مما ذكرنا ان الصحيح ان يعتبر هذه الامور بالمقايسة
 الى المعتدل السخفي الحقيقي ولا الى مقادير الاصابع لما عرفت **واما المركبات**
وهذه البسيطة قد عرفت ان سائر طحس المقدار تسعة لان الشريان
 له ثلثة اقطار وفي كل قطر ثلثة اقسام زيادة ونقصان واعتدال فيكون
 المفردات تسعة وهذه متى تتركب بعضها مع بعض كان تركيبها بحسب
 القسمة العقلية الى ثلثة انواع سائي وثلاثي ورباعي وما فوقه لكن التركيب
 الرباعي وما فوقه مستحيل وقوعه لان الاربعة من هذه التسعة الخمسة
 الا وقسمان من قطر واحد لكل اجتماع قسمين من قطر واحد حال الاعتدال
 في كل قسم مع الزيادة والنقصان فيه ممتنع الاجتماع وكذلك الزيادة والنقصان
 في كل قسم مستحيل اجتماعها واذا امتنع وقوع التركيب الرباعي وما فوقه
 بطريق الاولى تعين وقوع السائي والثلاثي وحصل من كل منها سبعة وعشرون
 قسمياً والمفردات تسعة فيكون مجموع ما حصل من هذا الجنس ثلثة وستين
 قسمياً اما الضابط في انحصار البسائط في تسعة فقد عرفت واما الضابط
 في تركيب السائي والخصارة في سبعة وعشرين فهو ان يأخذ الثلثة التي في
 قطر الطول وتركبها مع الثلثة التي في قطر العرض فيحصل تسعة هكذا
 طول عريض طويل ضيق طويل معتدل في العرض قصير عرض قصير معتدل

في العرض معتدل في الطول عرض معتدل فيه ضيق معتدل في الطول معتدل
 في العرض تركبها مع الثلثة التي في قطر السهل فيحصل تسعة اخرى هكذا
 طويل شهاق طويل مخفض طويل معتدل في العرض ضيق معتدل في العرض
 معتدل في العرض معتدل في الطول شهاق معتدل في الطول مخفض معتدل
 في الطول معتدل في العرض ثم تتركب الثلثة التي في قطر العرض فيحصل
 تسعة اخرى هكذا عرض شهاق عرض مخفض عرض معتدل في العرض
 العرض ضيق شهاق ضيق معتدل في العرض معتدل في العرض معتدل في العرض
 في العرض فيحصل المجموع سبعة وعشرون قسمياً سائياً كما ذكرنا و
 اما الضابط في تركيب الثلاثي والخصارة في سبعة وعشرين اصفاً
 فهو ان تأخذ احد الامور الثلثة التي في قطر الطول وليكن الطويل
 وحفظه ثم نصف اليه احد الثلثة التي في قطر العرض وليكن العريض
 وحفظه ونعبر الماخوذ من قطر العرض بحصل ثلثة طويل عرض مشرف
 طويل عرض مخفض طويل عرض معتدل في العرض ثم نعبر الماخوذ من
 قطر العرض وتأخذ اخرى وليكن الضيق مع حفظ الاول ونعبر الماخوذ
 من قطر العرض بحصل ثلثة اخرى طويل ضيق مشرف طويل ضيق
 مخفض طويل ضيق معتدل في العرض ثم يأخذ الباقي من قطر العرض
 وهو المعتدل فيه مع حفظ الاول ونعبر الماخوذ من قطر العرض بحصل
 ثلثة اخرى طويل معتدل في العرض مشرف طويل معتدل في العرض
 مخفض طويل معتدل في العرض معتدل في العرض فيحصل تسعة اقسام

اقسام حاصلة في الطول وكذلك تحصل تسعة اخرى في القصير وتسعة في المعتدل
 المعتدل في الطول وطريق ذلك ان تحفظ قطرين وتبدل الثالث فما خذ القصير
 وبفعل به ما فعلت بالطويل فحصل تسعة هكذا قصير عرض مشرف قصير
 عريض منخفض قصير عرض معتدل في العمق قصير ضيق مشرف قصير
 ضيق منخفض قصير ضيق معتدل في العمق قصير ضيق معتدل العرض
 مشرف قصير معتدل في العرض منخفض قصير معتدل في العرض معتدل
 في العمق ثم باخذ المعتدل في الطول وتفعله ما فعلت بصاحبه فحصل
 تسعة اخرى هكذا معتدل في الطول عرض مشرف معتدل في الطول
 عرض منخفض معتدل في الطول عرض معتدل في العمق معتدل في الطول
 ضيق مشرف معتدل في الطول ضيق منخفض معتدل في الطول ضيق
 معتدل في العمق معتدل في الطول معتدل العرض مشرف معتدل في
 الطول معتدل العرض منخفض معتدل في الطول معتدل العرض معتدل
 في العمق فحصل من المجموع سبعة وعشرون قسما كما ذكرنا واعلم
 ان الكبر المربكات لا اسم لها والتي لها اسم ستة ثلثة ثلثة الزائدة في
 العرض والشهوق والناقص منها والمعتدل منها وسمي الاول بالغليظ
 والثاني بالدمق والثالث بالمعتدل في الدقة والغليظ وثلثة الزائدة
 طولا وعرضا وشهوقا والناقص في ثلثها والمعتدل منها وسمي الاول
 بالعظم والثاني بالصغير والثالث بالمعتدل في العظم والصغير وال محمد
 ابن زكريا ان ما ستم من المربكات ليس الا هذه الثلثة وباقها لا ستم
 بل يعود الى احد هذه الاقسام فانه اذا زاد في بعض الاقطار لا بد

م

وان يزداد في باقي الاقطار وان انقص في واحد منها اسفخص في الثلثة لان العرق
 يتحرك في جميع الاقطار بحركة واحدة فلا يمكن ان يكون في بعضها زائدا وفي
 البعض ناقصا وهذا كلام رخص سخي لان لا يلزم من تحرك العرق في جميع
 الاقطار بحركة واحدة ان يكون زائدا وفي البعض ناقصا بل ثلثها او ناقصا
 في ثلثها بل ربما اختص بعض الاقطار بالموجب للزيادة كلبس الآلة
 الموجب لزيادة العرض او المانع منها كصلابة العرق المانع عن الزيادة
 في العرض وسنذكر ذلك بسبب استمرار سبب خارج الآلة والى ما ذكرنا اشار
 الشيخ اجمالا ونفصيلا اما الاول فنقول **فاما المركبات من هذه البسيطة** اي
 التسعة فاسناد الى المركب الاربعه والخمسين اجمالا واما الثاني فنقول
معضها له اسم فان الزايد طولا وعرضا وارتفاعا يسمى العظم فالعظم
 هو الطول العريض المشرف **والناقص سمي الصغير** فالصغير هو القصير الضيق
 المنخفض **وسمى المعتدل** اي في العظم والصغير **والزايد عرضا وسهوقا**
يسمى الغليظ فالغلظ هو العريض المشرف **والناقص فيها يسمى الدقيق**
 فالدمق هو الضيق المنخفض **وسمى المعتدل** اي في الغليظ والدقة **المحب**
العاشر في انواع الجنس الماخوذ من كنفية قرع العرق للاصابع **فانواعه**
رحمة الله واما الجنس الماخوذ من كنفية قرع العرق للاصابع فانواعه
ثلثة القوى هو الذي يقاوم الجش عند الانبساط النبض القوى على ما
 قاله ابن ابي صادق في شرح المسائل هو ان يصد من العرق اطراف الاصابع
 بقوة وان غير عليه لم تنبسط حركته بل الاصابع بالغير عليه لانه يضل
 لم الاصابع ويدفعه عن نفسه دفعا بقوة وكما زدت في الغير عليه او هكذا

وان

ان دفعه الاصبع اكثر وهذا هو المراد من مقاومة الجسد عند الانسباط
 قالوا الضعيف هو الذي لا يصدم اطراف الاصابع وان غمز عليه لم يذلل
 لم الاصبع بل لم يدافع الجسد اصلا حتى يظن انه لا يتحرك بته فضلا عن ان
 يعرف مقدار حركته وان كان في نفسه ذاعظم مثل سحر اصحاب التسيان
 فانه مع عظمه حامل ولذلك ليس يمكن ان يعرف عظمه ان غمز عليه
 بل لذلك يجب ان تفرق بحسه فاما الصغير الخامل فينبغي ان الجسد جس
 مصالحة لا جس غمز والا فلا يدرك والمعدل في هذا الصنف هو الذي
 يدفع الاصبع دفعا مسترخيا وتصور النبض القوي كالسهم الذي يصلح الهدف
 بشدة وذلك اذا خلاه الرامي بقوة والضعيف هو كالسهم الذي ينال الهدف
 برخاوة وضعف وذلك اذا كان الرامي ضعيفا وافهم ان المعدل في كل نبض
 هو الطبيعي الا في هذا الصنف فان الطبعي منه هو الزائد في القوة لان
 قوة الطبيعة كلما زادت كانت اجود فمن البين ان النبض كلما زيد حوه يزد
 حوه وصلا حاهذا كلامه بالفاظه قال المسمى هذا الكلام يعني كون
 النبض مع عظمه حاملا محبب من هذا الرجل وهو انه كيف يتصور
 ان يكون نبض عظم والقوة حاملة وموق القوة من حله اسباب هذا النبض
 بل في العمدة وجوده على ما استعرف عند الظالم في اسباب النبض وفيه
 نظر ولما تقتضيه هذا الظالم باجاب الشيخ عما ساله به عنه بعض اطباء
 اما السؤال فهو ان حينئذ قال ان جس النبض الماخوذ من مقدار القوة ينقسم
 الى القوي والضعيف والمعدل يقول ان كل واحد اصناف النبض يحتاج
 الى اشياء حتى يسكن امره اما النبض العظم فيحتاج الى قوة قوية وإلى

حاجة

حاجة تدعو اليه شديدا وإلى آلة لسه مطاوعة اعني جرم القلب
 نفسه والشراب من واما النبض القوي فيحتاج في كونه الى صحة
 القوة وإلى ليس ومواتاة والآلة وقد قيل ان النبض القوي واحد
 لا حياهما كما رأى جنس الى قوة قوية وآلة لسه ونقول حالسوس
 في النبض الصغير وفي كفته صدمه النبض يكون قوية وضعيفة
 وقوة النبض هي ان يدفع النبض اليه مدافعة قوية والمدافعة
 القوية من النبض للبد لا يكون الا بفضل انبساط فسماه هناك عظما
 وهما قويا وهما خدي واحد في الفرق بينهما فاجاب الشرح بان النبض
 العظم لايم الا بقوة قوية مع الشرطين الآخرين الا انه غير القوي وذلك
 لانه لما هو عظيم بسبب ان انبساطه في الاقطار الثلثة كثير ولما هو
 قوي لان مدافعته لما يلاقيه ويما نعه شديدا فان عرض ان يكون النبض
 قويا والآلة غير مطاوعة للانسباط كان العظم مفعودا وربما كان
 نبض متا قويا والآلة ليست بذلك البين كله وهناك نبض اخر اضعف
 منه لكن الآلة اليه واطوع للانسباط فيكون العظم فيها واحدا وربما
 كان نبض الحرق الآلة القوي لكن الآلة ايضا اذا صلبت جدا ولم
 ينسبط ولم تقع بها مدافعة كانت القوة القوية لا يمكنها ان تفعل نبضا
 قويا وربما كان النبض ليس بذلك القوي جدا لكن الآلة شديدة الليس ينسبط
 شديدا يادني محرك وخصوصا اذا لم يحيط بها اجسام صاغطة فهذا
 النبض اذا لم يكن مانعا ينسبط الى عظم شديد واذا جس وموئع لم يكن
 قرعة للاصابع بذلك السديدا القوي لانه ليس كله ملكه والعظم النبض

العظم والنبض

لشدته قوته بل للين الالة وسهولة تحريكها ولو كان في الالة ادنى مقاومة
وعصيان مما ملكته وبسطها واذا فقد العظم والنبض قوى ووجدوا السوى
ليس بذلك القوى والعظم غير القوة عما انه لو كان ايضا لا يوجد عظم قويا
ولا قوى عظميا لو كان العظم والقوة نردان ونقصان معاً لمحبس
تكون القوى والعظم واحداً فليس كل ما هما معاً فها واحداً مثل النار الناطق
والضحاك بالطبع معاً وليس معنى واحد بل يرجع الى الحدس وهو ان
العظم انما هو عظم لان انبساط الحرق فيه في الاقطار كثر والقوى
انما هو قوى لان مقاومته لما نفعه ونفوذه في سطح حاسته وان كان
مبداً غير عظم شديد فليكون العظم بمعنى والقوة بمعنى فان كانا مبداء
معاً فليكون العظم باعتبار حال انبساط الالة والقوة باعتبار الفعل
في المانع الصاخط والاعتبار ان حكمها مختلفان هذا كلامه بالفاظه وقد
ظهر منه انه يجوز ان يكون النبض عظمياً غير قوى والستر فيه انه لا يلزم
فراقتضاء القوة زيادة الانبساط في الاقطار عما ما في المعتدل فصاؤها
زيادة للمانع عما ما في المعتدل ولا بالعكس فظهر ما ذكرنا صحة كلام ابن
ابى صادق وسقوط تعجب المسيحي وزال النظر والتردد الذي ذكر
في كلامها قال القريسي انواع النبض باعتبار القوة ثلثة لان القوة المحركة
اما ان يكون قويه واما ان يكون ضعيف او متوسطه وهذا بناء على
مذهبهم اذ عندهم ان القوة المحركة للانبساط والانقباض واحدة
واما على مذهبنا فليكون انواعه تسعة لان عندنا ان الباسط قوه
الشريان والقباض هو قوة القلب تتوسط جذب الروح وامساع
الخلا

الخلا والامساع ان يكون الشريان ضعيفه وقوة القلب قوته وبالعكس
واما كيف يكون هذه الانواع تسعة فذلك لان حركة الانبساط اما ان يكون
قوته او ضعيفه او متوسطه وعما هذه الاقسام فاما ان يكون حركة الانقباض
قوية او ضعيفه او متوسطه فليكون اقسام القوى في الانبساط ثلثة و
لكذلك الضعيف فيه والمتوسط ولما كان حركة الانقباض عكس خلا وطبعه
الشريان فكما كانت طبعه الشريان اقوى كان الانقباض اضعف
الا ان يعارض ذلك قوة القلب القاسية وليس اذا كانت قوة القلب
القاسية للشريان عكس الانقباض قوته يلزم ان تضعف الانبساط و
ذلك لان في حال الانبساط لا يكون قوة القلب معارضة لقوة الشريان
ولو فرضنا ان انسانا يدرك حركة الانقباض لم يدرك قوة تلك الحركة وضعفها
لان ذلك انما يدرك بمعارضة تلك القوة في فعلها وهو في الانقباض غير
ممكن واما في الانبساط فيمكن بان يقاوم الشريان منعه عن الانبساط
بقوة عجز الاصابع فيوقف عا مقدار قوته بمقدار قوة مدافعتة وهذا
معنى قوله وهو الذي يقاوم الجسر عند الانبساط **والضعيف مقابله**
وفي بعض النسخ **تقابله** والمعنى واحد لكنهم اختلفوا في ذلك المعنى اى في
المقابل الذي بين القوى والضعيف اهو بالاضداد او بالعدم والمملكة فذهب
للإمام الى انه بالعدم والمملكة واخاره القرشي وذهب للسيحي الى انه بالاضداد
قال الإمام لنا جعل الشيخ الضعيف مقابل القوى ولم يجعله مضاداً لان
التقابل اعلم من التضاد فان العدم والمملكة متقابلان وان لم يكونا متضادين
والمقابل بين القوى والضعيف لعابل العدم والمملكة لا لعابل التضاد

فلهذا لم يجعلها متضادين ولهذا الحق جعل السري ضد البطي والصلب
 ضد اللين ولكنه شطرا به جعل الخالي ضد الممتلئ مع ان التقابل بينهما قابل
 للعدم والمملكة والحق ان لا يجعل ضد بل مقابل في هذا الظلم اعني في كون
 التقابل من الخالي والممتلئ بالعدم والمملكة بطوره ثلثه اوجه احدها ان
 الممتلئ عبارة عما يزيد فيه الدم والروح عما ما يجب او ما يجتس فيه برطوبه
 ماله اكثر ما يحس في المعتدل والخالي عبارة عما ينقص فيه الدم والروح
 عما ما يجب او ما يحس فيه برطوبه اقل مما يجتس في المعتدل فلا يكون التقابل
 بينهما تقابل لعدم والمملكة بل تقابل التضاد ان نظرنا الى كون الزايد والناقص
 والكثير والقليل وجودين وسنباغاة الخلف وتقابل الضايف ان
 نظرنا الى ان الزايد والناقص متضادان وكذا الكثير والقليل وبانها ان
 ليس المراد بالخالي حقيقة النبض فانه حركة فستحيل ان يوصف بالخالي
 حقيقة بل مجازا المراد بالنظر الخالي انه حركة قابلهما للحس فيه برطوبه
 ماله والممتلئ حركة قابلهما لجس فيه برطوبه ماله وعما هذا يكون
 كل واحد منهما وجودا وبالجملة ان هذا الجنس المنقسم الى الانواع الثلاثة لا بد
 وان يتصور فيه معنى عام مشترك من الممتلئ والخالي والمعتدل ولا بد
 كل واحد مع ذلك فيقدر ان يحصل فيه التميز وذلك لا بد وان يكون
 وجوديا لاستحالة ان يكون العدم مقوما للوجود واذ كان كذلك فكيف
 يصح ان يقال ان التقابل بينهما تقابل لعدم والمملكة بل هو تقابل التضاد
 او الضايف عما سبق ثم ان المسمى سري فما لا نعنه فلهذا فاته
 ما نعنه اما الاول فلا نه شرح في بيان انواع المعاملات وما جعل

الصح

السخيف الضعيف مقابل القوي ولم يعين نوع التقابل فانه يقال عا اربعة
 انواع المضاد والضايف والعدم والمملكة والسلب والاحجاب فلهذا
 معنى كل واحد حتى يصح لنا نوع هذا التقابل فنقول للتقابلان هما
 اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد في جهة واحد و
 انواعه الاربعة المذكورة اما التضاد فقد عرفته حيث تكلمنا في شرح
 المراجع عن هذا الكتاب واما العدم والمملكة فاعلم ان ذلك عا عا
 حقيقي ومشهور في المسهورين اما المملكة فليست هي الابصار بالفعل
 او بالقوة مثلا بل ان يكون الشخص متقيا الابصار امكنه ذلك والمشهور
 في العدم هو ارتفاع ذلك عن المادة المتهيئة لقبوله في الوقت الذي
 شأنه ذلك مثل العمى للبصر فانه ليس هو عدم البصر فقط فان الجرو الذي
 لم يفتح عينه عا دم للبصر وليس باعمى واما الحقيقي فهو عدم كل معنى
 وجودي يكون مكنيا للشيء اما بحسب جنسه البعيد او القريب او
 نوعه او شخصه قبل الوقت اوفيه اما الجنس البعيد فكل عدم البصر
 الحارط المكني له بحسب جنسه البعيد وهو الجسم واما القريب فكل الانوثة
 التي في عدم الذكورة المكني لجنس الحيوان واما بحسب النوع فكل عدم
 الكمية للمرأة المكني لنوع الانسان واما بحسب الشخص فاما ان يكون
 الوقت قد فات كالرد للاسنان واما ان يكون الوقت لم يحن بعد كالرد
 واما ان يكون في الوقت وحسنا ما ان يزول عنه كالتقار والشعر في داء الثعلب
 واما ان لا يزول العمى الشخص واما السلب والاحجاب فمثل الفرس والافرس
 فان هذا صحيح وقولنا زيد انسان زيد ليس بانسان لان التقابل بالذات

هو ص

والعقد الاول فيما لم يوضح فيه موضوع فانه متى اخذ الموضوع كان العاقل لا
بالذات بل بواسطة الموضوع لكن يجب ان يعلم ان هذا النوع من التعاقل ليس له
وجود في الخارج والا كان في شيء واحد امور غير متناهية اذ يصدق عليه
سلوب غير متناهية بل هو منسوب الى القول والضمير واما التضاف فهو
الامر الذي ماهيته مقولة بالقياس الى غيره وقد عرفت انه على نوعين حقيقي
وهو الذي ليس ماهيته سوى كونه مضافا الى غيره ومسهوري وهو الذي يكون له
ماهية وراء الاضافه كالاب بالقياس الى الابن فان لكل واحد منهما ماهية
وراء الاضافه وانما كان اقسام التقابل اربعة لان كل امرين لهما ملك فاما
ان يكونا وجوديين او لا يكونا كذلك فان كان الاول فاما ان يكون ماهية
كل واحد منهما مقولة بالقياس الى الآخر وهما المتضادان او لا يكون كذلك
وهما المتضادان وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فلا تخلو اما ان
نظر الى العدم والوجود بشرط وجود موضوع يستعمل لقبول ذلك الوصف
بحسب شخصه او نوعه او جنسه وهو العدم والمملكة المحتمليان او
بشرط وجود الموضوع في الوقت الذي يمكن حصول ذلك الوصف فيه
وهو العدم والمملكة المشهوران واما ان لا يعتبر ذلك في العدم والوجود
بل يعتبر حالهما على الاطلاق وذلك هو السلب والاحجاب واذ عرفت
هذا فنقول لا يجوز ان يقال ان مقابله الضعيف للقوى معنى السلب
والاحجاب لانها وجوديان في الخارج ولانه لا واسطة بين المتقابلين
بالسلب والاحجاب ولا معنى للتضاد لان ماهية كل واحد منهما
غير مقولة بالقياس الى الآخر لان القوى هو الذي يعدم طرف الاصبع

والضعيف

مقالة
مقالة

والضعيف هو الذي لا يعدمه فلا اضافة بينهما ولا معنى للعدم والمملكة اما
المشهورى فاليس الضعيف هو ارتفاع المعنى الذي ينتهي الى القوة الحيوانية
ان يتحرك ارتفاع القوة بالكلية واما الحقيقي فليس هو ايضا عدم كل معنى
وجودي يكون ممكنا للشيء اي للشراسين والقلب فان القوة في الضعيف
موجودة لكنها مقصورة عن تحريك هذه الآلة عما ينبغي فلم يتوارى يكون
المتقابل بينهما الا تقابل التضاد فان القوى والضعيف ذاتان وجوديتان
متعاقبتان على محل واحد بينهما غاية الخلاف فانه يستحيل اجتماعهما
واما الثاني فلان ما نعنه اي اهمته هو ان بين ان القوى والضعيف وجوديان
وهو لم يتبين ذلك ولم يتعرض لشيء يبينه بل قال ليس التعاقل بينهما بالسلب والاحجاب
لانها وجوديان وهو عين النزاع فان قيل هما وجوديان والمتقابل
لعا بل التضاد وذلك لان القوى هو ما يكون مقاومه اكثر من المعتدل و
الضعيف ما يكون مقاومه اقل منه وعلى هذا يكون كلاهما وجوديين
فلنا الحق ان هذا النزاع لفظي لان الضعيف تارة تفسر بما ذكرتم من
المعنى الوجودي فيكون تقابله للقوى تعا بل التضاد وتارة تفسر بعدم المقاومه
متقابله تعا بل العدم والمملكة وعلى كلا التقديرين يحتمل التقابل بينهما دون
التضاد والعدم والمملكة لكونها مسكوكتين فكان اطلاق المتقابل عليه
اولى من التضاد وغيره **والمعتدل بينهما** وقد عرفت انه وهو الذي يحسمه
بمدافعه معتدله لا قوته ولا ضعفه واعلم ان الزيد متى كان عاريا
الجم امكن للبصر ان يدرك حركه الانواع الثلاثة اي القوى والضعيف والمعتدل
المبحث الحادي عشر في انواع الجنس الماخوذ من الحركة

به ص

قال رحمه الله **واما الجنس الماخوذ من زمان كل حركته فانواعه**
ثلاثة السريع وهو الذي يتم في بعض النسخ يتم وهما بمعنى الاول
 في السهم والثاني في التمام **الحركة في مدة قصرة** قال القرشي لكل
 حركة زمان وذلك لان قطع المتحرك بعض المسافة قبل قطعه كلها واذا كان
 كذلك فاذا فرضنا مسافة واحدة فقطعها يكون في زمان قصير وفي زمان
 طويل وفي زمان متوسط والاول هو السريع والثاني هو البطي والثالث
 هو المعتدل في ذلك وفيه نظر لان الزمان القصر والطويل غير محدودين
 لانها اضافيان فكما في قصير هو بالنسبة الى اخر طويل وبالعكس فالاولى
 في ذلك اعتبار المعتدل وهو ان السريع هو ما يكون زمان حركته اقل
 في زمان حركته المعتدل في مسافة واحدة ولهذا قيل يحب على الطيب
 ان يتخضر في ذهنه صورة المعتدل في السرعة والمعتدل في السرعة والبطي
 فما وجد ابدرا الى الاخلاء بالموضع الذي يترتب فيه السريع وما وجد اكثر
 توانيا في ذلك فهو البطي فعلمنا ان يكون معنى قوله السريع هو الذي يتم الحركة
 في مدة قصيرة اي بالنسبة الى مدة المعتدل ولهذا فان الاول لما قصروا
 السريع عما يكون زمان حركته قليلا والبطي بما يكون زمان حركته كثيرا
 واورده عليهم انه لا يلزم في كون زمان الحركة اقل ان تكون الحركة اسرع
 لجواز ان يكون المسافة التي تقطع بالحركة اقل ولا في كون زمان الحركة
 اكثر ان يكون المسافة التي تقطع بالحركة اكثر فسر جالسوس في سابعة
 النبط الكبير ان المتساويين في المسافة اقلها زمانا هو اسرعها والمتساويين
 في الزمان اكثرها مسافة اسرعها واعتبر الامام ع هذا بان هذا

انما

انما يعرف بالحقيق عند تحصيل مقدار المسافتين والزمانين لم يقاسه كل
 واحد منهما بالآخر وذلك لاحتياج الى دربه كثره ولعل علما بالسرعة والبطولة
 لاحتياج الى كثر دربه وذلك لاننا اذا احسنا بسرعة اخلا الجسم المكان
 الذي ينتهي اليه علما سرعته وان كنا بعد لم نقاس مسافته وزمانه بمسافة
 غيره وزمانه وفيه نظر لان قوله كلما كان اخلا المكان الذي ينتهي اليه
 اسرع فهو اسرع هو عين معرفة الحركة لان سرعة اخلا المتحرك مكانه
 هو عبارة عن اخلايه ذلك المكان في زمان اقل واذا كان المكان الذي
 اخلاه احد المتحركين مساويا للمكان الذي تخليه الاخر واحداهما تخليه
 في زمان اقل فهو اسرع واذا كان زمان اخلايهما متساويا فالمكان الذي
 اخلاه احدهما اذا كان اكثر كانت حركته اسرع وحسب يعود ذلك
 التفسير الى الاول ولا يتم بدون اعتبار زمان كل واحد منهما ومسافة
 حركة كل واحد منهما ومقايسته زمان احدهما وحركته بزمان الاخر
 وحركته قال المسيحي ولقائل ان تقول ان ذلك ينقض بحركة
 النمل والجمل فانها اذا تساويا في المسافة والزمان كان النمل اسرع حركه
 ومن ههنا عرفنا انه لاحتياج في ذلك الى قيد اخر وهو مساواة المتحركين
 في الجرم والحجم ومقايسته مسافة كل واحد منهما الى جرمه وحجمه وحما
 هذا لا يتوجه شيء من الاشكالات وفيه نظر لاننا لا نسلم ان النمل يكون
 اسرع حركه من الجملة عند تساويهما في المسافة والزمان بل يكون اكثر
 حركه من الجملة لكنها متساويان عما فرضنا لم قال لكن يجب ان تعلم
 ان انواع هذا الجنس اكثر من ثلثة لان النبط له حركتان حركه انبساط وحركه

انقباض وازدكان زمان احديهما صغيرا لم يلزم ان يكون زمان الاخرى كذلك
 فلذلك يجب ان يكون انواع هذا الجنس بحسب التركيب تسعة وذلك لان السرع
 في انبساطه اما ان يكون سريعا في انقباضه او بطيئا او متوسطا فهذه
 اقسام السرع في الانبساط وكذا البطيء فيه والمتوسط واذ كان كذلك
 فعوله ان انواعه ثلثة اما الانواع المسهورة في القسمة واما الاعتبار
 زمان الانبساط فقط لان الانقباض قلما تختص وفيه نظرا ايضا لان حركة
 النبط سوا اخذت مطلقة او قيدت بالانبساط او الانقباض لا يزدعي
 ثلثة لانها اما ان تكون سريعة او بطيئة او معتدلة واما زيادة الاقسام
 على الثلثة فلم تحصل من قسمة الحركة الى السريع والبطيء والمعتدل بل
 من مقاسه احدي الحركتين بالآخرى وهذا غير ما نحن فيه واعلم انه
 قد يكون زمان الحركة صغيرا ولا يكون كذلك الحركة سريعة وذلك لاذ كان
 المسافة قصيرة والفرق بين قصر زمان حركة النبط بسبب قصر المسافة
 وبين قصر سبب السرعة ان الاول لا يجوز ان يكون السرع معه شاهقا
 ولا كذلك الثاني واذ لم يكن في الاول شاهقا فلا بد وان يكون زمان الحركة
 اقل مما عنصه تلك المسافة **والبطيء ضده** وهو الذي يتم الحركة في مدة
 طويلة ان بالنسبة الى مدة المعتدل قال الميحي واعلم انه لا بد ان يكون حصة
 البطيء فان الفلاسفة قالوا انه كلفه فامه بالحركة كالسرعة زعموا اعيان
 عن تحليل السكناات واحتجت الفلاسفة على صحة ما ذهبوا اليه بوجوه
 ستة احدها ان البطيء في الحركات لو كان لتحلل السكناات لكنا اذا
 قلنا فرسا يمشي وطلوع الشمس الى وصولها الى نصف النهار خمسين

فرسي

فرسا ولا شك ان الشمس قد قطعت نحو كذا الموميته ربع الفلك ولو كان
 التفاوت من حركة الشمس الفرس من حركة الفلك لتحلل السكناات كانت
 نسبة السكناات المتحللة من حركات الفرس الى حركاته كنسبة زيادة حركة
 الشمس على حركة الفرس في السرعة لكن حركة الفرس في السماء زائدة على
 حركات الفرس في السرعة الآفا مولفه فسكناات الفرس زائدة على حركاته
 الآفا مولفه ولو كان كذلك لما ظهرت الحركات الفرسية في تلك السكناات الكثر
 لكن الامر بالعكس فانا لا نحس في حركات ذلك الفرس شيئا من السكناات فعرفنا
 ان التفاوت من الحركة الفرسية والحركة الشمسية اليومية ليس لتحلل
 السكناات وهو المطلوب وبانها ان الجسم كلما كان اقل كانت حركته
 الى اسفل اسرع فاذا فرضنا انه قد بلغ ثقله الى حد تحرك حركات علمية
 السكناات فان حركته الى اسفل بلا شك يكون اسرع فاذا فرضنا ان ثقله قد ازداد
 فان حركته مع تلك الزيادة اسرع ما كان قبل الزيادة لكن حركته قبل الزيادة
 كانت خالصة من السكناات والى بعد الزيادة اسرع منها فقد وجدنا
 تفاوت في السرعة والبطيء ليس لتحلل السكناات وبالله انا اذا عرنا خشيبة
 في الارض فاذا ارتفعت الشمس من الافق الشرقي وقع لها ظل في الجانب
 الغربي وبقا قص الظل الى ان يبلغ الشمس غاية الارتفاع وحسب ذلك طول
 اما ان يقال حركه الظل في الانقاص في السرعة مساوية لحركة الشمس
 في الارتفاع وذلك محال والاتساوي للمداران في المقدار وذلك محال
 لانه يلزم منه ان يكون مقدار الفلك مساويا لطول الظل واما ان يقال
 حركه الظل مشوبة بالسكناات وحركات الشمس خالصة عنها وهذا

محال ايضا فانه لو جاز ان يرتفع الشمس ولا تنقص من الظل شيء جاز ذلك
 في الثاني والثالث حتى يبلغ السمسر غاية الارتفاع ولم تنقص من الظل شيء
 وذلك محال لان انقاصه بل انعدامه مشاهدا وما ان يقال كلما ارتفعت
 الشمس جزا انتقص من الظل جزا اقل من ذلك الجزء وذلك يوجب القطع
 بان التفاوت بين السرع والبطي ليس لخلل السكناات واربعا ان ثقل
 الحجر موجب لنزوله وهو ثابت في جميع اوقات النزول واذا كان كذلك
 فمن منع ان يوجب الحركة في جزء من جزء المسافة ثم انه بعينه موجب السلوك
 في جزء آخر غير تفاوت بين الجزئين البته فثبت ان القول بسكون الحجر
 النازل محال واذا كان كذلك كان اختلاف حركتي الحجرين النازلين المختلفين
 بالعظم والصغر بالسرعة والبطي لخلل السكناات وخامسا اذا فرضنا
 كرة متحركة لكرة الفلك لم كان في سطحها نقط فانه يرتسم منها دوائر
 بحركتها وكلما كان اقرب الى طرفي المحور كان اصغر مما بعد عنها
 الى المنطقة وحسب لاخلو اما ان يقال ان الدائرة العظيمة كلما حركت
 جزا حركت الصغرة مثله وهذا محال والالتساوي مقدار العظيمة و
 الصغرة واما ان يقال ان الصغرة قد تسكن حركتها في بعض ازمان
 حركة العظيمة وهذا محال ايضا اذ يلزم منه وقوع الفلك في اجزاء الفلك
 وهو باطل ايضا واما ان يقال ان الدائرة العظيمة اذا تحركت جزا
 فقد حركت الصغرة جزا اصغر منه وهذا يوجب ان لا يكون التفاوت
 من حركتي العظيمة والصغيرة في السرعة والبطي لخلل السكناات
 وسادسا ان الانسان العاقل قد مشى مشيا بطيا بارادة فلو كان النطو

لونه

لكونه ساكنا في بعض الاحيان ومتحركا في البعض الآخر لعلم ذلك الانسان انه يتحرك
 في الجزء الفلاني ويسكن في الجزء وسكن في الجزء الفلاني لانه يفعل به بقصد واختيار
 وليس الامر كذلك فان الذي مشى مشيا بطيا عما ذكرناه بعقده متحرك
 في جميع الاحيان مع صفة البطي فعلمنا ان البطي في الحركات ليس لخلل
 السكناات وهو المطلوب وقال المليون البطي لا يمكن ان يكون لخلل السكناات
 قالوا وذلك لانه لا معنى لكون الحركة بطية الا ان الجسم يتحرك في بعض الاحيان
 ويسكن في البعض فمختلط الحركات بالسكناات والحس يدرك من ذلك المختلط
 حركة موصوفة بالبطي كما اذا سقمنا الاسفيداج والمداد والرجف وغيرها
 من الاجسام اليابسة وخالطنا الجميع فان القوة الباصرة تدرك ذلك الجسم المخلوط
 بلون متوسط بين السواد والبياض والجملة الاجلانه حصل هنالك لون
 متوسط لانا قد فرضنا ان تلك الاجسام يابسة وعند ذلك يبقى الجزء الاسود
 على سواده والاسمر على بياضه والاحمر على حمرة لكن لما كانت تلك
 الاجزاء في غاية الصغر عجز الحس عن الوقوف على كل واحد منها بفنقه
 الخاصة به ولما حصل لنا شعور بذلك المجموع فلا جرم ادرك ذلك المجموع بلون
 متوسط فلكذلك ههنا لما تحرك الجسم في بعض الاحيان وسكن في بعضها
 عجز الحس عن بكل واحد منها بعينه لاجرم احس بالامر المختلط وحركة
 والسكون وذلك هو الحركة البطية ثم قالوا والدليل على صحة ذلك اننا نبتنا
 انه لا معنى للحركة الا حصول آتات متعاقبة في احيان متتالية و
 عند هذا نقول البطي اما ان يحصل حال دخول ذلك الشيء في الوجود
 او بعده لا يسئل الى الاول لان الشيء حال حدوثه لا يكون متحركا ولا ساكنا

لان الحركة عبارة عن حصول الجوهر في حيز بعد حصوله في حيز آخر والسكون
 عبارة عن حصوله في الحيز الواحد اكثر من زمان واحد واذ بطل هذا بقي ان
 البطور والسرعة انما يحصل بعد دخول الشيء في الوجود لانه حينئذ ان يقع
 الحيز الذي حدث فيه اكثر من زمان واحد فذلك هو السكون ويكون حصول
 البطور الاجل هذا السكون وان لم يتوغل ذلك الحيز اكثر من زمان واحد ولا في
 الحيز الملاصق له فذلك هو السريع الذي لا تغفل وجوده سريع اسرع منه هذا
 ما تمسك به ارباب الملل كما قالوا علم ان هذه المسئلة مبني على فني الجزء
 واثباته فالمثبتون له يقولون بخلل السكيات والنافون له ينكرونه وليس
 له ههنا موضع بيان هذه المذاهب واطهار الحق منها ولقال ان يقول
 كما ان ههنا ليس موضع بيان هذه المذاهب كذلك ليس موضع بيان كون
 البطور بخلل السكيات ام لا فكان ينبغي ان لا يتعرض لهذا وان تعرض
 لما اسفل بالاستدلال عليه بل قال اول ما قال اخر او هو ان ههنا ليس
 موضع بيان كون البطور بخلل السكيات ام لا **المعتدل منها** وهو الذي
 يتم الحركة في مدة مساوية لمدة حركة المعتدل **المبحث الثاني عشر**
 في اصناف الجنس الماخوذ من قوام الآلة قال رحمه الله
واما الجنس الماخوذ من قوام الآلة فاصنافه ثلثة وان قلت
 لم قال في هذا الجنس وما بعده واصنافه ولم يقل وانواعه كما قال في الجنس
 الاول والثاني والثالث قلت شبه ان يكون السبب فيه هو ان
 المقسمات غير الفصول جاعلة للانواع وكون الانبساط والاعتراض والقوة
 والضعف والسرعة والبطور فصولا للحركة ظاهرا لجماعها عليها بل لا تاويل بينها
 اياها

اياها عن غيرها كتميز الحركة الانبساطية لكونها عن المركز الى المحيط عن الانقباض
 التي من المحيط الى المركز وكذا المميز القوية عن الضعيفة والسرعة عن البطور
 وما لا يصدق حمله على الحركة الا بتاويل التجوز عما عرفت كالحركة
 الممتلئة والخالية والحارة والباردة وامثالها لجعلها اصنافا وهو مع
 وضوحه دقيق فليتناقشه والعجب انه لم يتعرض احد الساجدين
 لهذا بل القرسى صرح في الجميع بالانواع لكن نظر السمع رحمه الله اذ
 من نظر الكل عما لا يخفى وكانهم حملوا كلام الشيخ على انه استعمال الاصا
 مقام الانواع عما سبيل التجوز والاشاع وليس كذلك لما عرفت وفي
 الجوامع المراد باجناس النبض اصنافه واعلم ان قولهم اجناس النبض
 او اصنافه وانواعه انما كان لانها اجناس لا ايل النبض او انواعها
 او اصنافها لكن لما اضافوها الى النبض تجوزا وقع الناس فيها وقعوا
 لحسبانهم ان الاطباء اضافوها اليه حقيقة وممكن ان يقال الجميع
 اصناف لان العرق له نوعيته طبعية واللين والصلابة والحرارة
 والبرودة والامتلاء والخلل وغيرها مما ذكر اعراضا لحقه بما فكلون
 اصنافا وهو اعلم بالحقائق **الذي هو القابل للدفاع الى داخله**
عن الغا من بسهولة والصلب ضده اصناف هذا الجنس ثلثة لان
 الشرايين اما ان يكون حيث يعصى على الغا من الانغمار او يطاوعه
 سهوله او يكون في ذلك متوسطا ويقتدر مطاوعته في الانغمار وعصيانه
 لوقف على مقدار لينه وصلابته وقد شبه النبض القوي بالصلب
 ومن جهة كثر نفوذها في الانا مل وكثر انغمارها عنها والفرق بينهما

ان القوة تعتبر عند الغلبة العروق فاعل للمقاومة والصلابة بما العروق
غير منفعل عن الغامز وقال الميحي الفرق بينهما ان العروق اذا غمر عليه
عند قوة القوة قبل الغلبة دفع البدع عند تراجعها بقوة بخلاف حاله عند
الصلابة وهو قريب مما ذكرنا بل هو هو الا انه بعبارة اخرى قال
المراد بالاله ههنا الشرايين لا القلب لانه لا يدرك بخاتمة اللحم و
القوام عرض حال في هذه الآلة التي هي سبب مادي للحركة واسطة
بينه وبينها واذ كان كذلك فكيف يكون هذا الصنف من جملة النبض
الذي هو الحركة اعتذر ابن ابي صادق عن ادخال هذا في النبض بوجوه
ثلاثة احدها ان هذا لا يدرك الا بالحركة ولما كان كذلك ادخل فيها وما فيها
انه دال على احوال القلب والنبض ايضا كذلك وبالله ان الفاضل
جالتوس ادخله في السض تبعا للمقدمين واعلم ان الاول عذر فاسد
لان ادراكه لازم لادراك الحركة واللازم غير الملزوم فكون غيرهما والثاني
فاسدا ايضا فان النفس وسعة الصدر وضيقه دالة على احوال القلب
وليس بنفس والثالث هذان محض الى ههنا كلامه وفيه نظرا ما
انه كيف يكون هذا الصنف الذي هو حركة فلنا كما كان الخالي و
المتلوي جملة النبض الذي هو حركة بالتأويل الذي ذكرنا وذكرت انت
فيها وهو ان المراد بالنبض الخالي تلك الحركة اذ كان قابلا لا الجس
فيه رطوبة ماله والمتلوي تلك الحركة اذ كان مع قابله رطوبة
كذلك وعلى هذا انما يكون اللين تلك الحركة اذ كان قابلا بقبول
الانفراج عن الغامز بسهولة والصلب تلك الحركة اذ كان قابلا مقاوم
للانفراج

وجملة السمع

للانفراج والمعتدل تلك الحركة اذ كان قابلا متوسطا في قبول الانفراج والمقاومة
واما قوله والعذر الاول فاسد فاسد لانا لا نسلم ان ادراكه لازم لادراك
الحركة بل هما يدركان معا وان سلم فلا ينافي في قسمه الحركة باعتبارها بالتأويل
المشهور كما ذكرنا وكذا قوله والثاني فاسد ايضا اذ لا يلزم من ادخال حركة
النبض باعتبار قوام التها لدلالة على احوال القلب في اجناس النبض
ادخال حركة النفس في تلك الاجناس لدلالة التها على احوال القلب لوجود
الفرق القادح وهو كون الشريان قابلا لتلك الحركة بخلاف الاثبات النفس
واما قوله والثالث هذان محض فهاين محض لانه لو كان هذا العذر
وهو ان جالتوس ادخله في النبض تبعا للمقدمين هذان محضا
لكان اعتذاره عن الشيخ في اقتضائه في انواع الجنس لما خوذ وزمان
كل حركة على ثلاثة مع كونها تسعة بانه تباع المشهور في العسمة هذان
نعوذ بالله من الغي ومصادره واعلم ان قوله فكيف يكون هذا الصنف
من جملة النبض الذي هو حركة لانا نتوجه على من يقول انه من جملة النبض
بحاج عنه بما قيل وقلنا لا على الشيخ لانه لا يقول انه من جملة النبض
بل من جملة دلايله وهو واضح **المبحث الثاني عشر** في اضاف
الجنس لما خوذ من حال محتوي عليه العروق قال رحمه الله و
اما الجنس لما خوذ من حال ما محتوي على العروق فانت الضمير الذي
يحتوي ليرجع الى الآلة لم يحتج الى هذا التقدير **عليه فاصنافه ثلثة المتلوي**
وهو الذي تحس كانه في جوفه رطوبة ماله يعتد بها لا فراغ صرف و
الخالي ضده وهو الذي تحس فارغ **المعتدل** وهو ما تحس فيه الرطوبة

بالقدر الطبيعي لذلك الشخص أو الصنف أو النوع كما تقدم فنقول أصناف هذا
 الجنس هو ثلثه وذلك لأن ما يحتوي عليه الشريان والدم والروح إما
 أن يكون أكثر من المقدار الطبيعي وهو الممتلئ أو أقل منه وهو الخالي أو لا أقل
 ولا أكثر وهو المعتدل وإنما قال في الممتلئ في جوفه احتراز عن النبض
 الرطب لا شرا كها في استيلاء الرطوبة عليها واقتراحها في الرطوبة في الرطب
 مداخله لجرم العرق وفي الممتلئ في جوفه والحش إنما يفرق بينهما بوجهين
 أحدهما أن النبض الرطب لا بد وأن يكون لينا لأن كل رطوبة تدخل جرم
 العضو فإنها تلبس به لا محالة وليس كذلك في الممتلئ لجواز أن يكون قوام الرطوبة
 المالية في جوفه بحيث يعسر نفوذها في مسام الشريان وبأنها إن
 النبض الرطب ليس كالممتلئ الذي ولا كذلك الممتلئ فإن الرطوبة تحبس في جوفه
 وإذا اشكل ولا يخفى أن كل نبض في داخله رطوبة فلا بد وأن يكون تلك الرطوبة
 فيه زائدة عما المقدار الطبيعي المعتاد وإنما لم يكن من تحت ليدية إذا كانت زيادتها
 بقدر يعتد به فلذلك قال رطوبة مالية يعتد بها وهو احتراز عن المعتدل فإن
 الرطوبة الكائنة فيه وإن كانت تحبس بها بخلاف ما في الخالي لكنها غير معتد
 بها لقلتها وإنما قال لا فراغ صرف احتراز عن الخالي وإن جميع لما لم يعرف
 فائدة قوله لا فراغ صرف اعتقد أن هذا الكلام لم يكن في أصل النسخة بل
 الحق بها وهو اعتقاد فاسد فإن قيل الفراغ الصرف محال فكيف يكون
 الخالي يحبس منه ذلك قلنا لا يلزم من إحساس الفراغ أن يكون فراغا عن
 جميع الأجسام فإنا نشاهد الجوف خاليا وهذه الحصة ممتلئة بالأجسام
 غير محسوسة ولأن المراد بالخلاء الخلاء الرطوبة المحسوسة فعولنا الأجسام

الخالي

الخالي هو الذي يحس فراغا أي عن تلك الرطوبة فإن مثل أن هذا التعريف
 إنما يستقيم إذا كان لا امتلاء في الرطوبات أما لو كان من الأرواح فقط لم يكن
 كذلك قلنا لا يمكن أن يكون لا امتلاء في الأرواح فقط لأن الشريان لا يخلو
 من الدم والروح ومنه يعلم فساد قول المسيحي أن لا امتلاء تارة يكون من
 الدم وتارة من الروح وتارة منها اللحم إلا أن معنى بقوله تارة يكون من الدم
 أن يكون الدم هو الغالب ومن الروح أن يكون هو الغالب لكن لا يمكن أن يكون
 الأرواح أكثر من المادة التي يتكون منها كثره فإن الأرواح للطاقتها سريعة
 التحلل فإذا لم يكن الممد لها كثر الاستحالة لكون كثره فاذن مما كان الاقتصار
 موجودا لا بد وأن يكون الرطوبات كثره لكنه إذا كان الامتلاء أكثر من الروح
 احتس النبض كالممتلئ والافلا واعلم أن النبض الممتلئ لا يلزم أن يكون عظيما
 بل قد يكون صغيرا بسبب ضغط المادة المالية **الحش** **المالك**
عشر في اجتناس أصناف الحش للمأخوذ من ملمس الشريان قال
 رحمه الله **وأما الحش للمأخوذ من ملمس أي ملمس الشريان فأصنافه**
ثلثه الحار والبارد والمعتدل فإن قيل إن ملمس الشريان يختلف
 باختلاف مزجه فوجب أن يكون أصنافه بعدد أنواع المزجة فكان
 يجب أن يزيد ثلثه أخرى الرطب واليابس والمعتدل بينهما قلنا هذا غير
 واجب لأن الرطوبة والبوسة خارجتان عن الاعتبار في هذا الجنس
 وذلك لأن الرطوبة إذا زادت فإن كانت في جوف العروق كان ذلك
 معتبرا في حال ما يحتوي عليه النبض وإن لم يكن في جوفه بل كانت مداخله
 لجرمه أو حبت لبن جرمة فكان ذلك مقبلا في حال قولم الآلة وكذلك

الببوسة اذا غلبت اوجبت الصلابة فكان ذلك دخلا في حال القوام واذا كانت الرطوبة والببوسة غير معتبرتين في حال لمس النبض كان اعتبار ذلك بحسب الحرارة والبرودة فقط ولذلك يجب ان يكون اصناف هذا الجنس ثلثة لان الحرارة والبرودة اما ان تغلب احدهما فيكون الملمس حارا او باردا او لا يكون كذلك فيكون معتدلا وقول المسيحي انما اعتبر الاطباء في هذا الجنس الحرارة والبرودة دون الرطوبة والببوسة لانها كفتان ففتان وهاتين الففتان في نظرهما انهما كفتا يعرف ذلك والشران مغطى بالجلد واللمس فذلك ان موضع اليد اولا على موضع من المعصم غير موضع الشريان فاذا احسست كفتة وعلمت نسبتها الى كفتة معتدلة المزاج علمت ذلك مقدار ما سحقه من كفتة موضع الشريان ثم موضع اليد على الشريان ونسب ما لجئت من الكفتة حسنا الى الكفتة التي تحقها ذلك الملمس فان كان اسخن من ذلك كما يعرض في الدق حكم انه حار وان كان ابرد حكم انه بارد والا معتدل فهكذا يجب ان نفهم هذا واما ان الشريان يحس ابرد من ملمس باقي جلد البدن فذلك متبع فانه بعد ان يكون الشريان مع كثرة ارواحه واتصاله بالقلب ابرد من ظاهر البدن مع بعده عن المسخن الا ان يكون سخن الظاهر وخارج قال محمد بن زكريا هذا الاعتبار غير مختص بالنبض بل هو ما يعم البدن كله قال الامام في حله ويمكن ان يقال ان للشرانات مزيدا خفيا صرا للحرارة بالنسبة الى سائر الاعضاء لكونها وعبية الروح واتصالها بالقلب الذي هو المنبع للروح والحرارة الغريزية فلنا الحاجة الى ذلك لان يكون هذا

لا استدلال

الاستدلال عاما للبدن كله لا سيما في صحته في النبض **المبحث الرابع عشر** في اصناف الجنس الماخوذ من زمان السكون قال رحمه الله **واما الجنس الماخوذ من زمان السكون** اي في حال زمان السكون في القصر والطول والاعتدال وذلك ان ما يؤخذ من زمان السكون الحقيقي وذلك هو السكون الداخلي والخارج او من زمان السكون في الحس اي عدم الاحساس بالحركة وذلك هو ما بين الانبساطين لان المدرك والحركتين ليس الا الانبساط فيهما لا الجنس فحركة اصلا فيكون ما بينهما زمان السكون على ما ذكرنا في التفسير والاول ادراكه كما علمت متعذرا ومتعشرا ولذلك في غالب الامر انما تعتبر مقدار الزمان الواصل بين الانبساطين وهو القسم الثاني وحسبه يجب ان يكون اصناف هذا الجنس ثلثة لان الزمان الذي للحس النبض فيه متحركا اما ان يكون اقصر مما في النبض الطبيعي وذلك هو المتواتر او يكون اطول من ذلك وهو المتفاوت او الاقصر ولا اطول وهو المعتدل واما القسم الاول فيجب ان يكون اصناف هذا الجنس بحسبه تسعة لان زمان السكون الخارج اما ان يكون اقصر من زمان ذلك في النبض الطبيعي او اطول او مساويا وعلى التقادير فالسكون الداخلي اما ان يكون في زمانه اقصر مما في الطبيعي او اطول او مساويا والى الهان في اشار بقوله **فاصنافه ثلثة المتواتر وهو القصر الزمان المحسوس من القرع عشر** ولهذا قال الاطباء الفرق بين السريع والمتواتر ان هذا ما يؤخذ من زمان السكون وذلك من زمان الحركة وقد يفرق بينهما بوجه آخر وهو ان هذا لا يدرك الا بالحركة وذلك يدرك بحركة واحدة **وبما له ايضا المتدارك** للاحق بعض التوضعات

بالعض سرعة **والتكاثف** لانضمام احدى النضتين بالآخرى من غير خلل زمان
 كثير منها **والمغاوت ضده** اي طويل الزمان المحسوس بين القرعتين **وبالذلة**
اي المتراخي والمخلخل وذلك ضد المعنيين المذكورين في المتدارك والتكاثف
وسه المعقل وهو المتوسط الزمان المحسوس بين القرعتين ولا في النظر في
 هذا الزمان وكنيته وكيفية سطر على النظر في امر الانقباض هل هو مدرك
 ام لا قال **ثم هذا الزمان هو بحسب ما يدرك في امر الانقباض فان كان**
لا يدرك الانقباض اصلا كان هو الزمان الواقع من كل انبساطين وهو
 زمان الامور اربعة الاول السكون المحيطي والثاني الانقباض والثالث السكون
 المركزي والرابع اول الانبساط الثاني وان قلنا انه مدرك كان ذلك الزمان
 هو الزمان الذي بين الانبساط المحسوس والانقباض المحسوس والمخلو ذلك
 من ان يكون هو الزمان الذي بين الانبساط والانقباض او من الانقباض و
 الانبساط والاول هو زمان امر واحد وهو السكون المحيطي والثاني زمان
 امور ثلثة اخر الانقباض والسكون المركزي واول الانبساط والله اشار بقوله
وان ادرك كان اي ذلك الزمان **باعتبار زمان الطرفين** اي طرفي الانبساط
 اذ لطل منها طرفان احدهما مركزي والاخر محيطي لطرفي المتواتر والمغاوت
 عما قاله السجدي اذ لا توجه له ظاهره والمقال زمان الطرفين ولم
 نقل زمان السكونين ليدخل في الطرف المركزي اخر الانقباض واول الانبساط
 الثاني لانها غير محسوسين فيكون حكمها حكم السكون وعما هذا ان قلنا ان
 الانقباض غير محسوس كان المتواتر معناه ما يكون زمان ما بين الانبساطين
 اعني زمان الامور الاربعة التي عرفتها اقصر ما في المعقل والمغاوت

ما يكون هذا الزمان فيه اكثر ما في المعقل والمعدل ما يكون هذا الزمان فيه
 مثل زمان المعقل وان قلنا ان الانقباض محسوس كان المتواتر ما يكون
 الزمان الذي بين المحسوس من الانبساط والمحسوس من الانقباض اقصر ما هو
 المعقل وذلك اما زمان السكون المحيطي او زمان الامور الاربعة التي عرفتها
 والمغاوت ما يكون هذان الزمانان في اطول ما هو في المعقل والمعدل
 ما يكون هذان الزمانان فيه مساو بين هذين الزمانين في المعقل فظهر
 هذا القدر ان زمان التواتر والمغاوت على تقدير عدم الاحساس
 به ينقص زمانه من زمان السكون ومنه يظهر فساد ما قاله الامام وهو
 ان زمان التواتر على تقدير عدم الاحساس بالانقباض اطول منه على تقدير
 الاحساس به واما المغاوت فبالعكس وكذا فساد قول الجونجي وهو ان
 على تقدير ادراك الانقباض يكون زمان المتواتر اقصر ما هو بعد عدم
 ادراكه وحال المتفاوت على العكس فساد قول كل منهما في جعلها حكم
 المتفاوت عكس حكم المتواتر في ذلك مع ان حكمه فيه كما عرفت قال
 الامام ان الشيخ جعل المتواتر ضد المتفاوت وفيه نظر لان الزمان
 القصير لا ضد الزمان الطويل حيث انها زمان اذ لا تضاد في الكميات
 ولا مرجح ان احدهما طويل والاخر قصير لانها اضافان عارضتان
 للزمانين اللذين لا تضاد بينهما واما السكناات الحاصلة في هذه الازمنة
 فهي طبائع عدمية فلا تضاد فعلنا ان اطلاق لفظ التضاد على ذلك مجاز و
 الجواب عنه ان المتواتر ليس عبارة عن الزمان بل عن سطر مع اضافته مخصوصة
 الى الزمان والنبض حركته والحركات تنضاد وان حدثت مع الاضافه

كالحركة الصاعدة المضادة لها بطة واجاب لحم الدين بن المفاح عنه بان
 المراد بالضدية في السطح بل وفي غيره امور الطبع غير ما ارى في الحكمة
 وهو اعتبار غاية البعد وذلك لان السطح مثلا متى كان زمان حركته اقل
 من المعتدل يسمى سريعا ومتى كان اطول منه سمي بطيئا وهو ضده وان
 لم يكن بينهما غاية البعد بل المراد بالضد ههنا مجرد للقبالة من امرين مع
 احتمال وجود الوسط بينهما وفيه نظر لما ذكره المصنف في هذا الجواب
 ضعف بانه سواء اعتبرنا غاية البعد في الضدية او لم نعتبر هاهنا لم يكن للقبالة
 بين الطويل والقصير مقابلة الضدية والحق عندى ان المقابل بينهما لعل النقص
 فانك قد عرفت ان المضاف عما نوعين مشهورين وحققتي فان المتواتر عماره
 زمان م عن ان يكون زمان السكون قصيرا والمتفاوت عبارة عن ان يكون السكون
 طويلا وعما هذا يكون المضاف المشهورى وان لم نعتبر نفس الزمان
 بل احذنا مجرد الطويل والقصير كان المضاف الحققتي وعما التقدير من
 ههنا ذاتان وجوديتان مقولتان احدهما بالنقاس الى الاخرى فلهذا
 هو الحققتي في هذا الباب واشكال الامام وارادنا فيه نظرا بل لان
 هذا الجواب لا يدفع ايراد الامام بل ينصره وتقويه لانه اذا لم يكن
 الضاد بينهما بالمعنى المصطلح عليه عند الحكم كان اطلاق الضد عليه
 محاذرا لم قال المصنف اما قوله السكتان عدميته فممنوع لانا لا نسلم ان
 المقابل بين الحركة والسكون تعادل العدم والمملكة بل هو تعادل الضاد وان
 قلنا انه بالعدم والمملكة لم نقل ان المتواتر والمتفاوت عبارة عن السكون
 القصير والطويل بل هو عبارة عن زمان ذلك السكون ولا سلك به امر

وجودى

وجودى وحسبنا صح تعادل الضاد بينهما وفيه نظر لان الزمان القصير والزمان
 الطويل وان كانا وجوديين لكن استحيل تعاقبهما على محل واحد كتعاقب السواد
 والساخن على محل واحد لان محل الزمان هو الحركة لكونه مقدارا على محل
 تعاقب زمانين على حركة واحدة بان يفارقها احدهما ويجل الآخر فيها لاستحالة
 مفارقة الزمان عن الحركة وهو واضح خفى ودقيق جلي فتأمل فيه ثم سرع
 عما جارى عادته فيما لا يعنيه وقال وقد بقي علينا شئ لا بد من بيانها وهو
 هو كلفته تعادل السكون للحركة فيقول ذهب المليون الى ان السكون تعادل
 الحركة تعادل التضاد واحتجوا على ذلك بوجوه ذكرتها وحصل اصلها ان
 السكون لو كان عبارة عن عدم الحركة والبارى تعالى غير موصوف بالحركة فلم
 ان يكون ساكنا وايضا فان الحركة غير موصوفة بالحركة فوجب ان يكون
 الحركة ساكنة وبانها انه ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة اولى
 من جعل الحركة عبارة عن عدم السكون وحسبنا ما لان يكون كل واحد منهما
 امرا عدميا او وجوديا وعما التقدير من يلزم ان يكونا وجوديين وهو المطلوب
 اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان الفرض ان كل واحد منهما عدم
 الآخر وعدم العدم وجود وذهبت الفلاسفة الى ان التقابل بينهما
 تعادل العدم والمملكة قالوا وذلك لان الجسم متى لم يكن متحركا فهناك امران
 احدهما الاستقرار في المكان المعين وبانها انه ليس يتحرك ثم انفعوا
 على تخصيص اسم السكون بالمعنى الثاني لوجبهما احدهما ان المفهوم من
 السكون مقابل للمفهوم من الحركة وهذه المقابلة لا يحق الا اذا فهمنا من
 لفظ السكون الامر العدمي لا الوجودي لان المقابلات يجب ان يكون

انهم ص

حدودها متقابلة لم لا يخلو ما ان فخذ الحركة لم نطلب للسكون حداً ما بل حد الحركة
واما ان نحد السكون لم نطلب للحركة حداً ما بل حد السكون فان كان الاول
والحركة قد حدثت بانها كمال اول لما بالقوة وحدثت هو بالقوة فهذه امور
الكمال والاول والقوة وحسب لا بد ان نأخذ في حد السكون ما تقابل ذلك
وهو ان نقول السكون كمال لانه امر ثبوتي عند الخصم لم بعد ذلك نأخذ ما تقابل
احدى اللغتين الباقى وهو ان يقال كمال ما انما هو بالقوة او كمال اول
لما هو بالفعل والاول باطل وذلك لانه يقتضى ان يكون قبل كل سكون حركة والا
لم يكن كمالاً ما يباين ما يكون هذا لا يضيح الا زماناً لمفهوم السكون فيكون شرط
ما هي السكون سكوناً ان يكون قد تقدمت الحركة وهذا ليس بواجب فان
الارض ساكنة لم تقدمت حركة والثاني ايضا باطل وذلك لانه يقتضى
ان يكون بعد كل سكون حركة والام لم يكن كمالاً اولاً ويكون هذا ايضا لازماً
لمفهوم السكون فيكون شرط ما هي السكون سكوناً ان يكون بعد حركة
وهذا ايضا ليس بواجب ولما لم يعض السكون احد هذين الامرين بطل
الحدان المذكوران وان حذفنا الاول والثاني لم يكن قد حفظنا بشرط
التقابل في الحد فان لو كان السكون وجودياً لوجب ان يكون محدوداً
باحد هذين الامرين والثاني باطل فالمقدم فاسكون عدمي وهو المطلوب وان
كان الثاني وهو ان جعل السكون اصلاً ونحذف لم نطلب للحركة حداً مقابلاً
للسكون فهو باطل وذلك لانه لا يذفيه من اخذ الزمان او ما يتعلق به
كما قال انه الحصول في المكان الواحد زماناً او اكثر من آن وكل ذلك لا يعرف
لما بالحركة لان الزمان مقدار الحركة والغرض انما لا يعرف الا بالحركة بالسكون

لانا جعلنا حد السكون اصلاً وطلبنا منه حد الحركة ولا شك ان ذلك دور
وهو محال فانه يلزم منه ان يكون الزمان داخل في حد الحركة الذي
لا نعرف الا بها وهو ايضا دور وانا ظهر ذلك نعتير ان نرسم الحركة
لم نطلب من ذلك رسم السكون بحيث يكون مقابلاً له وذلك لا يتأتى
الا اذا كان السكون امر عدمي وهو المطلوب فكون السكون عدم الحركة
عامة شأنه ان يتحرك قالوا والقيد الاخير لخرج المفارقات والمعارض
وهذا الجواب عما تمسك به المليون من الوجه المذكورين هذا كلامه وفيه نظر
اذ هذا القيد يحتاج عما تمسكوا به او الاثنا وجواب الثاني ان يمنع عدم
الاولوية وسند ما ذكرناه من الدليل وايضا قال لوجهه ولم يذكر الوجه
الثاني ولم يكن ان يكون قد سقط من قلم الناسخ وايضا ما ذكر في الوجه
المذكور ممنوع وانما لم نعرض له لكونه غير متعلق بمقتضى الكتاب **المبحث**
الخامس عشر في اصناف الجنس الماخوذ من الاستواء والاختلاف
وانواعه نظر الى ان الاستواء والاختلاف مع عوارض الحركة او
فصولها قال رحمه الله **واما الجنس الماخوذ من الاستواء**
والاختلاف الاستواء هو ان يكون قرعته لانا ما متشابهة و
الاختلاف وهو خلافه استدعى امرين احدهما ما يكون فيه الاستواء
والاختلاف وبانها ما به تقع الاستواء والاختلاف والاول احد
امور ثلثة اما مجموع نبضات او اجزاء نبضة واحدة والثاني امور خمسة
العظم والصغر والقوة والضعف والسرعة والبطء والتواتر
والفاوت والصلابة واللين فهذه الامور الخمسة هي اظهر ما تنفع بها

الاستواء والاختلاف في نبضات كثيرة او في اجزاء نبضة واحدة او في اجزاء
 جزء واحد في النبضة الواحدة ويمكن ان يقع الاستواء والاختلاف
 في هذه الاقسام الثلاثة اعني مجموع النبضات واجزاء النبضة الواحدة
 واجزاء جزء واحد في النبضة الواحدة بالاقسام الباقية اعني الوزن
 والمخاله والامتلاء وحرر للمس وبرده لكن ملاك الاعتباران هذه الخمسة
 ضرورة انه بعد الاختلاف في هذه الثلاثة اما جنس الوزن فلانه
 ما عسر ادراكه فضلا عن الاستواء والاختلاف فيه وذلك لان ادراك
 الوزن سوقي على معرفة زمان الحركة والسكون ومقاسه احدهما
 بالآخر فلو اعتبر الاختلاف والاختلاف فيه لاحتج الى معرفته
 هذه المقاسة ونسبة زمان الحركة الى زمان السكون وبالعكس وذلك ما
 نتعذر او نتعسر معرفته واما الجنس الماخوذ في حال ما يحتوي عليه العرق
 فالظاهر ان اختلاف اجزاء النبضة الواحدة في الامتلاء والمخاله
 ما بعد وقوعه جلا ذبعا ان يكون جزء واحد في العرق بعضه
 ممثليا وبعضه فارغا فضلا عن ادراكه واما اختلاف النبضات
 في ذلك فالظاهر ان ذلك انما يقع بتدرج وزمان طويل جدا فلا
 يمكن ادراكه اذ هو المستبعد ان يخلف الدم والروح في الكثرة والقله
 في مدة نبضتين او ثلثة اختلافا يظهر للحس واما الجنس الماخوذ من
 حال لمس العرق في بعد ايضا وقوع الاختلاف فيه بحيث يظهر
 للحس اذ هو المستبعد ان يكون جزء من اجزاء العرق بعضه حارا
 وبعضه باردا واما جنس الاستواء والاختلاف وجنس النظام وغير

النظام

النظام فان المختلف في ذلك هو نوع من غير المنظم والمتنوع هو نوع من المنظم
 ولذا كل يكون اعتبار الاستواء والاختلاف فيها داخل في اعتبار النظام ومقابلته
 ولان ما فيه الاختلاف ثلثة وما به الاختلاف خمسة واقسام الاول
 بحسب البساطة والتركيب سبعة واقسام الثاني بحسب اجزائها
 تكون مجموع اقسام النبض المختلف ما تسع وسبعة عشر هي الحاصلات
 ضرب السبعة في احدى ثلثين واما ان اقسام الاول سبعة فلان
 البساطة ثلثة والتركيب الثاني ثلثة اخرى الاول المختلف في نبضات
 واجزاء نبضة الثاني المختلف في نبضات وفي جزء واحد الثالث
 المختلف في اجزاء نبضة وفي جزء واحد والثاني واحد وهو ظاهر
 فيكون المجموع سبعة واما ان اقسام الثاني احدى وثلثون فلان البساطة
 خمسة والتركيب الثاني عشر الاول منها مع الاربعة والثاني مع الثلثة
 والثالث مع الاسن والرابع مع الخامس وكذا التركيب الثلاثي عشر
 لان كل اثنين من اجزاء ثلثة فكلما تعدد الانسان تعدد الثلثة الباقية
 والتركيب الرباعي خمسة لانه كلما نقص قسم من اقسام كانت الاربعة
 الباقية غير الاربعة الباقية عن سيقير قسم اخر فالرباعيات في ذلك
 بقدر البساطة وهي خمسة والتركيب الخماسي قسم واحد وهو ظاهر
 والمجموع احدى وثلثون كما قلنا واعلم ان الذي مر الاطباء وان لم يحص
 بعد هذا الحصر والضبط الى ضرب المثال لكن البليد منهم وهم لا اكثر
 محتاجون اليه فلهذا نقول امثلة الثاني فالاول ان يكون مختلفا
 في العظم والصغر مع الاختلاف في القوة والضعف الثاني مع الاحتمال

في السرعة والبطء الثالث مع الاختلاف في التواتر والفاوت الرابع
 مع الاختلاف في الصلابة واللين الخامس ان يكون مختلفا في القوة والضعف
 مع الاختلاف في السرعة والبطء السادس مع الاختلاف في التواتر
 والفاوت السابع مع الاختلاف في الصلابة واللين الثامن ان يكون
 مختلفا في السرعة والبطء مع الاختلاف في التواتر والفاوت التاسع
 مع الاختلاف في الصلابة واللين ولما امكنه الدلالة فلا اول مختلف في
 العظم والصغر والقوة والضعف والسرعة والبطء الثاني مختلف
 في العظم والصغر والقوة والضعف والتواتر والفاوت الثالث
 مختلف في العظم والصغر والقوة والضعف والصلابة واللين الرابع
 مختلف في العظم والصغر والسرعة والبطء والتواتر والفاوت
 الخامس مختلف في العظم والصغر والسرعة والبطء والصلابة
 واللين السادس مختلف في العظم والصغر والتواتر والفاوت
 والصلابة واللين السابع مختلف في القوة والضعف والسرعة والبطء
 والتواتر والفاوت الثامن مختلف في القوة والضعف والسرعة والبطء
 والصلابة واللين التاسع مختلف في القوة والضعف والتواتر والفاوت
 والصلابة واللين العاشر مختلف في السرعة والبطء والتواتر والفاوت
 والصلابة واللين واما امثلة الرباعي في اول مختلف في العظم والصغر
 والقوة والضعف والسرعة والبطء والتواتر والفاوت الثاني مختلف
 في العظم والصغر والقوة والضعف والسرعة والبطء والصلابة
 واللين الثالث مختلف في العظم والصغر والقوة والضعف والتواتر

والفاوت

والفاوت والصلابة واللين الرابع مختلف في العظم والصغر والسرعة
 والبطء والتواتر والفاوت والصلابة واللين واما الخامس فظاهر
 لانه قسم واحد وهو المختلف في جميع الامور الخمسة والجمع وهو اقسام
 المختلف ما ثمان وسبعة عشر كما ذكرنا ووعدهم يعرف اقسام النبض
 المستوي اذ كل ما يكون مختلفا في احد الاقسام كان مستويا في الاربعة
 وكل ما كان مختلفا في الثلثة كان مستويا في الاثنين وبلون عدد اقسام
 المستوي هل هو مثل عدد اقسام المختلف وعما هذا يكون مجموع اصناف
 هذا الجنس اربعة واربعاء وثلث **فهو اما مستوي واما مختلف غير**
مستوي لانك ان قوله غير مستوي مستدرك لان قوله مختلف يعني عنه
 للدلالة عليه لانا نقول ان ذلك ليس مستدرك لانه ذكر ذلك في معرض
 التفسير حتى يكون قد فسر المختلف بغير المستوي لتبسيط الحصار وهذا
 الجنس في المستوي والمختلف ويعرف انه لا يوجد في هذا الجنس
 وسط كما يوجد في الاجناس السالفة فالبطي وان كان صدق عليه
 انه غير سريع فلا يمكن تفسيره به وكذلك السريع لا يمكن تفسيره بغير البطي
 وان كان صدق عليه والارفع لا اعتدال وهكذا في سائر الاحناس
 ولو فسر المستوي بغير المختلف او المختلف بغير المستوي لارفع الوسط
 من طرفي هذا الجنس وليس المطلوب الا ذلك **وذلك** اي الاستواء
 الاختلاف **باعتبار تشابه نبضات او اجزاء نبضه او في جزء**
واحد من النبض اشارة الى ما يوجد فيه الاستواء والاختلاف ويحكم
 عليه باحدهما فهو هذه الثلثة احدها ان تعتبر ذلك من نبضه او يعتبر

يشابه النبضة اللاحقة للسابقة في الامور الخمسة ولا يلتفت الى اختلاف
 اجزاء كل نبضة ولا الى تشابهها بل اذا قيل ان النبضتين متشابهتان فعني
 به انها تشاوت في الامور الخمسة وان كان اجزاء كل واحدة منها متشابهة
 او مختلفة مثال الاختلاف الذي في اجزاء الاخرى وكذلك اذا قيل ان
 النبضتين مختلفتان فيكون ان اللاحقة غير مساوية للسابقة في تلك
 الامور وان كان اجزاء كل واحدة منها متشابهة بعضها لبعض وبانها
 ان تعتبر ذلك في اجزاء نبضة واحدة وهذه الاجزاء اما ان يكون معتبرة
 بحسب طول النبضة او بحسب عرضها او بحسب سُمكها لكن اعتبار
 ذلك في العرض يقل ظهوره جدا لان وضع الاجزاء كما يكون في النبض
 الملتوي والمنقذ وكذلك اعتبارها في العرض يقل ظهوره ايضا لكنه قد
 يظهر في السرعة والبطء فربما كانت نبضة واحدة اجزاء انبساطها
 اسرع او ابطأ واظهر ذلك ما يكون هذه الاجزاء معتبرة بحسب طول
 النبضة لاجل زيادة الطول فكلون اجزائه لا محالة اعظم واجزائه هي
 مواقع الاصابع فلذلك يتعد بتعددتها فالمستوى حينئذ ما تشابه مواقع
 الاصابع بعضها لبعض في النبضة الواحدة والمختلف ما لم يشابه ولا حاجة
 في ادراك الاستواء والاختلاف بهذا المعنى الى نبضة اخرى بل يكفي في
 ذلك اعتبار النبضة الواحدة وبالنسبة ان يعتبر ذلك في جزء واحد اي
 موقع اصبع واحدة فاذا قيل مستوفعناه ان اول الانبساط واخره
 وما بينهما متشابهة في الامور المذكورة واذا قيل مختلف اريد ضد ذلك
 وكفى في معرفته هذا الاستواء والاختلاف موقع اصبع واحدة

و

وغير ان يعتبر باقي المواقع التي في النبضة الواحدة ولما كان الاختلاف والاستواء
 بالاعتبار الاول والاعتبار الثاني ظاهرين وبالاعتبار الثالث غير ظاهر
 بينه بقوله حتى ان النبض الواحد الى اخره لانه يعرف منه امكان
 اعتبار الاستواء والاختلاف لانه اذا كان اول الانبساط مخالفا لآخره
 في النبض الواحد يكون اول الانبساط الذي تحت الاصبع الواحد مخالفا
 لآخره وحسب ذلك يمكن معرفة ان الجزء الواحد قد يكون متشابه لاجزاء
 وقد يكون غير متشابه لاجزاء **في امور خمسة العظم والصغر والقوة**
والضعف والسرعة والبطء والواتر والفاوت والصلابة واللين
حتى ان النبض الواحد يكون اخر انبساطه اسرع لشدة الحاجة
او اضعف للضعف اشارة الى ما به تشابه مجموع النبضات او اجزاء
 النبضة الواحدة او اجزاء الجزء الواحد والمتشابهة عبارة عن انما
 في الكتب وهذه الامور الخمسة كصفات مع الاضافة قال المصنف الاختلاف الكاين
 في نبضة واحدة وفي جزء واحد من اجزائها تحيل وقوعه في الجنس
 الماخوذ من مقدار الانبساط وفي الماخوذ من قوام الالة اما الاول فلان
 العظم هو المتحرك في الاقطار الثلاثة والاقل ما تحرك تحت الاصابع
 الاربع واما الثاني فلانه يستحيل ان يكون بعض جزء من عروق لينا وبعضه
 صلبا وفيه نظر **وان سيط بسطت القول واعتبرت في**
الاستواء والاختلاف في الاقسام الثلاثة المذكورة وهي البضات
واجزاء النبضة الواحدة واجزاء الجزء الواحد منها وسائر الاقسام
الاخرى اي سائر الاجناس الباقية بعد الخمسة وهي جنس الوزن وجنس

الامتلاء والخلاء وجنس الحار والبارد وجنس الاستواء والاختلاف وجنس النظام
 وغير النظام قال الفرسى فان قيل اذا كان المستوى في جنس الاستواء
 والاختلاف والنظام ومقابلته هو نوع من المنظم والمختلف فيها هو
 نوع وغير المنظم والمختلف فيها هو نوع وغير المنظم فكيف يمكن اعتبار
 الاستواء والاختلاف في هذين الجنسيتين فلنا كون شئ ما نوعا وخر لا يمنع
 ان يكون منها مغايرة من جهة ما وفيه نظر **ولكن ملاك الامر مصروف**
الى هذه اى الخمسة المذكورة لان اظهر ما به الاستواء والاختلاف في الامور
 الثلاثة هي هذه الخمسة لان غيرها ليس به الاستواء والاختلاف اذ لا بد وان
 يوجد فيها اما استواء واما اختلاف وكلاهما من هذا الجنس لكن لما كان
 الغالب هو الاستواء لم يكن اعتبارها جدي كثير نفع في معرفة احوال
 البلد فلذلك هجرت وما اعتبرت قال جالينوس في المقالة الاولى من
 النبض الكبير المستوى ان يكون قرعاته لانا مل متشابهة والمختلف
 على خلفه وكل واحد منها ينقسم الى عام والخاص فالمستوى العام
 هو الذى يكون قرعاته لانا مل متساوية في جميع الاصناف و
 المختلف العام ان لا يكون قرعاته لانا مل متساوية في شئ من الاصناف
 والمستوى الخاص ان يكون قرعاته متساوية في صنف واحد فقط
 ومختلف في باقي الاصناف مثاله ان يكون متساويا في القوة والصفت
 ومختلفا فيما عداها والمختلف الخاص مقابله والى هذا المعنى اشار الشيخ
 بقوله **والنبض المبسوط على الاطلاق هو المستوى في جميع هذه**
اى الخمسة المذكورة وان استوى في شئ ما وحده فهو مستوفى وحده

كانك

كانك قلت **مستوى القوة او مستوى السرعة وكذلك المختلف هو**
الذى ليس بمستوى ولما فسر المختلف به لما عرفت مما سبق **هو اما على**
الاطلاق وهو ان لا يكون مستويا في شئ من الخمسة **واما فيما ليس فيه**
فمستوى كانك قلت ليس بمستوى القوة او ليس بمستوى السرعة وعبارته
 الشيخ وهو قوله اما على الاطلاق واما لا على الاطلاق اعرف ان
 عبارة جالينوس لانه ان استوى في القوة والسرعة مثلا فلا يكون
 على غير جالينوس مستويا عاما وهو ظاهر لاختلافه في الباقي
 ولا خاصا اذا الاستواء ليس في صنف واحد فقط والاختلاف في الباقي
 وعما في الشئ يكون مستويا لا على الاطلاق ولم يتعرض الشيخ في
 المستوى والمختلف الى انهما نوعان او صنفان والظاهر انهما نوعان
 نقيم الى المستوية والمختلفة لصحة نقيهما الى المنظمة وغير المنظمة
 ولتحتمل ان يكونا صنفين ان كان الاستواء والاختلاف وعوارض الحركة
 عا ما انتزعا الله **المبحث السادس عشر في انواع الجنس**
 الماخوذ من النظام وغير النظام قال رحمه الله **واما الجنس**
الماخوذ من النظام وغير النظام فهو ذو نوعين والمقال ههنا ذو عجز
 ولم تقل صغيرا للدفقة الى انترنا اليها وهي جواز نقيم الحركة الى المنظمة
 وغير المنظمة الى اخر ما عرفت فان مسل جواز نقيم الحركة اليها
 لا يوجب كونها نوعي الحركة لجواز ان يكونا صغيرين بان يكون النظام
 وعلمه وعوارض الحركة لا وحصولها فلنا لما احتمل ان يكونا صغيرين
 او عارضين فقوله الشيخ فهو ذو نوعين بوجه كونها صغيرين **مختلف**

منظم ومختلف غير منظم هذا الجنس مثل الحش للمقدم ان اعتبرتناوعه
بالنسبة الى حلة واحدة كانت على قسمين وذلك لان الاختلاف في السرعة
مثلا اما ان يكون على نسق وهو المنظم ولا يكون كذلك وهو غير المنظم وان
لم يعتبر كذلك بل اعتبر في احوال كثيرة جاز ان يكون الاختلاف في بعضها
منظما وفي بعضها ليس كذلك وسلك تلك الانواع بحسب نكث الانواع التي
تقع فيها ذلك **والمنظم هو الذي لا اختلاف في نظام محفوظ محدود**
يدور عليه وهو على وجهين اما منظم على الاطلاق وهو ان يكون
المتكرر منه وفي بعض السمع فيه وهما مساريان وفي بعض الشيخ المتكرر
فيه وله وجه اذ المعنى ان المتكرر في الشيخ **خلاف واحد فقط** و
مثاله كانت السرعة في كل نبضة مثل وملك السرعة التي تجاورها و
استمر على ذلك **واما منظم بدور وهو ان يكون له دور الاختلافين**
فصاعدا مثل ان يكون هناك دور ودورا اخر مخالف له الا انها
ليعودان معا على الال دور واحد مثاله كانت السرعة في كل
نبضة مثل وملك سرعة التي تجاورها واسم على ذلك عدد تمام
صارت سرعة كل نبضة مثل ونصف سرعة التي تجاورها ومضى
على ذلك عدد اخر ثم رجع الى الدور الاول وكل دور يستضي عنه ثاني
بعده الدور الاخر وانما الذي صادق بقول انه منظم لا كالمشظم اما
انه منظم فلانه حفظ ادواره واما انه لا كالمشظم فلان كل دور
منه مخالف للدور الثاني **وعبر المنظم خلقه** وهو ان يتحرك العروق
حركات كيف انفتت وغيران تحفظ ترتيبا قال المسيحي قال

جالنوس

جالنوس في المقالة الاولى من النسخ الكبير المختلف على نوعين منظم
بالادوار ومنظم بالقول المطلق والمنظم بالادوار هو الذي يحصل
فيه دور في مبادئ اموره ثم دور مخالف له ثم اخر مخالف له ثم رابع مخالف
ثم خامس مساو للاول ثم سادس مساو للثاني ثم اخر مساو للثالث
ثم الرابع على هذه الصورة فمثلا هذا مشابه الغير المنظم المطلق لان كل
دور في ادواره مخالف للآخر وبشابه المنظم المطلق لان الادوار ثمانية
كل واحد منها مساو لواحد من الادوار الاول والمنظم المطلق
هو ان يكون ادواره متساوية مثاله ياتي فيه عظمه واخر عظمه و
اخر عظمه ثم رابعة مخالفة للثالث ثم اخرى مساوية للاولى ثم ثالثة
مساوية للثانية ثم اخرى مساوية للثالثة ثم اخرى مساوية للرابعة
وهذا هو معنى قول الشيخ ههنا في هذا الموضع وهو ان يكون المتكرر منه
خلاف واحد وفيه نظر لان ما نقله عن جالنوس مساو للمنظم
بدور فلا يكون هو معنى قول الشيخ وهو ان يكون المتكرر منه خلاف
واحد فقط لان هذا هو المنظم المطلق لا المشظم بدور وهو طاهر
ولجب ان تعلم معا قد علمت انهم لما اعتبروا في المنظم المطلق ان
تكون اختلاف كل نبضة لما يليها مثال اختلاف ما يليها لما بعدها
وان لا سكر النبضات الا على ذلك الخلاف فذلك لحتمل امرين
احدهما ان النبضات في قدر النقصان والاخر انما فيها في
نسبة الناقص مثال الاول فعلت النبضة الاولى ستة والثانية اربعة
والثالثة اثنى عشر مثال الثاني فعلت الاولى ستة والثالثة اربعة

والثالثة انهن وثلثي جزء لان نقصان الثانية عن الاولى بقدر الثلث فكون
نقصان الثالثة عن الثانية ايضا بقدر الثلث وثلث الاربعة جزر وثلث
مفعول الثالثة جزر وثلثي جزء اذا كان الاعتبار اتحاد النبضات في
نسبة الناقص مع الاول لما اعتبر اتحادها في مقدار النقصان وحب
ان يكون نقصان الثالثة عن الثانية مثل نقصان الثانية عن الاولى
وكان نقصان الثانية عن الاولى لجزو كس فوجب ان يسقط الثلثة
عن الثانية ايضا لجزو كس حتى يكون الثالثة لا تفعل الا جزو كس وظهر
ما ذكرنا استحالة اتحاد مقدار النقصان مع اتحاد نسب الناقص
بل ان ثبت احدهما لا يوجد الا احدا صلا والمطلق من المنظم ما يحفظ
الا حلا من النبضات نسبة واحدة بعينها او مقدار واحد بعينه
في الزيادة والنقصان والدار ما يكون النسبة فيه غير متحدة ولا يكون
المقدار ايضا متحدا لكن يوجد فيه نسبتان تعودان على الاربعة مبال
ذلك فعلت النبضة الاولى اربعة والثانية ثلثة والثالثة واحدة
مفعول الرابعة مائة والخامسة ستة والسادسة اثنى عشر فالثلثة الاولى
لم تتحد فيها النسبة ولا المقدار لكن وجد فيها نسبتان تكرر تا في الثلثة
الاخيرة وكذا لو وجد بعد الثلثة الاولى ثلثة يتكرر فيها مقدار الناقص مبال
ان يكون الرابعة مائة والخامسة سبعة والسادسة خمسة فالمقداران
اللان هما الناقص في هذه الثلثة الاخيرة هما مثل المقدارين اللذين
في الناقص في الثلثة الاولى وان كانت النسبان فيها مخالفتين
لنسبتين في الثلثة الاولى والى المنظم الدارين يتلو المتحد المقدار

نبضات

نبضات تتحد في المقدار تحت المقدار الاول او تلو النبضات المتحد في نسبة
الناقص نبضات توافقها في نسبة الناقص مبال الاول ان يكون قد فعلت
النبضة الاولى عشرة والثانية تسعة والثالثة مائة مفعول الرابعة
عشرين والخامسة تسعة عشر والسادسة مائة عشرين مبال
الثاني ان تفعل الاولى تسعة والثانية ستة والثالثة اربعة فتفعل
الرابعة مائة عشرة والخامسة اثنى عشر والسادسة مائة واما
اذا كانت النبضات الاولى متحدة في المقدار فتتلوها نبضات على
نسبة موافقة لنسبة الاولى في مقدار مخالف لمقدار نقصانها او
كانت الاولى متوافقة في النسبة دون المقدار والثانية مخالفا
النسبة وبوافقها في المقدار كانا دون القسمين الاولين ضرورة ان
الموافقة في القسمين الاولين اكثر مبال الاول في القسمين الآخرين
ان تفعل الاولى ستة والثانية اربعة والثالثة اثنى عشر مفعول الرابعة
اثنى عشر والخامسة مائة والسادسة اربعة مبال الثاني منها ان
تفعل الاولى تسعة والثانية ستة والثالثة اربعة مفعول الرابعة
عشرين والخامسة تسعة عشر والسادسة خمسة عشر وحاصل
الكل في ذلك ان نقول النبضات المتخلفت اذا خالف فيها النبضة الثانية
للاولى فاما ان خالف الثالثة الثانية بمقدار مخالفة الاولى او نسبة
مخالفة الثانية للاولى او لا يكون على ذلك المقدار ولا على تلك النسبة
بل يكون النسبتان مختلفتين والمقداران مختلفين وحسب ما سطر
بعد هاتين النبضات اما ان يكون في اختلافها تكرار هاتين النسبتين

او د مثل المقدارين او مجموعهما او لا يكون كذلك بل يكون نسبة اخرى ومقدار
 اخر والثاني هو غير المنظم والاول منظم داير وان كان مخالفه الباليه
 بمقدار مخالفه الباليه للاولي فاما ان يحفظ هذا المقدار ويستم عليه حتى
 يكون منظم مطلقا او لا يحفظه وحسب ان كان احصاء النبضات الباليه
 توافق احصاء الماضيه في النسبه والمقدار كان اولي باسم المنظم الدائر
 وذلك انما تحقق بان يعود النبضات الماضيه بامثالها وان كان
 اختلاف الباليه توافق اختلاف الماضيه في المقدار كان اولي باسم المنظم
 الدائر ومن القسم الذي يعدن وهو ان يكون موافقه لاختلاف الباليه للماضيه
 ذلك لاختلاف فقط وهذا وان كان منظم دائرا ايضا لكنه يكون دون
 القسم الاول لان الموافقة فيه تكون اقل ومن القسم الاول ودون القسم
 الثاني اذا الموافقة فيه باعتبارين محليين واما اذا كان اختلاف
 النبضات الباليه لا توافق احصاء الماضيه لانه النسبه والاضافه للمقدار
 كان غير منظم هذا اذا توافق احصاء النبضه الباليه للباليه
 مع اختلاف الباليه للاولي في مقدار الخالف واما اذا توافق في
 نسبة الخالف فاما ان يحفظ هذه النسبه من الخلاف ويستم عليها
 حتى يكون منظم مطلقا او لا يحفظها وحسب ان كان اختلاف
 النبضات الباليه مثل السابقه في النسبه والمقدار كان منظم
 دائرا واولي باسم الدائر ومن القسمين الاخرين وذلك اذا عاد امثال
 النبضات السابقه وان كان مثل اختلافها في النسبه فقط كان
 اولي ومن القسم الثالث وان كان في المقدار فقط كان منظم دائرا ايضا

وان لم يكن

وان لم يكن موافقا لاختلاف النبضات السابقه لانه النسبه والاضافه للمقدار بل لم يكن
 خلاف بعينه اصلا فحسب ان يكون غير منظم وعلى هذا الحصيل لنا انا عشر صيغ
 حفس النظام وغير النظام غير منظم ومنظم مطلق حافظ للنسبه الواحد
 ومنظم مطلق حافظ للمقدار الواحد وسعة اقسام من المنظم الدائر
 احدها ان يكون النبضات السابقه متوافقه المقدار والباليه امثالها اي
 تناسبها في النسبه والمقدار معا وانها ان يكون السابقه متوافقه المقدار
 والباليه توافقها في المقدار فقط وبالثاني ان يكون السابقه متوافقه المقدار
 والباليه تناسبها في النسبه فقط ورابعها ان يكون السابقه متوافقه
 في النسبه والباليه مثلها في النسبه والمقدار اي يعود امثالها الى امثال
 السابقه وخامسها ان يكون السابقه متوافقه النسب فسلوها ما تناسبها
 توافقها في النسبه وسادسها ان يكون السابقه مناسبه النسب
 فسلوها ما توافقها في المقدار فقط وسابعها ان يخالف السابقه في النسبه
 والمقدار فسلوها ما توافقها في النسبه والمقدار معا وبامنها ان يكون
 السابقه مخالفه في النسبه والمقدار فسلوها ما تناسبها في النسبه فقط
 وتاسعها ان يكون السابقه مخالفه النسبه والمقدار معا فسلوها ما توافقها
 في المقدار فقط مثال المنظم المطلق الحافظ للمقدار الواحد ان تفعل الاولى
 عشق والباليه تسعة والباليه مائه وهكذا حتى ينقص كل نبضه عما
 قبلها من النبضات بخبر واحد مثال المنظم المطلق الحافظ للنسبه الواحد
 ان تفعل الاولى عشرين والباليه خمسة عشر والباليه احدى عشر والباليه اربع
 وهكذا حتى ينقص كل نبضه عن النبضه التي قبلها بربع ويستم على ذلك مثال

القسم الاول من المنظم الايران تفعل الاولى ستة والثانية اربعة والثالثة اثنين
 والرابعة ستة والخامسة اربعة والسادسة اثنين مثال القسم الثاني ان
 تفعل الرابعة عشرة والخامسة مائة والسادسة ستة ومثال القسم
 الثالث ان تفعل الرابعة اثنين عشر والخامسة مائة والسادسة اربعة
 ومثال القسم الرابع ان تفعل الاولى تسعة والثانية ستة والثالثة اربعة
 والرابعة تسعة والخامسة ستة والسادسة اربعة ومثال القسم
 الخامس ان تفعل الرابعة مائة عشر والخامسة اثنين عشر والسادسة
 مائة مثال القسم السادس ان تفعل الرابعة عشرة والخامسة تسعة
 والسادسة خمسة ومثال القسم السابع ان تفعل الاولى اربعة والثانية
 ثلثة والثالثة واحد والرابعة اربعة والخامسة ثلثة والسادسة واحد
 مثال القسم الثامن ان تفعل الرابعة ثلثة والخامسة ستة والسادسة
 اثنين مثال القسم التاسع ان تفعل الرابعة عشرة والخامسة تسعة والسادسة
 تسعة ومثال القسم غير المنظم ظاهر سيما في زماننا هذا فان العالم
 جليها بل كلها يصلح ان يكون امثلة له **واذا حققت وجدت هذا الجنس العاشر**
كالنوع من الجنس التاسع وفي بعض النسخ وكذا في نسخة المصحح **هذا الجنس**
الساكن كالنوع من الجنس الثامن وهذا هو الصواب نظرا الى تعدد الاجناس
 وتربيتها الوقوع هذا تسعة وثمانين استواء تامنا والاول هو الصواب نظرا
 الى عادة الاطباء ان يجعلوا هذا الجنس عاشر وبنسبة الاستواء والاختلاف
 ناسقا فصار ذلك الاسم لها وهذا النسب رعاية لاطلاقهم وعلمت
 القدرتين يريدان هذا جيب ان لا يكون معدودا في الاجناس
 العالية

احوال

العالية بل يجب ان يكون تحت جنس الاستواء والاختلاف لان المنظم وغير المنظم
 هما نوعان المختلف الذي هو نوع لذلك والله ايضا ذهب محمد بن زكريا وهو
 كلام حق ورتقه الامام بان قال النبضات اما تكون منتظمة اذا كانت مستوية
 وبعض الوجوه واما تكون مستوية اذا كانت مستوية في كل الوجوه والانتواء
 في كل الوجوه اخصر من الاستواء وبعض الوجوه لانه كلما كان مستويا في
 كل الوجوه صدق عليه انه مستوي وبعض الوجوه ولا ينعكس وان كان كذلك
 كان الانظام اعم من الاستواء فقد دخل تحت المنظم المستوي وبعض
 اقسام المختلف واما عدم الانظام فهو اخصر من الاختلاف فاذن اذا
 اعتبرنا كل واحد من جنس الاستواء والاختلاف وبنسبة النظام وعدم
 النظام وجدنا احدا الطرفين في الاول اعم من الله احدهما في الثاني
 والاخر في الاول اخصر من الاخر في الطرف الثاني ضرورة ان الاستواء
 في الجنس الماخوذ والاستواء والاختلاف اخصر من الانظام في الجنس
 الماخوذ من النظام وعدم النظام والاختلاف من جنس الاستواء و
 الاختلاف اعم من عدم النظام والجنس الماخوذ من النظام وعدم
 النظام واذا كان كذلك لم يكن ان يجعل احدهما جنسا للآخر اولى من
 العكس فوجب جعل كل واحد منهما جنسا متقلا بنفسه هذا كلامه
 وهو صنف ضعيف والحق في هذه المسئلة ما قاله الشيخ وابن الرازي
 ضرورة ان المنظم اذا كان مفسرا بالمختلف الذي يكون لاختلافه نظام
 محفوظ يدور عليه كان كل منظم مختلفا وغير عكس فيكون المنظم اذن
 اخصر من المختلف وكذلك غير المنظم هو الذي لا يكون لاختلافه نظام محفوظ

يدور عليه فكل ما هو غير منظم فهو مختلف وليس كل مختلف غير منظم والمختلف
 اذن يدخل فيه المنظم وغير المنظم اذ المختلف ينقسم الى المختلف الذي
 يحفظ اختلافه نظاما واحداً الى المختلف الذي لا يحفظ اختلافه نظاما
 اصلا فكان اعم منها عموما مطلقا ومنقسما اليها وجعل العام قسما الخاص
 مستدركا وليس بصواب فصيح ما قاله الشيخ وابن زكريا، واما قوله بان للمنظم اعم
 من المستوي فلنا ان السلم قوله ان النبضات اما تكون مستوية من كل الوجوه
 واما تكون منسجمة اذ اكانت مستوية من بعض الوجوه فلنا كلا المقامين
 ممنوعان اما الاول فلانا نقول ان شئ يعنى بالاستواء يعنى بمطلق الاستواء
 ام يعنى بالاستواء على الاطلاق الاول ممنوع ولا يمكن دعواه ان يسمى بالاستواء
 مطلقا على الاستواء الذي ينطلق على الاستواء المطلق وهو الاستواء من
 كل الوجوه وعلى الاستواء الاضافي الذي هو الاستواء من وجه مخصوص
 لا يوصف على المشابهة من كل الوجوه والباقي مسلم ولكنه لا بد على المطلوب
 لان الاستواء المطلق فرد من افراد مطلق الاستواء ولا يلزم من دخوله
 تحت المنظم دخول مطلق الاستواء تحت المنظم ضرورة انه لا يلزم
 من دخول فرد من مطلق تحت الشئ دخول ذلك المطلق تحت الا
 تترك ان الذي فرد من الحيوان وداخل تحت الانسان ولم يلزم منه
 دخول الحيوان تحت الانسان واما الثاني وهو قوله بان النبضات اما
 تكون منسجمة اذ اكانت مستوية من بعض الوجوه فلنا لان لم ان
 النظام يتوقف على الاستواء في شئ من الامور التي يعتبر بها الاستواء
 والاختلاف وهذا لان النظام انما يصح بكون النبضات متشابهة

في نسبة المختلف او في مقدار المختلف والاستواء يعتبر بتشابهها في الامور
 الخمسة المذكورة او بالمانعة المذكورة والعشابه في الاختلاف خارج عن حملتها
 فجاز ان يكون النبضات مختلفة في الامور الممانعة لاختلافها متشابهة حتى
 يصدق عليه انه منظم ولا يصدق عليه انه مستوي باعتبار ما اصلا
 وكذلك النبضات مستوية في جميع الامور الممانعة لم يصدق عليه انه
 منظم ضرورة انه لا اختلاف ههنا حتى يصدق ان الاختلاف حافظ
 للنظام فعرفنا ان الاستواء والنظام والانتظام ليس بها عموم وحصر
 وما تولد قولنا ان النظام ليس اعم والاستواء ما قاله الامام من ان الاستواء
 يتم بنسبته في النظام لان السلم النبضات لانه ذلك على الاستواء
 لا يجوز ان يكون اخص من النظام والانتظام والانتظام على الخاص بالماهية
 ولو جرد الحكم بدون العام هذا خلف **المبحث السابع عشر**
 في مشابهة السضالات الغناء **والله وشفيان**
تعلم ان النبض طبيعة موسيقارية موجودة الموسيقى هي آلة الغناء
 كالربط وغيره والموسيقى هو الصناعة وهي صناعة رياضية بحث
 فيها عن احوال النغم انه كيف سالف وسنا فرو عن الازمنة المحللة
 بين النقرات لتعرف كيف تولد النغم فيعلم من ذلك ان هذه الصناعة
 لم تجزؤ من احدها بحث فيه عن احوال النغم انه كيف سالف و
 تنافروا منها بحث عن الازمنة المحللة من النقرات وبها هم صناعة
 الموسيقى والاول منها يسمى صناعة السالف والثاني يسمى علم الارتفاع
 والنغمة صوت لا يثبت زمانا على حد من الحدة والثقل والبعد هو

مجموع نغمين مختلفين بالحدة والثقل فمنه ما يتلذذ الطبع ويسمى متفقا وملايا
وموزونا ومنه ما يتكرهه ويسمى متنافرا وغير ملائم وغير موزون اذ
كما ان في المشهورات قد يركب دوايج ويحصل منها راحة ملذذة فوق
الذات البسيطة وقد يكون بالضد وكذا في الكيفيات المذوقة والمبصرة الملموسة
فان الحسن المسمى يتفرع عن الحار المفرط والبارد كذلك ويتلذذ بالركب منها فكل ذلك
في السموعات ليس كما ضمت نغمة الى اخرى او ركبت نغمات صارت ملذذة بل
قد يكون ملذذ وقد لا يكون فان قلت لم صار بعض الابعاد ملذذ دون البعض
قلت لانه قد يفرز في حكم العلم الطبيعي ان لكل قوة من القوى كما لا يخصصها
بها واذا حصل لها ذلك الكمال حدث للنفس الانسانية التذاذ وجملة اذ كمال
قواها من كمالها ايضا فلذلك يتلذذ بحصول كمال قواها ولو توجهت النفس
الى حصول ذلك الكمال وحصل صار التذاذ بها اكثر وان لم يحصل بالمثل بالضرورة
وان ابطأ حصوله حدث بقدر زمان البطء حيرة فكرية مستتعة
لأن نفساني بسبب عدم سرعة حصول الكمال وادراكه ومن المعلوم بالضرورة
ان مراتب التذاذ النفس من سماع الابعاد الخلفية متفاوتة والغرض
من هذا العلم اختار الملائمات للافضل فكلما كان اشد ملائمة كان
اشرف ومن البواقي فدرجات الشرف تكون بحسب مراتب الملائمة
واذ من المعلوم ان كمال القوة المميّزة في كمال مميزات الحسوسات
واذا كانت الحسوسات بالذات او بالعرض ذات كميات كان كمال
التمييز منها بادرال النسب التي بينها وكما استمع نغمتان وادرك بالي النسب
التي بينها حصل كمال المميّزة وصار سببا للذة ولان ادراك النسب بين
الكميات

الكميات مما يخلف بالسهولة والصعوبة كما كان ادراكه اسهل فهو اشد ملائمة ولان
من المقرر عند ارباب التعاليم سيما اصحاب الهندسة ان ادراك النسب العديدة اعنى
نسب المقادير المشتركة اسهل من ادراك نسب المقادير المتباينة فكلون الابعاد
المشتملة على النسب العددية اشرف من الابعاد التي على النسب الهندسية فلهذا
كانت جملة الابعاد المستعملة على النسب العددية ومن المعلوم ان اسهل النسب
ادراكا هي نسبة الاثنين الى الواحد المسماة بالضعف اذ لا تعرض للنفس حيرة
فكرية بسبب توقف ادراك معنى قول قائل الاثنان ضعف الواحد كما تعرض
له عند سماع قول القائل هذا العدد مثل وخمسة اسداس ذلك العدد اذ سبب
عدم سرعة ادراك ما هو كمال لها لحدث حيرة فكرية تتبعها المروحات
لكذلك وطوق حاشية السمع ان سرعت في ادراك النسبة المذات النفس
والا تأملت لما ذكرنا فان اشرف الابعاد هو البعد الذي يكون اقل طرفه ضعفا
لطرفه الاخر وهو المسمى ببعد ذي الكل وما قرب منه في الادراك يكون
اشرف ما بعد عنه فان قلت فبأي طريق تعرف الابعاد المنفكة
الملذذة قلت بالطريق الذي ذكره الشيخ في الموسقى من كتاب الشفا
وهو ان يكون التفاوت بين البعدين مثل احدهما بالفعل او بالقوة على معنى
ان يصير مثله بالكرار وان لم يكن التفاوت بين البعدين كالمثل كانت
الابعاد غير متفقة وكذلك اذا لم تختلف النغمتان في الحدة والنقل
لم يحصل منها بعدا بشرط حصوله منها اختلافا في النقل والحدة ولا من
تركيبها لذة لكونه تكرارا فوجبا للسامة فاما البعدان اللذان التفاوت
بينهما مثل احدهما بالفعل فهو قسم واحد ومثاله الهامنة والاربعة مثال

فان مقدار التفاوت بينهما هو اربعة وذلك هو عين مقدار احدهما واما
 اللذان التفاوت بينهما مثل احدهما بالقوة فهو على قسمين احدهما ان يصير
 التفاوت مثل احد المتفاوتين بالتكرار مثاله الستة والاربعة فان التفاوت
 بينهما اثنان وانه يصير بالتكرار اربعة وستة ايضا وبانها ان لا يصير مقدار
 التفاوت مثل احد المتفاوتين ولكن اصغر المتفاوتين يصير بالتكرار مثل مقدار
 التفاوت مثاله الاثنان والستة فان التفاوت بينهما وهو اربعة لا يمكن ان
 يصير بالتكرار ستة ولا اثنين لكن اصغرهما هو اثنان يصير بالتكرار قدر التفاوت
 وهو اربعة فاما عدد المذكور يكون غير منقول اما بسبب ما قلنا وما بسبب
 اختلافها الا على الوجه المذكور اي متفاوتان بحيث لا يكون التفاوت بينهما بمقدار
 احدهما لا بالفعل ولا بالقوة مثل التسعة والخمسة فان التفاوت بينهما وهو
 الاربعة ليست تسعة ولا خمسة لا بالفعل ولا بالقوة ثم القسم الاول
 وهو ان يكون التفاوت بينهما مثل احدهما بالفعل فهو اشرف النسب
 اي نسبة الضعف المسماة بنسبة الذي بالكل واما سمي به لكونه محيطا لكل
 النغم المترتبة حدة وثقلا لانها باعيانها او ما تقوم مقامها لا بد وان يوجد
 بين طرفيه ولكونه محيطا بكل النغم سمي البعد الذي بالكل وهو ان يكون التفاوت
 اصغر من المتفاوتين ويحدث كل منهما من تكراره فذلك سمي نسبة المثل والجزء
 ضرورة ان التفاوت حسد يكون جزاء اصغر المتفاوتين ويكون اعظمهما مثل
 اصغرهما وذلك التفاوت فكون مقدار الاعظم مثل مقدار الاصغر وجزء منه
 لم التفاوت اما ان يحصل منه اصغر المتفاوتين بالتكرار مرة واحدة او مرارا اكثر
 واذا امكن حصوله منه بتكرار مرة واحدة كان اقرب الى الفعل ما يحصل سلب

مرات

والثاني

مرات وعلى هذا مراتب الشرف بحسب قلة التكرار وكثرة تكراره فكلما كان التكرار
 اقل كان اشرف لكونه اقرب الى الادراك والذي لحصل اصغر المتفاوتين
 من تكرار التفاوت مرة واحدة هو نسبة المثل والنصف لان التفاوت
 حسد يكون نصف اصغر المتفاوتين فيكون الاعظم مثل الاصغر ونصفه
 ضرورة مثل نسبة الثلثة الى الاثنين فان الثلثة مثل الاثنين ونصفه و
 التفاوت بينهما واحد ويحصل من تكراره مرة واحدة اثنان ويسمى ذلك التبع
 الذي بالخمسة لما ذكره الامام وارضاة المسيحي والسامري مما انه لما سمي
 بالذي بالخمسة لان اقل عددين يمكن بينهما هذه النسبة هما الثلثة والاثنان فسمي
 باعتبار مجموع اقل عددين يمكن بينهما هذه النسبة لانها ضاه بالذي بالاربعة
 وهو الزائد لثلاثا كالاربعة والثلثة اذ عا قياسي الذي بالخمسة كان يجب ان سمي
 الذي بالاربعة والذي بالاربعة لان اقل عددين يمكن بينهما هذه النسبة هما الاربعة
 والثلثة وقول المسيحي انما سمي بذلك الاربعة باعتبار طرفيه ليس بشيء اذ
 للسائل ان يقول ولم ما سمي بالخمسة باعتبار اعظم طرفيه حتى يكون الذي
 بالثلاث ولما ذكره هو افضل زمانه وهو انه لما سمي بالذي بالخمسة لان
 الانتقال من احد طرفيه الى الآخر يكون خمسة اصوات مثاله ليكون احد
 طرفيه ثمانية والطرف الاخر سبعة عشر والانتقال يكون هكذا الطرف
 الاول الثمانية وينقل منها الى تسعة ومنها الى عشرة ومنها الى احد عشر
 ومنها الى اثنى عشر وهذه خمسة لانه في غاية الفساد لانا لو فرضنا للمثال
 اربعة وستة كان الانتقال سبعة اصوات ولو فرضنا للمثال اثنى عشر وثمانية
 عشر كان الانتقال سبعة اصوات بل لان البعد الذي بالخمسة ينقسم في اكثر

اعظم

تقاسمه اربعة ابعاد لحنيه يستعمل عليها خمس نعم متتالية وكذا البعد الذي
بالاربعة ابعاد يسمى بالانقسامه غالباً الى ثلثة ابعاد لحنيه تشمل عليها اربع
نعم متتالية وثلثه اى المثل والنصف في الشرف نسبة المثل والثلث وهو
ما يحصل اصغر المتفاوتتين من تكرار التفاوت اربعة اضعاف بل مرتين لان
التفاوت حينئذ يكون ثلث اصغر المتفاوتتين كنسبة الاربعة الى الثلثة
فان التفاوت بينهما بواحد وحصل من تكراره مرتين اصغر المتفاوتتين
وهو الثلثة وثلثه نسبة المثل والاربعة وهو ما يحتاج فيه الى تكرار التفاوت اربع
مرات ثم نسبة المثل والخمس وهكذا تعتبر نسبة والجزء بالغه ما بلغت و
تكون كلها متفقة الا انها اذا بعدت النسبة ووصلت الى النسبة التي تسمى
طنينيه وهي نسبة المثل واليمن نقل التفاوت ونفوت السمع ادراكه لقلته
فلم يكن ملائماً والملازم في الموسيقى من نسب المثل والجزء سبع نسب اعني
المثل والنصف الى المثل والثلث والثلث وهو ان يكون التفاوت لحاصل
من تكرار اصغر المتفاوتتين اربعة اضعاف واما مرة واحدة فذلك لا يسمى
نسبة الاضعاف لانه لما كان اصغر المتفاوتتين يحصل من تكرار التفاوت كان
فضل الاكظم عا الاصغر بمقدار ضعف الاصغر او اضعافه وحينئذ يكون
الاكظم مثلاً للاصغر اضعافه او اضعافه فيكون الاكظم اضعافاً للاصغر
ضرورة واقله نسبة ثلثة اضعاف لان اقله ان يحصل التفاوت من تكرار
المتفاوت مرة ويكون التفاوت ضعف للاصغر والاكظم مثلاً مجموعها حتى
تكون الاكظم ثلثة اضعاف للاصغر مثلاً نسبة الثلثة الى الواحد اذ هو ثلثه
اضعافه واصغر المتفاوتتين وهو الواحد يحصل من تكرار التفاوت وهو

الاسان

الاسان وهذه النسبة اشرف النسب الحاصلة في هذا القسم لانه اذا حصل
التفاوت من المتفاوت مرة واحدة كان اقرب اليه بالفعل ما حصل اكثر من مرة
واحدة وثلثه في الشرف نسبة الاربعة الاضعاف وهو ما يكون التفاوت
بحيث يحصل من تكرار الاصغر مرتين لانه حينئذ يكون الاصغر ثلث المتفاوت
مزيداً الاكظم على الاصغر بمقدار ثلثة اضعاف الاصغر مثلاً نسبة الاربعة
الى الواحد فان الاربعة اربعة اضعاف الواحد والتفاوت منها ثلثة واصغر
المتفاوتتين اعني الواحد اذ اكثر مرتين حصل منه الثلثة وثلثه نسبة الخمسة
الاضعاف وهكذا نسبة الاضعاف بالغه ما بلغت وكلما زاد عدد
التكرار في حصول التفاوت من الاصغر انقص الشرف لانه يكون اقلها
ابعد عن الآخر بالفعل فيكون المقارب منها بالفعل وجميع نسب الاضعاف متفقة
ايضاً بالنسب المتفقة منها كما ومثل نسبة الذي بالكل ونسبة الثلثة للاصغر
والاربعة الاضعاف وسائر نسب الاضعاف عا توالياً ومنها اوساط
وهي نسبة المثل والنصف ونسبة المثل والثلث ومنها صفار وهي
سائر نسب المثل والجزء مبتدئاً ونسبة المثل والاربعة وما راعى توالياً
لكن المعبر عن هذه النسب من الكبار ما لا يتبع طرفاه جلاً ولا تجاوزاً
الاربعة الاضعاف ومن الاضغاف ما لا نفوت السمع التفاوت لصغره و
ذلك ان لا يتجاوز عن النسبة المسماة بالطنينيه وهي نسبة المثل واليمن كما قلنا
واعلم ان اختلاف النغمات بالحركة والنقل قد يكون لطول الوتر وقصره
ذوات الاوتار وقد يكون لسعة النغمات وضيقها في ذوات النغمات
وقد يكون لصلابة الآلة ولينها ومبنى الاعتبار عا طول الوتر وقصره مثلاً

اذا كان طول الوتر في احد النغمين ضعف الطول في الاخرى كانت النغمة الاولى
 اقل من الثانية بقدر الضعف ولهذا يقولون نغمة نصف الطول نغمة الكل
 وهذا الطريق يعرف سائر النسب واما علم الانقياع فهو علم الازمنة التي يخالل
 النغمات حتى يكون موزونة ملائمة للطبع ولا ينبغي ان يبلغ الزمان المتخلل بين
 النغمتين في القصر الى حيث لا يميز مبتدأ واحد بها عن منتهى الاخرى والاصوات
 غير متفقة ويسمى ذلك تهزيرات وترعيدات والمطربون يسمونه بمرغول
 والا ان يبلغ في الطول الى حيث ينقطع النغمة الاولى عن الثانية والا ان غير
 ملائم ويسمى ذلك منقطعاً واذ عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الشيخ من قوله وينبغي
 ان تعلم ان في النبض طبعة موسيقارية موجودة الى اخره بيان مشابهة النبض
 الآلة الموسيقية وعبارة انه كما ان الموسيقى تبحث في الصناعة التي يباشرها
 عن النسب الواقعة بين النغمات في الحدة والنقل وعن نسبة الازمنة
 الواقعة بين النغمات في الطول والقصر كذلك النبض يبحث في الصناعة
 التي يباشرها عن النسب الواقعة بين الحركات في القوة والضعف والمقدار
 وعن النسب الواقعة بين الازمنة التي للحركات والسكنات في الطول و
 القصر اللذين يكون بها السرعة والتواتر ومقابلها ونسبة الازمنة التي للسرعة
 والتواتر ومقابلها نسبة القاعية كالانقياعية لان ذلك نسبة الازمان
 بعضها الى بعض في الطول والقصر كما ان نسبة ا دوار الانقياع نسبة
 الازمنة المتخللة بين النغمات بعضها الى بعض في الطول والقصر ونسبة
 الحركات بعضها الى بعض في القوة والضعف والمقدار نسبة كالتاليفية
 التاليفية لان الحدة والنقل لا يوجدان في النبض لانها من خواص الاصوات

اما

غرضه

لاص

اما كون نسبتها في القوة والضعف كالتاليفية فظاهر لان القوة نظير
 الحدة والضعف نظير العقل على ما يقوله اطباء والعكس على ما يقول اصحاب
 الاحيان واما كون نسبتها في المقدار كالتاليفية فلان النغمة الحادة كانها
 اعظم من النغمة في قوة تأثيرها في الحاسة وهذا ايضا عند اطباء وعند
 اصحاب الاحيان والعكس الى ما ذكرنا اشار بقوله **فكما ان صناعة الموسيقى**
تم بالنسبة النغم على نسبة منها في الحدة والنقل وبادوار انقياع مقدار
الازمنة التي يخالل من نغماتها كذلك حال النبض فان نسب الازمنة في
السرعة والقوات نسبة انقياعية ونسبة احوال في القوة والضعف
والمقدار قال ابن جميع يريد به مقدار الانبساط وقته نظير نسبة
كالتاليفية ولما فرغ من بيان هذا التشبيه شرع في تشبيه اخر وقال
وكما ان الازمنة الانقياع ومقادير النغم قد يكون مسفقه وقد يكون غير
مسفقه كذلك الاختلافات قد يكون منظمه وقد يكون غير منظمه و
ايضا نسب احوال النبض في القوة والضعف والمقدار قد يكون مسفقه
وقد يكون غير متفقه بل مختلفه وبيانه انه كما ان النسب التي يكون من
 مقادير النغم وازمنة الانقياع قد يكون لئلا مناسبه للامر الطبعي
 وهي المسفقه وقد لا يكون كذلك وهي غير المسفقه كذلك النسب التي من
 الاختلافات الواقعة في احوال النبض قد يكون مناسبه للامر الطبعي
 وهي المنظمه وقد لا يكون كذلك وهي غير المنظمه قال القرشي وهذا التشبيه
 فيه مغالطة وذلك لان لفظ الانقياع يقال على النغمات وعلى احوال
 النبض في القوة والضعف والمقدار باشتراك الاسم ولذلك فان المسفوق في

النغم ضد المتنافر والمتفق في احوال النبض في ذلك ضد المخلف وفيه نظر
 وكذا في الخوفاحي به استدلال على ان الاتفاق وعدم الاتفاق شبه النظام
 وغير النظام في النبض من حيث ان اي السبب المختلف للنبض منها
 اختلاف منظم لا مماثل الاخرى مطلقا وتشابهها باعتبار ما كان
 شبيها بالنغم المنفصل لا بالاكوابان متماثلين ومنه ما يشابهه كما عرفت
 فهذا بيان ان في النبض ما يشبه الاتفاق وعدم الاتفاق في الموسيقى
 ثم انها توجدان في النبض خمسة وذلك لان النبض حركة والحركة منطبق
 على الضرب الموزون وغير الموزون من القوعات ما يلائمها الطبع
 ومنها ما يلائمها الطبع والنبض قرعة فقد يكون تركبها ملائما وقد يكون
 متنافرا ويمكن ان تتركب النبضات على وجه ينطبق على اصوات
 موزونة من العلم الموسيقي لا نادر كل ضرب الاصبع الخشبية مطابقا
 لصوت معين فيمكن ان يكون ضرب العرق كذلك ولان النبضات
 اذا حصلت بينها المقاربة المعتبرة في الاتفاق في العلم الموسيقي كان
 ملائما يعني اقرب الى الطبيعي لانه متى كان احد النبضين ميل الى الحركة
 بالقوة كان افعال الطبع اقرب الى المشابهة والعود الى النظام الطبعي
 الى ههنا كالم الخوفاحي وفيه ما فيه **وهذا** ان الاتفاق **خارج عن جنس**
اعتبار الاظهر **عن اعتبار جنس** والظاهر ان التقدم والباخير
 من النسخ الاول **النظام** وذلك لان النظام هو ان يكون للاختلافات
 الواقعة في النبض على منط واحد وهذا الاعتبار هو كون احوال النبض
 في القوة والنبض على حال واحدة او مختلفة وذلك هو اعتبار كونها مستوية

او

او مختلفة فيكون من جنس الاستواء والاختلاف لا من جنس النظام وغير النظام
 وبعبارة اخرى النبضات المنظمة قد يكون منفتحة وقد يكون غير منفتحة
 المنفتحة قد يكون منظمه وقد يكون غير منظمه والاتفاق وعدم الاتفاق
 غير الانظام وعدم الانظام اما الاول فلان النبضات للخلقة اذا كانت
 الاولى ثلثة اجزاء والثانية اربعة اجزاء والثالثة خمسة اجزاء والرابعة
 ستة اجزاء والخامسة سبعة اجزاء على الاول كانت هذه منظمه
 لحفظها مقدار الزيادة ودورها ومتفقة ايضا لان نسبة كل واحد
 الى ما قبلها بالمثل والجزء على النسبة التي من النسب الموسيقارية المنفتحة
 واذا كانت الاولى ثلثة لم خمسة لم سبعة لم تسعة على الاول كانت
 منظمه لحفظها الدور ومقدار الزيادة وغير منفتحة اذ لم تكن نسبة
 اللاحق الى السابق من النسب الموسيقارية واما الثاني فلان النبضات
 المنفتحة في الاجناس الخمسة من اجناس النبض التي ذكرنا ان الاستواء و
 الاختلاف يقعان فيها او اليما انه الاجناس لجوزان مختلف في نسبة
 الاختلاف او مقداره وجوزان يتفق معهما ايضا وعلى الاول يكون منفتحا
 غير منظم وعلى الثاني منفتحا منظما واذا عرفت ذلك فاعلم ان
 النسب الواقعة في الموسيقى كثيرة ولست كلها محسوسة في النبض
 وذلك لان النسب الموسيقارية تحس بحس السمع وهو اللفظ جدا من
 حس اللمس الذي به تحس نسب النبض واعلم ايضا ان اختلاف النسب
 انما يضبط اذا قدر لكل واحد من الموضوعين للنسبة لم ليسهل بذلك
 مقاسة احدهما الى الآخر وليسهل اذا جعل الكم في الكم المنفصل الذي

هو العدد وسمى الأول من الموضوعين للنسبة مقدما والآخر بالياء **وجانوس**
يرى لأن القدر المحسوب من مناسبات الوزن ما يكون على إحدى هذه النسب
الموسيقارية المذكورة إما على نسبة الكل والخمسة وهو على نسبة ثلثه
اضعاف أو هو نسبة الضعف مولفه بنسبة الزائد نصفاً وهو إلى الزائد
نصفاً الذي يقال له نسبة الذي بالخمسة وهي أن يكون المقدم فيها ثلثه أمثال
الذي كنسبة الستة إلى الاثنين وهذه النسبة لحاصل ما يليت نسبة الضعف
نسبه الزائد نصفاً لأن نسبة الستة إلى الثلثة نسبة الذي بالكل لأنها نسبة
الضعف ونسبة الثلثة إلى الاثنين نسبة الذي بالخمسة لأنها نسبة الزائد نصفاً
ونسبة الستة إلى الاثنين التي هي نسبة الاطراف المولفه من النسبتين هي
نسبة الثلثة الاضعاف وذلك هو الزائد نصفاً أي ضعف الثلثة الزائد
على الاثنين نصفه وهو الواحد **وعلى نسبة الذي بالكل وهو الضعف**
وهي أن يكون المقدم فيها زائداً على الذي يثقل كل الذي وذلك كنسبة الأربعة إلى الاثنين
وعلى نسبة الذي بالخمسة وهو الزائد نصفاً وهي أن يكون المقدم فيها زائداً على
الذي يثقل نصف الذي وذلك كنسبة الثلثة إلى الاثنين **وعلى نسبة الذي بالأربعة**
وهو الزائد ثلثاً وهي أن يكون المقدم فيها زائداً على الذي يثقله وذلك كنسبة الأربعة
إلى الثلثة لأن زيادة الأربعة عليها بالثلث **وعلى نسبة الزائد ربعاً** وهي
أن يكون المقدم فيها زائداً على الذي يربعه كنسبة الخمسة على الأربعة فإنها تزيد
عليها بواحد والواحد إذا ضعف صار اثنين وإذا ضعف ذلك صار أربعة
وهي مثال كل الذي وحاصل الكلام أن جانوس يرى أن المحسوب في النسب
من النسب مثل أن يكون أحد البضين ثلثه اضعاف الآخر وأن يكون

أحدهما

أحدهما مثل ونصف الآخرى وأن يكون أحدهما مثل وثلث الآخرى وأن يكون أحدهما
مثل وربع الآخرى وأعلم أن الأحسن كل أن يذكر البسيط أو لا مذكر ما تألف
منها فلذلك كان ينبغي أن لا نسبة الضعف ونسبة الزائد نصفاً مذكر نسبة الثلثة
الاضعاف المولفه منها إلا أنه عدل عن ذلك ليعتدك أولاً بما ظهره أكثر ولا شك
أن البقاء وتغير الاختلاف كلما كان ما موثراً كان أدراك ذلك للاختلاف أكثر
فإن قلت كيف مولف نسبة من نسبتين طلبت هو على وجهين
أحدهما أن ضرب المقدم في المقدم والذي في الذي في المقدم يكون النسبة التي بين
مسطحيهما هي النسبة من النسبتين مثاله مقدم نسبة الضعف أربعة و
مقدم نسبة الزائد نصفاً ثلثه والمسطح الحاصل من ضرب أحدهما في الآخر
اثناعشر وإلى كل واحدة من النسبتين اثنان والمسطح الحاصل منها
أربعة فكون نسبة الأثنى عشر إلى الأربعة وهي نسبة ثلثه الاضعاف
مولفه من نسبة الأربعة إلى الاثنين ونسبة الثلثة إلى الاثنين والوجه
الآخر في استخراج نصف النسب أن تضع إحدى النسبتين ثم تطلب
عدداً يكون نسبته إلى مقدمها على النسبة للآخر فذلك العدد إذا نسب
إلى الذي النسبة تكون نسبته إليه مولفه من نسبته إلى مقدم النسبة الأولى
نسبة مقدم الأولى إلى ثاليها مثاله وضعنا أولاً نسبة الزائد نصفاً وهو
نسبة ثلثه إلى اثنين ثم جعلنا عدداً آخر نسبته إلى الثلثة نسبة الضعف
وذلك هو ستة فكون نسبة الستة إلى الاثنين مولفه من نسبة الستة إلى
الثلثة فنسبة الثلثة إلى الاثنين وللذلك إذا وضعنا أولاً نسبة الأربعة إلى
الاثنين ثم جعلنا عدداً آخر نسبته إلى الأربعة نسبة الزائد نصفاً وهو

سته لكانت النسبة كما قلنا واما بدهان ذلك فما لا يلق هذا الكتاب ولا
بالطبت ثم ان جالينوس قال وما سوى هذه النسب الخمس المذكورة فانه لا تحس
على ما اشار اليه الشيخ بقوله **م** اي بعد الزايد ربعا **الحس** وذلك لان ما كان
منها العاوت من مقدمها وباليها اقل من الزايد ربعا كنسبة الزايد خمس او الزايد
سدسا وغير ذلك فان الحس المسمى بقصر عن ادراكه وما كان منها العاوت من
مقدمها وباليها اكثر من ثلثه اضعاف فانه لا يوجد البته اذ من المستبعد ان
يخالف نبضة لنبضة يليها بالكثرة ذلك لان ذلك لما يكون عند انفعال
للامر الموجب للحالة الاولى الى الموجب للثانية في زمان اقل من زمان نبضة
ازلوا في زمان اكثر من ذلك لم يكن ذلك الاختلاف من النبضة ومن لم يكن
تليها وظاهرا ان ذلك بعيد اقوى ولكن ان الحس نسبته في متوسطه
من هذه النسب احدها النسبة المولفة من نسبة الذي بالاربعة نسبة
الضعف وهي كنسبة العمانية الى الثلثة ومانتها النسبة المولفة من نسبة
الزايد ربعا نسبة الضعف وهي كنسبة الخمسة الى الاثنين ومانتها النسبة
المولفة من نسبة الزايد ربعا نسبة الزايد اضعافا وهي كنسبة الخمسة
عشر الى العمانية والحاصل ان ما ادركه جالينوس خمس نسب ثنتان
في الكبار وهما نسبة الكل والخمسة ونسبة الكل وثلثان في الاواسط
وهما الزايد نصف والزايد ثلثا وواحدة في الاصغار وهي الزايد ربعا فالكبار
لا يتعدى الحسوس منها في النبض عن نسبة ثلثه الا اضعاف الاصغار
لا تنقص عن المثل والربع بخلاف الموسيقى فانه يحس فيه من نسبة اربعة
لاضعاف الى نسبة المثل والثلث **وانما استعظم ضبط هذه النسب بالحس**

واسهله

واسهله على من اعتاد درج الايقاع اي طريقه لعل خلل درج الضب
اي طريقه للاسلك من قديميل منبغ والجمع الادراج ومنه قولهم
رجعت ادراجي اي رجعت في الطريق الذي جئت منه ولجوز ان يكون
جمع الادرجة والمعنى استهله عما مر اعتاد درجات الايقاع ومراتبه
وتناسب النغم بالصناعة اي الموسيقى العلية **م** كان له قدره **على**
ان يعرف الموسيقى اي الطريق منه وهو معرفة احوال النغم وارجو ان
الازمنة المخالفة بين النغمات **مقتبس المصنوع** الحاصل من الصناعة العلية
بالتدرب والاعتقاد **بالمعلوم** الحاصل من القسم النظري بالفكر والظن
فهذا الانسان اذا صرف تأمله الى النبض امكن ان يفهم هذه النسب اي
يذكرها **بالحس** هذا غنى عن التفسير اذ من لم يتدرب درج الايقاع
وتناسب النغم في الصناعة الموسيقية او ان كان قد تدرب ذلك و
لكن لا يكون عنده من الفهم ما يقتبس المصنوع بالمعلوم من قوة الفكر وذكا
للاحاساس ولطافة الخيال يعذر عليه ادراك هذه النسب الموسي
والشيخ لا شك انه لم يمارس الايقاعات والنسب الموسيقية بالعمل
واليد لانه منزلة عن ذلك واستغراق زمانه فيما هو اهم واشرف
فلا جرم كان ذلك غير محتاج حاصله ولذلك استعظم ادراكه بالحس
واما ممارس الصناعة وعنده من لطافة الخيال ما سببت هذه
النسب ومن ذكا بالحس ما يدرل امثاله في النبض ومن العقل والفكر
ما يقتبس المصنوع بالمعلوم فصرح تأمله الى النبض امكن منه معرفة
هذه النسب بالحس وقد وجد في بعض السج عقيب هذا الكلام المذكور

ما هذه صورته واقول ان افراد الجنس المنظم وغير المنظم على انه احد
العشرة وان كان نافعا فليس بصواب في التقسيم لان هذا الجنس داخل
تحت المختلف وكما هو نوع منه والامام اثبت هذه الزيادة وقال
في شرحهما ان وجه كونه نافعا هو ان جنس المنظم وغير المنظم احد
الطرفين منه اخص من احد الطرفين ورجس المختلف وغير المختلف و
الاخر اعم فلا يدخل احدهما تحت الاخر بالتفسير الذي ذكرنا عنه قبل ذلك
واما من وجه انه ليس بصواب فلان التقسيم بالانظام وعدم الانظام
تقيم بامور عرضية لان كون النبضات مشابهة امر خارج عن ماهياتها
لانها نسب لاحقة بها والنسبة من المسبب خارجة عن حقيقتها و
التقسيم بالاستواء وعدم الاستواء بتقسيم بامور ذاتية والتقسيم بالامور
الذاتية لا يجوز جعله في مقابلة التقسيم بالامور العرضية هذا كلامه
وحيث نقول اننا قد دخل كل واحد من قسمي المنظم وغير المنظم تحت
جنس المستوى والمختلف وان ساء من المستوى والمختلف لا يجوز ان يكون اخص
من المنظم وغير المنظم ولو صح ذلك فهذا لا يكون وجه كونه نافعا بل
وجه كونه صوابا وليس بطلب واما الذي ذكر في بيان انه ليس بصواب
في ان الاحكام وعدم الاختلاف كاتيان والانظام وعدم الانظام
خارجان عن الماهية فليس بصواب اذ كما ان النظام وعدم النظام يشتركان
عما رخصتان للنبضات فكذلك للاحكام وعدم الاختلاف يشتركان
للمنبضات بعد كونها نبضات فلا يكونان داخلين في حقيقة النبضات اللهم
الا ان اعبرت النبضات وحيث كونها مستوية ومختلفة حتى يدخل

الاستواء

الاستواء والاختلاف في حقيقتها لكن هذا الاعتبار يدخل في الانظام وعدم الانظام
في حقيقة النبضات المنظمة وغير المنظمة الامناع تصور حقيقة النبض
المنظم وغير المنظم بدون تصور الانظام وعدم الانظام فقد ظهر
ما ذكرنا ان ما ذكره في بيان انه ليس بصواب ليس بصواب كيف وقد صرح
الشيخ بان الانظام وعدم الانظام داخلان تحت غير المستوي
فكيف يمكن ان يقال انه اراد يكون الافراد نافعا لعدم دخوله في الجنس
تحت جنس المستوى والمختلف وانه اراد يكونه غير صواب جعل التقسيم
الدائري في مقابلة التقسيم العرضي فظهر ان تفسير ذلك لما فسر تفسير
الكلام بضد مفهومه بالمراد من هذا الكلام لوضع انه في الاصل ظاهر
وهو ان المراد بكونه نافعا كونه مفيد الزيادة المعروفة في احوال النبض
واقسامها لما عرفت ان تقسيم الكل الى ما تحتها من الجزوات طريق
في استنباط احكام ذلك الكلي وجزوياته فاذا قسمنا المختلف والمستوي
الى قسمين آخرين يندرجان تحت هذا الجنس وذكرناهما مع هذا الجنس
كان استنباط احكام النبض اسهل الا انه لا يكون صوابا لما عرفت
من دخول هذا الجنس تحت جنس المختلف وجعل الخاص قسما للعام
ليس بصواب هذا اذا ثبت هذا الكلام والشيخ والظاهر ان ذلك مذكور
اذ ليس بعض شيئا من الكلام ذكر هذه الالفاظ ههنا لان ذلك قد سبق ذكره
في موضعه الا لم يذكره **المبحث الثامن عشر** في انواع الجنس
الماخوذ من الوزن قال رحمه الله **واما الجنس الماخوذ من الوزن**
الوزن هو ان يقيس شيئا بشي ليعرف بذلك النسبة التي بينها وذلك يظهر

العرق
في خمسة اجناس وهي الاحساس التي ذكرنا ان ظهور الاختلاف فيها اكثر وهي
حس مقدار الانبساط وحس كثافة قرع الاصابع وحس قوام الحروف
وحس زمان الحركة وحس زمان السكون والقياس قد يكون بين نبضه
ونبضه وقد يكون بين اجزاء نبضة واحدة لم ما يقاس بينهما قد يكونان مجموع
واحد كما يقاس زمان الانبساط الى زمان الانبساط وقد يكونان مختلفين
بالنوع متحدتين بالجنس كما يقاس زمان الانبساط بزمان الانقباض وقد
يكونان مختلفين بالجنس ايضا كما يقاس زمان الحركة بزمان السكون وهكذا
يجب ان نفهم حال الوزن فهو بمقاسة مقادير نسب الازمنة الاربعة
التي للحركات في الوقوف واعلم ان الوزن يكون بمقاسة مقادير نسب الازمنة
وغيرها لكن اذا قاسينا مقادير نسب الازمنة كان ذلك بمقاسة مقادير
الازمنة الاربعة لكن ذلك لما يمكن لم يذكر الامور الاربعة التي هي الحركات
والسكونان وحس ذلك بمقاسة من ازمناها قال القرشي والمقاسة
بين الازمان يمكن وقوعها على عشرة اوجه احدها مقاسة زمان الانبساط
بزمان الانبساط وبانها مقاسة زمان الانبساط بزمان الانقباض وبانها
مقاسة زمان الانبساط بزمان السكون الخارج واربعا مقاسة زمان
الانبساط بزمان السكون الداخل وخامسا مقاسة زمان الانقباض
بزمان الانقباض وسادسا زمان الانقباض بزمان السكون الخارج
وسابعها مقاسة زمان الانقباض بزمان السكون الداخل وبانها
مقاسة زمان السكون الخارج بزمان السكون الخارج وناسعا مقاسة
زمان السكون الخارج بزمان السكون الداخل وعاشرها مقاسة زمان
السكون

١٠١
السكون الداخل بزمان السكون الداخل هذا اذا امكن للجسد درال الامور
الاربعة وان قصر الحس عن ضبط ذلك كله اي ضبط مجموع الحركتين و
السكونين قال القرشي فيمكن حسذ وقوع المقاسة بين الازمان على
ثلثة اوجه احدها مقاسة زمان الحركة التي هي الانبساط الى زمان
الحركة وثانها مقاسة زمان الحركة الى زمان السكون اعني السكون في
الحس وهو ان الحس حركة وذلك هو الزمان الواقع بين الانبساطين وان
كان فيه حركة وبالثالث مقاسة زمان السكون بزمان السكون لكن باعتبار
الوزن بمقاسة زمان ما يحس من الحركة الى الزمان الذي لا يحس فيه الحركة
وذلك على تقدير الاحساس بالانقباض يكون باعتبار زمان كل واحدة
من الحركتين الى الزمان المتخلل بينهما وعلى تقدير عدم الاحساس بالانقباض
فباعتبار مقاسة زمان الانبساط الى الزمان المتخلل بين الانبساطين
على ما قال فمقاسه مقادير نسب الازمنة الانبساط الى الزمان
الذي من كل انبساطين وبالجمل الزمان الذي فيه السكون قيل ان
الشيء انما يقال له انه ثلث لهذا وزرع اذا كان مثله وعلى هذا كيف
يصح اعتبار النسبة بين الحركة والسكون فانه ليس مثل الحركة بل هو عددها
او ضدّها على اختلاف المذهبين واجيب بان الشيخ ما جعل الوزن
عبارة عن اعتبار نسبة الحركة الى السكون بل عن اعتبار نسبة زمان
الحركة الى زمان السكون والزمان طبيعة متشابهة وجودية وعلى هذا
يصح ان يقاس زمان الحركة بزمان السكون قال المسيحي وهذه الازمنة
الاربعة تختلف باختلاف الانسان والبلدان والعصول وانواع

التدبير مثاله نبض الصبي حركة انبساطه اسرع من حره انقباضه لا اطول على
 ما قال ابو سهل الميحي لان مسافه الحركه واحده والمكانت اسرع لان
 حاجته الى جذب النسيم اسد وجا حته الى دفع البخار والدخان وقد
 عرفت العلم في ذلك عند الظلم في امرجة الانسان واذا كان انبساطه
 اسرع فكون زمان السكون الخارج اطول لان ما نقص من زمان الحركة
 يزيد في زمان السكون وبالعكس لان الفرض ان المسافة واحدة فكون
 حينئذ لزمان حركه الانبساط الى زمان حركه الانقباض في النقصان
 نسبة و لزمان السكون الخارج الى الداخل في الزيادة نسبة فالوزن
 هو اعتبار تلك النسب ومقايضة بعضها الى بعض متى كانت هذه النسب
 محفوظة قيل لهذا النبض حسن الوزن وان لم يكن محفوظة فيلزم سمي
 الوزن قال جالينوس في المقالة الاولى من النبض الكبير ولا ينبغي ان يقال
 لهذا الصنف لا وزن له لان كل نبض له وزن ولذلك لم يكن ضد النبض
 الذي له وزن النبض الذي لا وزن له بل النبض الحسن الوزن واحد
 لا ينقسم وما سمي الوزن فانواعه ثلثه بجانب كنبض الصبي اذا
 شابه نبض الشاب ومخالف الوزن اذا شابه نبض الكهل وخارج
 الوزن اذا لم يشابه نبض سن من الانسان كما لو كان مثلاً من بعد
 او من قضا قال الميحي وكذا القول في نبض كل واحد من الفصول و
 البلدان وانواع التدابير فان لكل منها نبضاً خاصاً ولذلك النبض حركات
 مخصوصة وسكنات كذلك ولكل واحد منها نسبة الى غيره بالزيادة
 او بالنقصان فمتى كانت تلك النسب محفوظة شمل النبض حسن الوزن

والا يرد في الوزن ثم قال وفي كل واحد من فصول الاقسام العشرة الاولى
 والثلثة الباقية التي ذكرهما القرشي نظرو وجهين احدهما ان يقاسه
 زمان الانبساط بزمان الانبساط و زمان الانقباض بزمان الانقباض
 و زمان السكون الخارج بزمان السكون الخارج و زمان السكون الداخل
 بزمان السكون الداخل لا يصح الا في اولنا ان لكل واحد من الانسان و
 البلدان والفصول وانواع التدبير نبضاً خاصاً كما في نبض الصبي واذا كان كذلك
 فكيف يصح ان يقال ان زمان انبساطه يزيد على زمان انبساطه الباقى
 او زمان انقباضه على زمان انقباضه الباقى وكذلك القول في زمان
 السكون الخارج او زمان السكون الداخل المتشابهين فانه ان لم يكن زمان
 الانبساط الاول كزمان الباقى ولا زمان الانقباض الاول كزمان الباقى
 ولا زمان السكون الخارج الاول كزمان نظيره الباقى ولا زمان السكون
 الداخل الاول كزمان الداخل الباقى لم يكن لكل واحد من الانسان قبض
 خاص وتبطل القاعدة المذكورة وان كان زمان كل واحد واحد من
 الانبساطين او الانقباضين مثل الآخر وكذا السكونين لا يقال له حسن
 الوزن لان حسن الوزن معناه ان يكون في كل واحد من انواع الحركات
 المذكورة والسكنات زيادة على الآخر وتلك الزيادة نسبة الى قرينه
 المزود عليه فمتى كانت هذه النسبة محفوظة قيل لمثل هذا النبض حسن
 الوزن ومتى لم يكن محفوظة قيل سمي الوزن و اذا كان كذلك فما عدا
 هذه هو المعبر والمفتق عليه وبانها ان مقايضة زمان الانبساط بزمان
 الانقباض و زمان الانبساط بزمان السكون الخارج او الداخل يقع عن

العكس لانه متى كان كل منهما زائدا على الاخر او ناقصا منه لم يكن ذلك العكس مجزى
فائدة لانه ليس فيه نقص لان جانب الزيادة ولا جانب النقصان وكذلك
مقاسة السكون الخارج بالداخل وغير ذلك من المقاسات التي ذكرها وذكر
عكسها هذا ما قاله على العشر الاولى قال ويرد على الثلثة النظران المذكوران
هذا ما ذكره ونظرين نظران اما في الاول فلانا لا نسلم انه لو زاد انبساط
نبض الصبي على انبساطه الثاني لم يكن للصبي نبض خاص لان نبض الصبي عرضا
يحد طرفا افراطا وتفریطا فاما يتحرك في ذلك العرض وكان نسبة احد
الزمانين الى الاخر مثل المعتدل اذا كان في ذلك السن كان جيد الوزن
ويكون النبض في جميع هذه الانتقالات عما يقتضيه سن الصبي ولا
يخرج باختلاف زمانه انبساطين او انقباضين عن معنى السن
سلمناه لكن لا نسلم ان حسن الوزن انما يكون اذا كان في كل الحركات والسكنات
مختلفة بل انما يكون اذا لم يكن الكل مفرقا والاول حجت السامة كما عرفت
فعلى هذا يجوز ان يكون بعض النسب التي بين الازمنة مثلثة وان لم يكن
من النسب الموسيقارية ولها نفع في الطب فانه اذا كان زمان ادخال
الهواء بالانبساط مثل زمان اخراج الدخان بالانقباض علم ان الحاجة
الى التطفئة مثل الحاجة الى النقية وقد تقدم مثله واما في الثاني فلانه
ما ذكر في العشر عكس مقاسه لغني اصلها عن ذلك الاصل ومن فساده
النظرين في العشر يعرف فسادهما في الثلثة ولما كان الوزن عند الاطباء
عبارة عن مقاسة زمان احد الحركتين بزمان الحركة الاخرى فيكون
او زمان احد السكونين بزمان السكون الاخر او زمان احد الحركتين

بزمان

بزمان الحركة الاخرى او زمان احد السكونين بزمان السكون الاخر او زمان
احدى الحركتين بزمان احد السكونين او بالعكس قال **والذين يدخلون في**
هذا الباب اي باب الوزن **مقاسة زمان الحركة بزمان الحركة و زمان**
السكون ب زمان السكون فهم يدخلون بابا اي باب الاستواء والاختلاف
باب اي في باب الوزن **على ان ذلك لا يدخل جانبا ايضا غير محال**
الا انه غير جيد واللامام في تقريره وذلك لانا لو اعتبرنا زمان احد
الحركتين بالآخر في ذلك يكون اعتبار اختلاف الحركتين واستوائها في السرعة
والبطء ولو اعتبرنا زمان احد السكونين بالآخر فقد اعتبرنا الاستواء
والاختلاف محسنا يكون قد ادخلنا جنس الاستواء والاختلاف
في جنس الوزن وذلك هو المعنى من ادخال باب في باب هكذا صح
لامام هذا الظالم وفيه نظرون وجهين احدهما ان المراد من الاستواء
عما فسر الشيخ تشابه نبضات او اجزاء نبضة او اجزاء جزر واحد
من النبضة في الامور الخمسة او الهمائة والزمان خارج عن هذه الامور
كلها او جعلها فلا يلزم من تشابه الحركتين في الزمان استواء هلهما الخمسة
او الهمائة ولا دخل اختلاف الحركتين فيه اختلافهما وكذا في استواء زمان
السكونين واختلافهما لا يلزم تشابه ولا اختلاف وبانها ان اعتبار
احدى الحركتين بالآخر في الجنس الماخوذ من الاستواء والاختلاف
هو اعتبار تشابه واختلافهما غير مقاسة الى المعتدل واعتبار
احدى الحركتين بالآخر في جنس الوزن هو باعتبار المقاسة الى المعتدل
اي نسبة زمان احدهما الى الاخر هل هي مثل نسبة زمان احدهما

الى الاخرى في المعتدل او مخالفاً لتلك النسبة وغير اعتبار انها متشابهة
او مختلفان في الامور الخمسة او الثمانية ولهذا قال القرسى هذا الكلام
من الشيخ لا يستقيم وذلك لانه رضى ان مقياسه زمان الانبساط بين
الانبساط هو بعينه اعتبار الاستواء والاختلاف في السرعة والاجل
ذلك جعل مقياسه الزمانه اذا قصر الجس عن ادراك الامور الاربعة
صنفوا واحداً وهو مقياسه مقادير نسب زمان الحركة الى الزمان
الذي بين الانبساطين وليس الامر كما ظنه وذلك لانه فرق بين اعتبار
الاستواء والاختلاف في السرعة وبين مقياسه زمان الانبساطين
فان مقياسه مقادير زمانه الانبساطين هو ان نظروا نسبة احدهما
الى الاخر وهو هي نسبة الضعف مثلاً او الزيادة نصفاً او غير ذلك وذلك لا
محالة خارج عن الاستواء والاختلاف والنظام ومعاله هذا كلام
المعرض على كلام الامام وفيه نظرون وجوه اما اولها فلان الزمان
وان كان خارجاً عن بعض هذه الامور فلا يلزم ان يكون داخلها في بعضها
كالسرعة والبطء فان تساوى زمانا الحركتين استوتوا في السرعة وان
اختلفا اختلفا فيها واما انه لا يلزم من تشابه الحركتين في الزمان
استواءهما في الامور الخمسة او الثمانية فلم يدع احدهما للزوم حتى يقال
انه لا يلزم واما بان فلان المذكور في الوجه الثاني هو فرق بين اعتبار
احدى الحركتين بالآخر في جنس الاستواء والاختلاف وبين اعتبار
احدهما بالآخر في جنس الوزن بان الاول غير متيسر بالنسبة الى المعتدل
والثاني متيسر بالنسبة اليه فان ارادها واحداً بالذات ومختلفاً بالاعتبار

نسب صم

حتى

حتى لا يلزم ادخالها في باب فهو فاسد لانها محتملان بالذات وان اراد
غيره فلا يلزم واما بالثالث فلان لا نسلم ان الشيخ يظن ان مقياسه زمان
الانبساط بنوعان الانبساط هو بعينه اعتبار الاستواء والاختلاف في
السرعة وليس سلمنا انه ظن ذلك فلا نسلم ان الامر كما ظنه لان الوزن
لا يمكن ان يعتبر الا في نسبة زمان الحركة الى زمان السكون لان النسب
الموسيقارية يمكن ان تقع في الوزن بهذا التفسير لان هذه النسبة في
المعتدل يمكن ان يكون احدي تلك النسب ولا يمكن ان تقع في النسب الوزنية
المفترية باعتبار زمان الحركة الى زمان الحركة وزمان السكون بنوعان
السكون لان المعتدل لا يختلف بنضه بل يتوى ولذا سوى زمانا
الحركتين او السكونين فيكون نسبتها نسبة التساوي وهي خارجة عن
النسب الموسيقارية فظهر ما ذكرنا ان عمر نسبة زمان الحركة الى زمان
السكون سواء كان نسبة زمان الحركة الى زمان الحركة باى اعتبار
كان او نسبة زمان السكون الى زمان السكون لذلك اذا دخل في باب
الوزن لان غير تلك النسبة من باب الاستواء والاختلاف فافهم
هذه المسئلة على هذا الوجه واعبرها بما يجي من الكلام ولا تخفى بعد
ذلك معنى قول الشيخ **والوزن هو الذي يقع فيه النسب الموسيقارية**
بريد النسب التي ذكرناها في البحث المتقدم وثبته ان يكون ذلك للنسب
والمشابهة بين النبط والموسيقا وهو بعد هذا الكلام اذا لمعنى ذلك ذلك
في جنس النظام وغير النظام وثبته ان يكون من قوله واما الجنس المأخوذ
من الوزن الى ههنا كان مكتوباً على الهامش الى الخامس خرج على

انه يكون مستقما عما ذكر من نقله النسخ الى ههنا على سبيل الغلط هكذا قاله
 القرشي وارتضاه المصحح ويمكن ان يجاب عنه بانه لا غلط ولا تحريف
 وذلك لان الشيخ لما فرغ من بيان جنس المنظم وغير المنظم واراها ان سرع
 في بيان جنس الوزن مهتدا ولا مقدمة وقال ينبغي ان يعلم ان النسب
 طبعه موسيقاريه ولما فرغ من المقدمة يتبين اعتبار الوزن ثم عرّف
 الوزن ويتبين الجيد والردى منه وهو كلام منظم مرتب لا غلط فيه
 ولا تحريف ولا بعدل ولا تاخير قال الامام في تفسير الوزن بما ذكره
 شك لانه خصص الوزن بمقايضة زمان الحركة بزمان السكون والنسب
 الموسيقاريه انما يحصل بمقايضة زمانى الحركتين وزمانى السكونين فليكن
 يمكن ان يخصص النسب الموسيقاريه بالوزن ثم قال ولعله ذكر ذلك لى
 الوزن ههنا على مذهب من تدخل مقايضة ازمته الحركات وازمته
 السلكنات في الوزن وهو حق ولا حاجة الى هذا الاعتذار فان النسب
 الموسيقاريه تقع بين الجميع اى بين زمانى الحركتين وبين زمانى السكونين
 وبين زمانى الحركة والسكون واذا كان كذلك جاز ان يفسر الوزن بانه الذي
 تقع فيه النسب الموسيقاريه وبانه الذي يقاس فيه زمان الحركة بزمان
 السكون لان النسب الموسيقاريه تقع فيه لجواز ان يكون زمان الحركة بلبه
 امثال زمان السكون او مثل ونصف او مثل وثلث او مثل وربع و
 قال الخوفا في هذا التفسير بناسب اعتبار احدى الحركتين بالآخرى لان بالنسب
 في الموسيقى هو باعتبار مقايسته بعض الحركات ببعض
 والصحيح في الوزن هو مقايضة زمان احدى الحركتين بالآخرى ان تقع

ذلك

ذلك في الطب اكثر من حيث انه اذا كان زمان الانبساط اكثر من زمان
 الانقباض بالنسبة الى ما هو في المعتدل دل على ان الحاجة الى التطفيف
 اكثر من الحاجة الى التنقيص فدل على حرارة سا دجة وعلى قلة امتلاء
 ولو كان الامر بالعكس دل على ان الحرارة اقل والامتلاء اكثر ثم قال وان
 الصحيح في مقايسته زمان الحركة بزمان الحركة فلا يكون مراد
 الشيخ من الوزن الذي فسر الوزن المراد في الطب بل الوزن المراد
 في الموسيقى اى الوزن موضوعا ولا لهذا المعنى وبني المعنى الذي
 ذكرناه ههنا مناسبة فنقل اليه وفيه نظر لان اليك النسب في الموسيقى
 وان كان يكون باعتبار مقايضة بعض الحركات ببعض فقد يكون ايضا
 باعتبار مقايضة السلكنات بعضها ببعض وباعتبار مقايسته ازمته
 الحركات بازمته السلكنات وبالعكس فلا يكون اذن الصحيح في الوزن
 هو مقايضة احدى الحركتين بالآخرى وان كان الصحيح ذلك مجوزا ان
 يكون المراد بالوزن المفسر هو هذا الوزن ويصح لان نسبة زمان
 احدى الحركتين الى زمان الاخرى ما تقع فيها النسب الموسيقاريه
 لا الوزن المراد في الموسيقى على الوجه الذي قال الخوفا في ذلك ليرى في
 لفظ الشيخ ما يشعر بذلك مع انه لا حاجة الى ذلك كما عرفت قال
 السامري الراي المشهور في الوزن هو نسبة الازمته الاربعه الى
 الحركتين والسلكنين بعضها الى بعض والوزن على هذا الراي يفتن
 الى عشرة انواع لما عرفت ان التركيب بين الاربعه عشر واما
 من لم يدرك الانقباض فيكون لكل نبضة زمانان زمان حركة وزمان

الوزن ص

سكوت ولعل من الزمان مقدار ونسبة الى الآخر فالوزن هو اعتبار تلك النسبة
 وذلك بان نفس زمان الحركة بزمان السكون وبالعكس ووجه قياس زمانه
 الحركات والسكنات بعضها الى بعض نسبة وزنيته فينبغي ان لا تتعدى قياس
 الحركة الداخلة بالحركة الخارجة اي حركة الانبساط بحركة الانقباض وبالعكس
 ولا تتعدى قياس السكون الداخل بالسكون الخارج وهذا معنى ما قاله الفاضل
 جالسوس في المعالي الاولى من النبض الكبير والاسرار التي هي القياس منها هي
 ما كانت من جنس واحد بان تقاس زمان الانبساط بزمان الانقباض والسكون
 الداخل بالسكون الخارج فهذه هي الاشياء المتجانسة ثم اورد سوا الاعمال واعتبر
 في الوزن قياس حركة الى حركة وسكون الى سكون انه لا دخل في الوزن
 ما ليس منه لانك ان اعتبرت قياس حركة الى حركة فلا تخلوا ما ان يعتبر مقدار
 الحركة الى مقدار فيكون من ذلك العظيم والصغير وكيفية الحركة الى
 كيفية الحركة فقد دخل السريع والبطي وكذلك في باب السكون يدخل المتواتر
 والمسافات في الوزن فهذا معنى كلام الشيخ يدخلون بل في باب ومعنى
 قوله ان هذا الادخال غير جليل الا انه جائز هو ان اعتبار احدي الحركتين
 بالآخرى انما هي بانها مساوية لها في العظم والصغر او السرعة او مخالفة
 لها وكذلك اعتبار احد السكونين بالآخر انما هو بانه مساوية في التواتر والمسافات
 او مخالفة فلو ادخلنا هذين الاعتبارين في الوزن لكان قد ادخلنا في
 جنس الوزن ما كنا ادخلناه اولاً في جنس الاستواء والاختلاف وهذا غير
 جليل لكنه جائز حيث ان اعتبار دخولها تحت الاستواء والاختلاف
 مغاير لدخولها في الوزن وبيان ذلك اننا اذا اعتبرنا في الوزن قياس زمان

له

الحركة الى زمان الحركة وفي السريع والبطي كيفية الحركة لا مجرد قصر الزمان
 وطوله وفي العظم والصغير مقدار الحركة لانها وان كانت الحركة لا يكون
 الا في الزمان بقي الكلام في المتواتر والمسافات لان لعالم ان يقول اعتبار
 السكون في التواتر والمسافات هو بحسب اعتبار الوزن لانه يعتبر فيه قصر
 الزمان وطوله لانه ان كان الزمان قصيراً كان متواتراً وان كان طويلاً
 كان متفاوتاً وهذه نسبة واقعة بين الزمانين وهو الوزن فان قيل
 الفرق هو ان في التواتر والمسافات اعتبر قصر الزمان وطوله وفي الوزن
 اعتبر نسبة واقعة بين مقادير الزمان وهذا الاعتبار غير الاعتبار
 بحسب بان النسبة الواقعة بين مقادير الزمان اعم فتدرج فيها نسبة قصر
 الزمان وطوله فيعود المحذور وهو دخول المتواتر والمسافات في الوزن
 فان قيل ان اعتبار التواتر والمسافات من مقولة الكم واعتبار النسبة
 الواقعة في الوزن من باب المضاف فما خيران فالجواب ان جعل
 هذه العضية جزئية وهو ان بعض الحركة في الوزن تقاس بحركة وبعض
 السكون سكون هذا كلامه بالفاظه وفيه نظر لان كلام جالسوس صحيح
 لا يرد عليه شيء لان حاصل ان من اعتبر في الوزن نسبة زمان الحركة
 الى زمان الحركة والنسبة زمان السكون الى زمان السكون بل اعتبر
 نسبة الحركة الى الحركة والسكون الى السكون بل ربه ادخال باب هو باب
 العظم والصغر والتواتر والمسافات في باب هو باب الوزن وهو كلام صحيح
 واما من اعتبر نسبة زمان الحركة الى زمان الحركة وزمان السكون بزمان
 السكون ولا يكون قد ادخلنا في باب عما قاله الشيخ لانه في اقسام

كلامه

الوزن وإذا كان كذلك فكيف يكون معنى كلام الشيخ ما ذكره جالسوس بل هما
متنافيان إذ عند جالسوس إن لم يعتبر الزمان يلزمه إدخال باب في باب
وعند الشيخ إن لم يعتبر ذلك يلزمه إدخال باب في باب آخر والآخر قول
لجانب بأن النسبة الواقعة من مقادير الزمان منه أعم مندرج فيها نسبة
قصر الزمان وطوله لا طائل تحته لأن المراد من النسبة الواقعة من مقادير
الزمن هي النسب المستقرّة الموجودة في النبض وهي ثلثه لا أمثاله
والضعف ومثل ونصف ومثل وثلث ومثل وربع ونسبة قصر
الزمان وطوله لا تدرج فيها ولا في قوله فالجواب المحترز إلى آخره هذان
محضان الحركة في الوزن تقاس بحركة ولا سلكون فيه تقاس بسلكون والا
لزم إدخال باب في باب في بعض فرض من الحركة والسلكون بل
المعتبر في الوزن هو اعتبار النسب السالفة بين الزمان وطوله لا
جميع ما ذكره وقد عرفت ما هو الحق فيه وإذا علمت ذلك فاعلم أن
الحسن المأخوذ من الوزن ينقسم أولاً إلى نوعين لأن الوزن إما أن يكون
طبيعياً ويسمى جيد الوزن أو لا يكون كذلك ويسمى ردي الوزن ويسمى
الوزن وأنواع الردي الوزن ثلثه لأنه إما أن لا يشبهه وزن طبيعي
لسن الثمة ويسمى الخارج عن الوزن والبعيد عن الوزن أو يشبهه وزن
سن مثلاً فإما أن يكون ذلك السن سنّاً يلي صاحبها أو لا يكون و
الأول يسمى المغيث الوزن والمجاوز الوزن وقد سماه بعضهم بالخارج
عن الوزن والثاني يسمى المباين الوزن وقد سماه بعضهم بجانب الوزن
وبعبارة أخرى جيد الوزن هو الذي يكون نسبة أحد الزمانين إلى الآخر

مثل

مثل ما في سن في الأسنان المعتدل ولا يكون مشابهاً لشيء من
أسنان المعتدل كان ذلك خارج الوزن وإن كانت مشابهاً لشيء من
أسنان المعتدل فإما أن يكون شبيهة لسن يلي سن صاحبها أو لسن
لا يلي سن صاحبها إلى آخره وإلى ما ذكرنا أشار بقوله ونقول النبض
إما أن يكون جيد الوزن وإما أن يكون ردي الوزن والردى
الوزن أنواع ثلثه أحدها المغيث الوزن ومجاوز الوزن وهو
الذي يكون وزنه وزن سن يلي سن صاحبها كما يكون للصبيان
وزن نبض الثبيان والثاني مباين الوزن كما يكون للصبيان
وزن نبض الشيوخ والثالث الخارج عن الوزن وهو الذي
لا يشبهه في وزنه نبض من نبض الأسنان بأن يكون مرتفعاً
أو مرتفعاً مثلاً وخروج النبض عن الوزن كثير أيديك على
حال تغير حال عظيم وذلك لأنه كلما كان خروج الوزن أكثر
كان مزاجه أبعد عن معضد ذلك السن الذي فيه ومدل على ذلك
تغير عظم الاستيما إذا كان خارج الوزن قال للإمام ولختم هذا
الفصل بفروق أربعة وخمس لما التزمنا أن نورد جميع ما أورده
الشارحون تأبعناه وأوردناه وإن كان من المحتمل أن يكون بعضها
قد تكرر وبعضها ما تكرر في موضع القول إلا أن مناسبة لذكر هذه
الفروق في هذا المقام الأول الفروق بين الصلب والقوى
وذلك لأن القوى هو الذي له قوة أن يغمر اليد الجاشية والصلب
هو الذي له قوة أن لا يغمر عن اليد الجاشية ولحقها غير الآخر

وقد ينفل كل واحد منها عن الآخر مثل ان الترخ والماء النازل لها قوة
الدفع وليس لها قوة عدم الاندفاع فيها مع قوتها ليس لها صلابة وكذلك
بالعكس مثل ان الحجر الواقف وسائر الاجسام الواقفة الصلبة كالحدود
ونحوه لها قوة عدم الاندفاع والا نغماز وليس لها قوة الدفع فهي في تلك
الحالة صلبة غير قوية ولان الصلب يضر في بذل والقوى بذل
غير ان يضر الثاني الفرق بين العظم والقوى لوقوع التشابه
سواء واضح اذ يمكن الاحساس بالعظم بالبصر كما شاهد في المهزول
وتحذب كثر في العروق عند انبساطه ولا يمكن الاحساس بالقوى
بالبصر بل بالمصافحة فالقوى هو الذي يدفع اليد غير اعتبار ما يلقي
الاصابع والعظم هو الذي يلقي في الاصابع شيئا كثيرا وغير اعتبار انه
يدفع اليد ولا يدفعها الثالث الفرق بين الصغير والسريع اذ قد
تشبهان وحيث انه يقل زمان الحركة فيها والفرق ان السريع
قد يكون مع قلة زمانه مسافته كثره والصغير لا يتصور ان يكون مسافته
كثرة لكن قد يكون زمان حركته كثيرا والسريع لا يتصور فيه ذلك الرابع
الفرق بين العظم والملتلي فانها قد تشبهان في حيث اشتراكهما في كثر
ما يلقي اليدهنهما والفرق ان الملتلي اصبر على الغمز والعظم وشارك
القوى ايضا في مصابرة الغمز والفرق بينهما ان الملتلي اذا غمزت عليه
وجدت العروق كأنه يفتح شي من موضع الغمز الى جانبه كما شاهد
في الزرق المنفوخ عند الغمز في الخطاط موضع الغمز واشراف جانبه
والقوى لا يوجد فيه ذلك والفرق بين العظم والملتلي ان كثر ما يلقي

في اليد في العظم بالحركة لا بحجم العروق وفي الملتلي بحجم العروق لا بالحركة
وهو واضح واذا عرفت ذلك فاعلم ان جالسوس ذكر في المقالة الاولى في
النبيض الكبير للناسبة الموجودة بين جنس الوزن وجنس التواتر والساوت
في النبضة الواحدة في اجزاء شتى في العروق وقال ان اجزاء الشريان
في النبضة الواحدة اما ان تتحرك معا وتساكن معا وتبتدي بالحركة لثانته
معا ولا يكون كذلك والاقسام ثمانية احدها ان يكون معا معا والثاني
ان يكون معا غير معا والثالث ان يكون معا غير معا والرابع ان
يكون معا غير معا والسابع ان يكون غير معا معا والسادس
ان يكون غير معا غير معا والسابع ان يكون غير معا غير معا
والثامن ان يكون غير معا غير معا غير معا والسابع ان يكون غير معا غير معا
الحركة لثانته ليتحدد به زمان السكون وفي الطرف الاخر اذ هو متحد
الاول بانقضاء الحركة الاولى فيصير متحد في طرفيه وقال في التركيب
الاول معا معا اي يبتدي في اجزاء الحركة الاربعة معا وينتهي
معا وينتهي بالحركة الثانية معا وكذلك تاويل لفظة معا في كل قسم منه
يعلم تاويل لفظة غير معا فاذا وضعت هذه التراكيب الثمانية في مقادير
ازمان السكون خاصة تعرف منها التساوي في التواتر والاختلاف
فيه حتى اذا كانت المقادير متساوية قال متساوية او متنق في التواتر والساوت
واذا كانت مختلفة قال هو مختلف في التواتر والساوت والناظر في ربه
ازمان السكون المذكورة الى زمان الحركة التي قبلها لان وحدها النسبة للتوقعة
في ذلك النبيض طبعاً في سنة قال هو حسن الوزن وان وحدها للاعلى

تلك النسبة فالهوسى الوزن فالاول وهو معاً معاً في الجنس
اما في التواتر فلتنسواى ازمته السكنات لسكونها معاً فحركها معاً واما
في الوزن فلان زمان الحركة والسكون لكل جزء مساو لزمان الحركة
والسكون للجزء الاخر والباقي وهو معاً معاً غير معاً محلي في الجنس
لان الحركات الاول متفقة والسكنات مختلفة واذا اختلفت السكنات
بطل الاتفاق في التواتر وكذا في الوزن لانه لا يتم اذا قيست حركات
متفقة بسكنات مختلفة لان نسبة كل حركة الى سكونها غير نسبة الحركة
الاخرى الى سكونها والثالث وهو معاً معاً غير معاً محلي في الجنس
لان نهاية الحركة الاولى مختلفة وبداية الثانية متفقة فيختلف
زمان السكون بالضرورة واذا اختلف زمان السكون بطل الاتفاق
في التواتر والوزن فلفرض بطريق المثال ان مبلغ زمان الحركة
عشر ساعات ولكن الجزء الاول تحرك ساعة وسكن تسعة
والباقي تحرك ساعتين وسكن ثمانية والثالث تحرك ثلثا وسكن
سبعاً ولاختلاف زمان السكون يسقط الاتفاق في التواتر وكذا
في الوزن لان نسبة الواحد الى التسعة ليست كنسبة الاثنين الى
الثمانية والرابع وهو معاً معاً غير معاً يمكن ان ينفق في
الجنس وذلك انا اذا فرضنا الاجزاء ابتدأت بالحركة معاً ولم
تسكن معاً حتى يكون الجزء الاول قد تحرك واحداً والباقي اثنين
والثالث ثلثا وكلها تسكن خمس ساعات ولا يبتدىء بالباقي معاً
لكن الجزء الاول يبتدىء من الساعة والباقي من الثامنة والثالث

و

من الساعة فسقوط في التواتر لتنسواى ازمته السكنات ويختلف في
الوزن لاختلاف نسب ازمان الحركة الاولى الى ازمان سكونها فاما ان
كان الجزء الاول تحرك ساعة وسكن ساعتين والباقي تحرك ساعتين
وسكن اربعة والثالث تحرك اربع ساعات وسكن ستاً فيختلف في
التواتر لاختلاف ازمته السكون وسقوط في الوزن لان نسبة الواحد
الى الاثنين كنسبة الاثنين الى الاربعة والخامس غير معاً معاً يسقط
في جنس التواتر لتنسواى نسبة ازمته السكنات ويختلف في جنس
الوزن لاختلاف ازمته الحركات وتنسواى ازمته السكنات فلا يكون
نسبة كل حركة الى سكونها متنسوية والسادس غير معاً معاً غير معاً
وهذا لا يسقط في الجنس اما في التواتر فلا يخلو ازمته السكنات
واما في الوزن فلا يخلو ازمته الحركات والسابع غير معاً غير معاً
معاً لا يسقط في شيء من الجنس لان زمان السكون فيه يخلو
ان انفتحت الحركة الاولى مثال ذلك ان نفرض الجزء الاول ابتداء بالحركة
في الساعة الاولى والباقي في الثانية والثالث في الثالثة والرابع في
الرابعة وتحركت باسرها وسكنت وابتدأت معاً بالحركة الباقية
ولتنسواى الحركات الاول واختلاف سكونها يمنع وجود وفاق
في الجنس جميعاً لما عرفت والباقي غير معاً غير معاً غير معاً
فهو قد سقط في جنس الوزن والتواتر مثال ذلك ان تحرك الحركة الاولى
في الساعة الاولى والباقي في الثانية والثالث في الثالثة والرابع في
الرابعة وتحرك باسرها ثلث ساعات وتسكن ساعتين ويبتدىء بالحركة

الثانية على اختلاف فلتساوي أزمنة السكون بفوق في التواتر والان نسبة زمان
 كل حركة الى زمان سكونها كنسبة الحركة الاخرى الى سكونها قال جالينوس واعلم ان
 هذه المناسبات توجد اذا اخذنا النبضة بتم تحركة واحدة وسكون واحد
 ومثلها توجد عندها نفرض النبضة مولفه وحركتين وسكونين قال
 رحمه الله **الفصل الثاني في النبض المستوي والمختلف** لما كانت انواع
 جنس الاستواء والاختلاف كثيرة خصص الشيخ لها هذا الفصل والذي
 بعده وقال **يقولون** اي الاطباء العالمون بادراك هذه الامور **ان النبض**
المختلف اما ان يكون اختلافه في نبضات كثيرة او نبضة واحدة و
 للمختلف في نبضه واحدة اما ان يختلف في اجزاء كثيرة اي في موقع
 اصابع مبهاته او في جزو واحد او في موقع اصبع واحد وهذا ظاهر
 غنى عن البسط واما قوله **والمختلف في نبضات كثيرة** فنفقروا الى بسط
 وذلك لان اقسامه ثلثة لانه اما ان يكون اختلافه في النبضات متدرجا
 او لا يكون والمتدرج اما ان يكون في تدرجه جاريا على الاستواء او لا يكون
 والذي يكون اختلافه اما متدرجا لكنه غير جاريا على الاستواء كلاهما
 لا ينضبط اقسامهما ولذلك اقتصر الشيخ على ذكر القسم الاخير وهو المتدرج
 في اختلافه الجاري في تدرجه على الاستواء وعلى بيان اقسامه وقال
منه المختلف المتدرج الجاري على الاستواء وهذا على قسمين لان تدرجه
 اما ان يكون مرحلة الى ازديادها او الى نقصانها وهذا استواء بار يكون زياده
 الاولى على الثابت او نقصانها منها كزيادة الدابة على الثابت او نقصانها منها
 على هذا ولست اعني بالازيد والانقص ههنا ما يختص بجنس المقدار بل ما

نعم

نعم كل جنس يقع فيه زيادة ونقصان فلا يخرج من ذلك سوى ثلثة اجناس
 وهي جنس الاستواء والاختلاف وجنس النظام وغير النظام وجنس الوزن
 وقول الشيخ او متراجعا وصغره اما هو على سبيل المثال لان هذا المختص
 بالعظم والصغر ولا شك ان ما يكون تدرجه الى الزيادة في الحالة التي
 هي افضل والنقصان في الحالة التي هي ابدى فلا بد من انتهائه الى الامر
 الطبيعي في ذلك واما ما يكون تدرجه الى الزيادة في الحالة التي هي ابدى
 والنقصان في الحالة التي هي افضل فلا يلزم ان ينتهي في ذلك بل قد يبلغ الى
 ان يبطل النبض بالكلية فلذلك يكون هذا على قسمين لانه اما ان ينتهي
 الى حاله او لا ينتهي ولم يذكر الشيخ هذا لانه ليس بعام لكل زياده ولكل
 نقصان وما انتهى الى حاله ما فهو ينقسم الى قسمين لانه اما ان يبقى على
 تلك الحالة او يفارقها ولم يذكر الشيخ الباقي عما تلك الحال لان ذلك لا يصير
 مختلفا وكلامه فيما هو بعد مختلف والذي يفارقها على قسمين لانه
 اما ان يفارقها الى الجهة التي ابتداء منها او الى الزيادة على الغاية الى
 انتهى اليها من زيادة او نقصان ولم يذكر الشيخ هذا القسم لان ذلك في
 الحقيقة يكون باقيا على تدرجه ولم ينته بعد لكن تدرجه اختلف
 وكلامه اما هو فيما يكون تدرجه على السواء او لان نفسهم للمتدرج
 الجاري على الاستواء لا احتمله هذا الذي يفارق تلك الحالة التي
 الزيادة في الغاية التي انتهى اليها على قسمين لانه اما ان يفعل ذلك بعد
 ان يقف او لا يكون والذي يفارقها الى الجهة التي ابتداء منها على قسمين
 لانه اما ان يكون انتقاله الى تلك الجهة بتدرج او بغير تدرج والمنقول

غير متدرج

الهابط تدريج اما ان يكون تدرجه في ذلك منشأها او لا يكون والمنقل سدرج
 متشابه اما ان يكون تدرجه منشأها للتدرج الذي في الماخذا الاول او
 لا يكون وعما هذه الاقسام كلها اما ان يكون ذلك بعد وقوف على الغاية التي
 انتهى اليها او لا يكون ولم يذكر في هذا القسم الاخير لما ذكرنا في التفسير
 وعلى كل واحد من هذه الاقسام فاما ان يكون عوده الى تلك الحالة التي فارقتها
 او لا فقط او يجاوزها او يقصر عنها دونها والذي يقصر دونها اما ان ينقطع
 عنها بحركة تقع فيه حيث توقع فيه سكون او يسكون حيث يتوقع فيه
 حركة او لا يكون كذلك بل اما ان يقع على الحالة التي ينهي عندها سوار كانت
 محبوبة او مذمومة او يرجع قهقري فهذه اقسام الاختلاف في نبضات
 والى بعض هذه الاقسام اشار بقوله **وهو ان نأخذ في نبضة منتقل**
الى ازيد منها وانقص لان الطسعة قد يتبدل بالحركة من نبضتها اما
 عظيمة او صغيرة ثم نأخذ في الصغرى والعظم على تدرج متشابه ونهت
 الى حد ولذلك يسمى ذنب الفار لان احد طرفيه دقيق والآخر غليظ
وسمى على ذلك النهج اي نهج الازدياد والانقاص على وتيرة واحدة
 بنظام واحد من رتبة واحدة او مقدار واحد وغيرهما مما لحمل الزيادة
 والنقصان **حتى يوافي** اي ينتهي **غاية في النقصان** اي ان كان المبدأ
 من العظم او **غاية في الزيادة** اي ان كان المبدأ من الصغر **تدرج متشابه**
 اي حافظ للنظام واحد كما ذكرنا **منتقطع** اي ما كان مستمر عليه من
 الازدياد والانقاص لم يدفعه وشار اليه بقوله **عائدا الى العظم الاول**
 واما سدرج يسير اي سيرا عما يشعر به قوله **او متراجعا** وهي

تقع فيه ص

الرجوع

الرجوع عن ذنب الفار **وصفه** وهذا وان كان مشعرا بان الانتهاء لا
 يكون الا عند حد معين في الصغر حتى يعود الى العظم الاول دفعة او
 يتراجع اليه بالدرج وذلك يدعى **عائدا** انما يجب ان يكون الاخذ والعظم
 الى الصغر وقد قال انه يكون بالعكس ايضا لكن الجواب عنه ما تقدم
 وهو ان ذلك ذكره في احد القسمين بطريق المثال حتى يظهر في القسم
 الاول ويعرف به انه قد ينقطع عائدا الى الصغر الاول او متراجعا
 وعظمه بالتفصيل الذي ذكره في هذا القسم **تراجعا متشابها** وفي
 بعض النسخ **متشابها** وهذا اولى وجهين احدهما انه اوفق مع قوله
 في الفاء وانيها كوجود اللام في قوله **للماخذ في الحال جميعا** اي في حال
 الرجوع من العظم الى الصغر او من الصغر الى العظم **للماخذا الاول** وذلك
 بان يكون عوده على مثل الاختلاف الاول **او مخالفا** اي للماخذا الاول
 وذلك بان لا يكون عوده على مثل الاختلاف الاول بل على ما هو ازيد
 او انقص منه **او بعد ان يكون متوجها من ابتداء هذه الصفة الى انتهاء**
هذه الصفة اي ليس من شرط هذه القسم الا ان يأخذ من حدة الزيادة
 الى حدة النقصان او بالعكس بالتدرج على الاستواء حتى يكون الشخص
 ذنب الفار مع تجويزنا ذكرنا من عودها دفعة وتراجعها مدرجا
 على تلك الاختلافات او عا غيرها الى سائر التفاصيل التي ذكرناها
وربما وصل اي بعد التراجع **الى الغاية** اي الى قصدها وهي الى ابتداء
 منها **وربما انقطع دونها** اي دون الغاية وذلك بان لا يصل اليها **وربما**
جاوزها اي الغاية فيل لا يجوز ان يرجع الى ازيد من العظم الاول

لانه الجوزان يوجد في الطبيعى ما هو اعظم الا ان يكون للاعظم خارجا عن
 الطبع ولو كان ذلك ان جالسوس لم يذكر الراجع الى ازدياد العظم الاول في
 النبض الصغير وحين ينقطع فربما ينقطع في وسطه بفترة وقد يفعل
 خلاف الانقطاع وهو ان يقع في وسطه وذو الفترة من النبض هو المختلف
 الذي حيث يتوقع فيه حركة يكون سكون هذا هو النبض المسمى عند
 الاطباء بذي الفترة لان في مثل هذا النوع تقع الحركة في وسط المسافة
 ويحصل سكون ليس مركزي ولا محيطي بل يكون حاصلا في وسط المسافة
 لعائق عاقل الطبيعة عن تمام الحركة فسكنت ثم تحركت عند زوال العائق
 لانتهاض القوة والواقع في الوسط هو المختلف الذي يتوقع فيه سكون
 بل يكون حركة مثل هذه الحركة ليست من المركز الى المحيط ولا بالعكس
 بل حصولها امر محجوج للطبيعة ان تحرك في زمان الراحة الذي هو السكون
 واذ عرفت ذلك فاعلم ان الاختلاف الاخص الذي يعتبر به ذنب الفار
 هو ان يكون في العظم والصغر لانه اوفق لهذا الاسم فانه اشتق من ذنب
 الفار وحيث ان مقداره من الاصل الى الراس مختلف بالعظم والصغر
 على التدرج الا انه يعتبر في سائر الاقسام ايضا اذ قد يأخذ من قوة التي
 ضعف وبالعكس ومن سرعة الى بطء وبالعكس ومن تواتر الى تفاوت
 وبالعكس ومن صلابة الى لين وبالعكس اذا كان الاخذ متدراجا ومنظما
 ومن ذلك يعرف ان النبض قد يكون من باب ذنب الفار في قسم واحد
 وقد يكون من باب ذنب الفار في اقسام كثيرة فان كان الاول فاقسامه
 سبعة عشر لان الاخذ من العظم الى الصغر مثلا اما ان لا ينهي الى حد

معين

معين من الصغر بل لا يزال ينقص حتى يخرج الحركة عن الاجناس وينتهي
 ذنبا منقضيها واما ان ينهي الى حد من الصغر وحسب امان نصف على
 ذلك الحد وسمى ذنبا ثابتا او يعود الى العظم وسمى ذنبا راجعا وازدادوه
 المنقضي ودونه الواقف واجوده الراجع وهذا هو القسم الاخير وينقسم
 الى خمسة عشر صنفا لانه اما ان يعود الى العظم دفعة او يسيرا يسيرا
 فان عاد دفعة فاما ان يعود الى العظم الاول او ازيدا وانقص وهي له
 اقسام وان عاد يسيرا يسيرا فان كان من غير نظام فذلك ايضا يقع على
 ثلثة اقسام لانه اما ان يبلغ العظم الاول ويتجاوزها وينتهي دونها وان كان
 بنظام فذلك اما ان يكون باختلاف موافق او ازيد منه وانقص منه و
 على التقادير الثلثة فاما ان يبلغ الى عظم مساو للاول او ازيد منه وانقص
 فهذه تسعة اقسام ومع الستة المقدمة يكون خمسة عشر ومع
 الذنب المنقضي والباب سبعة عشر قلنا وذهب المسمى الى ان
 فروع ذنب الفار عشرون قال وذلك لان ذنب الفار عند
 الاطباء ينقسم الى المنقضي والواقف وكل واحد منها تارة يرجع الى
 حركته وتارة لا يرجع فيكون ههنا انواع اربعة الواقف الغير الراجع
 والواقف الراجع والمنقضي الغير الراجع والمنقضي الراجع لم الراجع
 منه ما هو تمام الرجوع ومنه ما هو ناقص الرجوع ومنه ما هو زائد
 الرجوع فيكون انواع الراجع من الواقف والمنقضي ستة وكل واحد
 من هذه الستة اما ان يكون رجوعه على النبضات التي تحرك عليها
 او لا او على نبضات اصغر من ذلك تلك واعظم فبلغ الانواع الى ثمانية

ومع الواقع والمنقضي الغرر راجعين يبلغ فروع ذنب الفار إلى عشرين
 والخفي ان الاقسام لما زادت لان لخطه كل واحد من الواقع والمنقضي
 قسمين احدهما راجع والآخر غرر راجع والامر فيه سهل هذا واذ
 كان ذنب الفار في جميع الاقسام فاما ان يكون جميعها ذنباً منقضيًا
 او ثابتاً او مختلف الحال فيكون في بعضها ذنباً منقضيًا وفي بعضها ثابتاً
 وفي بعضها راجعاً وتكثر الاقسام جداً لثنا تعتبرها على طريق كلي ونقول
 للذنب الفاري اما ان يكون ذنب الفار في قسم واحد من الاقسام الخمسة
 وذلك خمسة اقسام وفي كل واحد منها اما ان يكون منقضيًا او ثابتاً او
 راجعاً ويحصل خمسة عشر قسمًا وفي قسمين وذلك يقع على عشرة اوجه
 لان كل قد عرفت قبل ان التركيب الثاني من الخمسة عشر وكل واحد
 من العشرة يقع على تسعة اقسام لانه اذا كان ذنب الفار في العظم
 والصغر والقوة والضعف فاما ان يكون منقضيًا في الاول والثاني
 او منقضيًا في الاول راجعاً في الثاني او منقضيًا في الاول ثابتاً في الثاني
 او راجعاً في الاول منقضيًا في الثاني او راجعاً فيه او ثابتاً فيه او ثابتاً
 في الاول وهكذا الاقسام التسعة الباقية من الثنايات حتى يصير
 الاقسام الحاصلة من ذنب الفار من الثنايات تسعين قسمًا
 واما اذا كان النبض ذنب الفار في ثلثة اقسام وقد عرفت من
 قبل ان الثلاث عشرة كالثنايات لانه كلما تعدد الاثنايات تعددت
 الثلثة الباقية وتقع كل واحد من هذه العشرة على سبعة وعشرين
 قسمًا لانها ما ان يكون ثابتاً في الاول او منقضيًا فيه او عائدًا فيه وعائدًا

كل واحد من التقادير الثلثة فاما عائد في الثاني او منقضي فيه او ثابت فيه
 وتحصل تسعة اقسام وعلى التقادير التسعة اما منقضي في الثالث
 او عائد فيه او ثابت فيه وتحصل سبعة وعشرون قسمًا في
 كل واحد من الاقسام الثلثة الثلاث العشر ويكون مجموعها مائتين
 وسبعين قسمًا من ذنب الفار واما اذا كان النبض ذنب الفار في
 اربعة اقسام وقد عرفت ان التركيب الرابع على خمسة وكل واحد منها
 يقع على احدى ثنائين قسمًا لانه اذا كان ذنب الفار في اربعة اقسام
 فاما ان يقع يكون ثابتاً في الاول او منقضيًا فيه او راجعاً فيه وهذه
 ثلثة اقسام وعلى كل واحد من هذه التقادير الثلثة فالثاني ايضا على
 احدى الاقسام الثلثة حتى يحصل اعتبار الاول مع الثاني تسعة اقسام
 وعلى كل واحد من التقادير التسعة فالثالث ايضا يقع على احدى الثنايات
 الثلثة ويكونه منقضيًا او ثابتاً وعائدًا وصير الاقسام سبعة وعشرين
 وعلى كل واحد من هذه التقادير الرابع ايضا على احدى الثنايات الثلثة
 وصير الاقسام احدى ثنائين قسمًا في كل واحد من الاقسام الخمسة
 الرباعية ويكون مجموعها اربعة وخمسة اقسام واما اذا كان النبض
 ذنب الفار في جميع الاقسام الخمسة فيقع ذلك على مائتين وثلثة
 واربعين قسمًا لانه اذا كان النبض في اربعة اقسام فاما ان
 يكون منقضيًا في الاول او ثابتاً فيه او عائدًا فيه وعلى كل واحد
 من التقادير الثلثة فالثاني ايضا على احدى انواع الثلثة وصير الاقسام
 ثلثة تسعة وعلى كل واحد من التقادير التسعة فالثالث ايضا

على احد الانحاء الثلاثة وتصير الاقسام سبعة وعشرين قسما وعلى تقدير كل واحد منها فالربع ايضا على احد الانحاء الثلاثة وتصير الاقسام احدا وثلاثين وعلى تقدير كل واحد منها فالخمس ايضا على احد الانحاء الثلاثة ويكون المجموع مائتين واثلاثة واربعين قسما في ذنب الفار في الاقسام الخمسة فقد ظهر ما ذكرنا ان اقسام النسخ الفار اذا كان ذنب الفار في قسم واحد فهي خمسة عشر واذا كان في قسمين فهي تسعون واذا كان في ثلاثة اقسام فهي مائتان وسبعون واذا كان في اربعة اقسام فهي اربعمائة وخمسة اقسام واذا كان ذنب الفار في جميع الاقسام الخمسة فهي مائتان واثلاثة واربعون قسما ويكون مجموع اقسام ذنب الفار ثلثه وعشرين قسما فهذا كله اقسام النبضات المختلفة اذا كان اختلافها على نهج واحد ونظام محفوظ واما اذا كان اختلافها بغير نظام فليس لشئ منها اسم الا القسمين احدهما ما يجتنب بالحركة حين ما يتوقع فيه سكون ويسمى ذلك واقعا في الوسط والثاني ضده وهو ان تبطل حركتها في الزمان الذي يتوقع فيه الحركة ويسمى ذلك الفترة هكذا قاله الامام وفيه نظر اذا اعتبر فيها ان لا يكون للنبضات المختلفة نظام استوار في الاختلاف بل كلما احتسب النبضات في زمان سكونها حركة سواء كانت مختلفة بالتشابه والنظام او غير مختلفة بها فهو الواقع في الوسط وكل ما احس فيه بالسكون في اوان الحركة كان ذا الفترة سواء كان اختلاف النبضات بنظام او لم يكن وفي كلام الشيخ دلالة على ما ذكرنا لان قوله وزبا انقطع دونها سعلق بالنسخ الفار وقوله وحيز ينقطع يرجع الى ذلك الانقطاع وعلى هذا

ملون

تكون ذا الفترة والواحد في الوسط وفي اقسام الفار وذلك بما في كون شرطها ان تكون النبضات غير منتظمة والشيخ فسر مطلقا وغير بقيد كما عرفت فظهر ان اخراج الامام اياها عما اختلفه نظام محفوظ وادخالها لما لا نظام للاختلافه اصلا لا توافق قول الشيخ كما علمت قال جالسوس في النبض الكبير ان مستوى الاختلاف ارداء من مختلف الاختلاف لان الاول يدرك على ممكن السبب المودعي والثاني يدرك على عاقل السبب ولما اظم في سبب الاختلاف قال ان كان سبب الاختلاف قويا كان اختلافه غير لازم للترتيب وان كان دون ذلك كان الاختلاف لازما للنظام والترتيب وعلى هذا يكون مستوى الاختلاف اقل رداة من مختلف الاختلاف وهذا كالمناقض لما ذكره قال السامري وجوابه ان مختلف الاختلاف قد يكون اقل رداة اذا اندفعت المادة الى عضو خسيس وقد يكون اخطو اذا اندفعت المادة الى عضو اشرف فلم يكن هذا جيذا على الاطلاق واما بالنظر الى قوة السبب وضعفه فمختلف الاختلاف اقل لان سببه اقوى وهذا الجواب في غاية الضعف ولم يدفع الناقض عن كلام الرجل عما لا يخفى في اصواب في الجواب ان يقال ان مختلف الاختلاف وان كان اوردى لقوة السبب فمستوى الاختلاف وايضا كما اردى لممكن السبب وعلى هذا ندفع الناقض اذ كل منها اردى من الآخر من وجه لا مطلقا ليناقض كلامه وانما عرفت ذلك فاعلم ان الاختلاف في نبضة واحدة لا يخلو عما ان يكون ذلك في جزء واحد منها او في اجزاء كثيرة منها وكلاهما سدر وقوع ذلك الاختلاف فيها في جنس الاقتدار والخلق

هو

ومن حشر كيفية المسر وقد قدم بيان سببه واختلاف النبضة في اجزاء
 كثيرة اكثر وقوع ذلك الاختلاف في وضع اجزائها او في حركة اجزائها او فيها
 معاً و اشار الشيخ الى الاولين بقوله **واما اختلاف النبض في اجزاء كثيرة ونبضه**
واحدة وهي الاجزاء المحسوسة تحت اكثر من موقع اصبع واحدة **امان** موضع
اجزائها او حركة اجزائها ولم يذكر القسم الثالث لان اكثر ما يذكرونه هو الاقسام
 البسيطة وهذا الى الثالث مركب من القسمين الاولين ومثال ذلك ما يعرض
 في النبض للنشازات والنبض الموجي من الاختلاف في وضع الاجزاء معاً حتى يكون
 البعض مرتفعاً والبعض منخفضاً وحركة البعض قبل حركة البعض وقد يقسم
 هذا بوجه آخر وهو ان يقال الخلف في اجزاء كثيرة ونخبر واحدة اما ان
 يكون متصل الحركة واما ان يكون منفصل الحركة وقد يقال ايضاً اما ان يكون
 اختلافاً متصلاً او منقطعاً فان كان متصلاً فاما ان يدرك باصبعين
 ويحدث منه اختلافات هي الباقية من التسعة الحاصلة من تركيب
 السرعة والبطء والاعتدال بعد سقوط الثلثة المتشابهة وهي سرعان
 وبطيان ومعدلان بينهما اوسلت اصابع في مبداء الحركة ووسطها
 واخرها وسبجي ذكر اقسامه والمنفصل الحركة هو ان يتحرك تحت الاصبع
 الاولى وتسكن تحت الثلث او يتحرك تحت الاولى وتسكن تحت الاخرين
 او يتحرك تحت الثلث وتسكن تحت الرابعة وهذا النوع يسمى المنفصل
 للبشر **اما الاختلاف في وضع الاجزاء فهو اختلاف نسبة اجزاء العرق**
الى الجهات وذلك بان يكون بعضها ما يميل الى جهة اخرى كما يكون بعضها يميل
 الى فوق وبعضها الى اسفل كما يكون في النبض الموجي **وان الجهات** اي

سوار كانت حقيقته كالقوى والتحت الغر المتبدلين او اضافية غير حقيقته
 كالسر والشمال والقدام والخلف لتبدلها **ست** **فلذلك ما يقع فيها من الاختلاف**
 اي يكون ستة بحسب ميل اجزاء العرق الى الجهات الست واما كانت ستا
 لان كل جسم هو ذو اقطار ثلثة وهي الطول والعرض والعمق ولطو واحد
 من هذه طرفان هما جهتان لذلك القطر فلذلك كانت ستا **واما الاختلاف**
في الحركة اي في حركة الاجزاء فيمكن تقسيمه اولا الى قسمين وذلك لان حركة
 الاجزاء اما ان يكون جميعها محسوسة او لا يكون ولم يعرض الشيخ للقسم
 الثاني وهو الذي يكون حركة بعض اجزائه غير محسوسة لان الاجزاء التي
 لا تحس حركتها ان كانت في طرف من الطرفين ومن طرفيه كان ذلك النبض
 قصيراً وان كانت في وسطه بان يكون حركة الطرفين محسوسة وحركة
 الوسط غير محسوسة فلذلك مما يندرج وقوعه جداً واما القسم الاول وهو
 ان يكون حركة جميع الاجزاء محسوسة فاختلافها يكون بان يكون كيفية
 حركة بعض الاجزاء مخالفة لكيفية حركة الاجزاء الاخرى وهذا يكون
 في اعداد اربعة وهي السرعة والبطء والقدم والتأخر والقوة والضعف
 والعظم والصغر واما التواتر والتفاوت فلا يها مع القدم والتأخر
 امتلا زمان اما الزوم التواتر والتفاوت للقدم والتأخر فلا ان احل
 حركة الاجزاء بالقدم والتأخر هو ان يتحرك جزء قبل وقت حركته او
 بعد وقت حركته واما يكون ذلك بان يقصر زمان سكون المتقدم للحركة
 عما المتأخر للحركة فيكون حركة المتقدم الحركة متواترة بالنسبة الى المتأخر
 الحركة واما الزوم العكس فمثل ما ذكرنا قال الخوخي قول الامام ان الحركات

في التواتر والتفاوت كأنه عائد الى الاختلاف في التقدم والتأخر ولهذا ما
اعتبره الشيخ واستقطه من البين ضعيف لأن الجزئين قد يكونان
مختلفين بالتواتر والتفاوت ولا يكونان مختلفين بالتقدم والتأخر وذلك
بان يكون المتقدم اسرع فيتحرك المتأخر قبله فيالحقه ونظهر ان الحس
دفعه وكذلك بالعكس فقد يكونان مختلفين بالتقدم والتأخر غير مختلفين
بالتواتر والتفاوت وذلك بان يكون رمان سكونها واحدا واحدها اسرع
فيظهر للحس قبل الاحساس بالبطي فعرفنا ان الاختلاف بالتواتر
والتفاوت لا يدخل تحت الاختلاف بالتقدم والتأخر وفيه نظر
لأن المثالين المذكورين لا يعجزان لمختلف التواتر والتفاوت عن التقدم
والتأخر ولا خلف التقدم والتأخر عن التواتر والتفاوت الامرة واحدة
من مرات حركة النبض والظلم ليس في هذا بل فيما يكون له مرات
وعا هذا لا يوجد في الوجود احدها دون الآخر ولذلك قال كأنه عائد
الى الاختلاف المذكور واختلاف حركة الآخر في السرعة والبطء هو
بان يكون بعضها اسرع حركة من بعض وهذا قد يعتبر بحسب طول
الشريان بان يكون مثلا حركه ما تحت السبابة اسرع من حركة ما
تحت غيرها من الانا ما وقد يعتبر بحسب ستمه بان يكون اجزاء
انبساط جملة الشريان اسرع من باقي الانبساط او ابطاء اي يكون
اول الانبساط مثلا اسرع من غيره وقد يعتبر بحسب ما عا وما اعتبار
ذلك في عرض الشريان فكأنه غير ممكن واختلاف حركه الاجزاء بالتقدم
والتأخر لا يمكن اعتباره بالحسب طول الشريان فقط واما اختلاف
حركه

حركه الاجزاء بالقوة والضعف فذلك بان يكون حركه بعض اجزاء الشريان
اقوى وبعضها اضعف وهذا كله نادرا باختلاف القوة في مثل هذا
العضو الصغير مما بعد وقوعه واما اختلاف حركه الاجزاء في العظم
والصغر فذلك بان يكون انبساط بعض الاجزاء اعظم من بعض ويلزم
ذلك لا محالة لاختلاف الاجزاء في الوضع اذ يلزم الجزء الذي يكون شهوقه
الكثير ان يكون ميله الى فوق اكثر واعتبار هذا العظم والصغر قد يكون
في جميع الاقطار وقد يكون في واحد منها واسين وايضا اختلاف
اجزاء النبضة اما ان يكون على ترتيب مستو ولا يكون كذلك وذلك اما
ان يكون في جزوين او ثلثه او اربعة والي ما ذكرنا اشار بقوله **فاما**
في السرعة والابطاء واما في التقدم والتأخر اعني ان يتحرك جزء
قبل وقت حركته او بعدها وقتها واما في القوة والضعف واما
في العظم والصغر وذلك كله اما جازعا ترتب مستويا ومختلف
بالترتيب والنقص وذلك اما في جزين او ثلثه او اربعة اعني مواقع
الاصابع وهذا لما يكون اذا كانت الاجزاء معتبره بحسب طول
الشريان وهو واضح وعليك التركيب والمالف واذ فوض الشيخ
التركيب والتاليف اليه فنقول اختلاف النبض في اجزاء كثيرة من نبضه
واحدة اما ان يكون في وضع اجزائها او في حركه اجزائها وفيها معا
فهذه ثلثة اقسام والقسم الاول هو ان يذهب ما تحت كل اصبع
الى جهة اخرى ولما كانت الجهات ستة كانت الاختلافات الحاصلة
باعتبارها ايضا ستة والثاني عا وجهين فانه اما ان يكون الحركه

فهو منقطعة او متصلة والمنقطعة الحركة ان لحسن بالحركة في بعض الاصابع دون البعض واقسامه ظاهرة فانه اما ان تنقطع الحركة تحت اصبع واحد وذلك اربعة اقسام او تحت اصبعين وذلك ستة اقسام او تحت ثلاث اصابع وهي اربعة اقسام والمتصل الحركة هو ان يكون لكفة الحركة التي تحت بعض الاصابع مخالفة لكفة الحركة التي تحت بعض الاصابع البعض الآخر وذلك في احدا من ستة احوالها العظم والصغير والباطني والقوة والضعف والملك السرعة والبطور والرابع الصلابة واللين والخامس البعد والتأخر وقد عرفت معناه والسادس التواتر والفاوت وبعضهم يعتبرونه مع البعد والتأخر لما سبق من الاختلاف اما ان يكون من جزئين او ثلثة او اربعة والاختلاف عام بين الجزئين يقع على ستة اقسام وبين الثلثة اربعة اقسام وبين الاربع قسم واحد وهو احد عشر قسما والاقسام الستة النائية تقع كل واحد منها على مائة وستة وعشرين قسما لانه اذا كان الاختلاف بين الخنصر والبصر مثلا فاما ان يكون الاختلاف بينهما في مجموع الامور الستة وهو قسم واحد او في خمسة منها وهو ستة اقسام او في اربعة وذلك خمسة عشر قسما او في ثلثة وذلك عشرون قسما او في اثنين وذلك خمسة عشر قسما او في واحد وذلك ستة اقسام والمجموع ثلثة وستون قسما وعلى تقدير كل واحد من هذه الاقسام اما ان يكون الخنصر ازيد من البصر في الامر الذي اختلفا فيه او بالعكس وتتضاعف الاقسام وبلغ المجموع مائة وستة وعشرين قسما وهكذا كل واحد من الاقسام الستة النائية حتى يكون الاقسام في النساء من مواقع الاصابع سبعة مائة وستة

وستة وخمسين قسما والملائييات تقع على مائتين واثنين وخمسين قسما لان كل واحد من الاربعة الملائيية اما ان يكون الاختلاف من الثلثة منها في مجموع الامور الستة او من بعضها اما بيطا او مركبا توكلبا شائنا او ثلاثيا او رباعيا او خماسيا وبلغ ذلك ثلثة وستين قسما بالفصيل الذي ترو وبلغ الكل مائتين واثنين وخمسين قسما والرابعي قسم واحد وهو ثلثة وستون قسما والصا وبصير الكل الفا واحدا وسبعين قسما واليه الاشارة بقول الشيخ وعليكم التركيب والتأليف ولكن يجب ان تعلم ان كل واحد من الملائييات يقع على اقسام كثيرة لانه اذا اختلفت الخنصر والبصر والسبابة فاما ان يختلف في واحد من الامور الستة وذلك على مائة واربعين قسما بحسب القسمة العقلية الحاصلة من ضرب الستة في المائة لانه اذا كانت مختلفة في العظم مثلا فاما ان يكون الخنصر اعظم من البصر او اصغر منه وعلى كلا التقديرين فاما ان يكون السبابة اعظم من كل واحد منها او اصغر من كل واحد منها او اعظم من الخنصر واصغر من البصر او على العكس والمجموع ثمانية اقسام وباعتبار الوجود على ستة وثلثين قسما هي الحاصلة من ضرب الستة التي هي اقسام اختلافات الواحد من الامور الستة في ستة من الامور الثمانية لسقوط اثنين منها اذ على تقدير ان يكون الخنصر اعظم من البصر يتحيل ان يكون السبابة اعظم من الخنصر واصغر من البصر وكذا على تقدير ان يكون البصر اعظم من الخنصر يتحيل ان يكون السبابة اعظم من البصر واصغر من الخنصر وهو واضح وليكن هذا على ذكر كل حتى لا يحتاج الى تكراره ان مست الحاجة الى ذكره بل يكفي بالاشارة اليه واختلف في شيئين من الامور الستة

وذلك تسعة وستون قسماً لأنه إذا اختلفت الأصابع الثلاث في القوة مثلاً
 فباعتبار اختلافها في كل واحد من الأمرين يحصل ثمانية اقسام وإذا اعتبرنا تركيب
 أحدهما مع الآخر صارت الأقسام أربعة وستين قسماً في كل واحد من الأقسام
 الثمانية وهي خمسة عشر قسماً ويكون مجموع الأقسام ما يحصل من ضرب
 خمسة عشر في أربعة وستين وذلك تسعة وستون قسماً وهذا أيضاً
 بحسب القسمة العقلية لأن الممانه إنما حصلت بحسبها وإذا صارت
 الممانه بحسب الوجود ستة لسقوط اثنين فنقص من الأقسام عما ذكرنا ولا
 نتعذر عليك حسابه واعتبر هذا فيما بعد حتى لا نحتاج إلى الإشارة إليه
 وإذا اختلفت الأصابع الثلاث في ثلاثة أمور من الأشياء الستة فباعتبار
 اختلافها في كل واحد من الأمور الثلاثة يحصل ثمانية اقسام وإذا اعتبرنا تركيب
 الأول مع الثاني حصل أربعة وستون قسماً وإذا اعتبرنا تركيبها مع الثمانية
 الحاصلة من الأمر الثالث صارت الأقسام خمسين واثنا عشر في كل
 واحد من الأقسام الثلاثة وهي عشرون حتى يبلغ مجموع الأقسام ما
 يحصل من ضرب عشرين في خمسين واثني عشر فيبلغ المجموع عشرون
 ألف ومائتين وأربعين قسماً وإذا اختلفت في أربعة أمور من
 الأقسام الستة حصل باعتبار كل واحد منها ثمانية اقسام وحصل
 باعتبار تركيب ثلثها منها خمسة واثنا عشر قسماً وباعتبار تركيبها
 مع الممانه الباقية من الأمر الرابع أربعة آلاف وستة وستون
 وهو الحاصل في كل واحد من الأقسام الرباعية وذلك خمسة عشر
 قسماً فإذا ضربنا المبلغ الأول في خمسة عشر حصل أحد وستون ألفاً
 وأربعين

وأربعين واثنا عشر قسماً وإذا اختلفت في خمسة أمور من الستة حصل
 باعتبار كل واحد منها ثمانية اقسام وحصل من تركيب أربعة منها أربعة آلاف
 وستة وستون فإذا اعتبرنا تركيبها مع الممانه الحاصلة باعتبار الأمر الخامس
 بلغ اثنين وثلثين ألفاً وسبعين وثمانين قسماً وهو الحاصل في كل قسم
 من الخماسيات لكن الخماسيات ستة فكلون الكل ما يحصل من ضرب المبلغ
 المذكور في ستة حتى يبلغ الكل مائة وستة وستين ألفاً وستين وثمانين
 اقسام وإذا اختلفت الأصابع الثلاث في مجموع الأمور الستة فيحصل باعتبار
 كل واحد منها ثمانية اقسام وحصل باعتبار تركيب خمسة منها ثمانون
 ألفاً وثلثون ألفاً وسبعين وثمانين قسماً وإذا اعتبرنا تركيبها
 مع الممانه الباقية من الأمور السادس بلغ الكل مائة وستين
 ألفاً وسبعين قسماً وإذا اختلفت في خمسة اقسام الحاصلة في
 اختلاف الخنصر والبصر والسبابة خمسين واثنا عشر قسماً وهو
 ثمانون قسماً وهذا كله إذا كان التركيب الثلاثي للأصابع فما
 يكون من الخنصر والبصر والسبابة وهكذا يحصل في كل واحد من الثلث
 الباقية من الثلاثات أعني ما يكون الاختلاف بين الخنصر والبصر والوسطى
 وبين الخنصر والسبابة والوسطى وبين البصر والسبابة والوسطى ويكون
 المجموع من الثلاثات الأصابع ألف ومائة وأربعين وعشرين ألفاً وثلثمائة
 وأربعين وستين قسماً وإذا كان الاختلاف بين الأصابع الأربع حصل
 اقسام كثيرة وإذا ضمت إلى الأول يكون المجموع كثيراً جداً لكن ليس بضبط
 هذه الأقسام بأسرها لم نشغل سفيلاً آخر في هذا ذكرناه كفاية والمعتبر

هو ما ذكرنا من سبعماية واثني وعشرين قسما والاولى ان يحدف الصلابة و
اللين والتواتر والتفاوت ان كانا داخلين في التقدم والتأخر لبقية من الامور
السته اربعة لم تقسم هذا اقسام النبض ان كان اختلافه في اجزاء كثيرة
نبضة واحدة اى في مواقع اصابع متباعدة ولذا ذكرنا مثله لمركبات هذا
القسم ليقاس عليها الباقي فانها ما تنفع بها الطبب اسفعا عظيما اما
تركيب صنف مع صنف فيه اعني في المختلف في اجزاء كثيرة ونبضة
واحدة فان يتحرك جزء واحد من العروق الى فوق وحركة اسرع والجزء
الآخر الى اسفل وحركة ابطاء وعيلا هذا صنف واحد من اصناف
الاختلاف في الوضع مركب مع صنف واحد من اصناف الاختلاف
في الحركة ومع صنفين فان يتحرك الجزء الاول الى فوق وحركة اسرع واسد
تفاوتا قدما والجزء الثاني الى اسفل وحركة ابطاء واشد تاخرا ومع اصناف
فان يتحرك الجزء الاول الى فوق وحركة اسرع واشد تقدما والجزء الثاني
الآخر الى اسفل وحركة ابطاء واشد تاخرا والثر تفاوتنا ولو فرضنا الجزء الاول
يتحرك بينة والآخر يسره والباقي في حاله صار صنفان في اختلاف الوضع
مع صنف في اختلاف الحركة في المثال ومع صنفين منه في الثاني
مع ثلثة اصناف في الثالث ولو فرضنا الجزء الاول يتحرك الى قدام والآخر
الى خلف والباقي في حاله صار ثلثة اصناف في اختلاف الوضع مع صنف
ومر اختلاف الحركة في الاول ومع اثنين في الثاني ومع ثلثة في الثالث
ومر هذا يعلم امثله اختلاف النبضة في جزء واحد لان كل مثال
ما ذكرنا شاملا على مثالين لهذا وذلك لا شتمال كل على الواقع تحت

اصبعين

اصبعين والواقع تحت كل اصبع هو مثال لذلك القسم من اختلاف النبضة في جزء
واحد فاعرفه فانه دقيق نفيس وقس عليه واستخرج من نفسك امثلة ما
اردت من مركبات كل قسم **واما اختلاف النبض في جزء واحد اى**
في اصبع واحد من النبضة وانواعه ثلثة على ما قال منه المنقطع ومنه
العائيد ومنه المتصل وذلك لان الجزء الواحد المخالف لباقي اجزاء النبضة
اما ان يكون متدرجا في اختلافه عن حالة الجزء الذي يليه حتى يكون الفصل
بينهما فيما يغير اليه غير محسوس وذلك هو المتصل او لا يكون كذلك بل يكون
للا انفصال بينهما متمزا فاما ان يعود ذلك الجزء الى حال باقي الاجزاء قبل انقضاء
النبضة الاولى وذلك هو العائيد او لا يكون كذلك وهو المنقطع فكون المنقطع
هو الذي ينفصل منه جزء واحد عن حال باقي الاجزاء الى ان يتم تلك النبضة
وذلك الجزء قد يكون اطرافه مختلفة وقد لا يكون على ما قال **والمنقطع هو**
الذي ينفصل في جزء واحد بفترة خفيفة والجزء الواحد المنفصل
منه بالفترة قد يختلف طرفاه بالسرعة والبطء والتشابه اى مختلفان
في انها مساويان تارة ومختلفان بالسرعة والبطء اخرى وتلك الاطراف
قد تعتبر بحسب طول الشريان وقد تعتبر بحسب عمقه واما اعتبارها
بحسب عرض الشريان فما يقل جدا العسر دراك ذلك ومخالفة الجزء
المنقطع لباقي الاجزاء اعم من كون ذلك في السرعة وغيرها بل قد يكون مخالفا
لها بالصلابة وقول الشيخ هو الذي ينفصل في جزء واحد بفترة خفيفة لانا
خصصنا ذلك للانفصال بالفترة لان ذلك هو الاكثر والعائيد هو الذي يكون كذلك
لكن ذلك الجزء يرجع الى موافقة باقي الاجزاء في تلك النبضة بعينها قبل

حصول الثانية وقول الشيخ **واما العائد فان يكون نبض عظيم رجح صغيرا**
في جزء واحد عاد عوده لطيفة لما خصص ذلك فيه بالعظم لان اكثر
 ما يكون كذلك وذلك لان النبض كثيرا ما يعرض له ان يتأخر انبساط جزؤه منه ولذلك
 كثر عرض الوجع والمشاركة ولما كان المشارى اكثر وقوعه اذا كانت مخالفة
 للجزء الواحد في العظم بان يكون ذلك الجزء اصغر والمنقطع اكثر وقوعه اذا كانت
 مخالفة لذلك الجزء في السرعة بان يكون ذلك الجزء اطول وذلك لان العظم يطوله
 اذنى سبب لانه يحتاج في حصوله الى شرايط كثيرة سندكرها في موضعه فاذا عرض
 للجزء الواحد ما يبطل عظمه فذلك العارض ان كان قويا ففي اكثر نعم جميع الاجزاء
 وحرجهما عن كونها عظيمة وان كان ضعيفا ففي الغالب تبطله طبيعة الشريان
 طلبها لانه لا انبساط قبل فراغ تلك النبضة لشدة استيلائها عليه لضعفه ولا
 لذلك السرعة فانها لا تبطل الا لسبب قوى فلذلك لا تبطل ذلك السبب الا بعد زمان
 تنقضي فيه تلك النبضة وايضا فان الفاعل لهما بسط الشريان هو طبيعة الشريان
 واما الموجب للسرعة فليس يجب ان يكون قوة في الشريان واما ان كان كذلك كانت
 ازالة المانع من العظم عن ذلك الجزء اسهل واعجل من ازالة المانع من السرعة عنه
 لان المزيل لمانع العظم هو القوة الطبيعية التي في الشريان نفسه ومن الفرق بين
 المنقطع والعائد ان المنقطع يكون مبداء حركة الانبساط الثاني فيه حادثا عن منتهى
 السكون الذي في الوسط واما القرعة الثانية من ذي القرعتين فانها تحدث عن
 انقضاء الحركة الاولى قبل ان يحدث الانقباض بل ساعته ما تنقضي الاولى في الشريان
 وثبته او وثبته او ثلثا ومنها ان المنقطع الحركة في عود القوة والحركة الثانية
 في ذي القرعتين عن وثبته الشريان ومنها ان المنقطع يكون في الجسد الماخوذ

من كمية الانبساط واما ذو القرعتين فيوجد في جميع اجناس النبض في القرعة
 الاولى قد يكون عظيمة وقد يكون صغيرة وقد يكون الاولى سريعة والثانية
 بطيئة وقس على هذا باقي الاجناس ما بينه جالسوس في النبض الكبير خالفا
 لارسطراس حيث ذهب الى ان ذا القرعتين لا يوجد الا في الجنس
 الماخوذ من كمية الانبساط قال جالينوس وما ابالي كيف اُسْمِيَه انقباضا و
 اجتماعا او تراجعا وقد سمي بعضهم بالمنقطع والعائد والمتصل غير ما
 ذكرناه ولا نزاع في التسمية **وهذا النوع** اي العائد النبض للتداخل
وهو ان يكون نبض كنبضتين بسبب الاختلاف وهو تحرك جزؤه منه بعد تحرك
 الباقي لانه اذا تحرك كذلك فقد يظن بذلك انه نبضتان بسبب انه يحس منها قرعتين
او نبضتان كنبض لتداخلهما وهو ان تحرك في النبضة الاولى بعض جزائه و
 انقطع الباقي وتحرك في النبضة الثانية البعض الذي انقطع في الاولى وانقطع الذي
 تحرك فيها فيظن بسبب ذلك انها نبضة واحدة عائدة **وعا حسب راي**
المخلفين في ذلك فان اطباء اخلاف في ذلك لتعارض ما يدرك عما كونه نبضة
 او نبضتين عما ذكرناه واحتج القائل بان نبضتان بعد الاستدلال عليه انه
 يقرع اليد دفعتين بانه يوجد في جميع اجناس النبض وهذا يجب ان يكون اكثر
 من نبضة واحدة والقائل بانه نبضة واحدة نقض حجة الخصم وقال ليس كل ما
 يقرع اليد دفعتين يكون نبضتين والالزم ان يكون المنقطع نبضتين وهم يقرعون
 بانه نبضة واحدة بعد تسليم انه يقرع اليد دفعتين وايضا كل واحد من اجناس
 النبض لما يتم عن قوة والقرعة الثانية من ذي القرعتين ليست عن قوة بل عن
 وثبته الشريان وليس في ذي القرعتين نبضتين واما ان القرعة الثانية ليست عن

القوة فلا يتوحد اياها صغر في الاولى ولو كانت عن قوة كانت تارة مساوية الاولى
 وتارة اصغر وتارة عظيمة لكن نجد هاديا اصغر في الاولى فحركتها ليست عن
 القوة بل هي كحركة العض انما جذب وحل في فان البعد الذي يرجع اليه ثانيا انقص
 من الاول من قبل ان الاولى كانت عن القوة والمانع عن جميعه وقبل ان يصل
 يراجع ويعود الى ان تتفرق فيه نظر فان قلت ما الذي يسمى بعضهم
 بالمنقطع والعايد والمتصل غير ما ذكرتم قلت الا وابل قد ذكر وافهم
 عبارات شتى فمنها ما نقل الامام وارتضاه الامام والخوارج والسامري
 وهو ان الحركة تحت الاصبع الواحدة اذا خلفت اجزاؤه فانقسمت
 لثلاثة لان الجزئين المختلفين اما ان يفصل احدهما عن الآخر يسكون والا و
 الثاني هو المتصل والاول هو المنفصل وهو على قسمين لانه بعد ان عرض
 له السكون اما ان يعود الى جانب المركز اصلا بل يتم الانسباط بعد ذلك
 وهو المسمى بالمنقطع واما ان يعود الى جانب المركز قليلا ثم يقبل واصله الى
 المركز يعود فيتم الانسباط وهو المسمى بالمعاود وذي القرعيتين والمطوقين
 لان ما عرض لهما في القرعيتين شبه ما يعرض من ضرب المطرقة على
 السندان فانها تتبع عنه وترتفع ثم تضرب مرة ثانية وقال الخوارجي
 فانها تضرب ضربة خفيفة ثم تردف بضربة عظيمة وزعم جالسوس
 انه شاهد في هذا النبض معاودتين ثم قال الامام ولهذا النوع من الاجزاء
 خواص احدى انه لا يحصل الا عند عظم النبض وقوته والثانية ان
 انبساطه يعود مع ارتعاش وارتعاد والثالثة ان انبساطه لا يكون يسكون
 والرابعة ان انبساطه لا يكون في جميع الجهات بل تحس حركته في العلو
 فقط

فقط والخامسة انه اذا قوى هذا العارض في النبض انقل الى الخلف في اجزاء كثيرة
 بحيث يرتفع العرق ويختط بعض اجزائه قبل البعض ان الاطباء اختلفوا
 في ان هذا النوع من النبض هل هو نبضة واحدة او نبضتان والحق ان هذا
 الخلاف لفظي لا نالوا اشتراط النبضة الواحدة ان يحصل فيها انبساط
 تام لم يكن ذو القرعيتين نبضتين بل نبضة واحدة انبساط تام وان انقباضا
 كذلك وان لم شرط ذلك كان ذو القرعيتين نبضتين واذ عرفت ذلك فنقول
 ان ذا القرعيتين نبضة واحدة فهي شبيهة بنبضتين لان فيه انبساطين و
 انقباضين وان لم يكونا تامين وان قلنا انه نبضتان فهي شبيهة بنبضة
 واحدة لان الحاصل من مجموع الانبساطين انبساط واحد تام واما المتصل
 فهو ما يكون اختلافا متدرجا من سرعة الى بطء او اعتدال او بالعكس
 قال فهذا شرح هذه الاقسام الثلاثة لكن يقع تحت اقسام كثيرة ياتي بها
 بعد تقديم مقدمتين الاولى انه ثبت في الطبيعيات ان الحركة محتملة للانقسامات
 غير متناهية ولكنها بالقوة والخرج تلك الانقسامات من القوة الى الفطر
 الا لاحد امور ثلاثة القطع واختلاف عرضين والتوقف والقطع انما يحصل
 بالسكون واختلاف العرضين بان يختص احد جزوي الحركة بكفة من
 السرعة او البطء او غيرهما خلا عنها الجزئين الاخر واما التوقف فغير
 معتبر فيما نحن فيه واذ عرفت ذلك فنقول ان حركة الجزء الواحد من
 النبضة انما تقع فيها لا اختلاف اما بان يفصل احد الجزئين عن الآخر يسكون
 بخلافه واما بان يخص احد الجزئين بكفة لا يكون في الآخر ولا انفصال احد
 الجزئين عن الآخر بالسكون في حركتي المنقطع والعايد لا يحتاج ان تصنف

ان يتصف احدهما بالثقل كسفة دون الآخر بخلاف المتصل فانه لعدم انفصال
 احد جزويه عن الآخر بالسكون لو لم تكن احدهما مخالفا للآخر في الكسفة لم تكن
 هناك حركة بل حركة واحدة وحسب ذلك لا يكون في تلك الحركة شيء من الاختلاف
 اصلا وقد فرض كذلك هذا خلف فظهر ان المنقطع والعائد يمكن ان يكون
 كل واحد من جزويه مساويا للآخر في جميع الكسفات واما في المتصل فذلك
 غير ممكن فيه المقدمة الباقية هو انه لا يلزم من كون جزئي الحركة سريعا
 تساويه في السرعة اذا لا سريع الا ويمكن ما هو اسرع منه والاسرع مخالف
 للسريع وان كانا مشتركين في السرعة فعلى هذا السريع يمكن ان يكونا
 متماثلين مطلقا ويمكن ان يكونا مختلفين بان يكون احدهما اسرع والآخر
 وبهذا نقول النبض المختلف تحت موقع اصبع واحدة اما ان يكون
 فيه تغير واحد او غير ان او اكثر فان كان له تغير واحد يحصل من
 المنقطع تسعة اقسام لان الجزء الاول في الحركة اما ان يكون سريعا او
 بطيا او معتدلا وكذا الجزء الثاني فيحصل تسعة اقسام وكذا في المعاوود
 واما المتصل فاقسامه لا تزيد على الستة السريع مع البطي ومع المعتدل
 والبطي مع السريع ومع المعتدل والمعتدل مع السريع ومع البطي واما
 السريع مع السريع والبطي مع البطي فلا يمكن في هذا القسم لان الجزئين
 اذا تساويا في السرعة والبطور وسائر الامور لا ربعة او الخمسة او الستة
 ولم يكن منها سكون كانت الحركة واحدة غير منقسمة ولم يكن في ذلك النبض
 اختلاف اصلا ولا يزيد اقسامه على الستة بناء على جواز كون احد السريعين
 اسرع من الآخر وكون احد البطي ابطا من الآخر ما ذكر الامام لان

السريع

السريع بالنسبة الى الاسرع بطي والبطي بالنسبة الى الابطا سريع فيكون حكمها حكم
 المختلفين في السرعة والبطور المختلفين فيها قال وليس لشي من هذه الاقسام اسم الا
 لقسم واحد وهو البطي مع السريع في المنقطع فانه يسمى غزاليا شبيها له بوثنة الغزال
 لانه يثبت وثبة خفيفة ثم يقف لحظة ثم يثبت وثبة قوية ثم قال فهذه
 عدد هذه الاقسام بحسب العقل واما بحسب الوجود فاقول من ذلك انه لا يوجد
 انبساط بتدريج في غاية السرعة ونقطة في غاية البطور ولا بالعكس فيسقط
 هذان القسمان وفيه نظر لان هذين لم يكونا من الاقسام بحسب العقل بسقطا
 عنها بحسب الوجود ثم قال هذا كله اذا كان في النبض تغير واحد واما اذا
 كان تغيران صارت الحركة ذات ثلثة اجزاء وحصل في المنقطع سبعة وعشرون
 قسمًا وفي المعاوود مثله وفي المتصل ايضا في التفصيل المذكور ولم
 نرد على هذا وانا اقول في بيانه اذا كانت في النبضة ثلثة اجزاء
 كل واحد منها اما سريع او بطي او معتدل يحصل من تركيب احدي
 الثلث مع الاخرى تسعة ومن تركيب التسعة مع الثلثة الباقية
 سبعة وعشرون في كل واحد من المنقطع والمعاوود واما في
 المتصل فلا تزيد الاقسام على اثني عشر لما عرفت ان كل واحد منها
 ان كل واحد منها لا ينضم مع جنسه مثلا السريع لا ينضم الى السريع
 الا اذا تفاوتا يكون احدهما اسرع وحسب ذلك يكون السريع بالنسبة اليه
 بطيا وعلى هذا ينضم كل واحد من الاقسام الى غير جنسه حتى يكون الاقسام
 المركبة اثني عشر واما اذا زاد التغير على اثنين فزيد الاقسام بحسب
 ما قلناه والمراد بالغير الواحد ان يكون مبداء حركة الانبساط تحت

موقع اصبع واحد مثلا مخالفا لوسطها والاخرها ومن الغير ان يكون
 المبدأ مخالفا للوسط والوسط للاخر ولهذا قال الامام وان كان تغيران
 صارت الحركة ذات اجزاء ثلثة اى المبدأ والوسط والاخر ولجواز
 كون الحركة في كل واحد منها اما سريعة او بطيئة او معتدلة صارت
 اقسام كل واحد من المنقطع والعايد سبعة وعشرين واقسام المتصل
 اثني عشر لسقوط المتجانسات عن اقسامه لما عرفت ومنها ما قاله
 الشيخ وهو ان اختلاف النقص في جزء واحد ينقسم الى ثلثة اقسام
 المنقطع والعايد والمتصل اما المنقطع فهو يتبدل بسرعة وعرض
 له قبل ان يقرع الاثلة فتره وسكون ليس بتحقيقى ثم يبطى في تمام انبساطه
 او يتبدل بارطام يعرض له الوقفه ثم يسرع في تمام انبساطه او يتبدل
 باعتدال ويعرض له فترة ثم يبطى في تمام انبساطه ومن هذا النوع
 النبض المسمى بالغزالي واما العائد فهو الذي يقرع اليد مرتين وربما قرعها
 مرة ثالثة ورابعة ايضا حسب ما حكم به جالينوس غير ان هذه
 القرعات لليد ليست هي من المركز الى المحيط ولا من المحيط الى المركز
 بل هذا القدر لجسد الطسعة وهي في المسافة قبل ان تسكن احد
 السكونين المذكورين وهذا السفر لما كان فيه حركات وسكنات
 حاصلة للطسعة في المسافة اختلف الاطباء في انه نبضات او نبض
 وهذا هو الحق لانك قد عرفت ان النبضة عبارة عن حركتين من المحيط
 الى المركز ومنه الى المحيط وسكونين هما الداخل والخارج والنبض المذكور
 لما لم يكن حاله كذلك كان اشبه بالنبضة من النبضتين قال وانواع
 المتصل

المتصل بشقة لاعتبار الثلثة المتجانسة في الاقسام ثم قال ولعلم ان هذا
 الاختلاف الكاسر في جن واحد في اجزاء العروق لا يمكن وجوده
 في الجنس الماخوذ من مقدار الانبساط ولا في الماخوذ من مجلس الشريان
 ولا في قوامه ولا ما يجويه فانه من المستحيل ان يكون بعض اجزاء العرق
 عظيمها والبعض صغيرا او البعض حارا والبعض باردا او البعض
 صلبا والبعض لينا او البعض ممثليا والبعض فارغا وقد تقدم بعض
 هذا ولا يأس بالكرار فان ما يفتقه بعض الاحرار لكن قوله لا يمكن
 وجوده في الجنس الماخوذ من مقدار الانبساط باطل ومنافى لقوله فيما
 تقدم عليه بطيرات من ان المنقطع هو الذي يتبدل بسرعة
 ثم يعرض له قبل ان يقرع الاثلة فتره والحق في هذا الاطلاع على
 ما ذكرناه ان كلام الشيخ في المتصل يشتمل على مثالين احدهما مراب
 السرعة والاخر مراب العظم وكل منهما شمل على ستة اقسام و
 انما مثلها دفعا لتوهم من يتوهم ان هذا مخصوص بالسرعة
 والبطء لمثل الأطباء فلنذكر لفظ الشيخ ونبين شمله على
 ما ذكرناه واما المتصل فهو الذي يكون اختلافه مدارجا على اتصال غير محسوب
 الفصل فيما سيجي الله من سرعة الى بطء هو واحد الستة او بالعكس اى من
 البطء الى السرعة وهو ثانياها او الى الاعتدال اى من السرعة اليه وهو
 ثالثا او من البطء اليه وهو رابعها والاول مذكور بالفعل والثاني بالقوة
 او من اعتدال فيها اى في السرعة والبطء الى شيء ينقل اليه وهو السرعة
 او البطء فالانتقال من الاعتدال الى السرعة هو خامسها والى البطء

سادسها فهذه هي امثلة المتصل مع السرعة والبطء وهي ستة بلا اعتبار
للتجاسات كما تقدم واما الستة التي في باب العظم فاشار اليها بقوله **او من**
عظم وصغرا واعتدال فيها اي في العظم والصغر **الى شئ ما منتقل اليه**
لان قوله من عظم الى ما منتقل اليه وهو الصغر والاعتدال ومن صغر الى
ما منتقل اليه وهو العظم او الاعتدال ومن الاعتدال فيها الى ما منتقل اليه وهو
العظم او الصغر والعجب من الشارحين انهم مع تطويلهم الكلام في هذا
المقام عما ما نقلنا عنهم انه ما حارم احد منهم حول هذا المثال والحوالي
بحسب الحال **وهذا** اي المتصل المتدرج الاختلاف عما الاتصال **قد**
يتم على التثابة وهو ان يتبدى من سرعة ونهى سرعة او من
بطء ونهى به وهذا يشعر باعتباره المتجاسات في التركيب ولهذا
ولهذا اغترها المبيح ايضا **وقد سبق ان يكون مع اتصاله في بعض**
الاجزاء اشدا اختلافا كما اذا ابتداء بسرعة وانتهى ببطء **وفي بعضها**
اقل كما اذا ابتداء بسرعة وانتهى باعتدال قال رحمه الله
الفصل الثالث في اصناف النضر المركب المخصوص باسم
عاجلة ان اكثر المذكور في الفصل المتقدم من اقسام النضر المختلف هي
الاقسام البسيطة اعني التي يكون الاختلاف فيها باعتبار جنس واحد واما
التي تذكرها ههنا فاكثرها هي الاقسام المركبة اعني التي يكون الاختلاف
فيها باعتبار جنسين فصاعدا وهذه الاقسام كثيرة جدا يعسر حصرها
ويطول جدا وهي تركيب امار جنس و جنس و امار جنس و اجناس
واما من اجناس و اجناس من هذه المركبات انواع محصورة ذات

اسماء

اسماء وقد ذكر الشيخ منها اربعة عشر نوعا احدها الغزالي واماها المتوحي
وبالنها الدودي ورابعها الغلي وخامسها المنشاري وسادسها ذنب الفاروق
سابعها المسلمي وثامنها ذو القرع عتيق وناسعها ذو الفرة وعاشرها الواقع في
الوسط وحادي عشرها اللشني وثاني عشرها المرتعش وثالث عشرها
للملتوي ورابع عشرها المتوتر **فمنه الغزالي وهو المختلف في جز واحد من**
واحد اذا كان بطيئا ثم ينقطع فيسرع المشهور ان الغزالي هو نوع من
النضر المسمى بالمنقطع الذي تنامي امره الذي هو نوع من المختلف في جز واحد
والحق انه ليس كذلك بل هو نوع من العايد لان لحوق حركة الجزء الخالف
لباقى الاجزاء منه قبل انفصال حركة باقى الاجزاء والمراد بقوله ثم ينقطع
فيسرع انه يكون بطيئا فمختلف جزؤه الواحد بان ينقطع بسرعة اي ان
جزؤه الواحد ينقطع عن باقى الاجزاء في بطئها بان يكون سريعا فان سئل
فاذا كان الغزالي هو ذلك فكيف يكون مركبا فلنا قد قال جالسوس
ان النضر الغزالي مركب من الاختلاف في جزء واحد من العروق اذا انقطعت
الحركة في السرعة وفي القوة وبيان ذلك ان ذلك الجزء الظاهر لم يسرع
في حركته الا وقوته اسلم وا قوى من قوة باقى الاجزاء ولفظه في جوامع الاسلندراس
هكذا والنضر الغزالي يكون من الاختلاف العارض في جزء واحد من العروق
اذا انبتت الحركة وحدوثه يكون في الجنس الذي من كيفية الحركة وفي الجنس
الذي من صحة القوة قال الميحي وهذا النوع يتبدى فيه الطسعة بالحركة
ثم تسكن ثم تنتم الحركة وتكون البانية اسرع من الاولى ومثل هذا السكون
ليس لمركزي ولا محيطي بل يحصل اليان في وسط المسافة ويسمى هذا النوع من

الاختلاف غزاليا لمشا بهته الغزال في حال وثوبه من الارض فانه عند ذلك يثبت صاعدا الى فوق لم تقف في الجوز ما نأما يهبط وينزل ويكون هذه الحركة منه اسرع من الاولى ولذلك سمي الغزالي ثم قال ولنا جعل الشيخ هذا النوع مركبا من وذلك لان فيه الاختلاف في جنس واحد وفي السرعة والابطاء فان الحركة الثانية لا بد وان يكون اسرع من الاولى والامكن غزاليا وفيه نظرا لان الركب اقله يكون من جنسين وليس ههنا الاجنس واحد وهو السرعة والبطور كالسرعة والقوة كما قال حال السوس وثانيها الموجي وبالثالث الدودي وبالثاني النما وفي هذه الثلاثة في الحقيقة نوع واحد لانها مشتركة في الاختلاف في العظم في اجزاء كثيرة وفي العروق وفي القدم والناخر من مبتدأ حركة العروق لكنها مختلفة الاصناف اذ الموجي اعظمها والدودي اصغر واضعف منه واشد تواترا والنما في شدة ذلك كله من الدودي والى الثاني اشار بقوله **ومنه الموجي** ولنا سمي به شيها بموج البحر اذ الفتي فيه شيء صلب فانك ترى فيه دويرا في دوائر الداخلة اصغر من الخارجة وابطا في الحركة **وهو المختلف في عظم اجزاء العروق** وصغرها او شهيقها اي شهيق اجزائها **وفي العرض وفي التقدم والناخر** في مبتدأ حركة النبض فان طرف العروق الذي يلي الخنصر اشد تقدما في الحركة والشر فوقية والجزء الذي بعده دون ذلك في الفوقية والتقدم وكذلك الذي يلي هذا الجزء كموج البحر مع لين فيه ولهذا لا يتصل حركة اجزائه لقبولها الانفصال بسرعة وليس بصغير جدا اي كالملي وله عرض ما يخالف الذي لصغره وكأنه امواج يتلو بعضها بعضا على استقامة

اي

اي على ترتيب متسوق كل مثلنا بالاولا وير مع اختلاف **بشيء** اي من الامواج التي هي اقرب او بين الاجزاء التي هي ابعد كلاهما جازي والظاهر ان لا بعد اقرب **في الشهورق والاختلاف والسرعة والبطور** قال الميحي هو نبض مختلف في وضع الحركة لمعنى ان البعض يكون مسنا والبعض سهارا والبعض الى فوق والبعض الى تحت ومع ذلك فلا بد من التقدم والتأخر وما ذكره الشيخ اعم فائدة وكلام الجوامع تشبيه بما قاله الميحي وهو ان كل واحد من هذه الثلاثة يكون من الاختلاف الذي يكون في مفادير الانبساط في اجزاء من العروق كثيرة ومن الاختلاف الذي يكون في التقدم والتأخر والحركة اجزاء العروق هي الاول والثاني والثالث والرابع اذ كان النبض موجيا ودوديا كانت حركته تشبه تحركة الامواج بعضها يتحرك الى جانب على التارب وبعضها على استقامة ومنها ما يكون له في اليسير من الطول اشراف كثيرة ومنها ما يكون له في الطول الكثير اشراف يسيرة ومنها ما يكون كثير العرض وقليله ومنها ما يكون متساويا في السرعة ومنها ما يكون غير متساو في السرعة والى الثالث اشار بقوله **ومنه الدودي** ولما سمي به تشبها بالدودي الكثير الارجل والحركة **وهو تشبيه به** اي بالموجي فيها ذكر فيه **الا انه** يهراق الموجي بامور احدها انه صغير بخلاف الموجي فانه ليس بصغير وبانها انه **شديد التواتر** وهم تواتر سرعة وليس سريع لما كان الدودي ليس سريع لان السرعة انما تكون مع قوة تا وذلك لا يكون في الدودي والا لا يكون صغيرا ولما انه يكون شديد التواتر فلما بينه وهول القوة اذا كانت ضعيفة والحاجة شديدة فلا بد وان يكون النبض متواترا وان ذلك

نزيد بزيادة الضعف وكذلك التمللي اشد تواترا من الدودي لان القوة فيه
 اضعف واما ان تواتر يوم السرعة فلان التفرات اذا وردت في ازمته
 متقاربة فظن ان ذلك بسبب سرعة قطع مسافة الحركة واما لا تظن ذلك
 في التمللي انه مفترط الصغر وقد علم ان ذلك لا يجمع السرعة وبالمثل ان حركة
 اجزاء الدودي عند التمرخ اضعف من حركة الاجزاء عند التمرخ في
 النبض الموجي **والتملي** واما سمي به تشبها بالتملي في حركته وديبيه
اصغر جدا واشد تواترا كما ان الدودي يث به الموجي فلكل التمللي يشابه
 الدودي لكنه يفارقه في ان الحركة ههنا اخفى في الظهور وفي التقدم و
 التاخر وان التواتر ههنا المبلغ قال جالسوس في اوله النبض الكبير قد
 ذهب قوم الى هذا النبض سريع قال وليس هو سريع قال صاحب
 الكامل والعاقل هذا رحيما سر وهو خطأ وذلك لان السرعة مفقودة
 الى قوة القوة والقوة ههنا ضعيفة قال جالسوس في الموضع المذكور وهذا
 نبض في غاية الضعف وفي غاية الصغر وفي غاية التواتر واعلم
 ان الموجي ينتقل الى الدودي عند ضعف القوة وعجزها عن تمام الحركة
 فاذا ترا جعت القوة عادت الى الموجية والذي يصير ثانيا اذا ضعفت
 القوة غاية الضعف فان كانت تلك الحيوة قليلا قليلا كما في الدرب
 فلا يمكن الرجوع الى الدودي بل الى ما هو اقوى منها البته وان كانت
 الصيرة دفعة كذا في الهضبة فان الرجوع ممكن **والدودي والتملي**
اختلافهما في الشهور وفي التقدم والتاخر اشد ظهورا في الحش
وفي اختلافهما في العرض بل عسى ذلك في الاختلاف في العرض

ان لا يظهر وذلك لان الانبساط في كل نبض في عمق الشريان اكثر وهو
 وهذا ظاهر بالحس ولذلك ظن قوم ان الشريان الانبساط بل يرتفع و
 ينخفض وهو باطل لما مر وما سنشير اليه في اخر هذا البحث وذلك لان
 مقدار الشريان الطبيعي هو ان يكون سمكه اعظم من عرضه فلذلك يكون
 انبساطه في السمك اكثر واما خلق كذلك لوجهين احدهما ان يجذب
 الهواء البارد يكون بالانبساط في السمك اكثر من العرض وثانيها ان الاعضاء
 التي عن جانبي الشريان في عرض الساعد اكثر من التي فوقه فاحتيج ان
 توسع لها المكان مضيق الشريان واذا كان الانبساط في العرض في
 اصناف النبض كلها اقل فعند كون النبض صغيرا جدا لا يكون لذلك
 الانبساط مقدار يحس واذ لم يكن له مقدار يحس لم يدرك التفاوت
 من قليله وكثيره فلذلك يكون ظهور الاختلاف في الشهور في الدودي
 والتملي اكثر من ظهوره في العرض فيها واما ان الاختلاف فيها في التقدم
 والتاخر اكثر اظهر فذلك ظاهر لان التقدم والتاخر يكون في قطر
 الطول وهو اعظم اقطار الشريان وخامسها المنشاري وهو يشبه
 الموجي من حيث ان الاختلاف فيها في العظم في اجزاء كثيرة وفي التقدم
 والتاخر لا من حيث ان الاختلاف فيها في نبضة واحدة في جزء واحد
 من العرق في اربع البعوض وارتفاع وانخفاض البعض على ما
 قاله المسيحي لان الاختلاف فيها وان كان في نبضة واحدة لكنه
 ليس في جزء واحد من العرق بل في اجزاء كثيرة منه الا انه يفارق
 الموجي لباذنه المسيحي وانه مختلف في نفس الحركة والموجي

الوضع الان للاختلاف فيها واحدا ما سبق بيانه انما بل بانه صلب والصلابة
بانه محلب للاجزاء في الصلابة ايضا بان الحركة ههنا اسرع وانما وجب
ان يكون المنشارى مع تواتره سريعا دون الموجى وذلك لان القوة فتي
المنشارى لا بد وان يكون قويه والالم بقدر عظيم بعض الاجزاء مع الصلابة
ولا كذلك الموجى فان الالة لينه مطاوعة للحركة فادنى حركة قوة تحركها
ولذلك لا يصغر بعض اجزائه الا والقوة ضعيفه وايضا بانه لا عرض له لاختلاف
الموجى فان له عتقا وما سمي هذا النوع بهذا الاسم لمشايمته اسنان المنشار
في الارتفاع والانخفاض الكائن فيها قال ابن مطران في بيتان
للطبيب تعريف العرب تقول ميثار بالياء المعجمة تحتها بنقطتين والاعتراف
بالنون ابدا قال الجوهرى اشترت الخشب بالميثار مهموز قال
لقد عجل للريثام طعنة ناشر انما شر لا زالت لمينك الاشع اى ما سوره
مثل عيشه راضيه اى مرضيه واما ان المنشارى مركب فلان للاختلاف
فيه مركب من جنسين بل من ثلثة العظم والصلابة والقدم والتأخر ومنه
يعلم فساد قول الخوئى وهوان هذا النبض مركب لانه مركب من الاختلاف
في نبضه وفي الارتفاع والانخفاض لانه ليس مركبا من الاختلاف في نبضه
بل من اقسام الاختلاف في نبضه لكن اختلافا مركبا ما ذكرنا قال جالينوس
وقد نقل عنه في الجوامع النبض الموجى واللاوى والنملى داخله في الاختلاف
العارض في العظم في اجزاء كثيرة وفي العروق وفي الاختلاف العارض
في عدم بعض اجزاء العروق في الحركة وتأخر بعضها والى ما ذكرنا اشار بقوله
ومن المنشارى وهو تشبيه بالموجى في اختلاف الاجزاء في الشهور والعرض

وفي القدم والتأخر الا انه صلب ومع صلابته مختلف للاجزاء في صلابته
فالمنشارى نبض سريع متواتر صلب مختلف للاجزاء في عظم الانبساط
والصلابة واللين واما ما وعدت ان اشير اليه من ادلة الانبساط فقد
قال ابن مطران في بيتان للطبيب ما هذه حكايته كتاب سحر بن
عمران في النبض البراهين المهمة الدالة على وجود الانبساط خمسة
الاول لو لم يكن انبساط لم يكن ندى النبض مرة عظيمة مرة ومرة صغيرة الثاني
لو لم يكن انبساط لوجد في الحس المأخوذ من مقدار الانبساط سبعة و
عشرون قسما على ما بينته جالينوس وقد اشارنا اليه فيما تقدم الثالث
لو لم يكن انبساط لكان العروق النابض متى لمساها باطراف الاصابع الاربع
وحدها مستوى الحركة في العظم الرابع لو لم يكن انبساط لكان العروق
النابض اذا جرت تقع تحت اطراف الااامل كالنبض المرتفع الخامس
لو لم يكن انبساط لما ادرك بالبصر في المهزول كما سبق تقريره مفضلا وفي
بعض هذه الوجوه نظروا جلها بل كلها قد قدمت فلا يواخذ بالتكرار
فان في الكتب المطولة تقع مثلها كثيرا ومنه **ذنب الفار** وهو سادسها
وهو الذي يتدرج في اختلاف عظمها كان او صغيرا وقوة كانت او
ضعفا وسرعة او بطؤا الى غيرها **اخذا من نقصان الى زيادة او**
زيادة الى نقصان وذنب الفار قد يكون في نبضات كثيرة وقد يقدم مثاله
وقد يكون في نبضة واحدة في اجزاء كثيرة ومثاله اذا كان الاختلاف
في العظم هو ان يكون ما تحت الاصبع الاولى عظم العظم وما تحت
الثانية انقص من ذلك وما تحت الثالثة انقص مما تحت الثانية والنقص

من ذلك ما تحت الرابع او ما يكون بعكس ذلك وقس على هذا اذا كان الاختلاف
 في السرعة او غيرها **اونه جزء واحد** مثل ان يكون مبداء الانبساط اعظم
 او اقوى او اسرع من بالدرج صغرا او ضعف او بطل او يكون بعكس ذلك
واختلافه الاخص هو الذي يتعلق بالعظم لان ذلك اولي بالمساهمة لذنب
 الفار لان ذنب الفار بعضه غليظ وبعضه دميق والغليظ والدقيق هما
 العظم والصغرا السرعة والبطوء **وقد يكون** اي اختلاف ذنب الفار **باختلاف**
البطوء والسرعة والقوة والضعف ومثاله ان يكون ما تحت الاصبع الاول
 بطيئا او قويا وما تحت الثانية اقل بطا او قويا وعلى هذا حتى يكون الثالثة
 اقل من الثانية في البطوء والقوة واكثر من الرابعة فيها او يكون بالعكس
 لانك قد عرفت فيما تقدم ان اختلاف حركة الاجزاء في العظم والصغرا
 يكون لكون انبساط بعض الاجزاء اعظم من بعض وان ذلك يلزمه لا محالة
 اختلاف الاجزاء في الوضع اذ يلزم الجزء الذي شهوقه اكثر ان يكون مبداء الى
 فوق اكثر فلا تخفى عليك ان الاختلاف في ذنب الفار يكون مركبا للاختلاف
 في حركة الانبساط وفي اختلاف الاجزاء في الوضع **ومنه المسلمي** وهو
 سابعها وهو الذي ياخذ من نقصان الى حذيف الزيادة ثم سابعها الى ان
 يبلغ الحد الاول في النقصان فيكون كذني فار يتصلان عند الطرفين
للعظميين وفي بعض النسخ **الطرف الاعظم** والمعنى واحد ومثاله
 ذلك ان يكون مبداء في مبداء الاصبع الاول الى منتهى الرابعة في
 الزيادة ومن ذلك الى منتهى الرابعة في النقصان فيكون عظم الوسط
 صغرا الطرفين ويسمى المائل الى الوسط والمائل الى الوسط ايضا وهذا
 اكثر

اكثر والمنجذب وهو اولي الاسماكة وعكسه وهو الصغرا الوسط العظم
 الطرفين يسمى العميق والمنحنى والمائل الطرفين والى الطرفين ايضا
 ولم يذكره الشيخ لقلته اذ قل ان لكل القوة بسط الطرفي طرفي ما حسن
 من الكريان مع قصره وتعجز عن فهم ذلك في وسطه واما عكس هذا
 وهو المسلمي فيقع كثيرا لان بسط وسط الشريان اسهل على القوة
 بسط طرفه صغره ان بسط مكان واحد اسهل من بسط مكانين
 ولان اعلى العروق لحمه اكثر فتكون مانعا للقوة عن بسطه واخرى بعد عن
 مبداء الحركة وذلك مانع عن تمام الحركة بخلاف وسطه ولان المسلمي
 كذني فار يكون اختلافه مركبا من الاختلاف في حركة الاجزاء ومن
 الاختلاف في وضع الاجزاء ومنه تعلم فساد ما ذكره المسيحي من ان
 المسلمي انما صار مركبا لانه مركب من الاختلاف في نبضات او نبضه مع
 الارتفاع والاختصاص وكذا ما ذكره من ان ذنب الفار مركب من الاختلاف
 في نبضات او في نبضه واحد في اجزاء شتى او في جزء واحد وما ذكرناه من
 الاختلاف المستور وغير ذلك واما الذي اشار اليه بقوله وما ذكرناه فهو انه
 ذكرهما سبقا لاختلاف ذنب الفار يوجد في المقدار الماخوذ والثالثة
 لانه لمقدار ما عصت الثالثة عن الاولى وهكذا الى اخره وكذلك سجد
 وحده في الحالى والممتلي (ما الكاس في ضه واحد فان يكون في مواقع
 الاصابع الاربعة وان يكون في موقع اصبع واحد والاول منها هو منظر
 الحركة ومنه ما هو مسوط الحركة والاول منها اختلافه طولاً ومنه ما
 اختلافه في جميع الجهات وللاول على اقسام المنحنى والمائل والمنشأ

والثالث والباقي على اقسام الموصى والدودي والتلي واما المنقطع الحركة فان يحرك
 تحت اصبع وسكن في احدى او تحت اسس وسكن تحت الاخرى او تحت
 ثلث وسكن تحت الرابعة والكان بحسب موقع اصبع واحدة على
 ثلثة اقسام متصل الحركة ومنفصلها ومعاود الحركة والمتصل هو ان يسكن
 تحت بعض الامللة سرعاً ثم يتبدل بحركة بطيئة او بالعكس وقد يتبدل باعتدال
 ونهي الى احدها وقد يكون بالعكس والمنفصل الحركة هو ان يتبدل بسرعة
 ويعرض له قبل ان يعرج الا انما مل فتره ثم يتم الحركة ببطء وقد يكون بالعكس
 ومن هذا النوع من الاحكام الغزالي الواقع في الوسط وذو القرم والمعاود
 هو المطرق في سمي في القوعتين هذا كلامه وليس فيه ما يدعي ان اختلاف
 ذنب الفار مركب من جنسين واما انه مركب من اختلاف في نبضه
 ومن اختلاف المستوى ومن غير ذلك فلما لا يلحقه لان الكلام في ان الاختلاف
 المستوى الذي في هذا النبض مركب من جنسين لان هذا النبض مركب
 من اختلاف في نبضة ومن اختلاف في نبضة ومن اختلاف في النبض
 فانه قول مصروف عن الحق **منه ذو القرم** وهو ثامنها وهو الذي
 يقرع الاصابع ولا ينبغي فيه فيتم باخرى **والاطباء يختلفون فيه فمنهم من يجعله**
لبضة واحدة مختلفة في التقدم والتأخر وهو الذي اختاره الشيخ لكن
 يجب ان تعلم ان هذا الاختلاف بالتقدم والتأخر الذي في القوعتين
 انما هو باعتبار اجزاء الشريان في السمل الى الطول لان التقدم في الطول
 انما عرض عند لين الآلة لتطاوله في ذلك وفي هذا النبض لا يكون الآلة الآ
 ضلبة عما استقره واحتج القائلون بانه نبضة واحدة بانه لو كان

نبضتين لكان زمانه زماناً يمكن فيه نبضتان وليس كذلك وبيان الملازمة ظاهر
 لان النبض حركة وكل حركة فهي زمان ببيان انفساء الباقي بالتجربة **ومنهم من**
يقول انها نبضتان متلاحقتان واحتج على ذلك بانه لجس فيه قوعتين
 فوجب ان يكون نبضتين والاذب الجس وهذه الحجة مغالطة فانه انما يلزم
 كذب الجس اذا كان لجس فيه نبضتين واما اذا كان لجس فيه قوعتين فقط
 لم يلزم ذلك ولهذا رد الشيخ عليهم بانه ليس كل ما يجس فيه قوعتين يلزم ان
 يكون نبضتين والكان المنقطع الانبساط العايد نبضتين ولان ذلك لما يلزم ان يكون
 نبضتين والحق اذا انبسط ثم انقبض لم انبسط وليس كذلك بل يجوز ان يكون لما انبسط
 او لا قرع الاصابع لم لما تم الانبساط احسن بقوعة اخرى فيحقق هذا وذكر اقسامه
 عند كلامنا في اسباب النبض والى ما ذكرنا اشار بقوله **وبالمجمل ليس الزمان بينهما**
 اي من النبضتين بل القوعتين **حيث يسع الانقباض الانبساط** ولو كان نبضتين **٤٨**
 لوجب ان يكون الزمان بحيث يسع لهما لما سبق في بيان الملازمة فهو اذن اشارة
 الى الدليل المذكور وقوله **وليس كل ما يجس منه قوعتان يجب ان يكون نبضتين**
والالكان المنقطع الانبساط العايد نبضتين اشارة الى فساد حجتهم وبالإفاق
 هو نبضة واحدة للشيخ هذا العايد هو الغزالي فان الطبيعة فيه لا يتبدل
 بالحركة الباننة من المركز بل في نهاية الحركة الاولى وهي في المسافة نفسها
 كذلك الحال في النبض واما ان النبض مركب فلانه من الاختلاف في جزء
 واحد ومن قوعات مختلفة وفيه ما عرفت **واما يجب ان يعد نبضتين**
اذا ابتداء فانبسط ثم عاد الى العمق منقبضاً ثم صار من غير منبسط لكنه
 ليس كذلك لان الزمان الذي من القوعتين لا ينبغي بزمان انبساطين وانقباض

واذا عرفت ذلك فاعلم ان جالسوس قال في المقالة الاولى في النبض الكبير القاليم
 هذه المسئلة ينبغي ان الانقباض هل هو محسوس او ليس محسوس فمن قال ان ليس
 محسوس قال انه نبضان وذلك لان النبضة عنده مركبة من فرغ ووقوف
 ولا شك ان بعد القرعة في ذي القرعتين تحصل سكوت يسير ثم بعد قرعة
 بانه وبقول ان هذا النبض مختلف في التواتر وفي قال انه محسوس قال
 انه نبضة واحدة ويكون حدوثه شيئا بحركة المطرقة للسندان اذا عاودت
 وغير قصد في الصارب فان الضربة الاولى لمبط من مسافة بعيدة وتفرع قريبا
 قويا والثانية لمبط من مسافة ليست بالبعيدة فلذلك تفرع السندان قريبا اضعف
 من الاول وعلم هذا الى ان سكن المطرقة سكوتا تاما ولم يعرض لغصن الشجرة
 اذا جلب كرههم خلى فانه يعود الى موضعه الاول ثم لا يلبث فيه بل يعود
 الى الناحية التي جذب اليها ثم الى موضعه ثم الى الناحية المذكورة ثم الى موضعه
 لكن يكون حركته في كل ميل دون حركته في الميل الاول الى ان يسكن في موضعه
 الاول كذلك هذا فان الطبيعة عندما تتحرك حركة الانبساط يعوقها عائق
 وستعرفه فموقفها ثم انها بتدريج بالحركة من المسافة التي انتهت اليها اولاً
 يعوقها العائق عن تمام فعلها ثم يتم الحركة من المسافة التي انتهت اليها تاماً
 الى ان تقطع المسافة بالانبساط التام ثم يسكن السكون الخارج ثم بتدريج
 بالانقباض ثم بالسكون الداخل ثم بالانبساط البالي فان انفق لها عائق من العوائق
 التي تذكرها كانت الحركة فيه كحركة الانبساط الاول والآخرت الحركة المذكورة
 بالتمام ثم قال وتفرق بين هذا ومن المختلف في اكثر من نبضة واحدة تنفي
 العرق الى ما وراءه فانه في هذا النوع تنفي تنفي مصالحة بحيث انه لا يكون

عالم

بين

من هذا التنفي ومن الانبساط الاول سكوت التته لكن عند ذلك التنفي مبطل قليلا
 وتفرع اليهم تنفي تنفي تام مبطل وصدوم اليد قال وربما حصلت
 المعاودة مرة ثالثة ورابعة وسعصر رجوعها قليلا قليلا حتى يسكن
 سكوتا تاما فالذي يعرض في النبض ذي القرعتين من الحركة شبيه
 بهذا ومنه ذو الفترة والواقع في الوسط المذكوران اما الاول وهو تاما سعيها
 اعني ذا الفترة فهو المختلف الذي يقع فيه سكوت حيث تتوقع الحركة
 بين المسافة مثلا وهو ظاهر وفي المركز بعد تمام السكون الداخلي العائق
 يعوق عن الانبساط الثاني فيقع سكوت آخر متصل بالاول وفي المحيط
 بعد تمام السكون الخارجي لمثل ما ذكرنا وهو مع وضوحه خفي فليتنا مل
 فيه وبيان انه مركب انه عندما نفتت بالسكون لا شك ان القوة حينه
 تكون عاجزة عن الحركة فكون فيه اختلاف بالقوة ايضا واما الثاني
 وهو عاشرها اعني الواقع في الوسط فهو المختلف الذي يقع فيه حركته
 حيث تتوقع السكون كما بين الحركتين ولذلك سمي الواقع في الاوسط لان
 الحركة وقعت وسط الحركتين ولانه لا بد وان يكون قد عرض ما
 يوجب الحركة حينئذ فكون هناك اختلاف بوجه آخر فلذلك
 تكون ذو الفترة والواقع في الوسط من انواع المركبة لا الما ذكره المبسج
 من انه مركب من اختلاف المذكور ومن وقوع الحركة في الزمان
 المذكور فان فيه ما عرفت والفرق بين الواقع في الوسط وبين الغزالي
 ان الغزالي لم يمتنع فيه النانه قبل انقضاء الاولى وذلك لاننا بينا انه
 نوع من العايد واما الواقع في الوسط فكون النبضة الطارئة فيه

مساواة هذا المزاج لذلك المزاج وذلك المزاج صحي بالنسبة الى هذا البدن
فكون المزاج الحاصل حالة الاستدلال بالنسبة صحيحا وعلى افضل ما ينبغي ان
يكون عليه وهو المراد بكونه طبيعيا لا بالقوة فانها لو رادت على الحالة التي
عرفت فيها كون المزاج لا يوافقها كان افضل مما اذا ساوتها لان القوة كلما كانت
اقوى كانت الافعال اكمل وافضل فكون الزائد في هذا القسم اولى من المقدل
قال ابن جميع في تنقيح القانون فاضل الاطباء جالسوس يسمي هذا النبض الزائد
في القوة الشديد والناقص فيها الحامل ويقول ان بعض من تقدمه كان يترك
ان النبض الشديد هو الطبيعي في هذا الجنس لا الوسط بين الشديد والحامل
لانه كان يزعم جهة القوة وصحة القوة امر طبيعي وان بعضهم يعرفون
بذلك الا انهم لا يسمون ان النبض الطبيعي في هذا الجنس هو الذي قد بلغ الغاية
من الشدة بل قد يوجد نبض غير طبيعي اشد منه فان ذلك يظهر حسنا في
اوقات الغضب وعند شرب الشراب وكحما وان هو لا يرد عورضا
بان ظنهم انه قد يوجد في هذا الجنس ما هو اشد من النبض فخيلا لا حقيقة
انه ص له وجالسوس ميل الى الرأي الثاني ويقول قد امتحن ذلك بالحس وصرح عند
انه قد يوجد نبض اشد من النبض الطبيعي عند شرب الشراب كما قد ذكرنا
في احوال اخرى كالحركات الحموية وغيرها وبالجملة عندما يسبق للقوة ما
يزيد فيها او نزحها منه لا يستفراغ وسعها ويجد النبض الشديد بانه
الذي يدافع الاصابع والحامل بانه الذي يدافع الاصابع والمتوسط
بينها بالحقيقة بانه الذي لا يدافع الاصابع ولا تدفعه ويرى ان المتوسط
بين الشديد والحامل على هذا الوجه ليس بطبيعي بل حكمة في الخروج عن

الحال

الحال الطبيعية حكم الحامل فاذن الحاصل من قوله ان الطبيعي في هذا الجنس وسط
من الشديد والحامل الا انه ليس بوسط على الاطلاق بل منحرف الى جانب
الشدة فانه هذا يخالف النبض الطبيعي في ساير الاجناس الاخر التي يوجد فيها
زيادة ونقصان لان كل واحد من تلك الاجناس الطبيعي منه هو المتوسط بين
طرفيه بالحقيقة وهذا ليس كذلك بل الطبيعي منه منحرف عن الوسط الى احد
الطرفين فهو وسط باعتبار وجود ما هو ازيد منه شدة وطرف باعتبار
الخرفه عن الوسط الحقيقي الى جانب الشدة فاما الرسم فان الظاهر من
امره انه يوافق على ان القوة اذا طرأ عليها امر يغلبها ونزعها ويضطرها
الى مقاومة من سقطت واشتد فعلها الا ترى انه ان ذلك انما وجب كونه
في التحرك فجعل الحركة اعظم مسافة واقصر زمانا وما يدل على ذلك
قوله في نبض الاوجاع والوجع اذا كان في اوله هتج القوة وحركها
الى المقاومة والدفاع والهرب الحران فكون النبض عظيما سريعا
ولم يقل قويا وجالسوس يقول انه يكون اعظم واقوى واسرع وان
كان شئ من الاصناف الاخرى انما زاد تابعا للزيادة في القوة
فصار اعظم مثلا كالعظيم فهو طبيعي لاجل القوي اي لاجل انه قوي
لا لاجل ان الحاجة شديدة او الالة لينة فانه ليس طبيعيا من هاتين
الجهتين وانما يكون طبيعيا من هاتين الجهتين لو اعتدلت الالة
والحاجة هذا وما كان منها من القليل البالي وهو الاجناس التي
لا يعضى تفاوتها في الزيادة والنقصان على ما قال **واما الاجناس التي**
لا احتمال الازيد والاقل فلا شك ان الافضل منها هو ما يكون عند كون الطبيعة

على اعتدالها واستقرار احوالها فلذلك اختار مرجس المستوى والمختلف المستوي
وقال **ان الطبيعي منها هو المستوى** لا يستمر ارفع الطبيعة على ارفع واحد
وعدم معاوقه العوارض العالقة اياها عن الاستمرار على فعلها واختار
مرجس المنظم وغير المنظم للمنظم وقال **والمنتظم** اذ قلنا للاختلاف
فيه يكون بعده عن الطبيعي اقل وفي قول المسيحي ان جعله المنظم من نوع
الافضل فيه نظر فانك ستعرف ان المختلف الغير المنظم اجود من المختلف
المنظم لدلالة الاول على تقلل السبب الموجب للاختلاف ودلالة
الثاني على تمكن السبب الموجب واستقراره حتى صار ما يحدث عنه
منظما نظرا لان غير المنظم وان كان لتقلل سببه اجود من المنظم
لتمكن سببه لكنه ارداد منه لقوة سببه على ما نضر عليه جالسوس
ونقلنا عنه فيما سبق وهو ان سبب غير المنظم اقوى من المنظم و
تمكن السبب الضعيف لا تقاوم قوة السبب غير المتمكن فلهذا يكون
المنظم افضل من غير المنظم نعم لو قيل ان المنظم وغير المنظم لا يمكن
ان يكون شيئا منها طبيعيا اذ الطبيعي هو المستوي فيكون كل واحد من
المنظم وغير المنظم لكونه مختلفين غير طبيعي لان قويا ولا يخلص عنه
الا ان يقال المراد من كونه طبيعيا كونه اولى الاقسام من ذلك الجنس لكونه
طبيعيا ولا شك ان المنظم في جنسه اولى من غير المنظم **وجيد الوزن**
فان حدوثه وكذا حدوث المستوي انما يكون عند كون الطبيعة على افضل
احوالها وكون النبض على ما يقتضيه سنة اي سن صاحبه ان يكون عليه
على ما فتر به جيد الوزن ولانه قد فتر ايضا بانه الذي يكون نسبة

زمان

زمان حركته الى زمان سكونه مثل ما في القندل فيذكر جيد الوزن هذا التفسير
على موافقه مزاجه لذلك وعلى التفسيرين يكون افضل من غيره **والسبب**
رحمه الله **الفصل الخامس في اسباب انواع النبض المذكورة** سبب
النبض اما ان يكون داخل في تقويم وجوده اولا والاو لا يسمى لما سئل ان مقوم
وجود الشيء ما سئل له اي حافظ اياه والثاني وهو ما لا يكون داخل في تقويم
وجوده اما ان يكون لازما ولا او لا يسمى باللائم والثاني بالمغير على الاطلاق
وعلى هذا الحصر يوافق كلام الشيخ لا ما ذكره القرشي وهو ان سبب النبض
اما ان لا يكون لازما وسمى بالمغير على الاطلاق او يكون لازما فاما ان يكون
ذاتيا للنبض وسمى لما سئل او لا يكون وسمى باللائم فانه مع كونه غير متباعد
للكلامه متمم على تخصيص احد قسمي اللازم به دون الآخر وعلى كون الماسك
ذاتيا للنبض وهو خطأ لان الماسك مقوم لوجود النبض لا ماهيته ولذلك
قال تجي الخوي في شرح النبض الصغير لجالسوس كل ما سكون ان كان
جسما فحتاج في كونه الى اربعة اسباب هي الفاعل والمادة والآلة والغاية
وان كان عرضا فحتاج في وجوده الى ثلثة اشياء فقط الآلة والفاعل
والغاية ولان النبض حركة فحتاج في وجوده الى هذه الثلثة حتى يكون
هذه الثلثة مقومات لوجوده لا ماهيته على ما ظن القرشي وكيف يكون
ذلك ولا شيء منها داخل في ماهيته فالثلثة عرضية لما هيته النبض وذاته
لمقوم وجوده وفيه نظر لان المتكئون غير منحصر في الجسم والعرض لحواجز
ان يكون صورة جسميه في الجسم في كونه لا يحتاج الى الآلة بل الى الصور
وكذا النبض فيلتاقل فيه فيل في الجوامع اصناف منها مثله ومنها

سبب النبض

سابقه ومنها بادية والمبته هي التي ما قوام امر النبض اعني القوة الفاعلة للنبض
والآلة هي العروق والمنفعة التي بسببها احتيج الى النبض وهي الحرارة الغريزية
وهذا الحفظ يكون بامر من احداهما خروج البخارات الدخانية المتولدة في
القلب وذلك يكون بانقباض العروق والادخول الهواء البارد المطبق عن
هذه الحرارة وذلك يكون بانسساط العروق واما السابقة فهي كثرة الاخلالات
وغلاظتها وحدتها واما البارد فهي برد الهواء وحرته والتعب وما اشبه
ذلك ونقول ان اسباب النبض منها ما هي سبب لتولده ومنها ما هي سبب
لغيره والثاني هي الاسباب السابقة والاسباب البادية والاول هي الاسباب
المثبتة التي عملها مدار امره اعني القوة التي بها يكون النبض اما قويا واما ضعيفا
والآلة التي بها يكون النبض اما صلبا واما لينا واما معتدلا والمنفعة وهي
امران احدهما كثرة الحرارة التي تحتاج الى البهريد والتطفية وبانيها فناء الروح
النفساني وتحلله الذي يحتاج الى الزيادة فيه والنبض يصير سبب ذلك عظيمها
سرعا متواترا قال ابن مهران في بيان الاطباء اشارة اعلم ان الاسباب
لغيره للنبض منها ما هي معروفة ومحدودة عند الطبيعة وهذه فمنها
ما هي محدودة عند الطبيعة نوعها وكميتها وكيفيتها كالجنس والسن والمزاج
واوقات السنة والسكنة وهذه تسمى طبيعية ومنها ما حدثت الطبيعة
نوعها فقط ولم تحدد كميتها ولا كيفيتها كالرياضة والاستحمام والمأكول
والمشرب وهذه تسمى ما ليست بطبيعية ومنها ما ليس بمعروف عند
الطبيعة ولا محدود عندها وتسمى خارجة عن الطبيعة فيلزم الجوامع
الاسباب المغيرة للنبض منها ما هي في الطبع مثل السن والنوم ومنها

ما ليست

ما ليست في الطبع بمنزلة الرياضة والاستحمام ومنها ما هي خارجة عن الطبع
بمنزلة الحميات والاورام ونحوهما واقول لما كان النبض بايا عظيما
في تعريف احوال بدن الانسان لا سيما في احوال القلب الذي هو الرئيس
على الاطلاق والمدبر للبدن وينبوع الحياة والنها التي هي الحرارة الغريزية
لان اول عضوتك وتكون واول يعلق النفس الناطقة به احتجنا لذلك الى
معرفة ولان معرفته متوقف على معرفة اسبابه واسبابه للفترة
له كما دلت على كثرة سلك جالينوس طريقا صناعيا حصرها في ثلثة
اجناس كلية احدا الامور الطبيعية كالسن والمزاج وبانيها الامور
الخارجة عن الطبيعة كالمرض وبانيها الامور التي ليست بطبيعية ولا
غريبة منها كالاستحمام ولما احتاج الى حصر الاسباب المغيرة للنبض
في عدد معلوم لان جميع الناس مع اختلاف احوالهم لا يمكن ان يتوقف
على نبض كلهم فاحتمل جالينوس بطريق صناعى حتى جعلهم تحت
دستور عامي فان كان كل واحد يعرف به نبض جميعهم وذلك ان الرجال
نبضا يعجزون وكذلك لكل واحد من المزاج الحار والبارد والعبء والقصف
نبض الثرى يعجزهم وقيل يوجد خلافة فانه قلما توجد امرأة اسخن
واقوى من جنس الرجال وعبء اسخن من جنس النساء حتى يتقلب
نبضه على الضد واذا وقف الانسان على ذلك امكنه اذا وجد في
حال المرض من لم يشاهد نبضه في وقت الصحة ان يقيس التغير الوارد
عليه النبض بالذي وجب ان يكون له في الاصل وللعالم في هذا الباب
الفضل على الجاهل لان عنده القانون الذي يقف به على نبض من لم

شاهد في وقت الصحة والجاهل ليس عنده سقم لم يشاهد في حال صحته
ولا يعرف الا في بعض من شاهده حينئذ ولما كان ذلك كذلك فشم الاطباء افتداء
بجالتوس لاسباب المغيرة الى الامور الطبيعية والى التي ليست بطبيعية والى
الامور الخارجة عن المجري الطبيعي قال الميحي وعلم ان في ادخالهم الامور
الخارجة عن المجري الطبيعي في هذا القانون نظرا وهو ان الغرض من القانون
المذكور وفيه نظم قال الاطباء والامور الطبيعية تسعة اقسام المزاج والذكورة
والانوثة والسحنة والسنن واوقات السنة والبلد وحال الهواء الجزئي
والنوم واليقظة والحمل في النساء قال ابن ابي صادق وانا سميت هذه
افورا طبيعية لان وجودها في الطبيعة وقه نظرا لانه لا يخلو اما
ان يري بالطبيعة المدبرة للبدن او المدبرة للعالم او مطلق الطبيعة والاول
باطل لان جملة الامور المذكورة اوقات السنة والهواء الجزئي وليس وجودها
في الطبيعة المدبرة للبدن وكذا الثاني والثالث من وجهين احدهما ان الطب
ليس له نظر في الطبيعة المطلقة ولا في المدبرة للعالم وبانها انه لو كان المراد
بالطبيعة ذلك كانت الامور التي ليست بطبيعية والتي هي خارجة عن
المجري الطبيعي طبيعية لانها حادثه عن الطبيعة بذلك المعنى واذا عرفت
ذلك فنقول المراد بالامور الطبيعية هي التي ليست بغريبة عن البدن
ولا صادرة عن الارادة لا اشتراك التسعة المذكورة فيما ذكرنا فانها متى
استقرت وجدت عا هذه الصورة واما التي ليست بطبيعية فهي
امور صادرة عن الارادة وبشركة في الطبيعة في بعضها وذلك بان
تقيل اليها وتروم اعتدالها وهي ربعة الرياضة والاستحمام والاطعمة

والاشربة

والاشربة واما الامور الخارجة عن المجري الطبيعي فهي امور كان البعض
منها طبيعيا غير انه صار خارجا عن المجري الطبيعي بالمقدار كالنوم و
اليقظة وكان البعض منها ليس بطبيعي ثم انه صار خارجا عن المجري
الطبيعي بالافراط في مكنته وكفئته كالاطعمة والاشربة وكان البعض منها
خارجا عن المجري الطبيعي بذاته كالامراض والاسباب والاعراض
ثم هذه مع كثير منها يخصص نوعين احدهما الذي يشغل عا القوة ويضبطها
كالامراض والمثلا لله وبانها ما تحلل المح القوة ونفسها كالامراض
الا ستفراغية والالم الشديد ولا تخفى بعد ما ذكرنا فوايد القيود التي ذكرها
الشيخ في الاسباب الماسكة حيث قال **اسباب النبض منها اسباب**
عامة اذا نبض فخلو عن احد من الثلثة بخلاف غيرها من الاسباب فان النبض
قد يخلو عنها واذ ليس كل عام ضروريا في منع الانفكاك عن الشيء كسواد
الزنجي وبياض الرومي وكانت هذه الاسباب العامة ممنوعة للانفكاك
عن النبض قال **ضرورية** اي ممنوعة للانفكاك واذ ليس كل ممنوع للانفكاك
ذايبا فان زوايا المثلث ممنوعة للانفكاك عنه وليست بذاتية له مع ان
هذا الممنوع للانفكاك من اني قال **ذاتية** ولان الذاتي قد يكون مقوما لماهيته
وتعتبر عنه بانه داخل في ماهيته وقد يكون مقوما لوجود الشيء ويعتبر
عنه بانه داخل في تقويمه ولما كان المذكور مقوما لوجود النبض لماهيته
قال **داخلية في يوم النبض** اي يقوم وجوده ولم يقل في النبض في ماهيته
لانها خارجة عنها كما بينا وبعضهم فهموا هذا ومنهم القوسي عا ما اشرف الله
م صرح وقال وانا نعتبر على اثبات ان هذه الثلثة داخلية في

حقيقته النبض وكيف لا يعسر عليه ما ستعذر على الغير لامتناع ابيات الشيء
الخارج عن الشيء انه داخل وسبب الغلط اشتباه مقوم الوجود بمقوم
الماهية لديهم وتسمى **الماسكة** لما ذكرنا ومنها **اسباب غير داخلية في مقوم**
النبض اي تقويم وجوده وهي ما عدا الفاعل والآلة والغاية وهذه اي غير
الداخلية في مقوم وجوده على قسمين **فمنها لازمة مغيرة** **سفرها الاحكام السص**
لانها سفر صغير فكانه قال مغيرة الاحكام النبض بتغيرها وتسمى **الاسباب**
اللازمة وهي الاسباب الطبيعية والغير الطبيعية التي ترجع لهما الاطباء
للا سباب المغيرة للنبض بتغيرها لانها كالاشياء الخارجة عن المحرك الطبيعي
التي ذكروا وعبر الشيخ عنها بقوله **ومنها غير لازمة وتسمى المغيرة على**
الاطلاق لانها لا تغير بشرط كغير الاسباب اللازمة بشرط تغيرها لانها
تغير بذاتها وغر وساطة وفيه دقة فاعرفه ولهذا اشتبه على القرشي
وقال ولما الاسباب اللازمة فلم يبينها الشيخ وشبه ان يكون هي الاسباب
السته الضرورية ولما الاسباب المغيرة على الاطلاق فلم يبينها ايضا ههنا
وهي جميع الاسباب التي ليست بضرورية هذا كلامه وقد عرفت ما هو الحق
في ذلك **والاسباب الماسكة** **ثلثة** لما عرفت ان مقوم وجود العرص
هذه الثلثة احدها السبب الفاعل المشار اليه بقوله **القوة الحيوانية**
المتحركة للنبض التي في القلب وقد عرفت بان باب القوى الحيوانية و
الثاني الآلة وهي العروق **الناضجة** السبب القابل وقد عرفت في
ذكر الاعضاء قال القرشي الثاني هو الآلة المتحركة وهي القلب والشرابين
لم نذكر الشيخ ههنا القلب وعما اصولهم يجب ذكره لان النبض عندهم

هو

هو حركة القلب والشرابين وهذه مولخنة سهلة لان النبض عنده وان سلم انه
عبارة عن حركة القلب والشرابين لكن لما كان في المشهور عبارة عن حركة
الشرابين فقط تتبع المشهور في هذا الاطلاق او نقول هذا الفصل في بيان
اسباب انواع النبض المذكورة وانواعها هي الطويل والسريع والمتواتر وكلها
صفة العروق فلكون ما في هذه الانواع اي العلة القابلية لهذه الاعراض
العروق فقط لا القلب لان القلب لا يتصف بشيء من هذه الاعراض فلو ذكر
القلب ههنا كان غلطاً وهذا الجواب اولى من الاول **والثالث الحاجة الى**
التغطية وهو السبب الغائي واما السبب الصوري فهو ما يحصل من الفاعل
في القابل وهو **اي الاحتياج الى التغطية** لالالة الحاجة عليه او الثالث وهو
الحاجة **المتد على مقدار معلوم من التغطية** ويتحدد اي ذلك المقدار **بازاء**
حد الحرارة في استعمالها او طفوها او اعتدالها وذلك لانها متى كانت حارة
ثابرة كانت الحاجة داعية الى هوائ متكاثر ومتى كانت ناقصة كانت داعية
الى هواء قليل وان اعتدلت الحرارة اعتدلت الحاجة وحسب اختلاف
احوال هذه الاسباب الثلثة وافعالها خلف احوال النبض والاسباب الثلاثة
والمغيرة على الاطلاق **واما** غير النبض بوساطة تغيرها هذه الثلثة والى
ما ذكرنا اشار بقوله **وهذه الاسباب الماسكة بتغير فعالها بحسب ما**
تقترن بها من الاسباب اللازمة والمغيرة على الاطلاق والحقوقيه ان
القوة والآلة والحاجة الى ان كانت كما ينبغي كان النبض على ما ينبغي
ولا يكون به قلبه ولو تغير غيرهما من الاسباب اللهم اذا كان غير غيرهما
موجباً للتغير احد هذه الثلثة وحسب صير سبباً موجباً للتغير النبض مثلاً

متى حصل وخرج حيز زبد في الحاجة أو ينسب يثبت الآلة أو استفرغ ضعف
 القوة فالحر غير النبض لغيره الحاجة والسبب لتقليبه الآلة والاستفرغ لضعفه
 القوة فظهر أن غير الأسباب الغير الذاتية للنبض إنما هو بواسطة غيرها
 للأسباب الذاتية وهو المطلوب **والسبب** رحمه الله **الفصل السادس**
في موجبات الأسباب الماسكة وحدها قال القرشي على هذه الترجمة
 شكل لأن قوله وحدها إما أن نقراء مشدداً للدال حتى يكون تقدير الكلام
 في موجبات الأسباب الماسكة وفي حدها وهذا لا يصح لأنه لم يذكر
 في هذا الفصل حد الأسباب الماسكة وإما أن نقراء مخففاً للدال مشففاً
 مع الوحد حتى يكون تقدير الكلام في موجبات الأسباب الماسكة لا
 غير وهذا لا يصح أيضاً لأنه ذكر باقي الأسباب في هذا الفصل والمسيحي
 أخذ منه هذا وذكره في شرحه وزاد عليه بأنه لو افترضنا أن أول الترجمة
 من غير أن يقول وحدها فهذا لا يصح أيضاً لأنه ذكر الأسباب الماسكة
 أيضاً ولم يقتصر على موجباتها فقط وهذا كان الواجب عليه أن يقول
 فصل في ذكر الأسباب الماسكة وموجباتها وأنا أقول لا شك في هذه
 الترجمة لأن الشيخ ذكر للنبض أسباباً ثلاثة الماسكة واللازمة والمغيرة
 وفي هذا الفصل ذكر موجبات الأسباب اللازمة والمغيرة لأن
 موجباتها ذكرها في الفصول التي بعد هذا فقوله في موجبات الأسباب
 الماسكة وحدها أي دون موجبات الأسباب اللازمة والمغيرة فإنها
 مذكورة في الفصول الأخرى وهو كلام صحيح مستقيم لا غبار عليه ولا
 المسيحي لو قال في موجبات الأسباب الماسكة لما صح أيضاً لأنه ذكر

الأسباب

للأسباب الماسكة أيضاً ولم يقتصر على موجباتها فقط لما قيل تحتها لا يحتاج
 ذكر موجبات الأسباب الماسكة بدون ذكرها فقوله في موجبات الأسباب
 الماسكة لا ينافي ذكر الأسباب بل يتلزم لما ذكرنا وإما أن الواجب على الشيخ
 كان أن يقول فصل في ذكر الأسباب الماسكة وموجباتها فخطأ لأن الفصل
 ليس معقوداً للذكر الأسباب الماسكة لأنه ذكرها في الفصل المتقدم بل هو معقود
 للذكر موجباتها وتكرر ذكر الأسباب وقع ضرورة لما قلنا وإذا عرفت ذلك
 فاعلم أن هذا الفصل شتم على ما بداحت **المبحث الأول** في تأثير
 للأسباب الماسكة في العظم والسرعة والتواتر ومقابلتها قال
 رحمه الله **إذا كانت الآلة مطاوعة بلينها أي سبب لينها والقوة قوة**
والحاجة إلى التغطية شديدة كان النبض عظيماً العظم المانع بلجماع
 بلثة أشياء أحدها قوة قوته لتمكنها التحريك إلى غاية كمال الانبساط وانها
 آلة ليننة لتكون قابلة لفعل القوة غير عاصية عليها وبالها حاجة تدعو إلى
 استيفاء كمال الحركة وإذا كان العظم إنما يتم حصول هذا المجموع فليس واحد
 من هذه الثلاثة فقد لزم ذلك فقدان العظم وحصول ما يعالیه وهو الصغر
 أن كان فقدان أحدها بلثة حصول ضده أو الاعتدال في العظم والصغر
 أن كان فقداناً له نحصول المتوسط ذلك مثال ذلك إذا لم يكن القوة
 قوية وإن كانت ضعيفة كان النبض صغيراً وإن كانت متوسطة
 كان النبض متوسطاً في العظم وكذلك الآلة إذا لم يكن لينها وإن كان
 صلبة الصغر صغيراً والمتوسط في العظم وكذلك الحاجة إذا لم يكن متغيراً
 لا انبساط عظيم وإن كانت قليلة كان النبض صغيراً والمتوسط في

كان

العظم وكلما كان شئ اقوى في الجواب حاله من آخر فضله اقوى في الجواب ضد
 الآخر والجواب قوة القوة للعظم اقوى من الجواب ليس الالة لان الفاعل لذلك
 في الحقيقة هو قوة القوة واما ليس الالة فانما توجب به بانه لا يمانع ولا يشك ان
 احداث المعتضى للشئ اقوى من احداث الذي لا يمانع فيه واما ان كان كذلك
 كان الجواب بالضعف للصغر اقوى من الجواب بالصلابة له وكذلك الجواب ليس الالة
 للعظم اقوى من الجواب شدة الالة الحاجة له وذلك لان الالة اذا كانت لينه كفى
 في عظيم النبض اذ في قوة وان لم تكن الحاجة شديدة جدا واما اذا كانت صلبة لم
 يمكن ان يعظم النبض وان كانت القوة قوية والحاجة شديدة لعدم القبول
 ولان فقدان الحاجة بالكلية مع بقاء الحيوية محال فلا بد وان يكون مع الالة
 اللينة حاجة متزايدة واما وجود صلابة الالة المانعة من التحريك مع بقاء التحريك
 فليس محال فيجوز ان يكون الحاجة شديدة والقوة قوية والحرارة في النبض البتة
 والحرارة اصلا لا اجل الصلابة واما ان الالة تكون لينه والقوة قوية فلا محال فانه لا بد من
 حاجة تتدعى وليس لا بد من لين قابل واما ان كان كذلك فالجواب بالصلابة للصغر
 تكون لا محالة اقوى من الجواب عدم الحاجة له وقول الشيخ **والحاجة اعون**
الثلة على ذلك لا يلزم منه ان يكون الجواب للعظم اقوى من الجواب لانه
 فرق بين المعين للشئ وبين الموجب له وهو ما يكون الشئ معلولا له والارضا
 فان الموجب للعظم القوة والمعين الحاجة ومزيل المانع اللين والجواب للموجب
 ابلغ من الجواب للمعين والمزيل وما لو كما ذكرنا قوله بعد هذا بسطيرت واشئ
 من هذه الثلة اي ضعف القوة وقلة الحاجة وصلابة الالة موجب للصغر
 مبلغ الجواب بالضعف لما بيننا ولكن ان يفرق بين هذه الاسباب الموجبة
 للعظم

التي لا يراها العقل
 فيكون الجواب للصغر اقوى من الجواب للصلابة
 لان القوة هي التي توجب النبض والصلابة هي التي
 تعيقه فلو كانت القوة هي التي توجب النبض
 لكان الجواب للصغر اقوى من الجواب للصلابة
 ولو كانت الصلابة هي التي تعيق النبض
 لكان الجواب للصلابة اقوى من الجواب للصغر

للعظم وهو انه متى كان الموجب له قوة القوة كان النبض صابرا على الغمر يكون
 مع ذلك يعقب طعام او شراب معتدل في الكمية والكثافة فيغذو البدن
 ويقوى القوة وان كان الموجب ليس الالة كان جرم العرق ليناجدا و
 يوجد يعقب استجمام او شراب كثير المزاج وان كان قد عدم ذلك حركات
 مفردة لسند الحاجة وايضا لا شك انه اذا كان انسان من هذه الملة ^{فهو}
 على حال موجب للعظم والاخر على حال موجب الاعتدال كان ميل
 النبض الى الحالة عن الاعتدال الى العظم اكثر مما اذا كان الامر بالعكس لان
 تكون الجواب نوع ذلك الواحد للعظم اكثر من الجواب الاخرين كما اذا كانت
 القوة قوية جدا وكانت الحاجة والالة معتدلين فان النبض حينئذ يكون
 اعظم مما اذا كان بالعكس وايضا ما كان انسان من هذه الملة على حال
 موجب للعظم وكان الاخر على حال موجب الاعتدال فلا شك ان النبض
 يكون ميلا الى العظم اكثر مما اذا كان ذلك الاخر على حال موجب الصغر
 وكذلك اذا كان احدهما الملة على حال موجب العظم والاخران على
 حال موجب الاعتدال فان النبض يكون اميل الى العظم مما اذا كان
 على حال موجب الصغر وليس يلزم ان يكون ان كان انسان منها على
 حال موجب العظم والاخر على اعتداله ان يكون النبض حينئذ اميل الى
 العظم مما اذا كان انسان اخران على حال موجب العظم والاخر على
 حال موجب الصغر اذ قد يكون شئ (اي الجواب) باعتداله للصغر اكثر من نقصان
 آخر له اذ لم يكن نقصان الاخر له مفردا ولذلك فانه اذا كانت الالة
 لينه والحاجة شديدة لكن بالقوة متوسطة فان العظم يكون اقل ما اذا

كانت القوة قوية والآلة لينة لكن الحاجة قليلة / اذ لم يكن قله الحاجة مفرطه
 واصحابها المكن القوة اسفاهوا لوجوب بحسب الحاجة بالعظم تعدل الى
 السرعة ومما امكن اسفاه ذلك بالسرعة لم تعدل الى التواتر وذلك
 لان حصول الغرض بذلك اسرع فان مثل القوة في هذا الوقت مثل من
 مشي في حاجة مهمة فانه يوسع خطاه او لا يكون ما لقطع مسافة
 الطريق في كل خطوة شيئا كثيرا فان كانت الحاجة اهم من ذلك اسرع تلك
 الخطا فان كانت اهم من ذلك سارعت بين الخطوات اكثر ومثل هذا حال
 له العدو فان العدو يجمع بين سبعة الخطا وسرعته وتواترها فان نقصت
 الحاجة عن ذلك نقص ما جعل اخيرا وهو التواتر وان نقصت اكثر من ذلك
 زالت السرعة وبقي العظم بحاله فان نقصت الحاجة عن ذلك خرج
 النبض عن كونه عظيما واستعرف ذلك وانما كان كذلك لان العظم سابق
 على السرعة وهي على التواتر لما عرفت ان الماشي في مهم يوسع الخطا او لا
 لم يسرعها بان يات بواتر بينها ثالثا وكل ما كان اشدنا خرا كان اثقل ما قبله و
 الطسعة متى فعلت افعالا لاجل الضرورة فاذا زالت الضرورة فكل ما كان
 اثقل كان اعراضها عنه قبل اعراضها عن الاخف اذا ثبت ذلك فها ان
 اول ما يحصل عند الخروج عن الاعتدال العظم السرعة ثم التواتر فعند
 العود الى الاعتدال اول ما يزدول التواتر ثم السرعة ثم بعد نزول العظم ولكن
 لا يحصل الصغر فان القوم مني كانت باقية على حالها فانها تحفظ
 افعالها المعتدلة الطبيعية لانه اخف المقادير عليها ولو حاولت شقصها لكان
 عليها كلفة ومشقة والطسعة لا تختار المشقة وغير سبب وماله انا

احتجنا الى المشي الى موضع بعد زمان قليل وسعنا الخطا انما استغنينا
 عن ذلك لاجل الخطوات اصغر من مقاديرها الطبيعية فلكل ههنا وهذه
 قاعدة للاطباء في النبض وقد صححوا الاسقرار وما تسكوا به من القياس
 وهو المتسك بالظن الذي ذكره الشيخ و حال فانه اذا كان محتاج الى حمل
 شيء له مقدار من الثقل في زمان معين فان له قدرة على حمله جملة او مقدرا
 كبيرا منه بحيث يتم الفعل في الزمان المعلوم بحركة بطيئة حمل مقادير
 كثيرا ونقلها ببطء ويريث من كل نقلين زمانا وان كان لا تقدر على
 حمل مقادير كبر حمل مقادير صغارا ونقلها بسرعة ويريث من كل
 نقلين وان كان ضعيفا لا يتأتى منه الاسراع في الحركة حمل مقدار صغيرا
 كل مرة ونقله ببطء الا انه لا يرث من كل نقلين اصلا حتى تنقل المقدار
 المعلوم في الزمان المعلوم وان كان ضعيفا جدا بحيث يحتاج الى اليرث
 من كل نقلين مع صغر حمله و بطو حركته فلا شك انه لا ينقل المقدار المعلوم
 في الزمان المعلوم واذا كان قويا تقدر على حمل مقدار كبير لكن المقدار
 الذي يجب نقله اكثر من ان ينقل في الزمان المعلوم بالحركة البطيئة اسرع الحركة
 وراث من كل نقلين وان ادعى ذلك لم يرث بين النقلين ايضا فعلمنا ان
 الطبيعة التي تستند اليها الافعال هي بحيث لو خلقت وطباعها كان ما في
 الفعل منها على الترتيب المذكور فلهذا في النبض اذا احتج الى مقدار معلوم
 من الهواء البارد فان كانت القوة تحت ثباتي منها العظم فعلت حركه
 ان كانت الحاجة تدفع بالمقدار المنجذب بالنبض العظم او مع السرعة ان
 ازدادت الحاجة او مع التواتر ان كثرت الحاجة جدا وان لم تقو على فعل

العظم فان قوت عا فعل السرعة فعلت السرعة اما وحدها ان اندفع الحاجة
بها او مع التواتر ان ازدادت الحاجة لم ان لم يعوق السرعة ايضا فان قوت
على التواتر فعلت التواتر حتى يكثر الممرار ويقوم مقام المرة الواحدة العظمه
او مرتين سريعين ان اندفعت الحاجة بذلك والابقيت الحاجة ماسه
الى التطفية واوجب الهلاك وذلك يكون عند اشتداد الحاجة وضعف
القوة بحيث لا يتأتى منها العظم ولا السرعة وان لم يعوق التواتر ايضا وكانت
الحاجة قليلة جدا بحيث يندفع مع صغر النبض وطوئه وتفاوته رجح الخير
والا فالهلاك مشرف وهذه قاعدة بنى عليها كثير من مباحث النبض وعرفنا
ان قوة القوة وليس الاله وشدة الحاجة يعضى اما عظمها مع البطوء والفاو
او عظمها مع السرعة والفاو او عظمها مع السرعة والتواتر بحسب اشتداد
الحاجة وبعد الاطلاع عا ما ذكرنا الخفى معنى قوله **فان كانت القوة**
ضعفه تبعها صغر النبض لا محالة فان كانت الاله ضلعه مع ذلك
والحاجة يسير كان اصغر وقد عرفت علة ذلك والصلابة قد تفعل
الصغر ايضا لما علمت **الا ان الصغر الذى سببه الصلابة يفصل عن الصغر**
الذى سببه الضعف بانه اى ان الذى سببه الصلابة يكون صلبا ولا يكون
ضعيفا ولا يكون في القصر **والانخفاض مفراطا** بل يكون له شهوق وطول
كما يكون عند ضعف القوة فانه يكون ضعيفا ومفراط القصر والانخفاض
ولا يكون له صلابة ولا مصابة عا الانغماز ولذلك قيل الواجب ان يحس
هذا النوع مصافحة بخلاف الكاين صلابة الاله فان صلابتها يكون
ظاهرة قال المسيح الكائن من الضعف عرضه اعظم من الكاين من

الصلابة

الصلابة والكاين من الصلابة شهوقه اظهر ما في الضعف وفيه نظر وقلة
الحاجة ايضا **فعل الصغر ولكن لا يكون هناك ضعف** وقد عرفت
ولا سى من هذه الثلاثة **توجب الصغر بمبلغ** وفي بعض النسخ **مبلغ بالنصب**
على المصدر اذا الاصل ان فعل لا شى من هذه الثلاثة يوجب الصغر الجاب
الضعف فزاد المبلغ مقامه وانتصب انتصابه فصا بمبلغ **الجاب الضعف**
وقد عرفت هذا ايضا **وصغر الصلابة مع القوة ازدياد صغر عدم الحاجة**
مع القوة لان القوة مع عدم الحاجة لا تنقص من المعتدل شيئا كثيرا
لا مانع له اى القوة مع عدم الحاجة وكأنه انما ذكر الضمير نظرا الى مجموعها
او غلب التذكير **عن البسط** يعنى الصلابة **وانما مثل** اى القوة مع عدم
الحاجة الى ترك زيادة الاعتدال كثيرا **لا حاجة اليها** واذا لم ينقص
القوة مع عدم الحاجة شى او شيئا كثيرا من المعتدل والصلابة تنقص
شيئا كثيرا من المعتدل فيكون نقصان الصلابة ازدياد نقصان عدم
الحاجة وهو المطلوب **فان كانت الحاجة شديدة والقوة قوية**
والاله غير مطاوعة لصلابتها للعظم اى غير مطاوعة للعظم
لاجل صلابتها فلا بد من ان يصير سرعا ليتدارك بالسرعة ما يفوت
من العظم وفي بعض النسخ ما يفوت بالصلابة اى سبب الصلابة
من العظم والاول هو الأكثر وهذا هو الاظهر وان كانت القوة
ضعفه فلم تثنى لا تعظم النبض ولا احداث السرعة فيه اى
في النبض فلا بد من ان يصير متواترا لتدارك بالتواتر ما فات من
العظم والسرعة فيقوم الممرار كثيرا مقام مرة واحدة كافيته

عظيمة او مرتين سرعتين وقد شبه هذا حال المحتاج الى حمل شيء ثقل
فانه ان كان يقوى على جملة ثقله فكل ذلك القوة اذا كانت تقوى على
احداث العظم فعلت وان لم تقوى عليه فعلت السرعة لتجذب بالسرعة
في مرتين كل مرة في غاية العجلة القدر الذي يجذب بالعظم ثمرة واحدة
وان لم تقوى على احداث السرعة فعلت التواتر ونظير الاول من فعل
الحمال قوله والاقسيم نصفين واستعمل ونظر الثاني قوله والاقسيم
اقساما كثيرة فيعمل كل قسم كما يقدر عليه بتودة او عجلة لم لا يرتب بين
كل ثقلين وان كان بطيئا فلهما اللهم الا ان يكون في غاية الضعف فيث
ونقل بلكه ويعود بطيئا فان كانت القوة قووية والآلة مطاوعة
لكم الحاجة شديدة اكثر من الشدة المعتدلة فان القوة تزيد مع العظم
وان كانت الحاجة اشد فعلت مع العظم والسرعة التواتر وكل
ذلك معلوم ما تقدم ويجب ان تعلم معا قد علمت ان لعظم النبض سببا رافعا
وهو قلة الروح النفساني عما اورد في جوامع الاسكندرانيين والنبض
الكبير للنسوس وهو ان النبض العظيم يكون اما في حرارة كثيرة واما
في قوة قوية واما في آلة لينه واما في قلة الروح النفساني ولم يذكر
جالتوس هذا السبب في النبض الصغير ولا في شيء من كتبه التي وقعت
اليها قال امين الدولة من الممد في حواشيه اما يكون قلة الروح النفساني
في سبب عظم النبض لانه في جملة الحاجة الداعية اليه لان الحاجة
اما تعديل الروح واما توليد الروح النفساني فاذا قل كثر الحاجة الى
توليد فيعظم النبض لذلك لشد الحاجة الى التولد كما لعظم النبض

لشد

لشد الحاجة الى التواتر والسرعة هذا كلامه وهو حسن فان قلت كيف
يكون حركة القلب والنبض سببا لتوليد الروح النفساني الذي عند الاطباء في
الدماغ قلت قد سئل عن الشيخ هذا السؤال بعينه فاجاب بانه
اذا تولد الروح الحيواني في القلب فقدمته الى الدماغ وروح جوهرة
تتحيل من اجبه في الدماغ وتصير ابرد وارطب واشبه بمزاج الدماغ
فصير نفسانيا فيكون القلب هو المولد الاول للروح ثم يفيض منه الى
غيره كالدم فيتحيل منه هناك الى طبع اخر كما ان الكبد مولد للدم و
موزع له فاذا وصل نضب الدماغ اليه استحال الى مزاج دمايحي
هذا اللفظ في الجواب رحمه الله قال ابن مطران في بستان الاطباء
هذا موضع عظيم وذلك ان الغاية للنبض هو ترويح الروح الحيواني
وتوليد الروح النفساني فكما ان الروح الحيواني اذا ساء مزاجه الى
حرارة فخرج الى الترويح عظم النبض فكذلك اذا نقص الروح النفساني
احتيج الى تولد روح كثر حيواني يتولد منه النفساني فيعظم النبض
بذلك السبب وكانت هذه الحاجة عذلية الحرارة المفرطة الا ان
الواحد عندي ان شرط في هذه الحاجة وهو الحار الغريزي
بعد اشتراط ان الحالة الصحية موجودة كاملة والافلون لنا ان المزاج
سواء الى برد او الى الآلة صلبة او ان القوة ضعيفة لم يصح لنا هذا وبالجملة
اقول انه سبب رابع يصح به بعد كمال الثلثة الاخرى الموجودة ولا
خاص اخضر في وفور الروح الحيواني لانه ملاك الامر وعما دلسلة
لانه اذا كان كثر استعملت منه الطبيعة في توليد الروح النفساني

شطر اذا قدر واحتاج بل احتاجت الى ترويح لحفظ الحيوان ونعم به النفساني
معظم ضرورة والمعين فيه قوة القوة وليس الآلة ولنت تعلم ان قوة القوة
تابع لما اشتد طناه من وفور الحار الغريزي وبقي ليس الآلة فقط وفيه نظر
واذا عرفت ما ذكرنا فلنعد انواع النبض بحسب زيادة كل واحد من
الاسباب الماسكة ونقصانه وتوسطه وننظر ما حكم تلك الانواع في العظم
والصغر والسرعة والبطء والتواتر والتفاوت على حسب اصول
الاطباء التي قررناها وقد ذكر الشيخ احكام بعض تلك الانواع وحذف الباقي
انك لا اعلم الفهم منقوك القوة اما ان يكون قوية او ضعيفة او متوسطة و
على التقادير اما ان يكون الآلة لينة او صلبة او متوسطة فهذه اقسام تسعة
وعاقل واحد منها اما ان يكون الحاجة زائدة او ناقصة او متوسطة فهذه
سبعة وعشرون قسما الاول قوة قوية والآلة لينة وحاجة زائدة يكون
السبب عظمها لوجود دخلته وهو مجموع الامور الثلاثة متوسطة السرعة
والتواتر لان الوتر يعطي بالعظم الا ان يكون زيادة الحاجة كثره فكون
مع ذلك سريعا فان كانت الحاجة ازديجا كان مع ذلك متواترا الثاني
قوة قوية والآلة لينة وحاجة متوسطة تكون النبض متوسط المقدار
الى عظم لان قوة القوة وليس الآلة مع نقصان الحاجة لا ينقص
المعدل شيئا مع توسط الحاجة ميل الى عظم بطيا شديد التفاوت
لتوسط الحاجة واندفاعها بذلك القدر من العظم فلا يحتاج الى سرعة
وتواتر فصر بطيا متفاوتا الثالث قوة قوية والآلة لينة وحاجة ناقصة
تكون المقدار لحواله لوجود دفع القوة وليس الآلة لكنه اقل عظميا والثاني

لكون

122
لكون الحاجة هنا ناقصة وفي الثاني متوسط واشد بطوا والترتبات في الثاني
لنقصان الحاجة واندفاعها بالعظم القليل الرابع قوة قوية والآلة متوسطة
وحاجة زائدة تكون في العظم متوسطا واقل من الثاني لتوسط الآلة
هنا ولينها واما في الاخيرين فكون سريعا لزيادة الحاجة وربما تواتر
ان كانت الحاجة مفرطة الخامس قوة قوية والآلة متوسطة وحاجة
متوسطة واقل من الرابع بقليل للين والآلة ثم وتوسطها هنا متفوتا لتوسط
الحاجة واندفاعها بالمقدار المتوسط متوسط السرعة لتوسط الحاجة
السادس قوة قوية والآلة متوسطة وحاجة ناقصة يكون صغيرا لينا
ليس الآلة وزيادة الحاجة لاجل الوجود دفع القوة بطيا شديد التفاوت
لنقصان الحاجة السابع قوة قوية والآلة صلبة وحاجة زائدة يكون في الصغر
كالسادس لاسرته في قوة القوة وكون صلابته الآلة وزيادة الحاجة هناك
لتوسط الآلة ونقصان الحاجة ثم لكنه سريع لزيادة الحاجة وربما تواتر
ان كانت زيادة الحاجة كثره الدامن قوة قوية والآلة صلبة وحاجة
متوسطة يكون في المقدار اضعف من السابع بقليل لتوسط الحاجة هنا
وزيادتها ثم ما يلا الى السرعة قليلا والى تفاوت قليل لتوسط الحاجة التاسع
قوة قوية والآلة صلبة وحاجة ناقصة يكون في المقدار والسرعة اقل
من الثامن لنقصان الحاجة هنا وتوسطها ثم وازيدته تفاوتا لما ذكرنا
من نقصان الحاجة العاشر قوة متوسطة والآلة لينة وحاجة زائدة يكون
في المقدار متوسطا واقل عظميا من الرابع سريعا متواترا اقل سرعة
من السابع واكثر تواترا منه الحادي عشر قوة متوسطة والآلة لينة وحاجة

متوسطة تكون مقدار متوسطا واقل من العاشر ومتوسط السرعة والتواتر
الى قليل بطيء وتفاوت الثاني عشر قوة متوسطة وآلة لينة وحاجة ناقصة
تكون الى صغرى بطيئا شديد التفاوت الثالث عشر قوة متوسطة وآلة
متوسطة وحاجة زائدة تكون في المقدار الثاني عشر وسريعا متواترا اقل
سرعة من الرابع واكثر تواترا منه الرابع عشر قوة متوسطة وآلة متوسطة
وحاجة متوسطة تكون في المقدار اصغر من الثالث عشر متوسط السرعة
والتواتر الى سبب سرعة الحامس عشر قوة متوسطة وآلة متوسطة و
حاجة ناقصة تكون صغيرا متفاوتا الى بطيء السادس عشر قوة متوسطة
واله صلبة وحاجة زائدة تكون صغيرا بطيئا سريعا ومتواترا في الصغرى اكثر
من الحامس عشر وفي السرعة والتواتر اكثر من الثالث عشر السابع عشر
قوة متوسطة واله صلبة وحاجة متوسطة تكون اصغر من السادس
عشر واقل سرعة وتواترا من الحامس عشر قوة متوسطة واله صلبة و
حاجة ناقصة تكون صغيرا اكثر صغرا من السابع عشر ومتوسط السرعة
والتواتر لانه اصغر لا يفي بالحاجة وان قلت بدون المتوسط في السرعة
والتواتر التاسع عشر قوة ضعيفة واله لينة وحاجة زائدة تكون صغيرا
متوسطا في السرعة متواترا جدا اما اصغر من فزيد من السادس عشر
واما متوسط في السرعة فالما يخرج الى قوة العشر من قوة ضعيفة واله
لينة وحاجة متوسطة تكون صغيرا متواترا الى بطيء في صغره ازيد من
التاسع عشر وتواتره ازيد من السابع عشر الحادي والعشرون
قوة ضعيفة واله لينة وحاجة ناقصة تكون صغيرا بطيئا متوسط التواتر

في صغره ازيد من العشرين الثاني والعشرون قوة ضعيفة واله متوسطة وحاجة
زائدة تكون صغيرا متوسط السرعة متواترا في صغره كالحادي والعشرين
في تواتره ازيد من التاسع عشر الثالث والعشرون قوة ضعيفة واله متوسطة
تكون صغيرا ازيد صغرا من الثاني والعشرين ويطيما متواترا الرابع والعشرون
قوة ضعيفة واله متوسطة وحاجة ناقصة تكون صغيرا بطيئا متوسط
التواتر اما صغره فزيد من الثالث والعشرين ولذلك بطيء واما متوسطه
في التواتر فلان صغره يخرج الى ذلك وان قلت الحاجة الحامس
والعشرون قوة ضعيفة واله صلبة وحاجة زائدة تكون صغيرا جدا
اصغر من الرابع والعشرين ومتوسط السرعة لاجل زيادة الحاجة
وشديد التواتر جدا اكثر من الثاني والعشرين السادس والعشرون
قوة ضعيفة واله صلبة وحاجة متوسطة تكون في صغره ازيد من
الحامس والعشرين ومع بطيء وتواتر ازيد من الثالث والعشرين السابع
والعشرون قوة ضعيفة واله صلبة وحاجة ناقصة تكون صغيرا جدا
ازيد صغرا من السادس والعشرين ويطيما جدا ومتوسط التواتر لان الحاجة
وان قلت الا ان افراط الصغرى والبطيء يخرجان الى ذلك واعلم انما
لا يعنى بالقوة الضعيفة ما هي في الضعف بالغة جدا والالم يكن يظهر
نبض اليته وصغرى الضعف تفصل عن صغرى الصلابة بان النبض يكون
في صغرى الضعف ضعيفا مخفضا وفي صغرى الصلابة اقل عزم
الضعف وازيد طولا وشهوقا منه اما قلة عزمه فلان الصلابة تكون
اما عن سوسة او برودة وكلاهما يوجان التجمع واما عن سبب

الشريان طولاً فيقال له العرض واما زيادة اشرافه وطوله عنه فلا ت
 حول القوة الضعيفة تصير عليها رفع ماله ثقل ولن قل ولذا لم يرتفع لم يظهر
 طوله والفرق بين التواتر الذي سببه زيادة الحاجة وبين الذي سببه الضعف
 انه في الاول يكون مع عظم وسرعه ولا كذلك في الآخر واعلم ان الامام في
 هذا المقام اشتغل بما لا يعنيه ولهذا فاته ما يعنيه اما الاول فلا يذكر
 الازدواجات النائية بين الاقسام الثلاثة وذلك غير محتاج اليه
 لان كل واحد من الاقسام التسعة النائية لا يتم بيان حكمة الاسفيل
 ما نضم اليه من الاقسام الثلاثة الباقية من القسم الآخر وحسب تعود احكامها
 الى احكام الثلاثات واما الثاني فانه لم يستوعب الثلاثات باسرها
 كما استوعبها ما نحن لا نبناء اكثر المباحث النبضية عليها واذا عرفت
 ذلك فاعلم ان القرشي لما ذكر بعض ما ذكرنا قال وهذا الذي ذكرناه هو
 تفريع على اصولهم واما التفريع على الاصول الحق التي قررناها فنقول
 قد علمت ان الانبساط فاعلمه عما رانا طبيعة الشريان لتعيده
 الى مقداره الذي كان قد فارق بالانقباض واذ كان كذلك كان المقدار
 الطبيعي للشريان هو المقدار الذي ينهي اليه الانبساط فلوزادت القوة
 اية زيادة كانت لم يوجب ذلك زيادة عما ذلك المقدار لان قوة القوة
 لا يوجب الخروج عن الامر الطبيعي ولوزادت الحاجة لم تزد ذلك
 المقدار ايضا بفعل تلك القوة لما قلناه لكنه قد نردا وحسب بوجه اخر
 وهو ان يكون ذلك الانبساط الزائد بالفسر ايضا وهذا يكون بان يكون زيادة
 الحاجة مفرطة جدا حتى يكون المزاج حار جدا فان ذلك يلزمه

الحل

١٣٢
 في تحليل جوهر الروح والدم وذلك يلزمه زيادة حجمها جدا وحسب قد بلغ
 الى حد الختملة لجوهر الشريان اذا كان على مقداره الطبيعي فيضطر
 الى زيادة انبساط يتمدد بجرم الروح والدم لا بالقوة الطبيعية وحسب
 بصر النبض اعظم من المقدار الطبيعي وخصوصا اذا كان الشريان ليئا
 فيكون اقبل للتمديد وخصوصا اذا كانت قوة الشريان اضعف لان
 ما نعتنا عن التمديد القوي يكون اقل ولكن هذا لا يدوم ولا يكون القوة معه
 قوية اما انه لا يدوم فلان الروح يعرض لها حسدا ان تحلل بسبب
 سخونة المزاج وسبب مزاجتها للشريان فتخرج من مسامته
 لما نعتنا اياها عن التمديد لان ذلك يلزمه امتناع نفوذ الهواء
 اليه رد لان الانبساط حسد يكون عما قدر جرم الروح والدم فقط
 فلا يتسع لورود الهواء ويلزم ذلك افراط سوء المزاج الحار وذلك
 موجب لزيادة التحليل واذا افراط التحليل نقص جرم الروح فيزول الروح
 لذلك العظم الزائد واما انه لا يمكن ان يكون القوة معه قوية قلنا سور
 المزاج المفرط لا بد وان يوجب الضعف ولو فرضنا ان القوة مع
 هذا كانت قوية مع ان هذا الفرض محال لو حب ان يكون العظم
 اقل لما نعتنا القوة القوية عن التمديد القوي فان قيل ان
 الوجود بخلاف ما ذكرتموه فاننا نجد زيادة الحاجة اذا لم يكن مفرطة
 وكانت القوة قوية ان النبض يكون حسدا عظيما فاذا افطت الزيادة
 في الحاجة حتى اضعفت القوة صغر النبض عن المقدار الطبيعي حتى
 قد يبلغ في ذلك الى ان يصير دوديا لم يملكه يكون عند سقوط القوة

في الحيات المحرقة ولو كان الحق ما ذكرته لو جعل يكون النبض حنث
 مفرد العظم قلنا ان عرض الصغر هنا بالعرض وذلك لما يلزم فرط
 الحرارة وتخلل الروح وعجز القوة بسبب ضعفها عن البلوغ في الحركة
 العامة الطبيعية ولذلك كلما اشتد الضعف كثر العجز حتى يعجز عن
 التحريك البتة فسقط النبض هذا وما زيادة لين الآلة فلا توجب زيادة
 على المقدار الطبيعي الا على احد وجهين احدهما كما قلنا وهو اذا كان ذلك
 بتقدير الروح والدم في الكثرة وبانها بالرطوبة المفرطة المحدث للين في
 الشريان نرداد مقدار حنث كما نرداد مقدار البرد في الاعضاء الظاهرة
 في الحمام وسبب ذلك نفوذ الرطوبات في جرم العضو واعلم
 ان الصلابة تكون ان تحدث الصغر بوجهين احدهما بالذات وهو
 ان القوة حنثت عجز عن البسط المقدار الطبيعي بسبب عجز قول
 الصلب لذلك وبانها بالعرض وهو بسبب الامر المحدث للصلابة
 كشدة تمدد الشريان طولا فان ذلك ينقص عرضه وشهوقه وقد يلزم
 ذلك نقصان ذلك في الحس بسبب قلة الاشفاق الموجب لزيادة
 الاحساس به وكالبرد والبرد البس الموجب للصلابة فانهما يوجبان
 تكاثف الشريان ونقصان مقداره الطبيعي وبما قلنا الحاجة فاما
 توجب الصغر بالعرض وذلك بسبب المناخ البارد المقتل للحاجة
 فانه يوجب الصغر بوجهين احدهما باضعافه فلا يقوى على التحريك
 المقدار الطبيعي وبانها بتكثف جرم الشريان مصلب وينقص
 مقداره الطبيعي فلا يكون في الحقيقة وذلك يكون في حالين احدهما

طوله

عند

عند افراط الهزال وبانها عندما يعرض عارض يوجب شهوق النبض بجملة
 كما عند الغضب فان الشريان يعرض له حنث كما يعرض لاسرار الاعضاء
 الظاهرة من البروز الى خارج ولذلك ينتو الغين حنث هذا كلام القدسي
 وهو مبني على اصوله مع ان بعضه لا يستقيم عليها وقد عدم الظالم عليها
المبحث الثاني في اسباب عظم كل واحد من الاقطار الثلاثة
 وحده ونقصانه وتوسطه **قال** رحمه الله **والطول** اما زيادة
 كل واحد من الاقطار مع زيادة الباقي ونقصانه مع نقصان الباقي و
 توسطه مع توسطه فذلك هو العظم والصغر والتوسط منها وقد عرفت
 اسباب ذلك في البحث الماضي والذي نريد ان نتكلم فيه الان هو ما اذا
 كان ذلك باعتبار قطر واحد وقطرين فقط وسبب الطول اما ان يكون
 بالحقيقة وهو ان يكون سببا لظهوره ولوجوده واما ان يكون بالعرض وهو
 ان يكون سببا لظهوره دون وجوده والى الاول اشار بقوله **والطول** **لفعله**
اما بالحقيقة **فاسباب العظم** وقد عرفت انها ثلاثة وان سببه الحقيقي
 هو قوة القوة لم زيادة الحاجة دون لين الآلة وهما المراد بالاسباب
 ههنا عما يدل عليه سياق الظاهر **اذا منع مانع عن الاستعراض**
والشهوق فتوفر ذلك السبب على الجاب الطول فقط لما عرفت
 من ان ما ينقص من قطر من اقطار النبض يزيد في قطر اخر **كصلابه**
الآلة مثلا المانع عن الاستعراض **قال** الامام ان الصلابة لا تختص
 منعها بالعرض لانها تمنع الشهوق ايضا بل المختص بمنع العرض هو كون
 الفضاء الذي بين جانبي العروق ملوفا بالحم والسقم والماء والرطوبات

حتى لا يمكن العروق وان بساطه عرضا قلنا هذا مسلم لكن الشيخ ما ادعى
ان كل مختص بالعرض يمنع وقال القرشي وهما اشكال وهو ان سبب
العظم عاراهم هو ان يجتمع مع قوة القوة لين الالة وزيادة الحاجة وذلك
ستحيل ان يكون الالة معه صلبة واذا كان كذلك كان فرض صلابة الالة
الالة مع وجود اسباب العظم محال فلنا مسلم ان فرض صلابة الالة
مع وجود مطلق اسباب العظم او جميع اسبابه لا يصح لكن فرضها مع
اسباب العظم الحقيقية التي هي قوة القوة وزيادة الحاجة دون لين الالة
عما ما عرفت من قبل او مع بعض اسباب العظم يصح ان معظم الشيء
يطلق عليه اسم ذلك كما يقال الحج عرفة فكذلك يجوز ان يطلق لاسباب
عما معظمها والحاصل ان يريد باسباب العظم بعض اسبابه وهما قوة
القوة وزيادة الحاجة عا ما دل عليه سياق كلامه والمصحح لاطلاق
الجمع المضاف مع استغراقه وارادة البعض التام والمذكور **وكثافة اللحم**
والجلد اي اللذين فوق الشريان **المانعة عن الشهوق** اقول لا بد وان
يكون ذلك الذي ثب ما يوجب مزاحمة الشريان عا المكان الذي ستحق
مقداره الطبيعي واللم يكن مانعا من الانسساط الى ذلك المقدار وقد
مكن ذلك لسبب جذاب لجلد انسي الساعد عرضا كما يكون عند
ورم عظيم تعرض عا وحشي الساعد **واما بالعرض فيعين عليه** اي
عا الطول او وجوده بل ظهوره **هنا** اي هنال اللحم الكائن حول
العروق فانه يصير سببا للطول اي ظهوره بنقصان ما يستر العروق
ولحجب اطرافه عن ادراك الحاسة الوجود لان الحركة في قطر الطول

لا يزيد

لا يزيد بالهنالك بل يظهر **والعرض فاعله** **اما خلا العروق فيميل الطبقة**
العالية عا السافلة مستعرض اي الطبقة العالية او العروق
قال القرشي واعلم ان هذا لما يمكن ان تضعفت طبيعة الشريان
جدا حتى نزلت الطبقة العالية من الشريان بالثقل وذلك ما تبعد
وجوده مع وجود الحياة وفيه نظر لان هذا ليس ما بعد وجوده
مع وجود الحياة ان مقدار ما يخرج الروح والدم من العروق يميل
الطبقة العالية عا السافلة لا يطبق عليها بالثقل لتباعد وجوده
مع وجود الحياة وهو ظاهر **وشدة لين الالة** واعلم ان لين الالة اما
بوجب زيادة العرض لاجل سبب اللين وهو فرط الرطوبة البالة
للشريان المغلظة لجرمه واما من جهة ما هو لين فقط فلا يوجب
زيادة العرض اما عا مذهب القرشي فظاهر لان اللين وحيث
هو لين لا يوجب كون الانسساط اكثر من المقدار الطبيعي كما بيناه اولا
واما عا مذهب الجمهور فالان اللين عندهم معد لزيادة الانسساط
فان كانت القوة قوية والحاجة شديدة لم تقتض عا زيادة العرض
فقط بل كان ذلك سببا للعظم وان لم يكن كذلك لم يكن ذلك سببا لزيادة
شيء من الاقطار واما الشهوق فلم يذكر سببه وقال في آخر هذا
الفصل ان سبب الشاهق والمخفض ظاهر اقول وكأنه لما قال
ظاهر لان يمكن ان يعرف ما ذكره من الطول والعرض سبب زيادة
الشهوق وحيث وسبب نقصان كل من الاقطار وسبب الاعتدال
في كل واحد منها وذلك ان يقال سبب الشهوق سبب العظم اذا

منع مانع من الطول والعرض وسبب القصر الصغرا اذا منع مانع
 من الضيق والانخفاض كضعف القوة مع لس الآلة ورخاوة الجلد وسبب
 الضيق اما امتلاء العروق او صلاح الآلة وسبب الانخفاض اسباب
 الصغرا اذا منع مانع من الضيق والقصر كضعف القوة وليس الآلة وكثافة
 الجلد لكن يجب ان تعلم ان زيادة الشهيق وحده كانه قليل جدا
 اذ في غالب الامر اذا زاد الشهيق لزم ذلك زيادة ظهور الطول فلم
 يكن ذلك زيادة في الشهيق فقط وقد يمكن ان يزداد في الشهيق
 وحده وذلك ان يكون الشريان في اصل الخلقه غاير الطرفير في
 اللحم وتتفرع له سبب العظم مع حصول مانع عن الاستعراض واما
 سبب نقصان كل واحد من الاقطار ومفصلا لا محال عما علمنا من
 كلام الشيخ فهو ان القصر قد يحدث لسبب جماع الاجزاء الشريان
 في الطول كما يعرض عند كبت اليد واما الضيق فقد يحدث لسبب
 تمدد العرق طولا وعرضا شهاق بوجوب ظهور زيادة في الطول
 كما يعرض عند الشئخ واما الانخفاض فقد يحدث لعارض نفسياتي
 يلزمه حركة الروح والقوى الى داخل كما يكون عند الفرع وهذا
 يلزمه القصر الا اذا كان مع ذلك هزال مظهر للنقص طوله مع
 انخفاضه وكذلك قد يحدث عند سقوط القوى اذا كان هزالا
 لا يقع الاحساس بكمال الطول ولم يكن في النقص جفاف يلزمه
 نقصان العرض وعرض من ذلك ان سقطت الطبقة العاليه والشريان
 عما السافله ولكن هذا كما لا يوجد واذا عرفت اسباب زيادة كل
 واحد

واحد من هذه الاقطار ونقصانه فقد عرفت من ذلك اسباب توسطه وذلك
 اذا كان السبب الموجب للزيادة او الموجب للنقصان غير مفرط وبالجملة
 سبب الاعتدال في كل قطر هو الاعتدال من سببي طرفيه واذا عرفت
 اسباب البسائط امكنك معرفة اسباب المركبات السبعة والعشرين
 مجملًا ومفصلا اما انها سبعة وعشرون نوعا فلان الزايد في الطول
 اما ان يكون زائدا في العرض او ناقصا ومتوسطا وعلى كل تقدير فاما ان
 يكون زائدا في العمق او ناقصا او متوسطا فهذه تسعة انواع من التركيب
 في الزايد في الطول وكذلك يكون في الناقص فيه والمتوسط واما معرفة
 اسباب المركبات مجملًا فظاهر وذلك بان يتركب سبب المركب من
 اسباب بسائطه حتى يكون سبب الطويل العريض المنخفض مركبا من
 سبب الطول والعرض والانخفاض وكذلك في سائر الانواع المركبة واما
 معرفة اسباب المركبات مفصلا فنقول النوع الاول نبض طويل
 عريض مشرف هذا هو العظم وقد عرفت سببه الا انه يجب ان
 يكون مقايسته بالمعتدل مع مساواته اياه في السمكه فربما كان
 اهزل من المعتدل فيظن ان نبضه مثل المعتدل في العظم ويكون
 اصغر منه او ازيد منه ويكون مساويا له وربما كان اعلم منه
 فنظن نبضه صغيرا او معتدلا ومع هذا يكون عظيمها الثاني نبض
 طويل عريض منخفض هذا يكون للمهزول اذا سقطت قوته ولم يجف
 النبض جفافا فنقص عرضه فنكون طويلا للهزال وعريضا لعدم
 الجفاف ومنخفضا لسقوط القوة فتسقط الطبقة العاليه والنبض

على السافلة قال الامام وهو نادرجا وسببه استرخاء ما فوق العرق
 وط الجلد حتى ينزل على العرق ومنع الشهوق وهذا الخلف ما قاله
 الشيخ فانه جعل المانع من الشهوق كثافة ما فوق العرق من اللحم والجلد
 لا رخاوة ما فوقه الثالث نبض طويل عرض متوسط العمق هذا كما
 يعرض للنبض العظيم ان يمدد الجلد الذي فوقه عرضا فممنعه تمام
 الشهوق وقال الامام سببه الاسترخاء المذكور وهو الكثافة عما مقل
 الشيخ الرابع نبض طويل ضيق مشرف هذا كما يعرض للنبض العظيم
 مانع عن الاستعراض كطوباء تحتف بجانبه او صلابة في الالة
 الخامس نبض طويل ضيق منخفض هذا يكون عند صغر النبض مع
 الهزال او مع اسباب العظم مع المانع عن الحركة في القطرين الآخرين
 كثيرا السادس نبض طويل ضيق متوسط العمق هذا كما يعرض للنبض
 المتوسط ان يكون معه هزال وعرض مانع عن الاستعراض
 او للنبض العظيم مانع عن العرض كثيرا وعن الشهوق باعتدال
 السابع نبض طويل متوسط العرض مشرف هذا كما يعرض للعظم
 اذا منعه مانع ليس بالقوى جدا كمال الانسباط عرضا كضغط ماء
 جاني العرق اياه قليلا الدافع نبض طويل متوسط العرض منخفض
 هذا كما يعرض للنبض المعتدل المقدار مانع عن الشهوق مع الهزال
 التاسع نبض طويل متوسط العرض والعمق هذا اذا كان النبض معتدل
 المقدار مع الهزال وقال الامام هذا النبض يكون في نفسه صغيرا الا انه
 يظهر فيه زيادة في الطول بسبب الهزال وفيه نظائر ان هذا النبض

هو الذي ذكره في الكتاب وهو من افراد الطول وقد ذكر سببه وهو سبب
 الاعتدال في العظم مع الموجب للطول بالعرض وهو الهزال او سبب العظم
 اذا منع مانع عن العرض والشهوق منعاً باعتدال عما صرح به في
 الكتاب لا اسباب الصغر مع الهزال والا كان مع طوله نافضا في
 القطرين الآخرين لا معتدلا فيها العاشر نبض قصير عريض مشرف هذا كما
 يعرض للنبض الغاير الطرفين في اللحم خلقه اسباب العظم واما
 انه اما خلقي واما التوتري العروق واما للسبب عما ذكره الامام فغير
 معلوم الحادي عشر نبض قصير عريض منخفض هذا كما يكون عند كون
 اليد منكبة وقال الامام سببه اسباب الصغر مع لين الالة او خال
 العروق وهو قريب الثاني عشر نبض قصير عريض متوسط العمق هذا
 كما يعرض للنبض الغاير الطرفين اسباب العظم فممنعه عن الشهوق مانع
 ضعيف الثالث عشر نبض قصير ضيق مشرف هذا كما يعرض للنبض الغاير
 الطرفين في اللحم خلقه اسباب العظم فممنعه مانع عن الاستعراض
 وكما يكون النبض الصغير في حال العضب قال الامام وسببه اسباب
 العظم اذا منع مانع من الطول والعرض او اسباب الصغر اذا منع
 مانع من الانخفاض الرابع عشر نبض قصير ضيق منخفض هذا هو
 الصغير وقد عرفت اسبابه الخامس عشر نبض قصير ضيق متوسط
 العمق هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين اسباب المتوسط المقدار
 فممنعه مانع عن الاستعراض السادس عشر نبض قصير متوسط العرض
 مشرف هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين اسباب العظم فممنعه مانع

عن تمام الا شتعر اضولها ان سببه اسباب لاختلاف الوضع مع اسباب
لا شراف عما قال الامام فحال نظر السابع عشر نبض قصير متوسط
العرض مخفض هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين اسباب للتوسط
فمنع مانع عن الشقوق وقال الامام سببه اسباب الصغر مع خلاه
العروق اوله لكنه لا يافراط الداء عشر نبض قصير متوسط العرض و
العمق هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين اسباب للتوسط وقال
الامام سببه اسباب الاعتدال مع مانع للطول او اسباب الصغر اذ يمنع
مانع عن الضيق والخفاض التاسع عشر نبض متوسط الطول
عرض مشرف هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين باعتدال اسباب
العظم قال الامام وهو نادور وسببه خلقي بان يكون طرفا العروق
غائرين ووسطه ناتيا قال الخوئي وقد يكون ذلك لاسباب العظم
مع مانع الطول فقط كالسمن مع رخاوة ما فوق الجلد وخلاه العرق
ولنه مع زيادة القوة والحاجة حتى تنقص النبض في قطر الطول
وهو من العشر ون نبض متوسط الطول عرض مخفض هذا
كما يعرض للنبض الغاير الطرفين باعتدال اسباب العظم فمنع
مانع عن الشقوق وقال الامام سببه اسباب الاعتدال في
العظم مع لين الالة او خلاه العروق وكثافة العروق العالي على
الجلد كثيرا الحادي والعشرون نبض متوسط الطول عرض
متوسط العمق هذا كما يكون في النقص الغاير باعتدال اذا عشت
له اسباب العظم فمنع مانع من الشقوق منعاً غير تمام قال الامام
ان

ان هذا النبض معتدل في الاقطار الثلاثة ولو قلب اليد ظهر كذلك الا
انه نرداد الشقوق بوضع اليد على جنب قال الخوئي والمعتبر في احوال
النبض ما يكون عما هذا الوضع الا اذا قلب اليد وسببه اعتدال اسباب
العظم مع زيادة لين الالة الثاني والعشرون نبض متوسط الطول
ضيق مشرف هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين بغير افراط اسباب
العظم فمنع مانع من العرض وقال الامام هو ما خلقي او العروق
منضغط عن جانبه مع اسباب الاعتدال في العظم ورخاوة
الجلد جدا الثالث والعشرون نبض متوسط الطول ضيق مخفض
هذا كما يكون النبض الصغير في ابدان المهنولين الجدا قال الامام
وسببه اسباب الاعتدال اذ يمنع مانع من الاستعراض والشقوق
الرابع والعشرون نبض متوسط الطول ضيق متوسط العمق هذا
كما يعرض للنبض المتوسط مانع من العرض وقال الامام سببه اسباب
الاعتدال مع انضغاط العروق وجانبه الخامس والعشرون نبض
متوسط الطول والعرض مشرف هذا كما يعرض للنبض الغاير الطرفين
باعتدال اسباب العظم فمنع مانع من العرض بغير افراط قال
الامام سببه يكون خلقياً ونحوه العروق في جانبي الطول و
العرض وقال الخوئي وقد يكون ذلك لاسباب العظم اذ يمنع مانع
من الطول والعرض السادس والعشرون نبض متوسط الطول
والعرض مخفض هذا كما يعرض للنبض المتوسط مانع عن الشقوق
السابع والعشرون نبض متوسط الطول والعرض والعمق

هذا هو النقص المعتدل المقدار واسبابه اسباب الصغر اذا كانت ضعيفة
المبحث الثالث في اسباب السرعة والبطء والتوسط
 في ذلك النبض السريع عند الجمور يحتاج الى قوة قوية صحاحه والى
 حاجة تدعو الى اكثر مما ينبغي الانبساط سوار كان عظيما وذلك
 لما يكون لزيادة في الحاجة اكثر او لم يكن عظيما وذلك لما يمنع القوة
 عن تكمل الانبساط كما اذا كانت القوة قوية والالة صلبة فان النبض
 حينئذ يجب ان يسرع وان لم يكن للحاجة في نفسها زاوية على المقدار
 الطبيعي واذا كان حصول السرعة متوقفا على هذين الشيئين فايها فقد
 كان سببا للبطء ان وجد ضده والا التوسط ان لم يكن كذلك وعندهم
 ايضا ان شدة الحاجة ان كانت الى الترويح كانت السرعة في الانبساط
 وان كانت الى دفع الدخانة كانت السرعة في الانقباض واما على
 مذهب القديسين فان كل واحد من هذين السببين متعلقا باحداث
 السرعة اما قوة القوة فلانها اذا كانت قوية كانت مليئة بتمام في
 فعلها في الزمن القصير ليلعب الى الغاية بسرعة هكذا قال وفيه نظر
 لان السرعة امر غير طبيعي لا يصدر عن قوة القوة وحدها كما صرح
 به قبل هذا بقوله قوة القوة لا توجه الخروج عن الامر الطبيعي
 وعلى هذا يبطل جميع ما ذكره بنا في كون قوة القوة متعلقة في
 احداث السرعة ثم قال واما شدة الحاجة فلا في ذلك تحرك الطبيعة
 كما يتم الفعل باسرع ما يمكن ولكن ذلك لا يمكن اذا كانت القوة ضعيفة
 فاذا كان الجذب قوة القوة للسرعة لا يعتبر فيه عند حال الحاجة واما

الحجاب

الحجاب شدة الحاجة للسرعة فشرط فيه ان لا يكون القوة ضعيفة
 وان كان كل واحد من هذين السببين وهما قوة القوة وشدة الحاجة
 مع كون القوة غير ضعيفة موجبا للسرعة وجب ان يكون البطء
 انما يحقق اذا انقيا اذ لو وجد احدهما لاوجب السرعة لكن ضعف
 القوة بوجوب البطء وان كانت الحاجة متوسطة لان القوة
 الضعيفة لا يمكن رفعها بسرعة فلو كانت الحاجة مع الضعف
 شدة فربما كان النبض في السرعة متوسطا لان شدة الحاجة تحوج
 القوة وان كانت ضعيفة الى ذلك واما قلة الحاجة فاما بوجوب
 البطء بشرط كون القوة ضعيفة فلو كانت متوسطة كان النبض متوسطا
 فكون اذن الحجاب الضعف للبطء اقوى واشد من الحجاب قلة الحاجة
 فكون الحجاب القوة للسرعة اقوى واشد من الحجاب شدة الحاجة
 وعلى هذا القوة والضعف ان كان في قوة الشريان كان ما ذكرناه
 في السرعة والبطء هو باعتبار الانبساط وان كان في قوة القلب
 كان ذلك باعتبار الانبساط وان كان في قوة القلب كان ذلك باعتبار
 الانقباض لان سبب الانقباض عند اعنى القديسي هو انبساط
 القلب وجذبه للروح حتى يحجج استحالة الخلا الى الانقباض
 واما الانبساط فهو بقوة الشريان نفسه لكن الحجاب قوة القلب
 لسرعة الانقباض ليس كالحجاب قوة الشريان لسرعة الانبساط
 وذلك لان القلب لا ينافر في انبساطه ولا يقاومه وطبيعة الشريان
 تنافر القلب في انقباض الشريان لانه له غير طبيعي فليزوم في ذلك

انه اذا كانت قوة الشريان مساوية لقوة القلب بالنسبة الى ما استحقه
كل واحد منها كان الانبساط اسرع من الانقباض وان اختلفا فان
كانت قوة الشريان اقوى كان الانبساط اسرع من الانقباض بكثير
وان كان قوة القلب اقوى لم يلزم ذلك ان يكون الانقباض اسرع
الا ان يكون التفاوت بين القوتين كثيرا جدا **المبحث الرابع**
في اسباب التواتر والتفاوت والتوسط في ذلك **والله**
والتواتر بسببه ضعف او اكثر حاجة لحرارة بسبب التواتر هو
كون الحاجة اشد ما يكفي فيه مقدار الانبساط والسرعة سواء كانت
القوة قوية والنبض عظيما او لم يكن لكنه اذا كان عظيما لم يكن حصول
ذلك الا عن حاجة مفرطة جدا لان النبض العظيم لا بد وان يكون
قوته قوية فحال ان يتواتر الا وقد سبق ذلك حصول السرعة لما
عرفت من القاعلة المعتضية لعدم العظم على السرعة وعدم
السرعة على التواتر فاذا كان مع ذلك متواترا دل على كون الحاجة
اعظم ما يكفي فيه بالعظم والسرعة واما اذا لم يكن النبض عظيما
ولا سريعاً لم يلزم ان يكون حصول التواتر لزيادة الحاجة على
ما هو الطبيعي بل قد يكون الحاجة قد نقصت عن ذلك لكنه لما
صغر النبض وبطأ كانت تلك الحاجة بالنسبة الى ذلك النبض
اشد والكثير فيضطر الى التواتر وهذا التواتر بسببه ضعف القوة اذا
لو كانت القوة قوية لفعلت العظم او لا لم السرعة ثم التواتر للقاعلة
المشورة الملكون **والتفاوت بسببه قوة بلغت الحاجة في العظم**

او

101
او برشد شديد قلل من الحاجة او غائبة من سقوط القوة ومشارفة
الهلاك واما انحصار اللثة لان النبض مع التفاوت ان كان عظيما
وسريعا فالتفاوت بسبب القوة وانما بها بالعظم والسرعة واستغناها
عن التواتر وان كان صغيرا بطيئا فان لم يكن الحاجة ما شئ فهو ليرد
المزاج وان مست الحاجة ولم تقدر القوة على التواتر ايضا فهو غايه
سقوطها والهلاك قد اشرف الاحتياج الروح الى التطقه وعدم حصولها
حتى يخسرق ويمكن ان يجعل سببه منحصر في امرين بان يقال التفاوت
يكون لاحد امرين وذلك اما لان الحاجة بالنسبة الى حال ذلك النبض
قليلة او لان القوة ساقطة بالكلية فللممكن التحريك مع الحاجة اليه
والاول سبب السببين الاولين لان الحاجة في كل منها بالنسبة الى
حال نبضة قليلة اما في الاول فلانه لولا قلتها بالنسبة الى ما يحصل
بالعظم لفعلت القوة مع العظم السرعة واما في الثاني فلانه لولا
قلتها بالنسبة الى ما يحصل بالتفاوت لفعلت القوة التواتر وهذا
الثاني يلزم ان يكون النبض فيه صغيرا بطيئا لان القوة اذا عجزت
عن التحريك فعجزها عن بنية الانبساط وسرعة الحرك او لم يما
الاول وهو ما يكون الحاجة بالنسبة الى حال ذلك النبض قليلة فلا
يلزم فيه ذلك بل قد يكون عظيما اعظم ما استحقه تلك الحاجة وقد
يكون مع ذلك سريعا وهذا اما يكون اذا كانت القوة قوية حتى
يكون مكملة لفعلها بسرعة وان لم يكن الحاجة شديدة وقد يكون صغيرا
وبطيئا ايضا مع الصغر ولكن ذلك اما يمكن اذا كانت قليلة جدا

وإذا عرفت سبب القواثر والنفات عرفت سبب التوسط بينهما
 وهو ان يكون سبب الحاجة زيادة على المقدار الذي يفي به العظم
 والسرعة زيادة متوسطة وفي هذا المبحث رأى القوشى وراى
 الجمهور الا ان شئ قليل وهو ان هذه الحاجة عنده معتبرة بحسب
 القلب لان القلب اذا افتقر الى حركات متتابعة لزم ذلك كون
 حركات الشرايين كذلك وعندهم بحسب الشرايين لان حركه الشرايين
 عندهم لقوة فيها وليست تابعة لحركة القلب **المبحث الخامس**
 في اسباب ضعف النبض وقوته وتوسطه قال رحمه الله
واسباب ضعف النبض من المغيرات ضعف النبض على وجهين
 احدهما حقيقى وهو ما يكون سببه ضعف القوة فلا يعوى على التحرك المقاوم
 للجأش وبانيها ضعف في الحس وهو ما يكون بسبب فرط صلاحه الشرايين
 فلا تقوى القوة على تحريكه حركه مقاومة للجأش وان كانت في الاصل
 غير ضعيفه وما ذكره الشيخ من الاسباب المغيره لا شأنا لها بوجوب
 كل واحد من الضعفين اما الاول فتحليلها الارواح واما الثاني فتحليلها
 الرطوبات وقد حصرها الشيخ في ما نه **الهم** فانه يردد القوة لتردد
 الارواح والقوى والحرارة الغريزية من داخل الى خارج وبالعكس
 وذلك ما يلزمه تحليل القوى واشتغال النفس بذلك عن تدبير الغذاء
 واصلاحه **والارق** وهو السهر المفرط منه ينعف القوى
 بفرط التحليل واشتغال الطبيعة بما يرد على الحواس عن تدبير الهم
 وتجويده **والاستفراغ** وذلك لما يتبعه من استفراغ الارواح و

الحرارة

والحرارة الغريزية فان الاستفراغ سوار كان لمواد صالحة او لمواد فاسدة
 فانه لا بد وان يعقبه شئ من ذلك غير ان الاستفراغ متى كان في المواد
 الصالحة كان الضعف اكثر وقد اختلف الاطباء في تعليل ضعف القوى
 عند الاستفراغ المفرط للمواد الموزية دفعة واحدة قال جالينوس في تفسير
 قول القراط في سادسة الفصول في قوى او بظن من المقيحين او المستقنين
 فحري منه من المدة او من الماء شئ كثير دفعة فانه يهلك لا محالة المواد
 الرديئة المتفرغة لا يخلو اما ان يكون مادة قهية كطخ الحرات
 او فضلة ما كنه في الاستسقاء الزقي فان كانت الفضلة في القبل
 الاول فمثلا يكون فيها قوة بورقية جالسة فعندما ساكون سيقع
 بعض الشرايين الكاينة في ذلك الفضول لذلك ولمزاجية المادة ايضا فاذا
 كانت المدة مختبئة سددت فم العرق المقيح ثم اذا استفرغت
 دفعة واحدة خرج من الروح شئ كثير ويتبع خروج الروح
 خروج القوى والحرارة الغريزية وذلك ما جلب الموت قال
 واما الماء في بطون المستقنين فانه يملأ ثقل الورم الكبدى
 فاذا استفرغ دفعة عدت الكبد ما كان يحمل ثقل ورما فيجذب
 ورما الى اسفل ويجذب معها الحجاب وايضا فان الماء ليسد
 افواه الشرايين فيمنع الروح من الخروج والتحليل فاذا استفرغت
 المائة دفعة تحللت الارواح والقوى قال الرازي في شلوكه
 على جالينوس في تفسير هذا الفصل العلة في ذلك ان الاستفراغ
 المذكور يخرج معه نفاثا كثيرا فيقل لذلك الحرارة الغريزية لان الغالب

ابن
على الجوهر النحاري الحرارة المذكور وعند ذلك تصير الحرارة القلبية عاجزة
عن تدوير البدن وذلك ما جلب الموت قال الى صادق في شرحه
لهذا الفصل السبب في ذلك ان الدم الذي كان يغذي البدن ويولد الروح
من هذا حاله صر في بدن المستقيم الى المائسة او الى الصديقية وفي المتيق
الى المدة فينهك البدن لعدم الغذاء ويقل الروح في الاعضاء وتضعف
فاذا اسفرغت تلك المان صرية تبعها توزع الروح والحرارة الغريزية
في تلك المواضع التي كانت فيها تلك المواد الخارجية لضرورة الخلادوها
في الاصل كانا قليلين لما قلنا فيصير الامر عند ذلك الى الغشي اذ لا معنى
للعشي الا انحلال القوة الحيوانية وانا اقول مع كل هذا التطويل
ما شرح احد الفصل كما ينبغي وشرحه ان المراد بالمفتحي الذين
انصب القبح الى فضاء الصدر منهم وكانوا يعالجون ببسط الصدر ويكثرون
حتى تخرج القبح والاحداث السلت وانا اخرج من ذلك القبح او
من ما فيه الاستسقاء شيء كثير دفعة فان صاحبه يهلك لا محالة
لان كل رطوبة في البدن فلا بد وان يكون الطبعه متصرفه فيها
لئلا يفسد ان كانت صالحة اوللا تشتت فسادها ان كانت
فاسدة واذ كان كذلك فلا بد وان يكون مخالطة الارواح تقوم
بها القوى المتصرفه فيها فاذا خرج منها شيء كثير دفعة لزم ذلك
خروج ارواح كثيرة لان الارواح والقوى في الموضع المتيق اكثر
من سائر المواضع لتوجهها اليه لاصلاحه فاذا خرجت دفعة
تتبعها سائر الارواح والقوى القائمة بها لضرورة الخلاد وذلك لزمه

الهلاك

الهلاك **والخول** وهو الهزال وقد خال جسمه بالفتح والكسر والفتح
افصح فكل محولا والحلة الهم وهذا لا يوجد في بعض النسخ واما ضعف
لانه يكون لعدم الغذاء وعلى القدر من نقل الارواح في الاعضاء وتضعف
والخلط الردي فان اجتماع مثله في البدن ما تضعف القوى البدنية
والحرارة الغريزية لانه يغمرها فان قيل ان القوى البدنية سارية في جميع
رطوبات البدن وتنبع سرها سرها من الحرارة لانها التها غير سرها
في ذلك على نوعين فان يكون بانها مائة لها تغذي منها وتكون بانها يوم
اصلاحها كالحاها في المواد الفاسدة واذ كان كذلك فكيف يصح قولهم ان الخلط
الردي يغمرها قلنا اذا كثرت الاخلط الردي فلت المواد الصالحة
لان يكون مائة لها وصارت الردي غامرة للصالحة مستولية عليها ولذلك
صر الحرارة الغريزية والقوى البدنية مقبونة للردي مغنونة بها **والرياضة**
المفرطة لان المعتدلة منها وهي الحركة المعتدلة في الكمية واللياقة
لا تتبعها ضعف القوى البنية واذ كانت مفرطة في ذلك فانها تخلخل
مسام البدن وباطن مواده وتترققها وعند ذلك يتهيا الحرارة الغريزية
والارواح للتخلل والقوى للضعف واعلم ان الظاهر وان كان ان
المفرطة صفة الرياضة لكن الحق انه صفة لجميع ما تقدم لان للضعف
هو المفرط منه لا غير وعلى هذا يجب ان يحمل ثابث المفرطة
على انه صفة الامور الستة التي احدها الرياضة لا على انها صفة
للرياضة فاعرفه فانه في الدقائق التي غفلوا عنها وبه سقط اعراض
المسيح وغيره ان الواجب على الشيخ كان ان يترك كل من المذكورات

امام

بالمفرطة كما قيد الرياضة بها فنقول لا نسلم انه قيد الرياضة بها بل قيد **المجموع**
 بها كما قررنا **وحركات الاخلاط وملاقاها الاعضاء شديدة الحس او**
مجاورة للقلب لانها تغير نظم القوى في افعالها والحركة العنصرية في
 تاثيراتها فان كانت مع ذلك فاسد حصل الضرر وجوه اخرتها
 انها تغير القوى وكثير فضلات العضو لذلك ومنها انها ربما فتحت
 بعض افواه العروق المتصلة به ومنها انها ربما انصبت الى بعض
 الاعضاء فتورمها فان انفق حركتها الى اعضاء قوية الحس واعضاء
 قريبة من القلب كان تاثيرها اعظم سيما ان كانت المادة الفاسدة
 شديدة النكاسة **وجميع ما يحلل** لانه يخر المواد ويبعد عنها القبول التحلل
 المستتبع لتحلل الارواح والقوى الموجب للضعف واذا كان
 سبب ضعف النبض ضعف القوة او صلابته الا انه فاذا لم يكن ولا واحد
 منها لم يكن النبض ضعيفا فكون حندا اما متوشطا او قويا فاذا
 النبض القوي اما يكون بان يكون القوة قوية والالة مواتية والموسط
 متوسط القوة والالة وهو ظاهر **المبحث السادس** في اسباب
 صلابة النبض ولينه وتوسطه قال رحمه الله **واسباب**
صلابة النبض بس جرم العروق او شدة تمدده او شدة برده **ومجد**
وقد صلب النبض في البحار لشد الجاهدة اي من الطبيعة والمريض
ومدد الاعضاء لها اي لشد الجاهدة **لخوجه دفع الطبيعة** اسباب
 صلابة النبض لثلاثة لان سببها اما ان يكون من اجيا اول والا الثاني كشد
 تمدد الشريان فيعسر انغازه لان الانغما رجوخ الى زيادة تمديد ليطول
 للجل

١٥٦
 لاجل الانخفاض فانه قد ثبت في الهندسة ان اقصر الامتدادات الواصلة
 من نقطتين هي المستقيمة والا اول اما ان يكون ذلك بازالة السبب الملمتين
 وهو الرطوبة وذلك كشد بس العرق او لا يكون كذلك وذلك كشد البرد
 الجمد وانما كان البس يوجب الصلابة لانه يوجب عسر الانفعال
 وانما كان البرد يوجب الصلابة لانه يجمد الرطوبة الكائنة في خلله
 فيشبه الارضية في عسر القبول وكثر امتداد العروق وان كانت
 قد يكون سببا للصلابة فانما لم نذكرها لدخولها تحت التمدد وقد
 تمسك في الحصر بالاستقرار وبانه لولا احد الثلثة بقي النبض رطبا غير
 بارد مسترخيا وحندا لا يكون صلبا وفيه نظر اذ لا يلزم من كونه
 غير يابس ان يكون رطبا لجواز ان يكون معتدلا وكذا لا يلزم من كونه
 غير بارد مجمدا ان يكون باردا غير مفرط البرد ولا من كونه غير
 متمدد ان يكون مسترخيا لجواز ان يكون معتدلا وذهب للمسيحي
 الى ان الاسباب اربعة هذه الثلثة والمجاهدة البحرية وهو باطل
 لان المجاهدة اما صلب النبض بمدد الاعضاء فكون داخل في التمديد
 لان يكون سببا اخر اللهم الا ان يقال تمدد الاعضاء هو بسبب شدة
 تمدد جرم العروق لا هو فكون اخر فان قيل المجموع عليه عند
 الاطباء ان النبض يصير موجيا في البحار والموجي يكون لين لا صلبا
 فليت البحار ان يكون على انواع وموجيه النبض انما حصل عند كون
 البحار عرقيا واما عند ما سدفع المادة بالقي او بالاسهال او بالرغاف
 فان السطح صلب لما ذكره الشيخ **واسباب لينه** اي لين النبض **الاسباب**

المرطبة لان الرطوبة توجب سهولة القبول ولا كل ترطب يفرض
للبدن فاما ان يكون طبيعيا او مريضيا او لا طبيعيا ولا مريضيا قال المرطبة
او المرطبة المرضية كالاستسقاء اي اللحم في ان الرقني والبطلي وان رطبا
العرق بالابتلال كاللحم لكثافته ما يعرض فيها ويكبو البطن يوجب ان
تزيد الشريان وذلك موجب لصلابته **وليثير غس** وهو السرسام البارد
او التي ليست بطبيعية ولا مرضية كالاستسقاء فانه متى استعمل وكان
بما عذب وباعتدال فانه يرطب جرم الشريان ويرخيه واذا عرفت
ذلك فكون سبب توسط النبض في الصلابة واللين هو اعتدال مزاجه
مع عدم الاسباب الممددة فان قيل للاسباب الممددة للعرق مع
اعتدال مزاجه غير متصور فلن المراد اعتداله في البوسة والرطوبة وكذا
وبعض اسباب التمدد متصور مع هذا الاعتدال كالحار في **المحش**
السابع في اسباب اختلاف النبض واستوائه قال رحمه الله
وسبب اختلاف النبض اما ان يكون مع ثبات القوة او لا يكون
كذلك والاول اما ان يكون لان الشريان لا يطاوع في التحرك بسهولة معجز
القوة عن التحريك المستوي وان كانت قوية او لا يكون كذلك فان كان
كذلك فذلك كما اذا كانت الآلة صلبة وانما لم يذكر الشيخ هذا لانه معلوم
من اسباب النبض المطرق وان لم يكن كذلك فلا بد من مانع معاوق
للقوة والا استمر فعلها على نهج واحد لقوة القوة وعدم المانع وذلك
هو الثقل فان ثقل المتحرك لا شك انه يعاوق القوة المحركة وهذا الثقل
انما يكون عن شيء مثقل وذلك المثقل اما ان يكون وروده على البدن من

زمان

زمان قريبا او من زمان بعيد والاول مثل الطعام والشراب اذا الادوية
الصرفة لا تتعمل منها مقدار سفل بخلافها ولهذا متى زاد على المقدار
المعتدل اوجب الاختلاف لان الطبيعة تقبل على هضمها ونصرف عن
فعل النبض فكثر الحاجة ثم صرف اليه وتكثر من فعلها فيعرض للاختلاف
والى ما ذكرنا اشار بقوله وسبب اختلاف النبض **مع ثبات القوة**
نقل مادة من طعام وانما لم يذكر الشراب لانه خفته وسرعة تحلله
بسبب لطافته لا تكثر الجاهة للثقل والذاني هو الخلط سواء كان موزما
او غير موزم والجاب لعدم الثقل اكثر لما تضعف من العضو ولما يدوم
بقاؤه في موضع واحد وان كان الخلط المحدث للثقل في الشرايين
كان الجاهة للاختلاف اكثر لان الاختلاف للثقل في نفس الاثر المتحرك
وخصوصا اذا كان ذلك بقرب القلب لان الثقل حينئذ يكون قريبا
من مبداء القوة والحياة والى ما ذكرنا اشار بقوله **او خلط** وانما يجب
للاختلاف لان الطبيعة تتوجه الى انضاجه ونصرف عن فعل النبض
فكثر الحاجة فتقبل على النبض وجهته في فعلها فيعرض للاختلاف
لكن هذا الاختلاف لا يظهر ظهريا ايتنا الا اذا ورد على البدن ما
تنا سبب ذلك الخلط والذاني هو الاختلاف الكائن مع ضعف القوة
فقد جعل الشيخ سببه مجاهدة العلة والمرض عما قال **ومع ضعف**
القوة مجاهدة العلة والمرض وليس المراد بذلك انه لا يكون الا عن ذلك
فانه لا يمنع ان يكون مع ذلك مع ثقل مادة بل المراد بذلك ان هذا هو
سببه الخاص به اي الذي لا يكون البته مع ثبات القوة وانما كان ذلك موجبا

للاختلاف لا سفال الطبيعة به عن التحريك المستوي **وسبب الاختلاف**
امتلاء العروق بالدم جميع المواد يوجب الاختلاف اذا افطت
 في كميتها او كيفيتها لانها تصير بذلك منافية للطبيعة البدنية وعند ذلك
 تقاوم كل واحد منها الآخر فان الطبيعة تطلب قهر ذلك الموزون وهي
 ايضا يروم قهرها وغمرها ولذلك تظهر بظهور في حركات النبض اختلا
 في العظم والصغر والقوة والضعف من حسب غلبة احدهما على
 الآخر يكون عدم النبضات المستوية مثاله ان كانت القوة اظهر
 كانت النبضات العظيمة والقوية اكثر عددًا من النبضات الصغرة
 والضعيفة لكن يجب ان تعلم ان الدم اولى بذلك لا يعني كونه اولى بوقوع
 الاختلاف منه دون غيره فان كل واحد من المواد متى خرجت
 ذلك اوجب الاختلاف بل يعني كونه اولى بكثير وقوع هذا الاختلاف
 منه لان اكثر ما يكون ذلك اذا كان ذلك الخلط هو الدم لان الصفراء
 للطافتها وخفتها وقلة مقدارها بالنسبة الى الدم لا يوجب ثقلها وان
 اوجبت فلا يكون ثقلها يعتد به فلذلك لا توجب اختلافًا يعتد به واما
 البليغ والسوداء فيقل وجودهما في الشرايين اما البليغ فلهي اجته و
 اما السوداء فلغلظها ووجود البليغ هناك اقل واما السوداء وان وجد
 مقدار يعتد به فليس يحتاج ذلك القدر للثقل كالحاجب مثله في الدم
 لان افعال الخلط الرطب للأعضاء اكثر من افعال الخلط اليابس لان
 الرطب يوجب ارخاء العضو فيكون انفعاله عن المنقل اكثر **ومثل**
هذا اي هذا الاختلاف **نزيله الفصد** لان الله سببه لان الفصد نزيل

الاختلاف

للاختلاف الدموي لكن بشرط ان يكون موجب الاختلاف خروج
 الدم في كميته لانه متى كان في كميته لم يكن ذلك منيلا له بل منيلا له ما يدل
 مزاجه فان قيل قول الشيخ امتلاء العروق من الدم لا يحتمل
 الامتلاء بحسب القوة حتى يشترط بما اشترط للخروج هذا قلنا قوله
 وان لم يحتمل هذا لكن الاختلاف الدموي تحتمل فلهذا قلنا الفصد نزيل
 للاختلاف الدموي ولكن بالشرط المذكور ولنا منيلا اخر للامتلاء الكمي
 وهو ترك الغذاء وتجيئفه فان ذلك يقوم مقام الاستفراغ وسبب
 ذلك ان الطبيعة اذا لم تجد غذاء تهضمه وتخلط به على الاعضاء عوض
 المتخلل منها عطفت عما في الشرايين وهضمته واخذت باجود ما
 فيه ودفعت ما لا يصلح لذلك وتقتوت بما يصلح عما لا يصلح خيرا ان
 هذا لا يصلح الا اذا فرضنا خروج الدم في المقدار فقط مع بقاء كميته
 التي له عما ينبغي اما اذا كان خروجه فيها جميعا فالسيح لم يكن
 لحسب الغذاء موجبا لنقصانه من هذا الوجه بل من وجه اخر
 وهو ان الطبيعة اذا لم تجد عايقا يعوقها عن فعلها في مقاومة للمادة
 التفتت الى جانبها وقاومتها عما اتم وجهه واكمله وعند ذلك تشرع
 في دفعها اولا فاولا وفيه نظرا لان هذا الوجه ليس وجهها بل هو
 ذلك الوجه والاختلافان الا في العبارة والشيخ انما ذكر الفصد وترك
 امر الغذاء في تنقيص الدم لان تنقيص الغذاء اسهل واحمل **واشد ما**
يوجب اي امتلاء العروق من الدم **الاختلاف ان يكون الدم** اي
 الذي في الشرايين **لرجا خا نقا للروح المختزل في الشرايين** اي في الشرايين

اخر

ان الجاهة للاختلاف تكون اكثر لما يمنع ذلك من نفوذ الروح وجريانها في
الشرايين وذلك مما يوهن القوة **وخصوصا اذا كان هذا النزاع** اي
الامتلاء **بالقرب من القلب** لان الجاهة للاختلاف يكون اكثر لقربه
من مبدأ القوة والحياة وانما لم يذكر الشيخ للاختلاف الكائن عن امتلاء
العروق من الدم في قسم الاختلاف الكائن مع ثبات القوة لانه في الغالب
يضعف القوة بزيادة ثقله وخصوصا اذا كان نزجا خائفا للروح **وب**
اسبابه اي اسباب الاختلاف **التي توجب** اي توجب الاختلاف
في مدة قصير امتلاء المعدة اي من الطعام اما انه توجب اختلاف
النبض في حاضر الوقت فلان الطبيعة تكون في مثل هذا الوقت
كالمجاهدة والمقاومة له فهو في بعض الاوقات يقهرها لكثرة ضعف
النبض ويكون الحركات النبضية ضعيفة ثم ان الطبيعة تروم هضمه
وتقوى عليه فيقوى النبض ويكون الحركات قوية وتعود الى الولا الى
حين ما استولى الطبيعة عليه وهضمه وتحد من المعدة واما قصر
مدته فلانها لما تكون بمقدار ما نهضم الطعام وتحد عن المعدة لخلاف
الحال في انه يلبث الى ان ينقصر عن البدن **والهضم** وفي بعض النسخ
والغم وهما متقاربان فيما مثل به لان الغرض اشتغال الطبيعة بما
صرفها عن التحريك المستوي **والفكر** وكل ما يوجب توجه الطبيعة
الى شئ ينصرف عن النبض وكثير الحاجة فتوجه اليه وكثير الفعل
حتى يحدث الاختلاف واما قصر مدة هذا الاختلاف فلا بها لما يكون
بمقدار ما يتعلل الطبيعة لموجب الهضم والفكر ونحوهما عن التحريك

المستوي

المستوي ولان ضعف القوة يوجب الاختلاف ايضا لا بها لا تقدر
ان تفعل فعلها الا قليلا قليلا وحسن ذلك الحاجة جدا ولذلك يجتهد في
تدبيرها وبعض الاختلاف فلا بعد ان يقال سبب الاختلاف اما اثر
الطبيعة الى جهة اخرى او ضعف القوة لآفة او لاجلها استمر فعلى الطبيعة
على ان ينج واحد وهذا ان السببان سنا ولا ان ما ذكر الشيخ من
السببين وغيرهما وهذا اذا كان امتلاء المعدة من الطعام **واما**
اذا كان في المعدة خلط ردي لان **الزك** اي لا تدفع ولا تنقص منها
دام الاختلاف لدوام سببه وفي اكثر النسخ **فلا يزال داما للاختلاف**
وهذا اظهر والسبب فيه ان فم المعدة شديدة الحس ويتأذى من
ادنى شئ ولبقاية في المعدة وعصيانها على الهاضمة يوجب دوام
الاختلاف **وربما أدى الى الحفقان** اي المعدي **وصار النبض خفقا**
وهو النبض الضعيف الصغير المتواتر المختلف المائل الى جهة واحدة
لكثرة الحاجة مع ضعف النبض وقيل المراد بالحفقان القلي
اذ ربما تأدى ضرره الى القلب ويوجب الحفقان و
الاول اظهر وسياتي لتحقيقه وفضيله في باب الحفقان ان شاء الله
تعالى واذ عرفت السبب الموجب للاختلاف فعلمه يكون سببا
للاستواء لا يعني ان نفس عدمه يكون سببا فعليا للاستواء فان
الفاعل لذلك هو الطبيعة باذن خالقها تعالى ولكن بشرط ان يكون
هناك موجب للاختلاف سببا للاستواء بمعنى انه شرط فيه
المبحث الثامن في اسباب النبض المنشأ في

رحمة الله وسبب المنشاري اختلاف المصوب في جرم العرق

في عفته وفجأته ونفجه ذكر الشيخ للمنشاري أسبابا ثلاثة أحدها هذا وتقرؤه ان نقول ان اختلاف المصوب المذكور يوجب اختلاف اجزاء جرم العرق في الشريان في الصلابة واللين واختلافها بالصلابة واللين يوجب المنشارية اما الاوك فلان المصوب في جرم العرق اذا كان مختلفا في العفونة او النضج فما كان منه باقيا على فجأته فهو ما كان منه قد عفن واستحكمت عفونته فهو يوجب اللين وما كان منه لم يعفن او لم يستحكم عفونته فهو يوجب الصلابة وكتف ما كان يلزم ان يختلف اجزاء الشريان في الصلابة واللين واما الثاني فلانه اذا اختلف اجزاء الشريان في الصلابة واللين لا كيف انفق بل في القدر المحسوس منه عند الجسر لهم اختلاف اجزائه في قبول الحركة فكان الجزء الصلب انبساطه ابطا واصغر والجزء اللين انبساطه اسرع واعظم فيعرض ان يكون ذلك النضج مختلفا لاجزاء في الصلابة واللين والعظم والصغر والقدم والتأخر وذلك هو النضج المنشاري **واختلاف احوال العروق في صلابته وليته** هذا ما هنا وقد عرفت تقرير انفا ومنه يظهر ان السبب القريب للمنشاري هو هذا الثاني لا الاول لانه بعيد لكونه سبب السبب **وورم الاعضاء العصبانية** هذا ما لها وانما قد لا أعضاء بالعصبانية لان المنشارية لازمة لعدم تلك الاعضاء وغير لازمة لعدم غيرها الا لما حدث عن ورمها ولا يحدث عن ورم غيرها فانها قد حدثت عن ورم غيرها اذا نفذ

المنشارية في جرم العرق
المنشارية في جرم العرق
المنشارية في جرم العرق
المنشارية في جرم العرق
المنشارية في جرم العرق
المنشارية في جرم العرق
المنشارية في جرم العرق
المنشارية في جرم العرق
المنشارية في جرم العرق
المنشارية في جرم العرق

شيء من مائة الورم في الشريان وكانت مختلفة في العفونة والنضج فانها توجب المنشارية كما عرفت وانما لم يذكر الشيخ هذا لان الجاهل للنضج المنشاري بالسبب الاول وهو اختلاف المصوب في جرم العرق فيكون داخل فيه فلو ذكر لتكرر وفيه دقة فليتامل واما لزوم المنشارية لورم الاعضاء العصبية فقد علمه بعضهم بان ذلك الورم من جهة ما هو ورم يوجب اللين بالرطوبة التي فيه وهي الخلط الموجب للورم ومن جهة ما هو من عضو عصبي يوجب الصلابة لان الاعضاء صلبة فوجب ان تختلف اجزاء الشريان فيكون الصلابة في بعضها واللين في بعضها والاجتماع الصدان في محل واحد واعلم ان هذا الظلم مع اصل احنا له شعري وذلك لان الشيء اذا كان سببا للصلابة وسببا لللين لم يلزم ان يوجب عنه صلابة ولا لين بل ان كان موجبا لها على السواء حصل عنه اعتدال في ذلك وان كان اجانبه لاحدهما اثر كان ذلك هو الغالب مع انكسار بالآخر بل السبب في ذلك هو ان الشرايين كما يتناظرا سلف محيط به غشاآن احدهما خارج وهو غليظ والاخر من داخل وهو رقيق جدا حتى لا يظهر الا في الشرايين الكبار والاعشية كما علمت منتسجة من ليف عصبي وليف رباطي فاذا كان الورم في عضو عصبي تددت الاعصاب التي فيه بسبب زيادة الورم في حجم العضو ويلزم ذلك لاجزاء الاعصاب المتصلة بها التي انتسجت منها الغشية الشرايين واذ انجذبت تلك الاعصاب ضاقت ملتحت المنجذب منها وجرم الشريان فصغر في جوفه وعسر رباطه بسبب ما نفع تلك الاعصاب

للمخزنة عن كمال الانسباط الذي يلزمه تمددها فيكون ذلك النبض بعض اجزائه
 اعظم واسرع حركة وهي الاجزاء التي لا يجذب الالعصاب المغشية لها
 لعدم اتصالها بالاعصاب المتمدة بسبب الورم وبعض اجزائه اصغر وابطأ
 حركة واعسر بسبب انجذاب الاعصاب المغشية له لا اتصالها بالاعصاب
 المتمدة بالورم ويلزم ذلك ان يكون تلك الاجزاء في الشريان اصلب لتمدها
 وذلك هو النبض المنشاري هذا تقرير الوجوه الثلاثة التي ذكرها الشيخ قال
 المبحي وعلم ان هذه الوجوه الثلاثة لا يلتقي بالشيخ ان يذكرها لانها ليست
 بشي اما الاول فلان اوعية المواد العفنة غير اوعية الروح لان ما
 تحويه اوعية الروح هو الروح وهو لا يعفن بل يسخن ويحدث عنه حمى
 يوم واما الثاني فالانه مستحيل الوقوع اذ لا يمكن ان يكون جزء من اجزاء
 العرق في الصلابة بحيث يقبل التمدد والتحريك في المحرك الى فوق
 حتى يكون منخفضا وجزء آخر يقبل ذلك حتى يكون مرتفعا واما
 الثالث فمثل ذلك في مستحيل الوقوع وذلك لان محل الحركة النبضية غير
 محل الورم فانه اذا كان في عضو عصبي كان الشريان خاليا لعدم
 وانا كان كذلك فكيف يحدث فيه النبض المذكور ثم قال والذي
 نقوله نحن في هذا الباب ان الذي ظهر لنا من كلام الفاضل جالسوس
 في كتابه المعنون في النبض الكبير حيث تكلم في اسباب النبض ونقل صاحب
 الكامل عنه وهو ان الورم سواء كان في عضو حي او عصبي فانه يحدث
 منشارية في النبض وذلك بالتمديد وكيفية حصول هذا التمديد هي ان الاعضاء
 المذكورة تشارك الشريان بشظايا من العصب على ما ذكره الفاضل

حالتوس

حالتوس في الموضع المذكور من النبض الكبير فمتى كان محل الورم مختلف
 القوام كالغشاء كان قبول الاجزاء اللينة منه لتمديد الورم اكثر وقبول
 الاجزاء الصلبة فكلون تمديد الاجزاء الصلبة لجرم العرق اكثر وتمدد
 الاجزاء اللينة واصفا فان مشاركة الاجزاء الصلبة للشريان بشظايا العصب
 اكثر فكلون تمديد ما يبلغ واذ كان كذلك فكلون تمدد الشريان تمداً غير
 متشابه في جميع اجزائه ويلزم الاجزاء الشديدة التمدد الانخفاض
 والاجزاء القليلة التمدد الارتفاع بالنسبة الى تلك فيكون بعض اجزاء العرق
 مرتفعاً والبعض منخفضاً ولا معنى للنبض المنشاري الا ذلك هذا اذا كان محل
 الورم مختلف القوام كالغشاء واما متى كان عضواً متشابه القوام كالعصب
 فان التمدد يكون متشابه الاجزاء قال للاطباء وهذا هو المتوتر وان كان
 العضو لحمياً فان التمدد المذكور يكون حاصلًا لكنه غير محسوس ليحكم عليه
 باللين بالنسبة الى ما ذكرناه وسماه الاطباء الموجي هذا كلامه بالقطعة
 وهو ليس بشي ويلحق به ان يذكره لا ما ذكره الشيخ حتى لا يلتقي به ان
 يذكره واما قلنا انه ليس بشي اما ما اورده على الوجوه الثلاثة قلنا الجواب
 عن الاول ان اوعية الروح وان كان فيها الروح وهي لا يعفن ولكن
 فيها الدم الكثير والسوداء والصفراء والبلغم وان كان البلغم اقل منها
 وكل هذه يعفن ويختلف في العفن والنضج واذ اختلفت فيها ثمرت
 المنشارية كما بينا وعن الثاني اننا بينا كيفية وقوعه فلا يكون مستحيل
 الوقوع وعن الثالث انه استبعاد وقد ازلنا استبعاده بما بينا
 ما نقله عن جالسوس ان لم يصح فلا يبعد اصلا وان افاد فيكون جوابا

عن الثاني والثالث واما ما نقله عن جالسوس فيليس فيه ما يخالف قول الشيخ
لانه قال في اسباب المنشارية ورم في الاعضاء العصبانية كالغشاء وجالسوس
ايضا يقول ذلك ويبيّن كفيته ايجابه للمنشارية والشيخ ما تعرض لبيانته وهذا
لا يكون اشكالا الا ابطال الكلام الشيخ ببيان ناله بوجه اخر غير الذي ذكرنا واما
ما نقل عنه انه قال الورم في كل عضو لم يحدث منشارية النبض فبهتان
اذ كيف نقول عاقل فضلا عن فاضل امثال جالسوس ان الورم في العضو
الحمي يوجب المنشارية مع ان ورم الكبد وهي لحمية لا توجبها وكذا اورام
المغازي وهي لحم رخوة واورام اللحوم الغير الحساسة وغيرهما لا يوجب
كثرة لا توجب منشارية وان كانت لحموما فالورم في غير العضو العصباني
انما يوجب المنشارية بالوجه الذي ذكرنا ولهذا يخلف المنشارية عن الورم
في غير العضو العصباني ولو لم يمتد العضو العصباني لاطلق له طباء
ورم ص

القول بان المنشارية يلزم الورم وحيث خصصوا لزومها الورم العضو
العصباني علم ان مطلق الورم لا يستلزمها الدليل الذي ذكره اخبر والدعوى
لانها عامة في ورم العصباني وغير العصباني والدليل خاص بورم العصباني
دون ورم اللحم واما ان الممد المذكور يكون حاصلا في ورم اللحم لكنه غير
محسوس في هذا لان الكلام فيما يحس لا فيما لا يحس واما انه اذا كان
حاصلا ولا يحس فلا طباء يسمونه موجبا فممنوع فظهر ما ذكرنا بطلان
جميع ما اورده على الشيخ وكذا بطلان ما اورده عليه في الحواشي العراقية
وهو ان السبب في منشارية نبض صاحب ذات الجنب ونحوه ليس
ما ذكره بل السبب ارتفاع اجزاء الحاجة وانخفاض اخرى للام والافعال

ما

ما يوجب هذا في الشرايين التي ينبض في نفس الورم ثم تتعدى تلك الحركات الى
سائر الشرايين لان فاعل الانبساط والنفط بالاذى في الجميع واحد وهو
القوة الحيوانية ووجه بطلانه انه لا عضو في الاعضاء غير العظام
الا وفيه شرايين حتى اللحوم وعما هذا الوصف ما ذكره لو حبان يوجب
المنشارية ورم كل لحم فيه شريان وبطلان الثاني لما عرفت يستلزم
بطلان المقدم وهو المطلوب **المبحث التاسع** في اسباب
ذي القرنين قال رحمه الله وذو القرنين سببه شدة القوة
والحاجة وصلابة الالة فلا تطاوع لما تكلفها القوة والانبساط دفعه
واحداً لكن يريد ان تقطع شئاً بضربة واحدة فلا يطاوع اي ذلك الشئ
فيلحقه اي الشئ باخرى اي بضربة اخرى وخصوصاً اذا نزلت الحاجة
دفعه قال جالسوس في رابعة عشر النبض الكبير هذا النبض يكون من
ثلاثة اسباب احدها ما ذكره الشيخ وهو ان يكون القوة قوية والحاجة
شديدة والالة صلبة فلا تطاوع في كل الانبساط بل ينقطع دون الغاية
ثم شدة الحاجة تدعو القوة الى تمام فعلها وخصوصاً اذا اشتدت الحاجة
عند الوقوف اما لاجل الوقفة واما السبب اخر انفق حصوله حينئذ
فان لم توافق الالة في تمام الغرض ينقطع وتحصل وقفة اخرى في القوة
بم ان الانبساط ورم هذا يعلم ان السكون الحاصل بين الحركتين في هذا النبض
ليس سكوناً مركزياً بل هو حاصل في المسافة وهذا يكون النبض فيه صلوا وقوا
وسريعاً ايضا لاجل القوة والحاجة وقد يمكن ان يتم القوة الانبساط لا
لاجل الحاجة بل يبلغ الشريان كماله في مقداره وثانيها ان يكون القوة

صعفه فلا تقوى على بسط الشرايين جملة واحدة وان كان ليناً بل عرض
لها وقفة للاستراحة وهذا الوجه يقع المطر في ذات الريح على ما
ذكره جالينوس في بانية عشر النبض الكبير وهذا يكون النبض فيه ضعيفاً
وبطياً بسبب الضعف وبالثاني ان سفق للقوة شاغل عن كمال الانبساط
كما عرض عند الفرع المفرط فيعوقها عن كمال البسط الى ان يزول العائق
وحسبتم القوة الحركية ولهذا يقع النبض المذكور في كثير من غس الذي هو
النبيان كما ما ذكره جالينوس في بانية عشر النبض الكبير ايضا قال
ابن مطران في ثنتان الاطباء انما كان النبض في كثير من غس اي النبيان
يكون ذا قرعتين وهو مرض رطب ونبضه موجي لان الرطوبة ربما كثرت
فحدت غشاء الدماغ ولانه من جنس الدماغ العصب يتبع مآداه
صلا به فصير النبض لذلك ذا قرعتين لم قال وقد قال جالينوس ان
هذا لما حدث في الندرة وانه عندى من باب الممتنع وقال ابن حنبل
ما ذكره الشيخ هو سبب النبض المرتعد كما علمنا فاضل الاطباء جالينوس
في العاشرة من النبض فهذا النبض يعني المرتعد يكون اذا كانت القوة
قوية والآلة صلبة والحاجة تدعو كثيرا ومتى نقصت واحدة من
هذه فليس يكون النبض مرتعدا وقد ذكره الرئيس بعد هذا وقال النبض المرتعد
قد ينبت من قوة والآلة صلبة وحاجه شديدة ومن دون ذلك الحجب
ارتعاده لم قال وقد خص فاضل الاطباء اسبابه هناك وقال ان
النبض ذا القرعتين مرة يكون عن سوء مزاج عظيم وصلا بغيره
في العرق الذي يتحرك هذه الحركة ومنه يكون وصلا بغيره عظيمة تكون

مع ضعف ما او مع غلظ او كثرة اخلاط وكثرة تختم قال وهذا غير ما
ذكره الرئيس من اسباب ذي القرعتين وفيه نظر فان قيل لو كان
للمرء كماله لم يكن وقوف القوة عن الانبساط في جزء من المسافة
اولى من غير فلو وقفت في جزء منها دون غيره كان ذلك ترجيحاً
غير مرجح وهو محال قلنا ان ذلك الوقوف ان كان بسبب حصول
شاغل للقوة فالترجيح لجزء معين ظاهر وهو الجزء الذي اتفق عنده
حصول ذلك المشاغل وان لم يكن كذلك بل كان للضعف او للصلاية
فان ذلك الجزء الذي يكون عنده الوقوف هو الجزء الذي ينتهي عنده وصول
الروح الى الشرايين فان الانبساط الى هناك اضطراري وهو بسبب ما
يصل اليه من الروح لم يقف للاستراحة فاذا حصلت الراحة بالوقوف
امكن التحريك الى تكميل مقدار الشرايين فتكمل مقداره وتجذب الهواء
البارد لاجل الحاجة قال القرشي وهما اشكال وهما انه اذا كانت
حركة الشرايين تابعة لحركة القلب كما هو مذهبكم وحركة القلب غير
منقطعة فلكذلك يجب ان يكون حركة الشرايين واما ان كان كذلك لم يمكن
وجود ذي القرعتين عما انه نبضة واحدة بل بان يكون نبضين فظهر
سبب تواترهما انها واحدة وليس كذلك لم قال والجواب عنه ان ما
كان من ذي القرعتين سببه عروض الشاغل فان ذلك الشاغل يشغل
عن حركة القلب ايضا فكون وقوف الشرايين تبعاً لوقوف القلب
وما كان من ذلك سببه صلاية الآلة او ضعف القوة لم يلزم ان سكن
القلب بل يكون ذلك الوقوف العارض للشرايين بعد كمال انقباض القلب

واذا عرفت ذلك فاعلم ان كل واحدة من الحركتين قد يكون مساوية للاخرى
 وقد يكون الاولى اعظم وقد يكون بالعكس وعلى التقادير الثلاثة قد يكون الاولى
 اسرع وقد ابطأ وقد يتساويان فاذا نواع ذى الفرعتين يجب ان يكون
 بحسب ذلك تسعة وقد يكون نبض ذلك قرعات وهونا درجاً فيكون انواعه
 بحسب ذلك سبعة وعشرين واما السبب في كون الاولى اعظم او الثانية
 فانه ان كان عرض ذى الفرعتين بسبب الشاغل للطبيعة عن الانبساط
 فيكون السبب في ذلك هو الوقت الذي يوجد فيه ذلك الشاغل واما ان
 لم يكن كذلك كانت الاولى دايا اعظم لان نسبتها الى الثانية تكون على نسبة
 مقدار الدم والروح الواصلة الى القلب حالة انبساط الشرايين الى الهواء
 المجتذب بنمام انبساطها وذلك اعظم لاحالة من ذلك الهواء والافسد مزاج
 الروح وقوامها بكثره الهواء الذي تحتها واما السبب في اختلافهما
 وتاويلها في السرعة والبطور فليعلم ان مذهب القريسي يلزمه ان يكون
 اخرا الانبساط في اكثر الامور اسرع من اوله وذلك لان كل متحرك بالطبع الى
 غاية فانه اذا وصل الى قرب تلك الغاية فان حركته حينئذ تشرح حركه
 الحجر الهاوى اذا قارب وجه الارض ولا شك ان اول الانبساط يكون
 موافيا لانقباض القلب وانقباض القلب هو لنفخ الرخان المحترق
 وجوه الروح والهواء الذي قد تسخن وبطلت فايدته فان كانت
 حاجة القلب الى ذلك شديدة جدا حتى كانت حركه انقباضه اسرع
 من اخرا انبساط الشرايين بطبيعتها وبمعاونة الحاجة الى ترويح
 الروح التي فيها الروح كانت القرعة الاولى اسرع من الثانية والاول

مساوية

مساوية او ابطأ بحسب شدة الحاجة القلب الى ذلك وضعفها والاول
 اقل في الوجود جدا والآخر هو الثالث **المبحث العاشر في اسباب**
النبض الفارتي قال رحمه الله **وسبب النبض الفارتي ان**
تكون القوة ضعيفة فتأخذ عن اجتهاد الى استراحة بتدريج وفي
 بعض النسخ **متدرجاً** وهما متقاربان **ومن استراحة الى اجتهاد**
 وفي بعض النسخ **او بتدريج** **من استراحة الى اجتهاد** وليس بشيء وعلم
 ان ذنب الفارتي يدل على اجها والقوة واستراحتها فلذلك ينقص تارة ويزيد
 اخرى فيما ينقص يدل على الضعف ويما يزيد يدل على القوة **والثابت**
 اي والنبض الثابت **على حالة واحدة** اي اذا كانت القوة ضعيفة لان
 التقدير ذلك **ادل على الضعف** اي من غير الثابت على حالة واحدة من
 الضعف كالخذل من الضعف الى القوة او من القوة الى الضعف سواء كان
 بتدرج ونظام كذنب الفار او بغير تدرج ونظام وهو الذي عبر الشيخ
 عنه بقوله وما يشبهه ضرورة ان الضعف في جميع الاوقات يكون لرداء
 من الضعف في بعض الاوقات والقوة في بعضها وهذا الثابت ليس هو
 الذنب الثابت على ما ظن لان الاول هو الثابت على حالة الضعف
 والثاني هو الثابت على حالة التي هو بها ذنب الفار ولو كان اياه لما صح
 قوله **وذنب الفار وما يشبهه ادل على قوة ما وعلى ان الضعف ليس**
في الغاية للزوم كون الشيء وهو ذنب الفار اقوى من بعض اصنافه
 وهو الذنب الثابت وهو باطل وهذه منزلة قدم قد زلت فيها بعض
 الراسخين في هذا العلم وانما نبهت عليها لئلا ينزل اقدام الناظرين في

اقدام

هذا الموضع كما زلت اقدم غيرهم والسرفيه ان الفاردي اعم من ذنب الفار
لان الفاردي قد يكون بتدرج وقد لا يكون والاوك هو ذنب الفارواني
لا اسم له مختصا به ومعنى قوله الدابت عما حالة واحدة ان الفاردي الذي
بقي الضعف فيه عما حالة واحدة وهو ان تنقل من القوة الى الضعف
دفعه وبقي عما حالة الضعف على ضعف الطبيعة والحار الغريزي
فاذا استقر هذه الحالة خشي منه ان لا يعود النبض من الضعف الى
القوة فيهلك صاحبه وعما الجملة هذا الكلام لا يتضح كما ينبغي ولا يستقيم
الا لجعل الفاردي اعم من ذنب الفار وهو الحق فليتامل فيه واصنافه
ثلاثة **واردا** اي ارداء ذنب الفار **الذنب المنقضي** وهو ان يتبدى شبيهه
ضعفه ثم بما هو اضعف وهكذا سقر في النقصان الى ان يسقط ويعجز
عن الحركة ولهذا كان ارداء الاصناف **م الثالث** اي الذنب الثابت
وهو الباقي عما حاله الذي هو بها ذنب الفار وانما كان اقل ردة لا يفاء
القوة بالحركة اليه **م الذنب الراجع** اي عن تلك الحالة وهي الفارية
الى الشابه ولهذا كان سلم الاصناف الثلاثة عما رجوع القوة واعلم
ان سبب متساوي الرجوع قوة مساوية للقوة المحركة للحركة الاولى وسبب
الناقص الرجوع قوة اضعف من الاولى وسبب الزايد الرجوع قوة
اقوى من الاولى ومثل هذا يدل على قهر المقام والمتحرك في الحركة النانه
عما النبضات الاولى يدل على بقا القوة عما حالها وعما نبضات اصغر
تدل على ضعف القوة وعما نبضات اعظم تدل على اقوة القوة **المبحث**
الحادي عشر في اسباب النبض المعروف بذي الفترة قال

رحمه الله

لا بد

رحمه الله **وسبب ذي الفترة اعياء القوة واستراحتها فان القوة**
عند الاعياء تطلب الاستراحة او عارض مغاير منصرف الله النفس
والطبيعة دفعة وتترك فعل النبض كل في الفرع المفرد قد علمت ان ذا
الفترة هو الذي يقع فيه سكون حيث ستوقع الحركة ولما لم يكن ذلك
بان يكون النبض لما انقباضه استمر عما ذلك مدة ازيد من العادة او يكون
بعد ان ينسط انبساطا انقباض مرة اخرى وعلمت ايضا ان الواقع في
الوسط هو الذي يقع فيه حركة حيث ستوقع سكون ولما لم يكن ذلك بعد
ان ياخذ النبض عن الانبساط الاول الى الانقباض ولكنه لا يتمه بل ينسط
قبل ذلك فيقع فيه حركة حيث ستوقع السكون وهذا يظهر الفرق بين
الواقع في الوسط وبين ذي الفترة غير وذلك ان القرعة النانه في الواقع
في الوسط بعد تمام الانبساط الاول لكنه قبل تمام انقباضه والقرعة
النانه في ذي الفترة غير جزم من الانبساط الذي القرعة الاولى اوله
وامكان حصول هذين النبضين عما مذهب الجمهور لان انبساط الشرايين
وانقباضها عندهم بنفسها غير متعلقه بحركة القلب فيمكن ان يعرض
لها انبساط وانقباض في غير وقتها لعارض يعرض لها ولها يكون حركة
القلب بخلافها واما عما مذهب القرشي فاما يمكن ذو الفترة بان
يكون القلب لما انبسط يفتي عما انبساطه مدة ولم يتحرك فيها او تحرك
فيها الى انقباض فليلا حيث لا يلزم ذلك انبساطا ظاهر في الشرايين
ثم انبسط قبل ان يتم ذلك واما الواقع في الوسط فاما يمكن ان يصا بان
يكون القلب بعد ان انقبض انبساطا فليلا حيث لا يلزم ذلك انقباض

ظاهر في الشرايين ثم انقبضت الشرايين مرة أخرى وغداً يكون قد
 مضى على ذلك زمان يمكن ان يكون فيه انقباض تام مع السكون الدخلى
 واما السبب في حصول مثل هذا للقلب حتى يحصل عنه ذوالفترة والواقع
 في الوسط فهو الامران اللذان ذكرهما الشيخ وهما اعياء القوة واسترخائها
 او عارض مغاض كما يكون عند الفروع ولعلم ان سبب الواقع في الوسط
 عما ذكره جالسوس حرارة قوية وحرارة شديدة تخرج الطسعة الى
 ان تتحرك في غير وقت الحركة وهو وقت السكون وهما بحث الايدان بذكره
 لاشماله عما فوايد وهو ان الشيخ قال في ثالث القانون عند ما تكلم في علامه
 المرض المسمى بثر غس وهو النسيان ويقع في نبض من به هذا المرض
 الواقع في الوسط قال والعلة في هذا ان القوة الحيوانية في هذا المرض
 قوية والجمي ضعيفة لبعدها الافة عن القلب والسببات كثيرة فان حصل
 هذه امور توجب بعد وقوعه لانه لما يكون عن قوة الحرارة الغريبة
 المحوجة الى الحركة في زمان السكون وهي التجمع مع تلك الامور لهذا
 قال جالسوس بانه غير النبض الكبير واما نبض اصحاب العلة التي
 تسمى النسيان فهو بان يسكن وقت الحركة احرى بان يتحرك وقت السكون
 وهكذا قال في النبض الصغير قلنا ان السبب في وقوع النبض المذكور في العلة
 المذكورة امور ثلثة احدها انه لما كان محلها عضواً رئيساً كان اهتمام الطبيعة
 به اشد واهتمامها بغيرها من الامراض البليغية الحاصلة في غيره ولشدة
 الاهتمام به ربما تحركت في غير وقت الحركة وبانها انك قد عرفت
 ان الدماغ له شركة في النفس لان حركة النفس لما تصدر عن قوة ارادية

وقوع

وفق طبيعته وتنام الدماغ تشتغل الطسعة به عن دفع الانخنة الموجودة
 في القلب دفعه واحدة واذا اجتمع فيه الخلق كثرة اوجبت الطسعة
 ان تتحرك في غير وقت الحركة وبانها ان لتوفر النوم في هذا المرض لتجمع الخلق
 كثرة حوالى القلب ولان القوة الحيوانية قوية والانخنة موزونة فربما تحركت
 لدفعها في غير وقت الحركة ولا معنى للواقع في الوسط الا هذا واذا عرفت
 ذلك فقول الشيخ القوة الحيوانية في هذا المرض قوية قلنا ولاجل هذا
 تحركت في غير وقت الحركة لدفع الانخنة عند اجتماعها وازنها للطسعة
 قوله والجمي ضعيفة لبعدها الافة عن القلب قلنا ولاجل هذا لم يحصل
 السرعة والتواتر قوله والسببات كثيرة قلنا ولاجل هذا اجتمع الاخر
 الحافز للطسعة والباعثة لها على الحركة في غير وقتها وما ذكرنا يظهر
 معنى كلام جالسوس وذلك لان الافة لما كانت في حضور رئيس انصرفت
 الطبيعة الى جهته طلباً لمقاومة الافة فسيغلها ذلك عن الحركة وقتها
 او السكون في وقته ولهذا ربما تحركت في وقت السكون لدفع الانخنة و
 ربما سكنت في وقت الحركة لحصول الاعياء وهذا راجح عند جالسوس
 ولهذا قال فهو بان يسكن وقت الحركة احرى بان يتحرك وقت السكون
المبحث الثاني عشر في اسباب النبض المشنج والاسه
رحمه الله وسبب النبض المشنج حركات غير طسعة في وقت
نقص السمع من واطل وجهه **في القوة ورداة قوام الآلة** اي مع رده
 في قوام الآلة لان المجموع سبب واحد لا كل واحد منها فان الحركات
 الغير الطبيعية في القوة لا تكفي في حدوث ذلك والا كان ما ذكرنا من

اصناف النبض التي فيها حركات غير طبيعية والقوة متشعبة وكذا ردة قوام
 الآلة يكفي في حدوث ذلك لمثل ما ذكرنا ومنه يعرف فساد ما ذكره الخوفا وهو
 ان هذه حركات غير طبيعية وهي اما ان يكون بسبب القوة حتى يفعل حركات
 غير طبيعية او بسبب ردة الآلة اي القابل وهي ان لا تقبل الفعل الطبيعي
 وهذا النبض اجزائه مختلفة في التقدم والتأخر والوضع مع صغر ما وصلابة
 وسنذكر حدوث تشنج على ما قال جالينوس من ان هذا النبض يدل على
 حدوث تشنج قريب فان قل لو كان القلب مبداء للعصب لم يكن
 حدوث التشنج يعقب توتر الشريان عجبا واذا لم يكن كذلك فبأي سبب
 يحدث التشنج يعقب توتر الشريان قلنا السبب هو تشنج الاجزاء
 العصبية التي في الغشائين المحيطين بالشريان فيعسر على القوة بسط ما بين
 تلك الاجزاء بسطاً متشابهاً في جميع اجزائه ويصغر ويحسّ ضلها ويختلف
 وضع اجزاء الشريان بسبب اختلاف وضع تلك الاجزاء العصبية و
 جهات تشنجها ولا شك ان ذلك التشنج يكون وحركات غير طبيعية
 ويلزمه ردة في قوام الآلة فان قل لو كان كذلك لكان وجود
 النبض المشنج بعد وجود السنج وحسب فلا يكون مندرجا به قلنا
 التشنج الذي يجب ان سبق هذا النبض هو تشنج الالياف الصغيرة
 في العصب وذلك لا يظهر للحس في الاعضاء الظاهرة واما تشنج
 الاعصاب الكبار التي يظهر تشنجها للحس يجب ان يكون من هذا النبض
 سابقا عليه فلذلك يكون مندرجا به **المبحث الثالث عشر**
 في اسباب النبض المرتعد قال رحمه الله والنبض المرتعد

سبع

سبع من قوة وآلة صلبة وحاجة شديدة لسعت شدة الحاجة
 القوة على زيادة الانبساط والآلة لا تطاوعها للصلاية فيعرض لها اهتزاز
 وارتعاد ولهذا قال **وعدون ذلك** اي وعدون المذكور وهو اللثة
الجب ارتعاد واعلم ان هذا النبض قد اشترك مع ذي القرعتين في
 ان كل واحد منهما يحصل عن قوة قوية وآلة صلبة وحاجة شديدة
 لكن في ذي القرعتين يكون الانبساط في جميع طول العروق متشابهاً
 ومجملة واحدة والما يقع فيه وقفه في سائر العروق لما عرفت ان
 السلكون الحاصل في هذا النبض ليس سلوكاً مركزياً بل مسافئاً لحصوله
 في وسط المسافة واما في المرتعد فان الانبساط يكون فيه مختلفاً في
 طول العروق ويعرض فيه كالوقوفات الكثيرة كالحال في العضو المرتعش
 فلذلك يجب ان يكون عجز القوة منه عن التحريك الكثر وذلك اما لانها اضعف
 اولاً والآلة اصعب اقوى ولجوزها ان يكون النبض مرتعداً وان
 لم يكن الآلة صلبة وذلك اذا كانت القوة ضعيفة جداً فلا تقوى على
 تحريك الشريان جملة حركة متشابهة بل كما يكون حركة اليد المرتعشة
المبحث الرابع عشر في اسباب النبض الموجي قال
 رحمه الله والموجي قد يكون سببه ضعف القوة في الأكثر فلا يتمكن
 ان تبسط اي القوة الآلة وفي بعض النسخ ان تبسط والاول هو الصحيح
 الاشياء بعد شيء وليز الآلة قد يكون سببها وان لم يكن القوة شديدة
 الضعف لان الآلة الرطبة اللينة لا تقبل الاهتزاز والتحريك النافذ في
 جزء جزء قبول اليأس الصلب كما هو متشاهد في العود الرطب واليابس

فان السوسة بهيئة للهز والارعاد والصلب الياسين يتحرك اخر
 يتحرك وفي بعض النسخ وتحريك ولكل وجه اوله واما الرطب اللين
 فقد يجوز ان يتحرك منه جزء ولا تنفصل عن حركته جزء اخر لسرعة
 قبول الانفصال والانساء والخلاف في الهكته وهي اختلاف اجزاء
 الرطب اللين في كثرة اللين وقلته لاشكال ان القوة اذا كانت ضعيفة
 او كانت الالة مفردة اللين وان لم تكن القوة شديدة الضعف فقد لا
 تقوى القوة على التحريك جملة واحدة بل جزءا بعد جزء فكذا ذلك
 النبض للموجي قيل الفرق بين الموجي وبين المنقطع ان بساطه يسكون هو ان
 اطراف اجزائه لا تنقطع بسكون لكنها تقرب من السكون ويبقى فيها حركة
 يسيرة والفرق بين الموجي وذب الفار ان الموجي يتقدم حركة بعض اجزاء
 وقرعها للاصابع وتاخر بعضها في ذنب الفار يتحرك كلها معا
المبحث الخامس عشر في اسباب النبض الدودي
 والنمل قال رحمه الله وسبب النبض الدودي والنمل شدة
 الضعف حتى يجتمع ابطاء وبوارتروا اختلاف تام في اجزاء النبض
 لان القوة لا تستطيع بسط الالة دفعة بل شيئا بعد شيء لحيث يكون
 القوة في النبض الدودي والنمل اضعف كثيرا منها في النبض الموجي لان الالة
 الموجي عظيمة ورطبة فعجز القوة عن تحريكها جملة لا يدركها شدة ضعفها
 لوجود المانع يكون الحركة كذلك ولذلك يمكن القوة فيه ان يفعل العظم
 واما الدودي والنمل فالالة مع صغرها ليست برطبة جدا فلم يعجز
 القوة عن تحريكها جملة حركة متشابهة الا لا فراط في الضعف ولهذا

صار

صار النبض فيه بطيئا متواترا قبل الفرق بينهما ومن الموجي ومن جهين
 احدهما وجه القوة وهي انها فيها اضعف مما في الموجي وبانها وجه
 الالة وهي انها في الموجي اللين ما فيها **المبحث السادس عشر**
 في اسباب ردة الوزن قال رحمه الله وسبب النبض الدودي
الوزن قد عرفت فيما سلف ان ردة الوزن هي ان تتغير النسبة
 الطبيعية التي لحيث ان يكون بين زمان الحركة والسكون (زاليما)
 عما اعتدالها وتغير هذه النسبة اما ان يكون لنقصان زمان السكون
 عما لحيث او لنقصان زمان الحركة عما لحيث فان كان الاول فسببه
 زيادة الحاجة الى اكثر مرات النبض عما ما قال **واما ان كان النقص**
 اي النقصان في احوال زمان السكون فهو زيادة الحاجة وان
 كان الثاني وهو نقصان زمان الحركة عما لحيث فهو عار الى الشيخ اما
 الضعف او عدم الحاجة عما ما قال **واما ان كان في احوال زمان**
الحركة فهو اما زيادة الضعف او عدم الحاجة واما عار الى جالسوس
 فان كانت الزيادة في الانسباط دل على مزاج حار ساذج وان
 كانت في الانقباض دلت على الاعتدال وكثرة البخار الداخلي وقلة
 الحاجة الى الترويح **واما نقص زمان الحركة بسبب سرعة الانسباط**
فهو غير هذا قد عرفت مما سبق في القول ان نقصان زمان الحركة يكون
 تارة بسبب قصر مسافة الحركة وهذا لا يكون فيه النبض عظيم البتة لا
 ان يكون صغيرا لا محالة عما ما قال القرشي اللهم الا اذا اريد بقصر المسافة
 القصر في جميع الاقطار فانه يصح ويكون تارة بسبب سرعة الحركة وان

لم يكن المسافة قصيرة وهذا قد يكون البض فيه عظيما وكذا الوجهين موجب
للخروج عن النسبة الطبيعية التي يجب ان يكون بين الزمانين اي زمانين
الحركة والسكون اذا كانا على اعتدالهما على ما قلنا لكن الخروج من تلك
النسبة بالوجه الثاني ليس بمتكرر لانه يدل على القوة فلذلك قال الشيخ
فهو غير هذا اي فهو خارج عن ان يُعَدَّ في الوزن الردي وذلك بسبب
انه محمود وان كان الوزن فيه ليس على الامر الطبيعي فان قيل
ما ذكره الشيخ غير منحصر لجواز ان يكون تغير النسبة بالزيادة في زمان
السكون او في زمان الحركة فكان الواجب ان يذكرهما كما قال المسيحي
ان ردى الوزن ثمة يكون النقصان او الزيادة في السكون وتارة يكون
في الحركة فان كان الاول فهو لزيادة الحاجة او نقصانها فان الحاجة
الى جذب الهواء البارد او الى دفع البخار والرخا في فتن كانت ضعيفة
طال زمان للحركة الحاجة ومتى كانت تلك الحاجة شديدة قصر زمان
تلك الحركة وان كان الثاني فسببه احد امرين احدهما ما ذكرناه
في امر الحاجة وبانها قوة القوة او ضعفها فانها متى كانت قوية
تحركت حركة الانسساط حركة تامة وكذلك حركة الانقباض قلنا
لو ذكرهما لزم التكرار لان نقصان زمان السكون يستلزم زيادة زمان
الحركة ونقصان زمان الحركة يستلزم زيادة زمان السكون لان
المسافة واحدة ثم قوله فتنى كانت الحاجة ضعيفة طال زمان حركة
تلك الحاجة ومتى كانت شديدة قصر زمان تلك الحركة باطل الوجهين
احدهما ان الكلام في القسم الاول الذي هو النقصان او الزيادة في

السكون

السكون لان الحركة فكان ينبغي ان يقول فتنى كانت ضعيفة طال زمان تلك
الحاجة ومتى كانت شديدة قصر زمان تلك الحركة عما ذكره ليصح وطابق
كلامه وبانها ان ما ذكره فاسد لانه يخالف الحق وهو ما ذكره الشيخ صريحا
وايضا قوله وان كان الثاني فسببه احد امرين باطل ايضا اما ما ذكره
في امر الحاجة فلما مررنا بما ذكره من القوة فلان حركتي الانسساط
والانقباض اذا كانا على ما ينبغي كان زماناها كذلك واذا كان زمان
الحركتين على ما ينبغي لزم ان يكون زمان السكون كذلك واللام لكن
زمان الحركتين كما ينبغي واذا كان كذلك لزم منه جودة الوزن
لا ردا ته فظهر فساد جميع ما ذكره مع عدم الاحتياج الى اعتبار
الزيادة لان ما ذكره الشيخ تام لا محتاج الى زيادة لانه اذا لم ينقص
زمان السكون ولا زمان الحركة عن الواجب كانت نسبة
الزمانين على ما ينبغي وحسنه يكون البض جيد الوزن لا ردى الوزن
وذلك لانه اذا لم ينقص السكون عما يجب لم يزد زمان الحركة على
ما يجب لما عرفت وكذلك اذا لم ينقص زمان الحركة عما يجب
لم يزد زمان السكون عما يجب واذا كان زمانا السكون و
الحركة لم ينقصا عما يجب ولم يزدعا ما يجب الحفظت النسبة
من زمان الحركة والسكون وكان جيد الوزن وظهر منه ان رداة
الوزن يكون اما لنقصان زمان السكون او لنقصان زمان الحركة
كما ذكره الشيخ والان نقصان زمان السكون يستلزم زيادة زمان
الحركة ونقصان زمان الحركة يستلزم زيادة زمان السكون فلو قيل

ان ردة الوزن يكون اما الزيادة في زمان السكون او في زمان الحركة لصح احدها
 لما ذكرنا **وسبب الممتلي والخالي والبارد والساخن والمخفض**
ظاهر اما الشهيوق والاختفاض فقد عرفنا اسبابها فما سلف واما الاصل
 الباقية وغرها ما لم نذكرها الشيخ فنقول اما النبض الممتلي فامتلاؤه اما ان
 يكون وكثره الروح واما ان يكون وكثره الدم واما ان يكون منها معا
 الفرق بين الروح والدم في وجه خمسة احدها ان الامتلاء الروحى
 يكون الشريان فيه اخف فتمكن القوة المتوسطة تحركه على التمام ولا
 كذلك الامتلاء الدموى وثانيها ان الامتلاء الروحى تحس فيه انفاخ النبض
 كما انفاخ الزرق المنفوخ وفي الدموى يحس كما انفاخ الزرق المورطوب
 ما كانت او غيره وبالثالث ان النبض في الامتلاء الروحى يكون عظيم اذا القوة
 لا عايق لها عن كمال البسط ولا في زيادة الروح فتمدد الشريان ونحوه
 الى مكان اوسع ولا كذلك الامتلاء الدموى فان القوة فيه تكون مثقلة ممنوعة
 من زيادة البسط وكاله وزيادة الدم لا يبلغ الى حد تمدد الشريان لان
 اختناق القلب يستتبع ذلك ورابعها ان النبض في الامتلاء الروحى
 يكون متشابهة لحققة الروح وفي الدموى يكون مختلفا لانها للدم و
 للقوة فلهذا يكون النبض في الامتلاء الدموى منضغطا وخامسها ان النبض
 في الامتلاء يكون لينا بسبب ترطيب الدم وبله الشريان ولا كذلك في
 الامتلاء الروحى واعلم انه لا يلزم من كثرة الدم في البدن كثرة في الشريان
 ولا بالعكس وذلك لانه قد يكون ممتليا ودم غليظ لا يصلح مثله للنفوذ
 في الشريان فيكون مع ذلك دم الشريان قليلا وقد يكون بالعكس
 واذا

واذا عرفت ان امتلاء النبض يكون تارة في الدم وتارة في الروح فخلقوه
 لا يتصور الا بنقصان كل واحد منها لذاته اذا واجب الامتلاء واما
 النبض الحار والبارد فبما حال ما يجويانه من الروح والدم في انها
 اسخن من الطبيعي المعتدل لوافل سخونه منه واما الفارق في النبضة
 الواحدة فبسببه ان يكون موضع ظهور الحركة في العرق اقرب الى
 الاعتدال وموضع خفاها ابعدها واما الدمى الطرفين الغليظ
 الوسط فبسببه في الاكثر ضعف القوة مع خول يخصها حول الوسط
 حتى تقوى القوة على اسالة ذلك الجزء او اختلاف المصوب واما الغليظ
 الطرفين الدقيق الوسط فبسببه في الاكثر ضعف القوة مع خول يخص
 الوسط او اختلاف المصوب واما المختلف في جزء واحد فاذا ابتداء
 بالسرعة وانتهى بالبطء فابتداء بالسرعة يدرك على الحاجة والقوة وانتهاء
 بالبطء يدل على عجز ما منع اما بسبب العرق وما فيه او امر آخر
 واذا ابتداء بالبطء وانتهى بالسرعة فابتداء بالبطء يدرك على كلال
 القوة وضعفه وانتهاء بالسرعة يدل على شدة الحاجة واذا عرفت
 هذه القواعد امكنك معرفة سائر الاقسام واما المنظم فقال جالينوس
 الانظام يدرك على ان السبب الفاعل للاختلاف اى سبب كان ثابت
 متمكن والانظام خاص بالطبيعة بمنزلة الاستواء اعترض الرازي
 على قول جالينوس بان قوله الانظام يدل على ان سبب الاختلاف
 ثابت متمكن بوجه ان عدم الانظام خير منه وهذا يناقض قوله
 والانظام خاص بالطبيعة واجيب عنه بان عدم الانظام وان

لم يكن السبب الفاعل له ثابتا متمكنا فان الطبيعة تكون ضعيفة ممسكة عن
 فعلها ولم تفعل في سبب الاختلاف شيئا اذ لو كانت قد عملت فيه عملا
 وان لم يعمل كان النبض سيكون منتظما وان لم يكن متواليا كما انه لو تم فعلها
 لكان سيكون متواليا وفيه نظر لان الواجب عند تمام عمل الطبيعة
 في سبب الاختلاف ان يكون متواليا لان يكون كذلك وان سلم
 ذلك فكيف يمكنه نفى الثاني وكذا لا يمكن نفى الثاني في قوله سيكون منتظما وان
 لم كان المراد منه انه يكون منتظما فبطل ايضا اذ لا يلزم من عمل الطبيعة
 في سبب الاختلاف عملا متا ان يجعله منتظما وانا نقول ان جالينوس
 قال في بانية مقدمة المعرفة النبض الكبير وقد نظر ان المنتظم
 اجود من غير المنتظم في جنسه قال واما قلت في جنسه لانه
 قد يكون غير منتظم في جنس اجود ومنتظم في جنس اخر فان الذي
 ليس منتظم في العظم اجود ومنتظم في ذي الفقرة لان الاول يدل على
 ان القوة قوية والباقي على انها ضعيفة وقوة القوة اجود وضعفها قال
 اما اذا كانا جنس واحد فربما نظر ان المنتظم خير من غير المنتظم وقيل
 ان النظام ملائم للطبيعة والشيخ قد ذكر هذا ايضا حيث ذكر الطبيعى
 من اصناف النبض وقال واما الاجناس التي لا تحتمل الزيادة والنقصان
 فان الطبيعى منها هو المستوي والمنتظم وجيد الوزن قال جالينوس
 انه لا ينبغي ان نفهم هذا مطلقا وهو ان المنتظم اجود من غير المنتظم فان
 كل واحد منها ارداء من الوجه واجود من وجه اما غير المنتظم فانه
 وان كان السبب الموجب متعلقا بغير ثابت وهو هذا الوجه جيد

من قبل انه يدك على ان القوة البدنية قوية فاهرة له والا كان منتظما
 غير انه ربما تحرك وانصبت وعضو خسير الى عضو رئيس او شريف
 فهو من هذا الوجه ردي ولذلك قال جالينوس ان الدلائل المأخوذة من
 غير النظام على شيء ليس هو موثوقة اي ليس انه يدل على امر لا ريب
 فيه واما النظام فانه يدك على ان السبب الموجب للمرض قد استقر
 ويمكن بحيث انه قهر القوة الخاصة بالعضو وهو ردي من هذا الوجه
 غير انه لم يبق فيه خوف من ان تنصبت المادة الى مكان اخر اشرف
 من الذي انصبت منه وهو جيد من هذا الوجه قال الميحي والذى
 اقله انا في هذا الباب هو ان المنتظم وان كان ملائما للطبيعة من
 قبل ان افعالها وحركاتها على منط واحد وان الموجب للاختلاف انا
 هو مجاهدة الطبيعة الامر موزع واردي على البدن غير ان الاطباء
 انفقوا على ان سوء المزاج على نوعين مختلف ومتفق وتقال له للمك
 وانفقوا على ان المستوى ارداء من المختلف واذا كان كذلك فيكون
 نبض المستوى ارداء من نبض المختلف والذي يلزم سوء المزاج المسوي
 من النبض هو المختلف المنتظم واما الاختلاف فلما هذه الطبيعة
 مع السبب الموزع الوارد على البدن واما النظام فلان الموجب
 له وان كان منافيا خيرا انه في هذه الصورة يمكن واستقر ولما
 كان حاله كذلك صار كانه المزاج الاصلى صار يفعل افعالا شبيهة
 بافعال الطبيعة وهو النظام وهو ان تحرك النبض حركات متشابهة
 مستمرة على منط واحد قال فهذا هو الحق في هذا الباب وفيه نظر

قال رحمه الله **الفصل السابع في نبض الانسان والذكران** و
 بعض السبع **والذكر** والاول انسب بما قبله وهو الانسان لفظا لكونه
 عازنته والثاني ما بعده وهو قوله **والاناث** لان الذكر مع الاناث اكثر
 استعمالا من الذكران مع الاناث ولقوله ونبض الذكور ونبض بعض السبع
نبض الذكر والاناث ونبض الانسان وهذا صحيح لانه يوافق الترتيب
 الذي ذكره الشيخ من تقدم حكم نبض الاجناس على حكم نبض الانسان وههنا
 شرح الشيخ في ذكر الامور المغيرة للنبض وابتدأ بالامور الطبيعية لانها اشد
 ملازمة للبدن واكثر عددا واضبط وقد ذكر الشيخ منها ههنا امرين احدهما
 الانسان والثاني الذكورة والانوثة وقد علمت ان مزاج الذكر احر
 وابس ومزاج الانثى ابرد وارطب وهو مع ذلك اكثر حركة واشد رياضة
 وذلك يلزمه شدة الحاجة الى توليد الروح والى جذب الهواء المصلح ودفع
 الدخان المفسد فيكون نبضه عظيم اقويا عما قال **نبض الذكر لشدة**
قوتهم وحاجتهم اي ولشدة حاجتهم اعظم واقوى كثيرا اي من نبض الاناث
 اما قوتهم فظاهر لانهم اقوى قوتهم اما مرجح اللبنة فلانها تزيد وتنمو
 لما كان شدة الحركة وكثرة الرياضة واما مرجح الانثى فبذلك كمال
 ساير افعالهم واما عظمه فعاراي الجمهور فلا تقاتل قوتهم اقوى وحاجتهم
 اشد وانهم موافقة وعاراي القرشي فلا تقاتل تجاوب اعصابهم التي
 هي ذوات التجاوب اوسع ولذلك صدورهم اوسع واذا كان تجاوب الثوبان
 بالطبع اوسع كان الانبساط اعظم لان الانبساط عنده هو حركة الشريان
 الى الوصول الى مقدار الطبعي فالجالتوس في حادثة غير النبض الكبير

وهذا

وهذا القول من اطباء بحسب الاكثر وغالب الامر والافتد يوجب في
 النساء وهي احر من بعض الرجال قال والسبب في ذلك ان الايدان
 لا يخرج في اول الامتزاج على نسبة واحدة وبعد ذلك لا تصرف في الاعمال
 والتدابير تصرفا واحدا ولذلك صار الحكم الكلي في ذلك حكما فاسدا واذا
 كان كذلك فقد يمكن ان توجد في وقت من الاوقات امرأة نبضها
 اعظم فانه اذا كان رجل يبلغ في المزاج وقاطن في بلد بارد ومع
 قليل الحركة وكثير الاستعمال للاغذية مبردة مرطبة وامرأة بخلاف
 ذلك وذلك بان يكون صفراوية المزاج وقاطنه في بلد حار وكثير
 الحركة والاستعمال للاغذية محققة كان نبض المرأة المشا ر اليها اعظم
 من نبض الرجل المشا ر اليه اما اذا تساوى في جميع ما ذكرنا ما خلا نفس
 الذكورة والانوثة فان نبض الذكر اعظم واقوى من نبض الانثى وذلك من
 وجوه خمسة احدها ان الذكر بالطبع اسخن من الانثى عما مابان حرارة
 المزاج الجاهلها لما ذكرنا ابلغ من احباب البرودة له وثانيها ان الذكر
 اكثر الحركة وذلك مما يعين على تحليل الفضلات المضعفة للقوة و
 بالثاني ان الذكر اشد تحللا وذلك مما يعين على تحليل الفضول التي اذا
 اجتمعت خمرت القوة ومنعتها عن كمال فعلها ورايعها ان عروق
 الذكر اوسع وقعر وقعر الانثى وذلك مما يعين على حدوث ما ذكرنا
 وخامسها ان وجود ضاغط العرق المانع عن الانبساط التام في
 بدن الذكر اقل من وجوده في بدن الانثى فان بدن الانثى في الاكثر
 اكثر تحما من بدن الذكر وذلك ما يمنع العرق من الانبساط المذكور

نعتهم

لانه ليس هناك له فضاء يتحرك فيه كما له في بدن الذكر فان فصل ان آلة
النساء الذين التفاوت بينهما في اللين اكثر من التفاوت في القوة والحاجه
وذلك يعتضى تشاويهما في العظم وكون نبض النساء اعظم قلنا لا نسلم
ان التفاوت بينهما في اللين اكثر من التفاوت في القوة والحاجه بل
الامر بالعكس فان كل واحد من القوة والحاجه ابلغ في افضله العظم
فكيف اذا اجتماعهما ان عروق المرأة وان كان لهن اكثر لكفى لهن
اشد نفوذا في اللحم فيكون منضغطة بالدم غير قابلة للانسساط التام
ولان الامور المعتضه لكون نبض النساء عظم اكثر عددا واكثر
مقدارا واشد كنفته ما يعتضى عظم نبضها وهولن الآلة على ان لهن
في النساء ليس اكثر من لهن في الرجال بكثير بل بقليل جدا قال
جالينوس ليس بدن الرجل يسر من بدن المرأة مثله ان يقال ان الصفة
في المثل يسر والطير قال المسيحي لقائل ان يقول اسباب العظم
معي نقص منها واحد وزاد آخر جبر الزايد نقص النقص كما جبرت
قوة القوة في الذكورة نقصان الآلة في قبول الحركة وذلك يوجب
تساوي نبض الذكورة والانثى في العظم وهذا ناقض ما حكم به اولا
ثم قال فنقول الجواب عنه انا قد بينا فيما تقدم ان الطبيعة اذا امكنها
استعمال العظم استغنت به عن السرعة لتقوم بها ذلك في جذب
الهواء البارد مقام العظم ولما كان نبض الذكورة اعظم من نبض الاناث
كان ابطا من نبضهن ويلزم من ذلك ان يكون شديد التفاوت فانه
لو كان متواترا كان سريعا لان السرعة قبل التواتر وانما كانت كذلك

لانهما

لانها ما خوذت من الحركة والتواتر من السكون والحركة متقدمة لانهما
مطلوبة بالذات والسكون بالعرض لانه انما كان اما للضرورة عاردا
الحكيم واما للاستراحه عاردا الى الطبيب وفي توجيه هذا الجواب نظر
والظاهر ان الجواب سقط من قلم الناظر فان المذكور انما يصلح لتفصيل
لقوله **ولان حاجتهم تم بالعظم فنبضهم ابطا من نبض النساء واشد**
تفاوتا في الامر اكثر ولما قيد بالاكتر ولم يقل مطلقا لما عرفت ان من
الحايز ان توجد امرأة احسن من رجل ومثل هذه المرأة يكون نبضها ابطا
واشد تفاوتا لان نبضها يكون عظيميا قويا وهما عضيان المطوي
والنفات والجواب الحق ان يقال ان لم ان اسباب العظم متى
نقص واحد وزاد آخر جبر الزايد نقصان الناقص او اكثر اما لو كانت اقل
منه فلا سلمنا انه اذا نقص واحد وزاد واحد يكون كذلك لكن لا نسلم انه
متى نقص اثنان وزاد واحد يكون كذلك اللهم الا بالشرط المذكور **وكل نبض**
ينشأ منه القوة وتواتر فوجب ان يسرع الاحمال لان السرعة قبل
التواتر لما عرفت فلذلك كما ان نبض الرجال ابطا فلذلك هو اشد تفاوتا
لانه لو كان اشد تواترا كان اسرع لان كل نبض تكون القوة فيه قويه ويكون
متواترا يكون سريعا لان سبب التواتر اما الضعف واما زيادة الحاجه
على العظم والسرعة فاذا كانت القوة مع التواتر قويه كان النبض
سريعا الاحمال ولما ثبت ان كل نبض سبب فيه القوة ويكون متواترا
كان سريعا لزم ان كل ما لم يكن سريعا وكانت القوة فيه ثابتة لم يكن متواترا
فعلم بان القوة اذا كانت قويه والنبض بطيا وحب ان يكون متفاوتا

ويشترط نبض الرجل أشد بطو أو نبض المرأة مع زيادة القوة فوجب
 أن تكون أشد تفاوتاً أيضاً **ونبض الصبيان** لما فرغ من الكلام على نبض
 الاجناس شرع في الكلام على نبض الاسنان وابتداء بالصبي وذكر في
 نبضه اموراً خمسة احدها اللين وهو ظاهر وذلك للين عروقهم بسبب
 رطوبه امزجتهم لما عرفت ان الرطوبة في ابدانهم كثره المقدار وذلك
 لئلا يلفظ الحرارة الغريزية وبالزيادة في النمو وبانها ضعف قواهم
 لانها لم تستكمل بعد ولانها مغمورة برطوباتهم واليهما اشار بقوله ونبض
 الصبيان **اللين للرطوبة والضعف** اي في نبض المستكملين لما قلنا و
 ثالثها ورابعها شدة السرعة والتواتر لشدة حاجتهم لقوة حرارتهم
 على ما قال بقراط ان الذين في النشوة الحار الغريزي هم اكثر ما يكون
 والله اشار بقوله **واشد تواتراً** وكانها لم تتعرض للشرح لانها تكون
 قبل التواتر والانه ستعرض لها **لان الحرارة قوية والقوة ليست بقوية**
 اذ لو كانت قوية مع ان الحاجة داعية والآلة موافقة لا وجبت
 العظم وان دفعت الحاجة به واستغنت القوة عن احداث السرعة
 والتواتر فانهم **غير مستكملين** اي غير كاملين **بعد** والافهم مستكملون
 بعد الى سن الوقوف والآن صغر عروقهم لا يفي لما يحتاج اليه من
 عظم الانبساط لشدة الاحتياج الى الترويح فسل في السرعة والتواتر
 غير ان التواتر فيه اكثر من السرعة لانهم ضعاف بعد وخامسها
 العظم والاختلاف في ان نبضهم بالقاس الى نبض الشبان ليس بعظيم
 اما عند الجمهور فضعف قوا الصبيان واما عند القزشي فلان

شراسر

عيان

شراسر المستكملين اعظم كباقي اعصامهم وقد ذكر ان القوة انما تحرك
 الشريان عند الانبساط الى حين يصل الى مقدار الطبيعي واما بالقياس
 الى مقدار اجسامهم فجعله الشيخ عظيماً كما قال **ونبض الصبيان**
على قياس مقدار اجسامهم اعظم لان اللهم شديدة اللين وليست قوتهم
بالنسبة الى مقدار ابدانهم ضعيفة لان ابدانهم صغيرة المقدار الا ان
نبضهم بالقاس الى نبض المستكملين ليس بعظيم لما قلنا مسيبه على
 المذهبين ولكنه اسرع واشد تواتراً للحاجة فان الصبيان يكثر فهم
 اجتماع البخار الداخلي لكثرة هضمهم وتواتره اي تواتر هضمهم فيهم
 لانهم يتناولون الغذاء ساعة فساعة وكثر لذلك حاجتهم الى اخراجه
والى ترويح حارهم الغريزي ولان عظم نبضهم لا يفي لحاجتهم فانه
 وان كان بالقاس الى ابدانهم عظيماً الا انه صغير بالقاس الى مقدار
 حاجتهم لكثرة تواتر ذلك صار اسرع واشد تواتراً وقال جالسوس
 حادثة عن النبض الكبير وليس نبض الصبيان لعظيم ولا ان انت
 قضيت عليهم بحسب مقدار عروقهم وذلك لان قواهم بعد
 لم تبلغ غاية الشدة ولا صفاتها عروقهم مضطربة بسبب انها لينة بعد
 ناعمة وهذا هو الحق فانه لو كان بالغاً في العظم اللائق الى حد الكمال
 اللائق بما وقع فيه السرعة والتواتر والا قرب ما اشار اليه جالسوس
 في الموضع المذكور وهو ان نبضهم ليس بعظيم ولا بصغير بل هو معتدل
 هذا كلامه في النبض الكبير وقد ذكر ابن مطران في بيان الاطباء ان
 جالسوس قال فاما نبض الصبيان فهو اعظم قليلاً من النبض المتوسط

والجنى النحوى في تفسيره الصبي وان كانت سنة بعجة عن سن السباب
الا ان تباعدها منها ليس كتنا عدها عن سن المشايخ وذلك لان سن
الصبيان حارة ولذلك يقول بقراط ان الذين في النش الحار الغوري
فهم على اكثر ما يكون واما في العظم فان بعضهم يكون لحسب الحرارة
الطبيعية لم قال ابن مطران هذا شرح لحي لهذا الفصل وهو حسن
غير اني ارى انه ينبغي ان يقال فيه ان نبض الصبيان يجب ان يكون
اعظم من نبض الشبان على قول بقراط وجالينوس وذلك لان بقراط
يصرح بان الحار الغوري في ابدان الذين هم في النش اكثر ما هو في
ساير الانسان ويعلمنا ان الالة اليرغ هذه لا ابدان ما هي في ابدان الشبان
والاخوة الحارة المحتاجة الى الترويح كثيرة فاسباب العظم الثلثة
موجودة على الكمال والتمام واما في الشبان فالالة ليست ليته
كلينها في الصبيان بل لعلها الى الصلابة ما هي الا ان تقاومها السخنة
وان كانت الاخوة الدخانية في الشبان اكثر منها في الصبيان
غير انك اذا جدت النظر في عظم النبض علمت ان فعل الالة
في العظم اكثر من فعل تروك الاخوة وكثيرا اذ هذا يوجب التواتر
الكثير ما يوجب العظم هذا واما على راي جالينوس في تساوي
الحرارة في السنين فجالينوس مصرح بان الالة اللينة اعوز على
عظم النبض وكثرة الاخوة الدخانية وما اغفلنا امر القوة ولكن لا
حاجة الى ذكرها لاننا في كل واحدة من السنين قادرة على
ان تفنى بايجاد العظم وليس فضل القوة في الشبان لموثر كثير اثر فان

السفر

النبض في الصيف اعظم منه في الشتاء والقوة فيه اصعب مما في الشتاء هذا
كلام ابن مطران وفيه نظرون وجوه اما اولها فلان المنقول عن جالينوس ليس
من النبض الكبير ولا من النبض الصغير لاني فتشته وراوله الى اخره وما
وجدته فيه مع ان نسبة شرحه الى الجنى النحوى يشعر بان منه لانه
شرح النبض الكبير الصغير واما ثانيا فلانه استحس شرح لحي مع انه لا
طائل لحيته واما ثالثا فلانه قوله واسباب العظم الثلثة موجودة على التمام
والكمال فاسد لان ملاك الامر في اجاب العظم القوة وهي غير موجودة
واما رابعا فلاننا لا نسلم ان فعل الين الالة في العظم اكثر من فعل تروك الاخوة
واما خامسا فلاننا لا نسلم ان القوة في كل واحدة من السنين قادرة
على ان تفنى بايجاد العظم واما سادسا فلاننا لا نسلم ان فضل القوة في
الشبان ليس بموثر كثير اثر واما ان حركة الانبساط فيهم اسرع ام حركة
الانقباض فالذي لا ح لي في كلام المتأخرين مثل ابي سهل الميحي و ابن
ابي صادق والشيخ في غير هذا الموضع من هذا الكتاب ان حركة الانبساط
فيهم اسرع من حركة الانقباض قبل وذلك لان حاجتهم الى جذب الهواء
البارد اشد من حاجتهم الى اخراج البخار الدخاني ولا شك ان جذب
الهواء بالانبساط ودفع البخار الدخاني بالانقباض قبل ولذلك كان الانبساط
فيهم اسرع واما ابو سهل الميحي فانه مع اعتقاده هذا عبرة بعبارة
ردية في مطلوبه وقال والانبساط في الصبيان اقصر من الانقباض
وهذا خطأ لان المسافة التي تتحرك فيها الطبيعة في الحركة مسافة
واحدة وهي من المركز الى المحيط ومن المحيط الى المركز وقد ذكر جالينوس في

المقالة المذكورة ان انقباض عروقهم على الاكثر مساويا لانبساطها قال وذلك
لان حرارتهم لما كانت ليست باليمية صاروا محتاجون الى الجوهر المطفي
لما الى مقدار ليس باليمير فهم محتاجون الى سرعة الانبساط ولما كانت الخلط
التي في ابدانهم تتحلل وتتلاشى دايميا فيقبل انما ليست مصروف في غذائهم فقط
بل في نشوهم وانما هم ايضا صار جميع في ابدانهم وينبغي هذه الخلط و
انضمامها فضل كثير في حارة فيهم لذلك محتاجون الى ان يكون انقباض
عروقهم في غاية العظم وانما فانهم محتاجون الى زيادة جوهر الروح
النفسي ولذا كان كذلك فهم ايضا محتاجون لذلك الى انبساطات
كثيرة وانقباضات مثلهما قال والصبي وان كان ينقص عن الشاب
في افراط حلة الحرارة بانه فضل تحليلهم في الحاجة الى توليد الروح النفسي
فلذلك هم محتاجون الى ان يكون حركتهم نبضهم كليا في غاية العظم
والسرعة هذا حاصل كلام الفاضل جالينوس في هذه المسئلة وقول
الشيخ ههنا قريب من قول جالينوس لان المفهوم من قوله ولكن
لذلك حاجتهم الى اخراجه اي اخراج البخار الدخاني والى ترويح حارهم
الغريزي ان حركه الانبساط في الصبيان مساوية لحركة الانقباض
في السرعة لان سببها كثرة الحاجة الى الدفع وكثرة الحاجة الى الجذب
هذا هو الظاهر وهذا الظلم لكن لو حملناه عليه تناقض كلام الشيخ
لان هذا يدل على تساوي الحركتين وكلامه في غير هذا الموضع والكتاب
يدعي ان حركه الانبساط اسرع فاذن الاولى ان يمنع دلالة هذا الظلم
على تساوي الحركتين وسندبانه انما يلزم تساويهما لو تساوت الكثرتان

لكنها

لكنها غير متساوية لان كثرة الجذب ازيد وكثرة الدفع وذلك لاننا في
اوايل الكتاب ان حرارة الصبيان اكثر من حركه الشبان غير انهما ليس
كفيتهم وكلف لا يكون كذلك وموادهم رطبة لدنة وذلك يلزمه قلة الاخرة
الدخانية التي هي حركه الانقباض تلبعة لهلك الكثرة والقلة واذ كان كذلك
فحركه الانبساط في الصبيان اسرع وحركه الانقباض كما قال في الموضع
الاخر في الكتاب وغير لزوم تناقض في كلامه قال الامام ان الشيخ
لم يذكر حال وزن نبضهم ونحن نذكره ونقول ان الانبساط والانباض
قريبان من التساوي فيهم لكثرة الاحتياج الى الترويح والنفقة وهو
قريب من كلام جالينوس وظاهر كلام الشيخ وقد عرفت الحق
فيه **واما نبض الشبان فزايده العظم** وذهب الجمهور الى ان نبضهم
عظيم بالقياس الى جميع الاسنان وذلك لقوة قوتهم وشدة حاجتهم وفيما ذهبوا
اليه نظرا لان الوجود على خلاف هذا فانجد النبض في الكهولة بل
في اول سن الشيخ ليساوي نبض الشبان في العظم بل الحق ان عظم
نبضهم انما هو بالقياس الى الصبيان او البالغين في الشيخوخة وذلك
لاننا بينا ان القوة متى كانت غير ضعيفة جدا فانها تبلغ بالانبساط
المقدار الطبيعي للشبان والمقدار الطبيعي بعد سن النور واحد
جميع الاسنان الا اذا استولى الهرم جدا حتى نقص له مقدار الشبان
وذلك انما يكون عند الامعان في سن الشيخوخة واذ كان كذلك فيجب
ان يكون نبض الشبان اشد سرعة ونبض الكهول والذين هم في اول
سن الشيخوخة لزيادة حاجة الشبان والحب ان يكون اشد تواترا

منه من الكهول فان حاجتهم وان كانت اشد الا ان قوة القوة تبلغ بالسرعة
مقدار زياد حاجتهم على حاجة الكهول الا انه اشد تواترا ونقصا من
هم في اول سن المشايخ اذ هؤلاء لم تنقص بعد قوتهم حتى لا يفي بالعظم
السرعة نقصا كثيرا وحاجتهم قد نقصت نقصا كثيرا فلكون اذن
نبض الكهول مساويا لنبض الشبان في العظم والتواتر ونقصا عنه
في القوة وفي السرعة ونبض الذين هم في اول سن المشايخ مساويا له
في العظم ونقصا في السرعة والتواتر والقوة واما نبض المشايخ الممحقين
في السن فيجب ان يكون صغيرا لان مقدار نبضهم الطبيعي قد نقص للجمع
الشبان بسبب الذبول وقوتهم قد نقصت جدا فلذلك يجب ان
يكون نبضهم ضعيفا ويجب ان يكون بطيئا بسبب ضعف القوة عن
احداث السرعة فان كانوا في اول الامعان كان نبضهم متواترا لتدارك
بذلك ما فات بالعظم والسرعة واما ان كانوا ممحقين في الشيخوخة
جدا فان نبضهم صر مع شدة ضعفه وبطؤه متفاوتا لقلة حاجتهم بسبب
قرط برد مزاجهم وهذا هو الحق المنفرد على الاصول الحق والمشهد
في الاستقراء وليس زائلا في السرعة بل هو ناقص فيها جدا وفي التواتر
وذهب الى التفاوت هذا يفرع على مذهب الجمهور وهو ان نبض الشبان
اعظم ونبض جميع الاسنان فيكون عندهم ذلك العظم مغنيا عن السرعة
التي تدعو اليها حاجتهم وعن التواتر وهو خلاف ما نشاهد من نبض
الشبان فان نبض الشبان يبلغ في سرعته ان يظن متواترا لكن
نبض الذين في اول الشباب اعظم لان الالة في ذلك الوقت الين ما هي

في وسط السن بسبب قرب العهد بسن النقص وقد علمت انها من
مقومات العظم قال القديس هذا ليس بشيء فان مقدار الشبان
الطبيعي في اول الشباب يكون قد كمل وزيادة اللين قد تنافسها
لا توجب زيادة في الانبساط اكثر من المقدار الطبيعي فلا يكون نبضهم اعظم
وفيه نظرا لثباته على اصوله ونبض الذين هم في اول الشباب اقوى
وهو ظاهر لا يستحال القوة وذلك لان قوة الذين في اول الشباب قريبة
من قوة الذين هم في آخر سن النقص وهي اضعف من قوة المتوسطين
في الشباب ولما لم ان يقول ان القوة اذا كانت اقوى في وسط
الشباب كان النبض اعظم لان القوة تبلغ في الالة ولذلك كان الشبان
اعظم نبضا والصبيان وان كانت الهم اصلب اللهم الا ان يقال
ان التفاوت بين الزمان في صلاح الالة اكثر وفي القوة يسير وقد
كنا بينا ان الحجة في الصبيان والشبان قريبة من المتساوية وفي
عصر الشيخوخة والمتشابهة واما قال قريبة من المتساوية والمتشابهة
اي فيما يتعلق بامر النبض على ما يدل عليه قوله ويكون الحاجة فيها
متقاربة ولم يقل انها متساوية او متشابهة وهذه دقيقة ودقائق
هذا الكتاب نفيسة شريفة فليتأمل فيها لكن القوة في الشبان زائدة
اي على قوة الصبي لا يستكملها بخروجها عن انما زها بلكثرة الرطوبات
فتبلغ اي القوة الزائدة بالعظم اي في جذب الهواء البارد ما يغني عن
عن السرعة والتواتر وملاك الامر بالكسر والفتح والكسر اكثر ما يقوم
به ذلك الامر ومنه ثبات القلب ملاك الجسد في الحجاب العظم هو القوة

انها العلة الفاعلة للحركة والموجبة لها **واما الحاجة فداعية واما الآلة**
فمعيّنة عما عرفتها فيما سبق **ونبض الكهول اصغر وذلك للضعف**
 لانهم اخذون في الخطا طفلكون قواهم ضعيفة وكذا حرارتهم والتم
 غير مواتية كمواتياتها فيما قبل فلذلك يصغر **واقل سرعة لادراكها اي**
 للضعف **ولعدم الحاجة** اي وقلتها لصغف حرارتهم **وهو اي نبض**
الكهول لذلك اي لكونهم اقل حاجة **اشد تفاوتا** هذا بنا على مذهب
 الجمهور وقد عرفت ان الوجود بخلافه ولقابلا ان يقول ان سلمنا ان الوجود
 بخلافه فلا يكون ذلك وحث الكهول بل يكون سببا لخر وعدم عرفان السبب
 السبب لا يوجب بطلان الحجّة وهي ان الضعف وعدم الحاجة وجبان
 الصغر وقلة السرعة وشدة التفاوت **ونبض الشيوخ المعين في السن**
صغير متفاوت بطول لما كانت هذه في طرف مقابل للطرف الذي
 في سن الصبيان كان النبض فيه مقابلا لما هو في الطرف الآخر ولا
 شك ان طرف سن الصبي لما كان اخذ في الزيادة في القوة ومنوالحرارة
 وقوة الاعضاء كان النبض فيها عما ذكرنا اي عظميا سريعا متواترا فكون
 في الشيخوخة مقابلا لذلك فكون صغيرا بطيا متفاوتا والحاجة الى الانقباض
 في المشاخي ناقصة اذ كان تولد الفضول المتولدة عن احتراق الاخلاط
 فيهم في غاية القلة بل ليس هو موجودا فهم البتة وذلك بسبب ضعف
 حرارتهم واما الحاجة الى الانسساط فانها وان لم تكن شديدة فهي على
 كل حال باقية لاحتياج حرارتهم الغريزية الى الترويح **وربما كان اي**
نبض الشيوخ المعين في السن لينا بسبب الرطوبات الغريبة لا

الغريزية

الغريزية وهو ظاهر قال الامام اما الوزن فحاجة المشاخي الى الانقباض
 اقل وحاجتهم الى الانسساط عظميا قلنا ثم قال وقد بقي من هذا الفصل
 اثبات ثلثة الاول ان نبض الطفل يكون صغيرا للضعف سريعا متواترا
 لكثرة الحاجة ثم كلما امعن في السن ازداد العظم وانتقص السرعة و
 التواتر الى حد السباب حتى يبقى النبض عظميا بطيا متفاوتا بالاعتدال
 ثم ياخذ القوة والحاجة بعد ذلك في النقصان فسقط حسد العظم والسرعة
 والتواتر بازدياد الامعان في السن حتى يصير النبض حين ما يكون شيخا
 فانها صغيرا ضعيفا بطيا متفاوتا لغاية الضعف وقلة الحاجة والتماني
 ان يلزم من هذا ان السرعة تأخذ في اول العمر الى اخره في الانقباض
 والعظم ياخذ في الزيادة الى حد السباب ثم ياخذ في النقصان وكذلك
 القوة واما التواتر فياخذ في النقصان من اول العمر الى اخره وقد ياخذ
 النبض من حد الشيخوخة حين ما لا يغني القوة بالعظم والسرعة
 المروحة في التواتر مرة اخرى ويعرف من ذلك ان اعظم الاسنان
 نبضا اول السباب واصغرها نبضا الشيخ الفاني والصبي متوسط بينهما
 ويعرف من ذلك حال القوة واشد الاسنان سرعة وتواترا الطفل
 واقلها فيها هو الشيخ الفاني والسباب متوسط بينهما والثلاث ان
 الشيخ لم يذكر نبض السحكات ويليق ذكره ههنا ليكون الكلام في لوازم الامور
 الطبيعية مجموعا في فضل واحد فنقول لصحاب لا بد ان الخيفة الغر
 المرضية اعظم نبضا في العيلة واكثر تفاوتا وليس بالقوى اما العظم فلان
 الخفيف يكون الفضاء الذي حول عرقه اوسع وما يغلوه اخف وذلك

يزيد في العظم واما اللغات فلان الحاجة متى كانت بحالها وازداد العظم
 وجب ان يقل التواتر لمقدار زياده العظم واما انه ليس بالقوى فلان
 القوة واحدة في الحالتين والذي يظهر من زيادة القوة فليس ذلك لزيادة
 القوة بل لاجل ان ما عليه اخف ويظهر ما ذكرنا امران الاول ان
 نبض العبد اصغر واشد تواترا من ان كانت العنولة لحمية كان
 التواتر اشد وان كانت شحمية كان اقل الثاني انه ليست العنولة ولا
 الحاجة مقتضية لذاتها سرعة وبطا **والسنة** رحمه الله **الفصل**
الثامن في نبض المزاج هذا هو الامر الثالث في الامور الطبيعية المغيرة
 للنبض وهو ما يتعلق بالمزاج وقد علمت انه على نوعين طبعي وغير
 طبعي وكل منهما يوجب في النبض نوعا من التغيير مخالف للنوع الذي
 يوجبه الآخر والمزاج الحار ما ان يكون سوء مزاج او طبيعيا فان
 كان سوء مزاج كثرت الحاجة فان ساعدها الامران الاخران
 كان النبض عظيم الماعرفت واليه اشار بقوله **المزاج الحار** **اشد حاجة**
فان ساعدت القوة والالة كان النبض عظيما وان خالف احدهما
اي القوة او الالة كان عكسا ما فصل في سلف وهو ان القوة مع شدة الالة
 ان كانت قوية والالة ضلبي كان النبض صغيرا سريعا متواترا وان
 كانت الالة لينه والقوة ضعيفة كان صغيرا بطيئا متفاوتا ان كان
 الضعف بالغاً ومتواترا ان لم يكن بالغاً وقد عرفت هذه الاقسام وتوابعها
 بالتفصيل لكن يجب ان تعلم انه كيف ما كان فان الانقباض اسرع من
 الانقباض عند وجود الحرارة المذكورة لان الحاجة في مثل هذه الصورة

الى

الى اخراج البخار والدخان في حاجته شديدة لان الحرارة المذكورة تارة لزيادة
 فكون البخار والدخان عندها متوفرا وان كان المزاج الحار طبيعيا
 ما قال **وان كان الحار ليس سوء مزاج بل طبيعيا كان المزاج قويا**
صحيحا والقوة قوية جدا ويكون النبض قويا سريعا في الحركتين
 عظيما اما في قوته فلان هذه الحرارة هي المدبرة عما عرفت فتى كانت
 متوقفة قوت القوة فكون النبض قويا ولان هذه الحرارة ليس شيئا
 تخفيف البدن بل تطيبه بسبب كثرة الهضم والنضج فكون الالة
 مؤنثة ولا شك انها توجب زيادة الحاجة الى جذب الهواء البارد
 لتوفر الحرارة والى اخراج البخار والدخان لكثرة الهضم فكون سريعا في
 الحركتين ومتى اجتمعت هذه الامور الثلاثة كان النبض عظيما ومتى
 نقص احد هذه الامور كان النبض صغيرا او معتدلا عما فصل
 فيما سبق **والا تظن ان الحرارة الغريزية توجب تزايدها نقصانا**
في القوة بالغة اي القوة في تزايدها ما بلغت وفي بعض النسخ **بالغا**
اي تزايدها ما بلغ وهما متقاربان بل **يوجب** اي تزايدها بالعلماء
 بلغ القوة في جوهر الروح **والشهامة** اي الجلادة وذكاوة الفؤاد
 قال شهم بالضم شهامة فهو شهم عا وزن سم اي جلد ذكي الفؤاد
 في النفس والحرارة **التابعة لسوء المزاج كلما ازدادت ازدادت القوة**
ضعفا قال الامام قوله ان الحرارة الغريزية توجب القوة في
 جوهر الروح والشهامة في النفس بالغاً تزايدها ما بلغ ليس على
 اطلاقه وذلك لان الشخ قد ذكر في فصل المزاج ان لكل نوع مزاجا

مخصوصا وله طرفا افراط وتفريط لا يمكن لذلك النوع ان يتجاوز عنها
 واذ كان كذلك كان احتمال المزاج الانساني في التزايد في الاجزاء
 الحارة ليس مطلقا بل الى حد لو تعداه لم يكن مزاج انسان بل
 مزاج اسد او غيره ولعل المراد ان الحرارة الغريزية التي تحملها بدن
 الانسان وان كانت محصورة بين اقلين وكثيرين كانت اميل الى
 طرف الزيادة كانت القوة اقوى ولكن يبقى على ذلك اشكال وهو ان
 الشيخ يبين في فصل المزاج ان اقرب الامزجة والاعتدال ما يكون
 وسطا من اقل المزاج النوى ولا شك ان الحرارة الغريزية لذلك الوسط
 اقل مما هو للشخص الذي يكون في الغاية التي تحملها مزاج الانسان
 فكان تجب في الشخص الذي هو في الوسط ان يكون اقل شهامة وقوة
 من الذي هو في الطرف الحار ويلزم منه ان يكون الذي في غاية الاعتدال
 ناقصا عن الذي في الاقوى الحار وهو فاسد وليس لاحد ان يقول الذي
 هو في الاقوى الحار مزاجه غير صحيح فان ذلك يعنى ان يكون المزاج
 الصحيح هو الذي يكون وسطا بين الاقل والكثير وما عده يكون مرضيا وذلك
 باطل عما اضله الشيخ هناك هذا كلامه بالفاظه وهو كالم رخوا
 ضعيف لا يتناهى عما ان الحرارة الغريزية هي الحرارة المزاجية وهو
 باطل لغايرهما وكفى لا والغريزية تحدث بعد تمام المزاج لانها
 كما علمت في غير موضع وكما بنا هذا حرارة سماوية تفاعل مع النفس
 على المتمزج بعد تمام المزاج والمزاجية تكون بها المزاج لانها جزى
 منه والغريزية عرض غير عرض المزاجية ولهذا فان حد الزيادة

في الغريزية افضل وفي المزاجية غير افضل والوسط في المزاجية
 افضل وفي الغريزية غير افضل فقله ان لزيادة الاجزاء الحارة في
 المزاج الانساني حد لو تعداه لم يكن مزاج انسان بل مزاج اسد
 او غيره باطل لان الحرارة الزائدة في حق الاسد هي الحرارة المزاجية
 لانها تحسب زيادة الاجزاء الحارة عما صرح به الا الغريزية و
 كلامنا في الغريزية وليست هي حيث اذا زادت بالغى ما بلغت
 خرج المزاج عن ان يكون مزاج انسان وكذلك قوله ولعل المراد
 الى قوله كانت القوة اقوى باطل ايضا لان الحرارة المزاجية المحصورة بين
 الطرفين غير الحرارة المزاجية عما عرفت واذ كان كذلك فلا
 يلزم ان يكون المتمزج ما يلا الى طرف الزيادة في الحرارة المزاجية زيادة
 الحرارة الغريزية حتى يكون القوة اقوى داوفا وكذا قوله ولكن يبقى على
 ذلك اشكال الى قوله ويلزم منه ان يكون الذي في غاية الاعتدال ناقصا
 عن الذي في الاقوى الحار وهو فاسد لا ناسل ان يلزم منه ما ذكرناه
 وان كان الحق ان كل نوع له مزاج مخصوص بمصورين حاصرين
 وانه يلزم منه ضرورة ان الحرارة المزاجية في حق الوسط اقل مما هي
 في الطرف الزائد في جانب الحرارة لكن لا يلزم من قوة الحرارة المزاجية في
 الحرارة الغريزية ولا من ضعفها ضعفها لان الغريزية غير المزاجية وحسب
 نقول لا يلزم ان يكون الشخص الذي في الوسط اقل شهامة وقوة وذلك
 هو في طرف زيادة الحرارة لان الحرارةين متنافيتان فحيث كانت
 احدهما اقوى كانت الاخرى ضعيفة وبالعكس ولا شك ان المزاجية

في الوسط اصغف مما هي في طرف الزيادة في الحرارة فيكون الغريزة في
 الشخص الكائن في الوسط في غاية التوفرو على هذا لا يلزم ما قاله وهو
 ان يكون الشخص الذي في الوسط ناقصا في القوة والشهامة عن الشخص الذي
 هو في الاقوى الحار بل يكون زائدا فيها على الشخص المذكور لتوفر الحرارة
 الغريزة وما قوله وليس احد ان يقول الى اخره فكلهم حق فان المزجة
 الواقعة من الافقيين كلها امزجة صحيحة الا انها متفاوتة الدرجات
 فان صحة من في الطرف لا يكون في الغاية كصحة من في الوسط وهو ظاهر
 والخوف في قرر اشكال الامام بانه قال المراد بزيادة ما بلغت
 بلوغها الى طرف الزيادة واحدا للحد من المدين وجب المحار والمزاج
 الانساني بينهما لان زديا دها على ذلك محال ويلزم من ذلك ان يكون طرف
 الزيادة من المزاج النوعي افضل من الوسط وذلك محال لم قال وجوابه
 ان الحرارة اذا بلغت الى ذلك الحد لم تكن غريزة لان الغريزة هي التي بها
 تكل الافعال فكما زادت ازادت القوة عما فعلها وفي هذا الجواب
 نظرو وكذلك في تقرير اشكاله **واما المزاج البارد** اي سوار كان
 طبيعيا او سوء مزاج ولهذا لم يفصل كما في المزاج الحار بل أطلق **فمبيل**
النبض الى جهات النقصان لان سوء المزاج البارد يبلغ في الجنب
 الضعف لمضادته الغريزة من وجهين بخلاف سوء المزاج الحار
 فانه يوافق الطبيعة في الكففة وساقها حيث افساد البدن
 واذا كان سوء المزاج البارد موجبا للضعف كان اقتضاؤه للصغر
 الكثر والبطور والتفاوت لانه قبلها ولهذا قيد الصغر وقال **مثل**

الصغر

الصغر الا الله ان كان سوء مزاج كان ابلغ في الجنب ذلك لان الكففة
 الاصلية كنف كانت فمنها سببها للطبيعة الكبر من سببها التي
 ليست بطبيعته وهي سوء المزاج **والبطور** لقلة الحاجة الى الخرج
 للخروج جذب الهواء البارد لنقصان الحرارة **والتفاوت** لقلة الحاجة
 الى اخراج الاخرى الدخانية لنقصانها قال الامام وهما شل وهوان
 البارد المزاج لخملا ان ضعف قوته بحيث لا يفي بما يحتاج اليه من
 الترويح بالسرعة وحسب لجسد التواتر والشيخ يعترف بذلك فان
 يلزم من سوء المزاج البارد ان يكون النبض متواترا على كل حال وفيه نظر
 من وجوه اما اولها فلا نالاسم ضعف القوة بالبرد مع وجود ما يحتاج
 لاجله الى التواتر فان البرد اذا اوجب نقص القوة اوجب نقص الحرارة
 ايضا واذا نقصت الحرارة والقوة صار النبض ضعيفا صغيرا بطيئا متفاوتا
 واما ثانيا فلا ان الكلام في مقتضى المزاج مع قطع النظر عن غيره على
 معنى انه لو تساوى المزاجان الحار والبارد في القوة وسائر الاسباب
 وتفاوتا في الحار والبارد كان المزاج البارد اميل الى اطراف النقصان
 واما ثالثا فلا ان اللازم مما ذكرنا لو سلم ما فيه انه لا يلزم من كون المزاج باردا
 ان يكون النبض متفاوتا لانه يلزم منه ان يكون النبض متواترا على
 كل حال على ما قال القدر في هذا الكلام من الشيخ بناء على مذهبهم و
 هوان العظم بما يتم اذا كانت الحاجة شديدة والحق انه ليس كذلك فان
 قلة الحاجة لا تمنع القوة عن يتم فعلها والبلوغ الى الغاية التي هي
 المقدار الطبيعي اللهم الا ان تعرض افراط في البرد بحيث تضعف

القوم عن ذلك او تكلف جرم الشريان ونصغر مقدار الطبيعي او يصلبه بالتخمد
 فلا يطاوع القوة على الانبساط وكل ذلك انما يكون اذا افراط البرد جدا وفيه
 نظرفان **كانت الآلة ليننة** اي مع المزاج البارد سوار كان اصلها او غربا
كان عرضها وفي بعض النسخ **عرضه** اي عرض النبط ولطو وجهه **والله** وذلك
 لان فوطاين الآلة انما يكون لفوط رطوب وتلك الرطوبة لا محالة تزيد في جرم
 الشريان فيزداد مقدار الطبيعي وانما يكون ظهور ذلك في العرض اكثر لقله
 ازدياد السهل بذلك بالنسبة الى ما كان عليه **وكذلك بطؤها وتفاوتها**
 على النسخة الاولى **وكذلك بطؤها وتفاوتها** على النسخة الثانية والمشهور
 عند الجمهور في تعليله ان الرطوبة سبب لين العروق وذلك لحداسيب
 العرض وازداد العرض قلت الحاجة فيزداد البطوء والتفاوت وقد
 يجعل بان الرطوبة تلزمها قلة الحاجة ونقصان موجهها لان الارطب
 مما ينبغي لجعل الشيء ابردا ما ينبغي قال القرشي انما ان المزاج البارد مع
 لين الآلة يلزمه زيادة البطوء والتفاوت فلان لحريل الرطب بافراط
 اعسر على القوة المحركة مما لم يكن صلبا وذلك بسبب قبول الرطب
 للانشاد والاختنا وسبب ثقله بكثر الرطوبة وهذا انما يكون اذا
 كان اللين مفرطا واللم يلزمه زيادة البطوء والتفاوت عما ما هو
 الحق واما على رأيهم فان السطح حسد يلزمه ذلك لانه يكون عندهم
 اعظم وفيه نظرفان لين الآلة ليس سببا متوقفا للعظم عند احد فلا
 يصير النبط وجوده اعظم **وان كانت** اي الآلة **صلبة كان** اي ما
 ذكرنا وجهات نقصان **دون ذلك** اي دون ما يوحيه الرطوبة ولكن

بشرط

بشرط ان يكون الصلاب معتدلة والامتي كانت مفرطة لم يلزم ان يكون ما ذكرناه
 دون ذلك **والضعف الذي يورثه سوء المزاج البارد اكثر من الذي يورثه**
سوء المزاج الحار لان الحار اشد موافقه للغريزة وقد عرفت هذا حيث
 قال في فصل المزاج وانت نفهم من هذا ان الاعتدال والصحة اشد
 مناسبة للحرارة منها للبرودة ولهذا فانه متى كان مزاجا خارجا عن
 عن الطبع احدهما الى الحر والآخر الى البرد وكان خروجها عن الاعتدال
 في الطرفين خروجا سوار بعد هذا في الحر عن الاعتدال كبعد
 ذاك في البرد عنه كان نبض المحرور اقوى من نبض المبرود وان كانا
 ضعيفين لخروجها عن الاعتدال لان ملائمة المزاج الحار لقوى
 البدن اشد من ملائمة المزاج البارد لها **واما المزاج الرطب متبعه**
الموجبة والاستعراض لان الرطوبة ترخي جرم العروق وتمسه لما ذكره
 كما قررنا في النبض المعجم من ان الآلة الرطبة لا تلازم اجزائها في
 الحركة ولهذا يصير النبط معها موجبا **واليا برتبته الضيق** وذلك لما يلزم
 الببوسة ونقصان جرم الشريان لاجتماع اجزائه بعضها الى بعض
 بسبب قلة الرطوبة **والصلابة** وذلك بسبب غلبة الارضية على الشريان
 وفي بعض النسخ **الصلابة والضيق** والامر فيه سهل فان الواو لا توجب
 الترتيب وقد نص عليه سبويه في ستة عشر يوما موضعاً وكما به
 وقد يتبعه الصغر قال الرازي وذلك لاستحالة ان يجمع قوة القوة مع صلابه
 الآلة لان المزاج اليابس مناف للحياة لما عرفت من ان الحياة بالحرارة
 والنشوب بالرطوبة والسرعة ايضا وذلك لان الطبيعة لما لم يكن استعمال

العظم لما ذكرنا استقلت السرعة لا يستقيم الانقباض فان مثل هذا
المزاج يكون حرارته حادة لذاعة وان كانت قليلة في الاصل فلكون
حركة الانقباض اسرع وحركة الانبساط **ان كانت القوة قوية والحاجة**
شدية حدث ذو القرعتين وقد سبق بيان ذلك متوفى في الحاجة الى
اعادته **والمتشنج** وذلك لما يلزم اذا كان ذلك السبر مغرطا حتى يوجب
الشنج **والمترعش** وذلك لما يكون اذا كانت الصلابة مغرطة لان القوة
حينئذ تكون عاجزة عن التحريك المسمى بالمتشابه وشدة الحاجة لخروج
القوة الى التحريك اكثر من طاقتها فنعرض في تحريكها كالرعيشة **م** اي بعد
معرفتكم نبض المزجة في الحار والبارد والرطب واليابس **اليلد ان تركب**
وتقول نبض المزاج الحار هو اليابس او الرطب والبارد اليابس او
الرطب كذا وكذا ولكن بشرط ان يكون التركيب **على حفظ من كل الاصول**
ليصح احكام المركبات **وقد عرض لافسان واحد ان خلف مزاج**
شقيه فلكون احد شقيه باردا والاخر حارا فضعف له ان يكون
نبضا شقيه مختلفين للاختلاف الذي توجبه الحرارة والبرودة
فلكون الجانب الحار نبضه نبض المزاج الحار والجانب البارد
نبضه نبض المزاج البارد **وهذا يعلم ان النبض في انبساطه و**
انقباضه ليس على سبيل مد وجزر من القلب بل على سبيل
انبساط وانقباض من جرم الشريان نفسه قد ذكرنا صدر الكلام
في النبض عند تعدد الاراء في حركة النبض والرايين ان هذا احد
الادلة على ان حركة الرايين الانبساطية والانقباضية ليست على

سبيل

سبيل مد وجزر من القلب بل من جرم الشريان نفسه وتنا ان هذا غير
لازم لجولان يكون ذلك للاختلاف لاحلاف الرايين التي في الجانبين
من سهولة قبول الحركة وعشر قبولها قال رحمه الله **الفصل**
التاسع في نبض الفصول هذا هو الامر الرابع من الامور الطبيعية
المغيرة للنبض وهو ما سعلق باوقات السنة **اما الربيع** ويعني به ربيع
الاطباء الاربع المنجحين لان الظلم في الاول وهو جزر من الثاني وهو
الشهر الثاني منه عما قال صاحب الكمال في النبض من قبل اوقات
السنة ينبغي ان تعلم ان النبض في وسط الربيع وهو الشهر الثاني من ربيع
المنجحين يكون معتدلا في السرعة والتواتر معتدلا وعما هذا المثال يكون
النبض في وسط الخريف وكما بعد في وسط الربيع نقص من عظم النبض
وقوته وزاد في شريعته وتواتره ثم اذا جاء الصيف صار النبض ضعيفا
صغيرا وكذلك الحال في الخريف فانه كلما بعد من وسطه فانه ينقص من
جميع هذه الاوصاف لان الظلم فيما اعضيه الفصل بالذات وهو
لا اعتدال في السرعة والتواتر والازدياد في القوة دون العظم لانه
لا اعضيه بالذات بل انما اعضيه بوساطة القوة وبهذا اعني يكون المراد
ما يقتضيه الفصل بالذات من دفع اعتراض القرشي وهو ان هذا الظلم
فيه اشكال فان النبض في الربيع يجب ان يكون عظيما اما على راسنا
فطاهر اذ لا مانع للقوة عن تكليل فعلها في تقيم الانبساط واما على
رايين فان القوة تكون فيه قوة بسبب اعتدال الهواء ولذلك يكون
النبض فيه زايدا في القوة والآلة فيه لينه بسبب سيلان الطومات

لحرارته اللطيفة والحاجة فيه ليست قاصرة عن القدر الموجب للعظم
ولذلك لو زادت الحرارة عليه كما في الصيف صارت موجبة لاختلال القوة
والجواب الصغر ويكون المراد بالربيع الربيع الأطباء فسقط اعتراض المسمى
وهو أنك قد عرفت أن أول كل فصل شبيه بأخر الفصل الماضي وآخر
كل فصل شبيه بأول الفصل التالي فيكون أول الربيع شبيهاً بآخر الشتاء
وأخره شبيهاً بأول الصيف وإذا كان كذلك فيكون الصيف في أطرافه
شبيهاً بالنبض في أطراف الفصول المذكورة وعما هذا لا يصح الحكم باعتدال
النبض في كل شيء أي في العظم والسرعة والتواتر في الربيع مطلقاً بل
يجب أن نقيّد بوسط الربيع كما فعله جالسوس لكن لما كان المراد ربيع
الأطباء وهو الزمان المعتدل أعني الزمان الذي لا يحوج فيه إلى
إدواء يعتد به من البرد والحرارة يعتد به من الحر صرح ما ذكره
الشيخ أعني ما حكم به من أمر النبض في زمان الربيع لكن يجب أن
نعلم أن قوله هذا إنما يصح إذا أخذ بالنظر إلى ما يقتضيه الفصل المذكور
لأن النظر إلى طبيعة الأبدان مطلقاً فإن الربيع في شأنه أن يستلزم قوام
المادة وبقائها ولا شك أنه متى فعل ذلك غير القوة وأقلها وعند ذلك
لا يحدث شيئاً ما ذكره من القوة والعظم التابع لها بل هذا الحكم المعتبر
في الربيع إنما هو بالقياس إلى الأبدان الفاضلة الهيئة أي المعتدلة
النقية من المواد ولا شك أن هذا القدر حق وقد صرح به الفاضل
جالسوس في المقالة من الكتاب المذكور وهو أن النبض في وسط
الربيع يكون أقوى وأعظم ما يكون في سائر أوقات السنة ويكون في

السرعة

السرعة والتواتر معتدلاً وذلك في الأبدان المعتدلة فإنها تكون فيه على
أحسن حالاتها فيكون أقوى حرارة خريزية وأعدل ذلك أنت لا تتلوه
رطوبة فضليته ولا تيبس نقشف زائداً ولا تكثر فضل برود ولا تترخي
لفضل حر فالنبض في وسط الربيع أقوى وأعظم ما يكون في سائر الأزمنة
إذا استوت جميع الأسباب **وفي الصيف يكون سريعاً متواتراً للحاجة**
وذلك لأنك قد عرفت أن مزاج الهواء فيه ما ييل إلى الحرارة والبوسة
وعلمت أن ذلك موجب لإفادة البدن حرارة خريزية وكثرة
التحليل فمرحمة تأثيره الأول يوجب السرعة والتواتر وجهين
أحدهما أنك قد عرفت أن الطبيعة إذا لم يكن لها استعمال العظم استعملت
السرعة والتواتر وثانيها لأجل تغطية الحرارة المحتدة ودفع ما تولد
عندها من الأذى الدخانية فيكون الانبساط سريعاً وكذلك الانقباض
ومرحمة تأثيره الثاني يوجب صغر النبض وجهين أحدهما
بتحليل الحرارة الخارجة للروح فضعف القوة عن تمام الانبساط
وهذا إذا كان حاراً جداً مفرطاً وبانيها بتخفيف الرطوبات وغلبه
البوسة على جرم الشريان فنقص مقداره الطبيعي وهذا إنما يكون
إذا لم يكن هوائه رطاباً بل كان هوائه يابساً وخصوصاً إذا كانت
رياحه من جنس السموم وهذا إنما يكون في البلاد الحارة اليابسة
ولهذا فإن البلاد الرطبة لا يوجب صغرها في النبض وإن
كانت حارة وإلى ما ذكرنا أشار بقوله **صغراً ضعفاً لاختلال القوة**
تتحلل وفي بعض النسخ **بتحليل الروح للحرارة الخارجة المستولية المفرطة**

والاول اولى الاحتياج البانسة الى تقدير عما قال القزويني لكون نسخته
 كذلك وان معنى قوله بتحليل الروح للحرارة اي تحليله لاجل الحرارة هذا
 ما في الكتاب وفيه تفصيل ذكره جالسوس وهو ان حرارة الصيف تنقص
 عن عظم النبض اقل مما تنقص عن قوته فان الحرارة كلما انما تضعف القوة
 فهي تزيد في الحاجة وزيادة الحاجة سبب لزيادة العظم فالعظم
 وان كان انتقص لنقصان القوة لكنه ازداد لازدياد الحاجة فلنقصان
 العظم جابر وليس لنقصان القوة جابري فاذن نقصان العظم اقل من نقصان
 القوة **واما في الشتاء فيكون اشد تفاوتاً وابطالاً** وذلك لان الغالب
 على هوائه البرودة والرطوبة ومثلها تثير الكفتش اذا وردت على
 البدن بالاستنشاق والاحتاطة نقصان احتداد الحرارة وعند
 ذلك تبطل الحركة النبضية وسفوت اذا السرعة والتواتر لئلاهما لاجل
 الحاجة الى جذب هواد بارد ودفع بخار دخاني فاذا انغى للموجب
 لها انغى وجودها فاذن لاجل قلة الحاجة في الشتاء بسبب البرد
 يكون النبض بطيئاً متفاوتاً ولاجل ان البرد مناف للحياة وما كان
 كذلك فهو مضاعف للقوة يكون النبض في الشتاء ضعيفاً صغيراً
 ما قال **وضعيفاً** وفي بعض النسخ **وضعفاً** ووجهه **مع الله**
صغير لان القوة تضعف لكن هذا لما يكون اذا كان الشتاء بارداً
 جداً وذلك لما يكون في البلاد المفروطة البرد وبشرط ان يكون البدن
 متخللاً ضعيفاً او بارد المزاج او شيخاً او ماعالاً لم يكن كذلك بل كان
 مستحسناً المسام قوي البنية حار المزاج فان الحرارة الغريزية

تقوى

تقوى في الشتاء ولذلك تقوى المضوم على ما قال الا وحدا بقراط في اول
 الفصول الاجواف في الشتاء والبيع اسخن ما يكون بالطبع امل في الشتاء
 فلا مريض احدها ان قوة البرد الخارج يمنع تحلل البخارات الحارة فتحتبس
 وسخن بها سها ان كل جسم يبرد ظاهراً او سخن فلا يبدوان يكون باطنه
 بضد تلك الكفنة وسبب ذلك ان القوة المسخنة او المبردة التي تكون
 في الجسم تتوفر فعلها على الاجزاء الباطنة بمنع الكفنة الخارجية ايها
 عن التاثر في الاجزاء الخارجية والمنفعل اذا قل قوى تاثير الموتر فيه
 واما ما يقال من هرب الحرارة او البرودة وخذها فمخ الحرافات
 فان الاعراض يتحيل انتقالها ومحل الى اخر وقد سبق لحقق ذلك
 في مسألة تعاقب الحار والبرد وسخونة الاجواف في الشتاء هذا الوجه
 يكون طبيعياً لانها من فعل الحرارة الغريزية ولهذا قال بقراط اسخن
 ما يكون بالطبع واما في الربيع فلان الهوائ فيه لا يكون من السخونة بقدر
 يبطل فعل الشتاء فتبقى سخونة الاجواف كما كانت في الشتاء و
 اقل سخونة قليل فان قيل البرد الذي يوجب قلة الحاجة و
 ضعف القوة هو برد باطن البدن واما برد البرد الخارج فانه
 يوجب في جميع الصور عما ما يشع به كلام بقراط او في اثرها
 عما هو الواقع سخونة الباطن لحصر الحرارة الغريزية فيه وازدياد
 القوة لجودة الاستمرار وكثرة الدم وعند ذلك تشتد الحاجة الى
 استنشاق الهوائ البارد وتقوى القوة وعما هذا يكون النبض سريعاً
 متواتراً قوياً عظيماً لا بطيئاً متفاوتاً ضعيفاً صغيراً لا حاراً لا جيب

عنه واستحسنه المسيحي هو ان هذا يدفع عن الشيخ بقوله **في بعض**
الابدان نفوسا محتقنة الحرارة في الغور ومجموع ونفوس القوة لان
 ذلك اتم او اكثر وهذا اقل ولزوم كون الجميع او الاكثر كذلك لا يدفع يكون
 للاقل كذلك بل يجب بان الباطن في الشتاء وان كان اسخن الا ان الهواء
 الواصل الى القلب في الشتاء يكون باردا جدا فيكون قليلا مغنيا للقلب
 في الترويح وفي الصيف يكون ذلك الهواء حارا فيقل فأيده في الترويح ولذلك
 تشتد الحاجة الى كثرة توارده وان كان باطن البدن اقل حرارة مما يكون
 في الشتاء وذلك **اذ كان المزاج الخارجا بالما مقاوما للبرد لا يفعل**
عنه فلا يعنى البرد المفهوم في هذا الكلام ان الذين يضعفون في
 الشتاء هو بسبب غوص البرد الى باطنهم لضعف حرارتهم عن مقاومته
 وهذا هو التقليل المسهور لذلك ومن ان يعلل بوجه آخر وهو ان الهواء
 المستنشق يحتاج اليه لمرئ اجدها تعديل مزاج الروح وتنقيه فضوله
 وبانها تغذية الروح على مذهب الطبيب او بدورها على مذهب
 الحكماء فعند ما يكون الهواء باردا يكون القدر اليسير منه كافيا في تعديل
 مزاج الروح لكن ذلك القدر لا يكفي في التغذية او البدرة فيضطر القلب
 الى جذب هواء اكثر وذلك لاجل تغذية الروح او بدورها ولزوم ذلك
 فرط تبريد مزاج الروح والقلب وكان هذا الوجه اولى ولذلك كان
 كثير من الناس يموت عند شدة البرد وان كان متدبرا وربما سبق
 الموت الى قلوبهم اولا فان قيل يلزم ما ذكرتم ان يكون برد الهواء
 يوجب الصغر والضعف والبطور والنفات مطلقا لما يلزم من

فرط

فرط تبريد مزاج الروح والقلب قلنا هذا لما يلزم عند كون البرد
 مفرطا جدا اما اذا كان معتدلا فلا يلزم حذانه ان صادف
 بدنا متخلخل البنية ضعيف الحرارة لزم ما ذكره الشيخ اولا والضعف
 والصغر دون ما ذكره انقراط وسخونة الباطن وان صادف بدنا
 مستحصف البنية قوى الحرارة لزم ما ذكره ثانيا وقوى القوة وما قاله
 انقراط لانه لم يقل كل الاجواف في الشتاء والربيع يكون اسخن بل قال مهمل وهو
 للاجواف اي بعضها لانها تجمع المعترف مستغرة واذ كان كذلك لم يكن
 فرق بين الاجواف وكل الاجواف لانا نقول هذا مذهب بعض
 الاصوليين ومذهب الاخرين انه غير مستغرق واختار السكاكي
 واستدل على انه لا الام للاستغراق وان ذهب اليه لثبوت الحاجة واذ
 كان كذلك فوجب ان لا يخل على الاستغراق ليصح قول انقراط في الفصل
 المنقول عنه وكلام الشيخ فيما حكم به من امر النبض قال كلام الحاصل
 ما ذكره الشيخ في الصيف والشتاء انها يكثر كان في ان النبض فيها ضعيف
 صغير وذلك لضعف القوة وفترتان في ان نبض الصيف سريع متواتر
 ونبض الشتاء بطيء متفاوت لم ان نبض الشتاء والصف وان اشتركا
 في الضعف والصغر لكن الضعف في الصيف اكثر للتخليل والصغر
 اقل لان الحرارة لاجواها تزيد في العظم واما في الشتاء فالصغر
 اكثر لعدم الحاجة والضعف اقل لاجتماع الحرارة في الباطن فهذه
 دقيقة لا بد من النبهة لها وهذا مما اخذ به ابن ابي صادق حيث
 قال في شرح المسائل النبض يوجد متفقا في وسط الصيف والشتاء

في الصغر والضعف ومختلفة السرعة والقوات وذلك في وسط الصنف
 سريع متواتر في وسط الشتاء بطي متفاوت والصغر في الصيف اقل لان الحاجة
 امتش والضعف في الشتاء اقل لان القوة اقل ضعفا واما اطراف هذه الاوقات
 فسفر النبط فيها بحسب الفصل الذي يسبقه وفيها نظرا ما في ذكره الامام
 فلما بينا ان البرد اذا كان مفرطا تحت نفور في الباطن اضعف القوة وكان
 الضعف الحاصل منه اكثر من الحاجة صلبا بسبب الحر وقد اعترف به على
 ان الصيف اذا حصل كثيرا كان مقللا للحاجة في وجهه لان التخلل موجب
 للبرد واما في ذكره ابن ابي صادق فلان نبض الابدان القوية الحرارة
 المستحصنة المسام تكون في وسط الشتاء عظيما قويا لا صغيرا ضعيفا
 لان زيادة القوة بجودة الغذاء والاستمرار لجودة لقوة الحرارة الغريزية
 باجتماعها في الباطن وسريعا متواترا لا بطيئا متفاوتا لقوة الحرارة في
 الباطن وتوفر المضم والطبخ الغذائي والروح وكثرة الحركة اللازمة
 لذلك المحتاجة الى نبضها بالتواتر **واما في الخريف فكون النبض مختلفا**
والى الضعف ما هو اى وما يلا الى ضعف ما اما اختلافه فبسبب
كثرة استحالة المزاج العرضي تارة الى حرو تارة الى برد والمراد بالمزاج
العرضي هو المزاج الذي يحصل لهوائه بسبب لطافته فانه لذلك
يصير في وسط النهار حارا وفي وسط الليل باردا لانه كذلك في نفس
الامر فان الذي له في نفس الامر هو المزاج الاصل هو انه معتدل
في الحر والبرد وما يلا الى البوسة والاختلاف هو انه يصير فيه
النبض مختلفا فانه عند ظهور الحرارة في الهواء يصير سريعا متواترا

وعند

وعند ظهور البرودة يصير اقل سرعة وتواترا **واما ضعفه** فلهجهين
 احدهما كثر انقلاب المزاج العرضي فيه من الحر الى البرد وبالعكس وهو
 سبب قوى للضعف لان المزاج المتخلف يبلغ في ضعف القوة من المستوى
 وان كان رد يا واليه اشار بقوله **فلذلك اى فلكثر الاستحالة** **فان**
المزاج المتخلف في كل وقت اشد فلكثر اى بالقوة في المتشابه المستوى
ان وفي بعض النسخ **وان** ولكل وجه **كان رد يا** وقد تقدم بيان ذلك
 في سور المزاج المتخلف وبانها ان الخريف زمان مضاد للحياة واليه
 اشار بقوله **وان الخريف** وهو عطف على قوله فلذلك لا عاقله فان و
 هو ظاهر زمان مناقض لطبيعة الحياة لان الخريف فيه ضعف والبس
سنتد وما كان كذلك فهو مضعف للقوة الاحالة هذا ما ذهب اليه
 الشيخ في نبض الخريف وهو الحق وان كان جالسوس في صاحب
 الاكل عامما سبق ذهبا الى ان النبض في وسط الخريف يكون
 معتدلا في السرعة والقوات وزياد في القوة والعظم كما هو في وسط
 الربيع ولان هذه الاحكام التي ذكرها هي احكام اواسط الفصول لا
 احكام اطرافها وهي اول الفصل واخره قال **واما نبض الفصول التي**
بين الفصول يعني اول الفصول واخره **فانه يناسب الفصول اى**
نبض الفصول التي يكتنفها اى يكتنف الفصول التي بين الفصول حتى يكون
النبض في اول كل فصل شبيها بالنبض في آخر الفصل المتقدم وفي آخر
شبيها بالنبض في اول الفصل المتأخر وهو واضح **والله**
الفصل العاشر في نبض البلدان هذا هو الامر الخامس

من الامور الطبيعية المغيرة للنفس وهو ما خذ في احكام البلدان ولا ن
من العلوم ان التاثيرات التي ذكرنا للفصول في النفس وغيره ليست لان الفصل
زمان فان الزمان ورحمة ما هو زمان طبيعة متشابهة لا تختلف
في شئ من الفصول فهي اذن لاجل الكيفيات اللازمة لتلك الفصول
فحيث لحقت تلك الكيفيات بحسب ان يكون لها تلك التاثيرات فلذلك
يكون بعض البلاد ربيعية اي معتدلة وبعضها صيفية اي حارة وبعضها
خريفية اي يابسة وبعضها شتوية اي باردة ولهذا قال **وهذا في البلدان**
معتدلة ربيعية اي تؤثر اثار الربيع **ومنها حارة صيفية** **ومنها باردة**
شتوية ومنها يابسة خريفية والمعنى ما ذكرنا اي تؤثر اثار تلك الفصول
ولذلك قال **فكون احكام النفس فيها** اي في تلك البلاد **عما قياسي ما عرفت**
من نبض الفصول حتى يكون النبض في البلاد المعتدلة معتدلا في كل شئ
وزايدا في القوة وفي الحارة سريعا متواترا صغيرا وفي اليابسة مختلفا وما يلا
الى الضعف فان قيل انكم تنسبوا التغير الذي يعرض في النبض في فصل
الخريف الى اليسر بل الى كونه مختلفا وحسنا لا يلزم فكون البلاد يابسا ان يكون
تاثيره في النبض لتاثير الخريف وعما هذا لا يتقدم قوله ومنها يابسة
خريفية لانك لم قال المصحح هو ان الشيخ عند حكمه الاول
وهو ان التغير الحاصل في الخريف في النبض لاجل اختلاف هوايه
لم يكن انه لم يؤثر بالسبوسة وان كان كذلك لم يكن من حكمه مناقضه
لانا نقول المناقضة ظاهرة لانه قال اولا ان التغير الحاصل في الخريف
في النبض اختلاف هوايه وقال ثانيا ان هذا التغير هو لبوسة هوايه

بل

بل يقال ان اختلاف هوا الخريف انما كان لاجل بوسه على ما قررناه
عند كلامنا في الاسباب وان كان كذلك وجب ان يكون البلد اليابس الهواء
مختلف الهواء ايضا فالسبب الذاتي لاختلاف النبض في الخريف هو بوسة
الهواء وسببه العرضي هو اختلاف الهواء في الحار والبرد لانه ليس ذاتا
له لانه معتدل بين الكيفيتين المذكورتين بل هو طار عليه للطاقة المعطلة
يبلسه فالشيخ اعتبر تاثيره اولا باعتبار الامر الطاري وثانيا باعتبار الامر
الذاتي ولا منافاة بينهما وجب ان تعلم مع ما قد علمت ان تاثير الفصل
يخالف تاثير البلد بشئ ما وهو ان هذا هو الفصل يرد على البدن
بعد هواه اذ خالفه في الكيفية فكون حكمه حكم الوارد الغير المألوف
ولا كذلك البلد لان حكمه حكم الوارد المألوف عما لا يخفى والسبب
رحمه الله **الفصل الحادي عشر في النبض الذي يوجبته المتناول**
اعلم ان الاسباب الطبيعية المغيرة للنفس هي الاشياء التي توجد للبدن
ورحمة الطبيعة سواء كان موجودا داخل البدن او يرد عليه من
خارجه وهذه تحسب ما حصرها جالينوس بسبعة الاجناس
الاسنان المزجة الفصول البلدان النوم والنقطة الجبل الهواء
الوقتي السحنة وخبر جعل السبب التاسع الحركة والسكون وهي
خطا لان هذين فعلهما للانسان بارادته فلا يكون من رحمة الطبيعة
وقد شئت في النوم واليقظة بان الانسان باختياره نائم وليس كذلك
لان الانسان باختياره منطرح ويستلقي او يغمض عينيه واما ان
ينقل الى النوم ويقظته بالاختيار فلا وكذلك ليس ينقطع باختياره

لكن وجه الطبيعة فهذه الشعة هي لاسباب الطبيعة المغيرة للنبض
واما الاسباب الغير الطبيعية المغيرة له فهي الاشياء التي توجد لوجه
الطبيعة بل وجه الطبيعة بل وجه الارادة كالتناول والاستحمام
او وجه غيرهما كسقطه او ضربة والشيخ لم يذكر جميع الامور الطبيعية
المغيرة للنبض لانه اخل بذكر السحنة والهواء الوقى المسمى بالهواء الجزئي
ايضا ولا اورد ما ذكر منها كما واجب ترتيبه وهو ان يذكر الامور الطبيعية
على حدة والتي ليست بطبيعية على حدة بل خلط البعض ببعض لانه
ذكر في الشعة خمسة بالترتيب وهي الاجناس والاسنان والامزجة
والفصول والبلدان ثم ذكر حكم المتناولات وهي من الامور التي ليست بطبيعية
لان استعمال الانسان لها بادته ثم ذكر النوم واليقظة وذلك من الامور
الطبيعية كما يتبين وكذا الحيل في الامور الطبيعية على ما لا يخفى على هذا
كان الا ليوم بالشيخ ان يذكر هذا قبل حكم المتناول لم يذكر المتناول التي
اخره ولذا ذكر اخر اولا ما اهل الشيخ ذكره من الامور الطبيعية وهي
السحنة والهواء الجزئي ثم يتكلم ثانيا على ما ذكره الشيخ منها اما السحنة
فاصحاب الابدان القضيعة نبضهم عظيم لانه ليس هناك شيء به ضغط
عروقهم وثقلها ومنعها عن عظم الانبساط غير انه بطيء وليس
هو بالقوى اما البطيء فلان الحاجة بهم بالعظم ولما يلان يقول
الحاجة انما تتم بالعظم الحقيقي لا العرضي واما انه ليس بالقوى فلان
القضاة تتبع فرط المزاج الحار واليابس وكل افراط فهو مود
للقوة واما العبل فهو فنبضه صغير لوجود الصلابة والمزاج

للعرق

للعرق سريع لانه اذا لم يوجد العظم استعملت الطبيعة السرعة عوضه ليقوم
لها مقام العظم في جذب الهواء البارد اسما اذا كانت العجولة وكثر
اللحم ولما يلان يقول الطبيعة انما تستعمل السرعة اذا لم يوجد العظم الحقيقي
وعدم وجدانه ممنوع قال ابن ابي صادق الضعف الكاين مع القضاة
اقل من الكاين مع العجولة لان العضيف حار المزاج والعبل بارد
المزاج والحرارة اقرب الى الطبيعة فهو اقوى لاكثر وهذا ضعف
لاكثر وهذا الكلام يحتاج الى تفصيل فان العجولة الحميمة ليس صلاحها
بارد المزاج بل حار واذ كان كذلك فكيف يكون العبل مطلقا ضعف
من العضيف بل ما ذكره مختص بالعجولة السخنة فاعرفه واما الهواء
الجزئي فان الهواء الحار يجعل النبض شبيها بالنبض في الصيف والبارد
يجعله كالذي في الشتاء والمعتدل يجعله شبيها بالذي في الربيع و
الخريف وكان الشيخ انما اهل احكام نبض السحنة ونبض الهواء
الجزئي لان الاول يمكن ان يعلم من احكام نبض الامزجة والبلاني
من احكام نبض الفصول والبلدان ولهذا فان ابن ابي صادق لما
شبه البلدان بالفصول حيث قال واما البلدان فان الحرور
حالتها حال الصيف كالخبث والنوم والصمود حالها حال
الشتاء والبلدان المعتدلة حالها حال الربيع والخريف قال
فنبض ساكن في هذه البلاد شبيه بنبض رباب الفصول ثم قال
وعلى هذا ايضا تجرى حال الهواء الجزئي فان الحار يجعل النبض
شبيها بالنبض في الصيف الى اخر ما ذكرنا واذ عرفت ذلك فراجع

الى الحل المتين ونفون **المتناول** اما ان يكون غذاء او شرابا او دواء لكن
حكم الادوية معلوم والعلم بحكم تاثير الاغذية والاشربة بالكيفية فلذلك
الشيء المشغوب بان حكم الاغذية والاشربة ونفون كل واحد من الاغذية
والاشربة تاثيره في النبض اما ان يكون بكيفيته او بكميته او بها معا ولم يتعرض
الشيخ لهذا القسم الثالث لانه يعلم من العلم بالتاثير الذي لكل واحد منها وحده
فلذلك قال المتناول **بغير حال النبض بكيفية وكميته** اي او بكميته والتاثير
بالكيفية معلوم من العلم بما يوجب الامزجة وذلك لانه ان كان حارا
واوجب في البدن حرارة غريزية جعل النبض عظيما سريعا متواترا
وان وحب حرارة غريبة جعل النبض ضعيفا سريعا متواترا وان
كان باردا فقد عرفت مقتضى المزاج البارد من الصغر والبطور والفاوت
وكذا مقتضى المزاج اليابس والرطب والى ما ذكرنا اشار بقوله **اما من**
كيفية فبان ميل الى المتناول الى التسخين او الى التبريد فغير اي المتناول
النبض **لمعنى ذلك** اي التسخين او التبريد كما ذكرنا وفي قول السامري ان اسفع
المتناول هذا السخني ان زاد النبض قوة وعظما وان استخف به ازداد
ضعفا وصغرا وهو قسب ما ذكرنا لانه انما شفع به اذا وحب حرارة
شبيهة بالغريزية ومنضبة اذا وحب حرارة غريبة لكن يجب ان
تعلم ان المشروب يخالف الغذاء في ذلك لانه اسرع نفوذا فكلون
تاثير اسرع والشراب يخالف باقي المشروبات في نفوذها **واما**
من كميته اي كمية المتناول فلا يخلو اما ان يكون قليلا او كثيرا او
متوسطا منها اي معتدلا وكل واحد من هذه الثلاثة احكام لخصه **فان**

كان

كان معتدلا صار النبض زائدا في العظم والسرعة والتواتر **زيادة**
القوة وفي بعض النسخ وكذا في نسخة المصحح **زيادة في القوة** والاول
الكثير وافصح **والحرارة** وليس الا شبه ما ذكره الامام وتبعه المصحح والسامري
وقالا التحقوا ما ذكره ونظروا هذه الامور انما يحصل عند انضمام الغذاء
فاما قبل ذلك فلا بد وان تحرك الحرارة الغريزية الى عمق البدن لشغل بالضم
والنضج وذلك يوجب ان يكون النبض في ذلك الوقت ما يلا الى الصغر
والضعف بل الا شبه التفصيل وهو ان زيادة الغذاء المعتدل في القوة يمكن
ان يكون قبل انضمامه بل حين استعماله لان الطبيعة حينئذ تفرغ
اعنى داعيا مائة الغذاء ما كانت تضيق لفقد المدد ويدرك عليه
قوة الجامع الضعيف عن الحركات عا الافعال عقيب الاكل قبل ان
ينضم انضماما جديدا او تغذي تغذية صالحة واما غير ذلك من التاثيرات
المذكورة فلا يمكن فيها ذلك الا بعد انضمامه فانه اذا انضم وصار دما زادا
في الحرارة لان الدم حار ويلزم ذلك انما الحرارة المتوسطة لان حرارة
الدم ليست بقوية جدا ولا خارجة عن الطبيعة ولذلك يجب ان يصير
النبض سريعا واما انه يصير متواترا فليس يلزم لان القوة حينئذ تكون
قوية والآلة لينة فتمكنها استيفاء الحاجة بالعظم والسرعة وخصوصا
واللهواء والحاجة ليست شديدة جدا واما ان عظمه يزداد فعلى مذهب
الجمهور ظاهرنا قلنا واما مذهب القريشي فقال انه لا يمكن عكسنا انما
الا ان يكون ذلك الغذاء قد ورد بعد جوع مفروط حقت له الاعضاء
وضعفت القوة جدا حتى عجزت عن تكليل الانبساط وحشد

يكون الغذاء مقيدا للشربان الى مقداره الاول فعظم بالنسبة الى حاله في الجوع
 واما اذا لم يكن كذلك بل كان الشربان على مقتضى طبيعته فانه رائه وطلان
 مذهبه فالاصح في الغذاء المعتدل المقدار لا يكون مقويا للقوة ولا زائدا في
 الحرارة الا اذا كان مسخنا مرطبا قال وهذا الشوط لا بد من اعتباره
 ولعل هذا هو المفهوم في كلام الشيخ لانه لما قال انه يزيد في العظم والسرعة
 والتواتر وهذا لا يكون الا في الغذاء المذكور علم ان مراده من معتدل المقدار
 ما يكون مع ذلك مسخنا مرطبا وفيه نظر **وبلث هذا التأثير مدة**
 اما مطلقا لان الدم الذي يجلد ويؤثره لا يث لغلط قوامه بخلاف
 الدم الحادث عن المشروب واما بالنسبة الى الطعام فانه يملزم
 ويختلف اسرع من الطعام المعتدل لقلته مقداره ولذلك يطل معتضاه في
 البدن اسرع من مقتضى المعتدل **وان كان كثر المقدار جدا** وهو ان
 يعجز القوة عن هضمه ويغمره الى ما يراى منه **صار النبض مختلفا بلا**
نظام لنقل الطعام على القوة وكل نقل يوجب اختلاف النبض
 لان كل كثر عدو للطبيعة لان قوامها بالاعتدال ولان الامتلاء مشا
 للطبيعة صارت تقاومه فتارة تنضج لانضاجه وتارة يعجز عنه فيقهرها
 ولذلك يصير النبض مختلفا وكلما تناسبت النبضات اكثر كان الاختلاف
 اجود وكلما كان بالعكس كان بالعكس واما كون الاختلاف بلا نظام
 فليقلل السبب الموجب له وهو النقل الكثير الذي يغلب تارة وتغلب
 اخرى فان قيل ان النقل الموجب للاختلاف انما يكون عند
 ورود الغذاء الى المعدة لانه اذا انضم والحد عن المعدة وصار دما

فتقهره

فانه

فانه لا يوجب ذلك لان النقل ينزل بميز الفضلات والحد لكل فضلة الى
 مغيضها وخروجه عنها واذا كان كذلك كان الواجب على الشيخ ان
 يقول لنقل الطعام في المعدة على القوة فان النقل اذا حصل في
 المعدة استمر الاختلاف الى حصوله في الكبد الى الاعضاء غير ان
 الاختلاف الحاصل منه عند كونه في المعدة اظهر منه عند كونه في
 غيرها بقا الفضلات المذكورة في المعدة ثم انه نقل لتمييز هذه والحدارها
 الى مغيضها واما فلما استمر الاختلاف المذكور لان الطبيعة اذا لم تقدر
 على هضم الغذاء للعدى عيما ما ينبغي لم يتولد الدم كما ينبغي وان تولد كما
 ينبغي فيكون مقداره كثر بالنسبة الى القوة الكبدية ثم العضوية وعلى
 كلا التقديرين فلا بد من بقاء الاختلاف لوجود المقاومة اما في الاول
 فلانه مناف لمكيفيته واما في الثاني فلانه مناف بكثرته مقداره **وزعم**
اركانا نيس هكذا في اثر النسخ وفي بعضها ومنه نسخة القرشي **احساس**
 وهو الصحيح على ما ذكره الفاضل جالسوس في حادي عشر النبض الكبير
 واما احساس فقال قولا هذه حكايته ان الطعام من طريق انه يضطرب لجعل
 النبض اشد ضعفا واكثر صغرا واشد سرعة مما يجعله اشد تواترا واليه اشار
 بقوله **ان سرعته حندا** اي عند كون الطعام كثر المقدار جدا **يكون اشد**
تواتره وذلك لان القوة تكون قوية بعد واما لو كان الغذاء في الكبد ازيد
 من هذا حتى اخمد القوة واصغرها فان ذلك يلزمه بطلان السرعة
 قال جالسوس واما انا فلا اقول كذلك بل اقول قولا مطلقا ان الطعام اذا
 كان كثيرا حتى ثقل على القوة فانه يجعل النبض مختلفا غير منظم قال

المسبح وهذا الكلام أصح من كلام أرحم أنس فإنه فرقت بين أن يكون القوة ضعيفة
وبين أن يكون مثقلة ولا شك أن القوة في الحالة المذكورة لم تعرض لها ما يصعبها
بل ما يسفلها وإذا كان كذلك فلا بد وأن يقع في النبض نبضات قوية وأما ما ذكره
من الصغر والضعف فهما من العلامات الدالة على الخلل في القوة لا من العلامات
الدالة على ثقلها لم نقول نحن وكيف نتصور أن يكون النبض سريعاً في مثل
هذه الصورة والقوة مثقلة والنبض السريع يحتاج في وجوده إلى قوة القوة
على ما عرفت هذا كلامه بالفاظه وفيه نظر إذ لا يلزم من كون
القوة مثقلة أن يكون ضعفه على ما اعترف به من الفرق بينهما وعلى
هذا يجوز أن يكون مثقلة وقوية بحيث تحدث السرعة ويجوز أن يكون
يكون مثقلة وضعيفة بحيث لا تحدث السرعة بل التواتر **وهذا الغرض**
بعض النسخ **التغير** والاول أكثر وأظهر **البث** **لان السبب ثابت**
وذلك لان الغرض من الكثرة زائدة جداً ومثل ذلك لا يمكن الطبيعة هضمه سريعاً
فبقي الثقل زماناً وختلف ذلك باختلاف مقدار الكثرة فهذا التفسير
هذا الكلام لا ما ذكره المسبح وهو أنك قد عرفت أن كل تغير لا بد له من
سبب فوجوده لوجود سببه لم السبب كلما كان أكثر وأغلط طال
زمان مقاومة الطبيعة له فطال زمان التغير ولذلك طال زمان توبة
الحمل السوداء على ما عرفت ولا شك أن الغدل جوهري غليظ في طول
زمان مقاومة الطبيعة فلذلك طال زمان تغيره وقصر زمان تغير الكثر
من الشراب على ما سنقول لان هذا لما يصلح تفسير لما سبق قولنا
قال وهو واضح **وان كان في الكثرة دون هذا** أي دون الكثرة جداً

كان

كان الاختلاف منظم لان الثقل يكون قليلاً ولبث هذا الغرض يكون أقل بسبب قلة
الكثرة وقول المسبح ان النظام اختلافه حق لانه لما كان دون الاول في الكثرة
استولت عليه الطبيعة وهضمته غير أن استيلائها عليه دون استيلائها على المعتدل
فلذلك قال لا بد وأن يكون فيه اختلاف لكنه غير محسوس ولذلك ظهر لنا منه النظام
غير منظم على ما لا يخفى **وان كان قليل المقدار كان النبض أقل اختلافاً وعظماً**
وسرعته وفي بعض النسخ **أقل عظم وسرعته** وهو الصحيح على ما اورد وكلام
جالينوس في جوامع الاسكندر أن من قال ان كان الطعام معتدلاً المقدار فصير
النبض بسببه عظيماً قوياً مسرعاً متواتراً ولبث هذه الاشياء في مدة طويلة
لانه يزيد في الحرارة وينمها ويزيد في القوة ويقويها وأما ان كان أقل المقدار
المعتدل صار النبض بسببه أقل عظم وأقل سرعة ولم يلبث التغير الحادث عنه
في النبض إلا مدة يسيرة والاول خطأ لان القلة ههنا والكثرة ثمة هي بالنسبة إلى
القوة وقد علمت ان الغدلة إذا كان معتدلاً المقدار مساوياً للقوة عظم النبض
وقوى القوة وأوجب السرعة ولم يوجب الاختلاف لان الغذاء مهما كان
غير زائداً فإنه لا يوجب الاختلاف لان الاختلاف إنما يحصل عند المقاومة
ولا مقاومة عند كونه غير زائداً لم يكن له اختلاف مع التساوي فعند كونه
قليلاً أو إلى أن لا يوجب الاختلاف لان استيلاء الطبيعة عليه يكون أقوى
من استيلائها على المعتدل وعند قوه استيلائها لا يكون اختلاف البتة وأما
كونه أقل عظم وسرعته ما أوجبه المعتدل فظاهر لانه يزيد في القوة والحرارة
أقل مما يزيد فيها المعتدل لكونه أقل مقداراً منه وبحسب ما تنقص من القوة و
الحرارة ثقل العظم والسرعة وهو واضح قال القديس لا احسن في هذا ان يقول

هكذا كان السبع اقل اختلافا وسرعة وعظمي الان الغذاء الكثير بقله عما المعدل بقدر
الطبيخ من تكليل الانبساط فكون النبض صغيرا واما اذا كان الغذاء قليلا فانه لا
تقل ولا تضعف بل تقوى تقوية اقل ما اذا كان معتدلا وذلك لا يوجب ان يكون
اقل عطاوي الذي يكون عند كون الغذاء كثيرا اللهم الا ان يقال ان المراد بذلك اذا
كان الغذاء قليلا جدا حتى اوجب ضعف القوة وجفاف الآلة ولكن ذلك لا
يكون لاجل الغذاء القليل بل لاجل الخواء فكون الخواء هو الموجب لذلك لا الغذاء
وايضا لو كان في القلة الى هذا الحد لم يوجب الاختلاف لصلو ولا السرعة عما ان
الغذاء مما كان غير زائدا فانه لا يوجب الاختلاف فضلا عن القليل واما
اذا قسرت على ما قلناه فكون معناه وان كان الغذاء قليلا المقدار بالنسبة الى
الغذاء الذي ذكرناه وهو المفرط الكثير كان النبض اقل اختلافا وسرعة وذلك
لان التقليل يكون اقل وكان عظيما لان مثل هذا التقليل لا يمنع العظم
وما يدرك على المراد ما ذكرناه قوله **والا يلبث** وفي بعض النسخ **ولا يلبث**
والاول اكثر واظهر لانه انسب بما تقدم **بغيره كثيرا لان المادة قليلة منهضم**
سرعا وهذا يدل على المراد بذلك ان يكون النبض ليس بالخواء والتقصير
والا يجب ان يزداد بمرور الزمان لان الخواء يند هذا كلامه بالفاظه
وقد نظرا ما لا يقللانه توهم ان قوله اقل عطاوي انما هو بالنسبة الى العظم
الذي يكون عند كونه معتدلا عما نعلمه من الجوامع وهو كلام صحيح كما
قرناه وكيف يجوز ان يعتبر قلة نبضه القليل بالنسبة الى تقوية المعتدل
ويعتبر الى انه احد الله العظم بالنسبة الى عظم الكثير دون المعتدل لا الواجب
اعتباره بالنسبة الى شيء وهو المعتدل فما نحن فيه واما ما بناه فلا توهم ايضا

ان يكون الغذاء قليلا المقدار انما هو بالنسبة الى الغذاء المفرط الكثير وهو خطا وايضا
لان كونه قليلا انما هو بالنسبة الى المعتدل لانه احد الاقسام الثلاثة الذي بالنسبة
الى المفرط الكثير ولانه لا يجوز ان يكون المراد به هذا القليل لانه قد قال مرة وهو
قوله وان كان في الكثير دون هذا كان الاختلاف منتظما واما ما بناه فلا ان
قوله ولا يلبث بغيره كثيرا وان دل على ان بغيره ليس بالخواء فلا يلزم منه ان
يكون بالكثير الذي هو دون المفرط وفوق المعتدل لجواز ان يكون بالقليل الذي
هو دون المعتدل كما ذكرنا وقرنا **فان حارت القوة وضعفت والامار**
والاقلال **كان تضاهي النبضان في الصغر والتفاوت** لان خور القوة
وضعفها سبب ذلك لئلا يكون اذا كان ذلك الاقل او الاقلال مفرط حار وذلك
يلزمه الصغر والتفاوت اما الاكثر فلما يفرط في الثقل على القوة فمنعها من
تتميم الانبساط ويوجب الصغر ولانه يحد الحرارة الغريزية بالكثير حتى يقل
الحاجة جليا ويوجب التفاوت واما الاقلال فلانه لجفت الشريان
وذلك مع خور القوة موجب للصغر لا محالة واما التفاوت فلان المزاج
يبرد بقلة الغذاء لتفقدان مادة الحرارة الغريزية وانما لم يقل الشيخ تضاهي النبضان
في الصغر والاربطة والتفاوت لان الاربطة معطوم وذلك لانه يلزم من كون
النبض مع خور القوة متفاوتا ان يكون بطيئا وكذلك يلزم من كون النبض مع القوة
متواترا ان يكون سريعا لان القوة القوية تفعل السرعة قبل فعل التواتر وكذلك
القوة الضعيفة تبطل السرعة قبل ابطال التواتر لان السرعة تخرج الى قوة قوية
ولا كذلك التواتر **آخر الامر** لان هذا التغير الحاصل بتقليل الغذاء بافراط لا يكون
في اول الامر بل اذا دام ذلك التقليل حتى تضعف القوة ويحد الحرارة الغريزية

حتى يبرد المزاج فان قيل كما ان هذا لا يكون عن القليل في اول الامر كذلك
لا يكون عن الكثير في اخر الامر لانه في اخر الامر يكون الغذاء قد انضم وقوى
قلت لا نسلم ان الغذاء في اخر الامر انضم وقوى لانه اذا دام استعمال الكثير حتى اجتمع
في البدن شئ كثير ولم ينضم فان امر النبض يؤول الى ما ذكره ولذلك قال **فان**
قوت الطبيعة على النظم والاحالة عاد النبض معتدلا لان النبض يقلل الغذاء
انما يكون بسبب الخلة ومن كثرة الغذاء بسبب الخوار ومن كثرة الغذاء بسبب ما اجتمع
في البدن من رطوبات كثيرة لم تقدر الطبيعة على هضمها فاذا قدرت لقوتها وهضمت
الغذاء الذي تناول بعد الخوار او الرطوبات الكثيرة المشقة التي اجتمعت في البدن
فقد زال الخوار والقل فوجب ان يعود النبض الى اعتداله اي الى العظم والسرعة
ليطال ان الصغر والنفات لا تنفك موحبها **والشراب خصوصية** لاشربة متنوعة
بحسب المشهور الى ملته انواع احدها ما يفيد البدرقة فحسب كالماء على
مذهب الحكيم وبانها ما يفيد مع ذلك التغذية مثل النبيذ وهو ماء العنب
الحاصل في الخمار ستة اشهر وهو المخصوص باسم الشراب في العرف الطبي
وبانها ما يفيد الامرين مع امثال وهو الدوائنة كالربوب ومياه الفواكه
وفي العرف الطبي كل ما يطبخ بالنار ولم ينعقد منه شئ فهو المخصوص باسم
الشراب كالماء والشراب الرقيق القوام الى الغاية وما بقي له ثقل وانعقد
عند طبعه كربوب الفواكه والبن وعصير العنب فانه اقرب الى الاطعمة
منه الى الاشربة والشيخ قد ذكر حكم الانواع الثلاثة في النبض لانه ذكر الشراب
والماء وما الرومان وما العسل ولا عرفت ذلك فاعلم ان المشروب يخالف
الغذاء فيما ذكرنا لانه اسرع نفوذا فكون تاييم اسرع والشراب يخالف باقي
المشروبات

المشروبات في ذلك ايضا لان نفوذه اسرع من نفوذها لم ان الشراب له احكام من
جهة ذاته اي جوهه وصورة النوعية واحكام من جهة كميته واحكام من جهة
كيفية اما من جهة ذاته فنذكر عليه ان شدة الله تعالى واما من جهة كميته فاما
ان يكون كثيرا او قليلا او معتدلا فان كان كثيرا فانه يوجب في النبض اختلافا بعين
ما قلنا في الغذاء الكثير الا انه يكون اختلافا يكرام لوجبه مثله في الاغذية على
ما قال **وهو ان الشراب منه وان كان يوجب للاختلاف فلا يوجب**
فيه وفي بعض النسخ منه والكل وجه **قدرا يعتد به** وقدرا يقتضي الجاه وهو
مضروب **نظير** وهو مرفوع **من الاعذية** وذلك لاختلاف جوهه ولطافته
وزقته وخفته ولذلك قال ابقراط في مانية الفضول لان ميله الى البدن والشراب
اسهل وطول ملازمه في الطعام لانه مع لطافته تعلقه الطبيعة بالقبول فلذلك
يكون الامتلاء منه اسهل وكما ان الاختلاف الحاصل في الشراب سريع الحدوث
لسرعة نفوذه كذلك هو سريع الروا الى النهاية لطافته ولذلك قال ابقراط في ثمانية
الفضول ايضا ما كان في الاشياء تغذو سريعاً دفعة فخرجه ايضا يكون سريعاً
لانه اما كان تغذو سريعاً السهولة قبوله للانفعال فيكون قبولها للخلل سهولاً اي
هذا ان كان الشراب كثيراً وان كان قليلاً او معتدلاً فانه لا يوجب للاختلاف
اصلاً واما من جهة كميته فاسرار اليه بقوله **واما اذا كان الشراب بارداً**
بالفعل لما يتبرده في نفسه كالماء في الشتاء او لتبريد الحلاطة مبردة كالتلح
الحمد نفذت القوة المبردة بسرعة الى جهة الاعتصاك فاجتبه من الصغر
والنفات ما وجبه للمبردات القوية التبريد على ما قال **فوجب**
ما وجبه الباردات والتصغير والحجاب الباق والبطون الحيا باسره

لسرعة نفوذه ولها منع من استعمال هذه الصفة في حفظ الصحة مطلقا اما في
 المحرورين فلان ابدانهم متخلخله ومجاورتهم واسعة وحرارتهم المحرقة قوية فهم
 لذلك مستعدون وقابلون النفوذ فيهم لا سيما والمنفذ في غاية القوة والجودة
 في النفوذ واما في الموجودين فان ضرره فهم ظاهر ورحمة ان يورده كايين بالفعل
 وتستقصى الظلم في هذا عند كلامنا في حفظ الصحة في هذا الكتاب **م اذا**
سخن او شغل ان يورده ما وجبه لا شك ان الشراب حار بالقوة ولما يورده بالفعل
 اثر ما ذكرنا فاذا خرج من القوة الى الفعل رجع فسخن البدن لكن سخونته الخارجة
 من القوة الى الفعل ليجعل ان يكون اقوى من تبريده بالفعل وحتم ان يكون انقصر و
 حتم ان يكون مساو له ولذلك قال لو شغل ان يورده ما وجبه ولم يجزم حصول
 ذلك منه **والشراب اذا نفذ في البدن وهو حار لم يكن بعيدا جدا عن الغرزة**
وكان معرضا لحمل سريع الشراب متى كان بالصفة المذكورة لم يكن بعيدا عن الغرزة
 اي الطبيعة لان قوة اذا خرجت الى الفعل افاضت التقوية والانعا شر والبقية
 والمفرح فاذا كان حارا بالفعل كان ذلك معينا فيما يصدر منه لان حوارة
 العرضية تصير منتقلة ومبدقة له وموجبة لسرعة خروجه الى الفعل غير
 انه معرض لحمل سريع بسبب حرارته العرضية **وان نفذ باردا بلغ في**
النهاية ما لا يبلغه غيره من الباردات لانها اى لان الباردات تلتخر
 اى في الخروج عن المعدة والنفوذ الى الاعضاء **الى ان سخن** اى الحرارة المعدة
ولا سفد بسرعة نفوذه لجعل ان يقرأ باضافة سرعة الى نفوذه وجوز
 ان يقرأ بسرعة متونة وبصب نفوذه اى نفوذ الشراب بالمصدر قال
 المسبح واعلم ان هذا الكلام والشيخ فيما عترف بانه ليس في البدن برودة تفعل

في الادوية الباردة برذايل الفاعل في ذلك الحرارة الغريبة غير انما متى قلنا هذا لم
 منه ان لا يكون لنا دواء بارد لاننا اذا قلنا ان المحمل لما يورده اى ابداننا هو الحرارة
 الغريبة والمحمل بفعل المحمل ما يناسبه على ما اعترف الشيخ ههنا وعا
 هذا يلزم ان كل ما يورده اى ابداننا صر مسخنا لها لا مبردا ويلزم من هذا ان لا
 يكون لنا دواء بارد البتة والجارب الطبسه شهد بخلاف ذلك وهو كالمخط
 سبق مثله مع الجواب عنه **وهذا اى الشراب بارد في النفوذ اى الى الاعضاء**
بل ان يستوفي وفي بعض النسخ **يستوي** وكل وجه **تسخنه** اى الحرارة المعدة
 وهو منصوب على النسخة الاولى ومرفوع على الثانية واذا نفذ قبل استيفاء تسخينه
 او استوائه فلا بد وان يبقى فيه برودة فتنكس الاعضاء والعصاب وبالجمله للاعضاء
 الباردة ولجند حرارة الحارة منها غير ان ضرره بشكل اكثر ولهذا قال **وضرر ذلك**
عظيم خصوصا بالبدن المستعد للضرر وليس اى ضرر تبريده اى ان نفذ باردا
كضرر تسخينه اذا نفذ سخنا فانه لا يبلغ تسخينه في اول الملاقاة الى
ان ينكس هذا في بعض النسخ وفي الاكثر **ينكس** وهو خطأ **فناية بالغة**
 اى بحيث تحرق الاعضاء ولذا عا لانه لا يبلغ تسخينه كما يبلغ في تبريده بالفعل
 ولو بلغ في تسخينه كذلك لما قدر الانسان على تناوله بل الذي تقدر على تناوله عند
 تسخينه هو عند كونه معتدل الحرارة ولا شك انه متى كان كذلك كان ذلك معينا
 في فعله وتاثيره مع ان الحرارة صديقة الطبيعة ولهذا قال **بل الطبيعة تلقاه**
 اى الشراب المسخن باعتدال **بالنوع** اى في الاعضاء **والفرق** اى من ما يجب
 ان يبقى منه وبين ما يجب ان ينكس **والقليد** اى تحليل ما يبلغ في ان ينكس عن
 البدن **واما البارد** فربما اقعدا الطبيعة واخرقوا قبل ان ينكس للتوزيع

والنفوق والتحليل وهو واضح فهذا ما يؤجبه الشراب بحسب الكمية و
 الكلفة وأشار الى الاول بقوله **تكثر المقدار** والى الثاني بقوله **وبالحلولة و**
البرودة فهذا احكام الشراب وجمته كميته وكيفية واما احكامه من
 جمته ذاته فاشارة بقوله **واما اذا اعتبر جمته تقوته فله احكام**
اخرى لانه بذاته مقول للاصل **ناعش للقوى** **بما يزيد في جوهر الروح** **سرعة**
 لما صدر عنه لذاته كالمقوية والناعش للقوة لا يفارقه سوي كان حار او
 باردا والخص بدين بدن بل هو صادر عنه في جميع الابدان لان
 ما بالذات لا يزل يختلف نائمه بالكيفية فانه مختلف باختلاف المرحه
 فالحار منه بالفعل باخذال يوافق البرودين والبارد بالفعل باخذال يوافق
 المحرورين ولما كان هذا الامر ظاهرا في ماك الرومان وماك العسل ضرب للمثال
 بها لانه قد حيرت العادة بان ضرب المثال بالظاهر على الخفي وقال **واما التبريد**
والسخن **الكابن منه وان كان ضارا بالقياس الى اثر الابدان فكل واحد**
منها قد يوافق مزاجا وقد لا يوافق **فان الاشياء الباردة قد تقوى الدس**
بهم سوء مزاج حار كما ذكر جالينوس **ماك الرومان تقوى المحرورين دايما**
وماك العسل تقوى البرودين دايما **فالشراب وجمته ما هو حار بالطبع او بارد**
بالطبع قد تقوى طايفه وضعت طايفه اخرى قال ابن حنبل قد عوق
 قائل ان الشراب كله حار الطبع فكيف نقول انه بارد الطبع وجوابه انه لا محتمل
 ان يكون شئ بذلك الى ما يعرض في اختلاف الطبع في الحرارة والبرودة اذا
 فسر بعضها ببعض مثال ذلك ان الحديث منه اذا قيس بالمشق كان باردا
 اي اقل حراة ولحملا ان شئ بذلك الى فعله فكيفه الطبعه على الجملة فكون

قوله

بالتعب

قوله وجمته ما هو حار بالطبع او بارد بالطبع بمعنى وجمته مزاجه
 او جمته عنصره وقد يقوى هذا الاحتمال قوله **وليس كلامنا الا ان**
في قوته التي بها يتحول سرعا الى الروح فان ذلك بذاته مقودا ليا
 لان قوته التي بها يتحول سرعا الى الروح هي استعداد القلب الذي
 فيه لان تغذو الروح وذلك هو فعله بعنصره وكانه بحسب هذا التاويل
 نقول وليس الا ان كلفه بل في فعله بعنصره ولحملا ان يكون قوله حار
 بالطبع او بارد بالطبع بمعنى حار بالفعل او بارد بالفعل فيكون مبنيا قوله
 بالطبع مرادفا لقوله بالفعل في تقدم وهذا التاويل اشبه لقوله **فان**
لعمري اي لعمري ماله بذاته وهو فعله بعنصره **احد هذين** اي الحرارة
 والبرودة **في بدن اذا تقوية وان خالفه** اي خالف ماله بذاته
انقصت تقوته بحسب ذلك **ازداد التقوية وان خالفه** وانقصها بازدياد
 لاعمائه والمخالفة وقد علمت ان لاعمائه من الحرارة والمخالفة من البرودة
 فالحرارة تزيد والبرودة تنقص ولومنع قوك العايل كل شراب حار بالطبع
 واسند بالشراب الكثر المزاج فانه شراب وبارد بالطبع لما احتيج الى
 تطويلات ابن جميع في الجواب **فكون نفسه للنبيض بحسب ذلك**
ان قوتى زاد النبيض قوة وان سخن زاد في الحاجة وان برد نقص
في الحاجة وفي التبريد تقوى لانك قد عرفت انه متى استعمل بافراط
 غم الحرارة الغريزية والقوى الطبيعية غير ان استعماله على هذه الصورة
 لا يكون الا في اقل الاوقات ولذلك قال وفي الاكثر تقوى احتراز عما ذكرنا
 وليس كل حال يزيد في الحاجة حتى يزيد في السرعة لانه متى استعمل

كلامنا

قليل المقدار كثير المزاج لم يزد في الحاجة الا في السرعة **واما الماء فهو ما ينفع الغذاء**
تقوى لا ينفذ عما قاله صاحب الكامل وهو مذاهب جمهور الأطباء **وفعل**
شبهها بفعل الخمر في السند مضاف الى التغذية والسخين بالمزاج والافقد
لسخن من جهة سنده للغذاء المقوى للقوة المستغن للبدن **ولانه الاسخن**
اي بالمزاج كالشراب **بل يبرد** ولهذا قد ضعف الاحماده الحرارة الغريزية
التي هي آلة القوى في افعالها وانما ضعف آلة الفاعل ضعف هو في فعله
وليس يبلغ مبلغ الخمر في زيادة الحاجة فان الخمر انما يزيد في الحاجة للتنفيذ
والتغذية والتسخير والماء انما يزيد فيها للتنفيذ قلنا قيل في الجوامع واما
الاشربة التي لا تغذو لكنها مع ما تنفع بها في نفوذ الغذاء قد يبرد فيمنزله الماء
فان الماء معافيه من المعونة في سنده الغذاء قد يبرد في طرق معونته في
انفاذ الغذاء وايضا له اياه الى حيث لا يصل وحده فالحديث في النبض تغير
شبهها بالغير الحادث عن شراب اذا اختلج في البدن الا ان ذلك
يكون اقل من قبل ان الماء ليس يغذو بنفسه بل عن طريق العرض اي بالطعمه
التي تنفذها ويوصلها والشراب ليس يغذو بالطعمه فقط بل بنفسه ايضا
ومن طريق ان الماء يبرد فهو يحدث في النبض من التغيير مثل الذي
يحدث في الاشربة الباردة وذلك لانه يقلل الحاجة ومن طريق ان الماء
ربما كان ما يشربه الانسان منه معتدل المقدار وربما كان مفرطا
صار ما يحدث منه في النبض ايضا غير اشبه بالغير الحادث عن
الطعام وذلك لانه ان كان ما شرب منه مفرطا مجاوزا للاعتدال
كثر الحدوث في النبض لاختلافه وان كان معتدلا لم يحدث اختلاف وان
كان

كان كثيرا لكنه ليس بالمفرط احف بالقوه هذا لفظ صاحب الجوامع فقلته
لاشماله على فوائده خلا عنها ما في الكتاب **والله**
الفصل الثاني عشر في موجبات النوم والنقطة في النبض اعتد
حال النبض في النوم اما ان يكون من جهة انه صادف خلاء او امتلاء او الماني
له ذلك مراتب حال الهضم وقبله وبعده فالاقسام عا هذا اربعة وهو
المستثور عند الجمهور الى ما ذكرنا مفصلا اشار به بقوله **اما النبض في**
النوم فمختلف احكامه **فحسب الوقت** من النوم اي من اعتباره من
اول النوم او وسطه او آخره **فحسب حال الهضم** اي من اعتباره حال
الهضم وقبله وبعده فالاقسام اربعة لان اول النوم عا قسما في اعتباراته
يصادف خلاء او امتلاء بل ايضا عشر لان اول النوم ان لم صادف الخلاء
فهو ما حال الهضم او قبله او بعده فيكون اقسام اول النوم اربعة وكذلك
اقسام كل من وسط النوم وآخره هذا التقدير وقال المسبح لاقسام
خمسة لان اعتبار حال السهر اما ان يكون لحسب حال الهضم واما ان
يكون لحسب الوقت من النوم واما ان يكون لحسب الحركة فهنا اعتبار
خمسة احدها ابتداء النوم وبانها آخره وبانها قبل الهضم وبانها بعد
خامسها لحسب الخواء وفي هذه القسمة نظر لان الذي يحسب الخواء
داخل تحت حكم اول النوم فانه عا قسما لانه اما ان يصادف خلاء او
امتلاء وان اخر النوم وبعده النوم الهضم لما حكم واحد وهو حكم النبض
بعد الهضم لانه مكره ان يجاب عنه ويقال حال النبض ان اعتبر بحسب
حال الهضم وقد قسمه الى قسمين قبل الهضم وبعده واما ان يكون لحسب

الوقت من النوم ومسمى ايضا مسمى اول النوم واخره واما ان يكون بحسب
الخلافا اذا اعتبرت هذه الاعتبارات مفردة يكون الانقسام خمسة كما ذكر
وان اعتبرت مركبة تزيد عليها فعلى هذا نزول النظران وهو ان الذى بحسب
الخواء داخل تحت حكم اول النوم واول النوم وبعد المضم حكما واحدا
لانها يردان عليه لان كون احكام الانقسام واحدا لا ينافي كون الانقسام
خمسة بل يرد عليه انه لخل في القسمة بذكر الوسطين وسط النوم ووسط
المضم مع ان خير الامور واساطها **فالنفض في اول النوم صغير ضعيف**
لان الحرارة الغريزية حكما حركتها في ذلك الوقت الى الانقباض والنفوذ
الى الانبساط والظهور لانها في ذلك الوقت يتوجه بكليتها هذه
مبالغة وقد اخذها عليه المسمى وقال هذه عبارة ردية لان الحرارة المذكورة
عند النوم لم يخل منها الظاهر بل ينقص عما كانت في حال اليقظة وهذه
مواخلة سهلة بل غير واردة لان توجه الشيء الى شيء لا يوجب وصوله
اليه بكليته فتقول فالحرارة لم يخل منها الظاهر غير واردة **تتحريك النفس**
لها الى الباطن لمضم الغذاء وانضاج الفضول وتكون اي الحرارة الغريزية
كالمفتورة اي تحريك النفس لها قهرا **المضمورة** اي في الباطن **لا محالة**
وسهلا صحة ما ذكرنا من توجه امر النائم فانه يحتاج اكثر من محتاج
اليه وهو نقطان ولتوجه الحرارة المذكورة والارواح في النوم الى الباطن
ضعف القوى الظاهرة ويلزم ذلك ان لا تقوى على استنفاد انبساط الشرايين
فان **مسلك** المتوجه الى الباطن في ذلك الوقت هي الطسعة والقوة المحركة
للمنفض القوة الحيوانية وهي غير تلك عما سبق بيانه واذ كان كذلك

فلا يلزم

فلا يلزم وسط القوة المتولدة للمضم متحركة الى الباطن في حال النوم ان تحرك القوة
المحركة للمنفض الى تلك الجهة وعلى هذا لا يلزم ان يكون المنفض صغيرا ضعيفا
وقت النوم قلت ما ذكرتم في الفقرة بين القوتين وان كان حقا ولكن بين
القوى البدنية معاونه ومشاركه فمضى الى جهة قوة الى جهة اخرى غير ما الى
تلك الجهة للمعاونه ولنسب القول في هذا الجواب ونقول الطسعة
نوعين عامة وخاصة فالعامة هي المدبورة لجملة البدن والخاصة هي المختصة
بتدبير عضو عضوا وفعل فعل فعندما تعجز الخاصة عن تدبير العضو او عن
اصدار فعل عما ينبغي استعانت بالعامة في اظها رفعها وتلك وتبدل
عامة هذا وجهان احدهما ظهور حركة الصدر في السكون مع ان للحركة
له ضعف عاجز عن تحريكه لوجود الآفة في محله وليس لهذا آفة سوى
ان الطسعة الخاصة بالصدر لما عجزت عن تكمل فعلها استعانت بالعامة
في ذلك وبانها ان احدا اذا انتهى شئيا شهوة بالغة انصرفت قواها البدنية
جميعها الى محصله بحيث انه لو ورد علينا في ذلك الوقت ما بغضنا
لم يؤثر ذلك عندنا تاثيرا مثل كوننا خالين من ذلك وليس لهذا علة سوى ان
القوة الشهوانية استعانت بالطسعة الكلية واذ عرفت هذا فنقول
القوى الطسعة المتولدة لمدبر المضم اذا اجهت الى الباطن استعانت
بالطسعة العامة في تكمل فعلها وحسب ضعف تقويتها لانها القوة المحركة
للمنفض فيضعف المنفض ويضعف وحصل فيه ما ذكرناه **وتكون ايضا اندر طوا**
وتفاوتا فان مسلك في ذلك والحرارة الغريزية والارواح تزداد
لميتها في النوم واذ ازدادت الكمية وحسب السرعة والتواتر لا البطء والفاوت

وما يدرك على الزيادة كميتها وجهان احدهما ان ما كان يتخلل في العظة يقارب
 السكون وبانها انها لو كانت غائبة في باطن البدن حال النوم يكون بعد عن
 المسام التي منها تتخلل ولت للنا في الجواب عن هذا طريقان احدهما
 الذي سلكه الشيخ وهو ان ما ذكرتم وان دل على زيادة كميتها فعندنا ما
 يدل على نقصان حدتها وذلك وجهان ايضا احدهما غلبة الرطوبات
 التي كانت تتخلل في العظة عليها وبانها فقدان الروح والحرارة للحركة
 التي تكون لها في العظة لست اعني بذلك حركات الاعضاء بل حركات
 الروح فان الروح في العظة يكون دائما منبعثة الى الخارج على اتصال
 من تولدها ولولا ان الحركة اشدا شعلا للروح في الاحتقان الحاصل
 بالاجتماع في الباطن لما كان نفس المتعب اشد سرعة وتواترا من
 نفس المنغمس في الماء المعتدل البود فالحاصل ان الحاجة وان ازدادت
 من وجه فقد انقصت من وجه ونقصانها اكثر من زيادتها لان ما
 وجد من الموجب لزيادة الحاجة حينئذ اصعب من الموجب الذي
 عدم ويلزم من ذلك بالضرورة قلة الحاجة كما قررته الشيخ والى هذا
 الجواب اشار بقوله فان الحرارة وان حدث فيها نزيد بحسب الاحتقان
 والاجتماع فقد عدت الزيادة التي يكون لها في حال العظة بحسب
 الحركة المستغنة والحركة اشد الهايا واما الى جهة سوء المزاج و
 الاجتماع والاحتقان المعتدل ان اقل الهايا واقل احوال الحرارة
 الى الفلق وانت تعرف هذا وان نفس المتعب وقلقه اشد كثر من
 نفس المعتدل حرارة وقلقه بسبب تشبيهه بالنوم له مثاله المنغمس

في ما معتدل البود وهو نقطان فانه وان احسنت حرارته وتفتت
 في ذلك اي في الاحتقان لم يبلغ وتغظهما النفس ما يبلغه التعب والرياضة
 القريبة منه اي في التعب واذا تأملت لم تجد شيئا اشبه اي اشد بالها
 للحرارة في الحركة وليست العظة بوجوب السخنة لحركة البدن حتى
 اذا سكن البدن لم يوجب ذلك بل انما يوجب السخنة بانها في الروح
 الى خارج وحركته اليه اي وحركة الروح الى الخارج على اتصال من تولده
 اي اتصال من اجل تولد الروح فانه يتولد وتوجه الى الخارج هذا تقرير الجواب
 على الطريق الذي سلكه الشيخ ومبناه على تسليم وجود البطو والنفات
 ومنع وجود ما يوجب السرعة والتواتر والطريق الثاني الذي سلكه محمد
 ابن زكريا الرازي ومبناه على وجود البطو والنفات في الحقيقة وبيان
 وجود ما يوجبها اما ببيان عدم البطو والنفات في الحقيقة فلا حركات
 النبض على قيا سر حركات النفس ومعلوم ان الفترة بين النبضين حال
 النوم ليست ازديتها حال العظة وكذا الفترة بين النبضين واما بيان السبب
 الذي لاجله يخيل هذا البطو والتفاوت فهو ان حاجة العروق في النوم الى
 الحركة اكثر من حاجته الى الحركة الخارجية اما اولافلا حاجة الدم واما
 ثانيا فلدفع الفضل المتولد عن انضمام الاخلاط حتى كان العروق يتناق
 الى دفع ذلك وازا كان كذلك فنقول متى كانت حاجة العروق الى الحركة
 الداخلة اقوى فانها عند الانقباض تتحرك الى غاية الانضمام ثم يتبدد
 بالانبساط من ذلك الموضع ولا يبلغ غايته بل يعود قبل تمام الانبساط
 الى الانقباض ولكنك قد علمت ان اول الانبساط لا يحس واما يحس

امناع

اخره ولما كان الانبساط المحصل بهما كان الذي تحس منه شيئا قليلا والآن
 اكثره لا تحس به فلا جرم يظن ان كل ذلك الزمان زمان السكون فيعتقد فيه
 انه متفاوت وانما لا يحس بحركة اخرى الا بعد زمان طويل فيظن انه
 بطيء فلهذا السبب يتخيل منه انه بطيء متفاوت وان لم يكن في الحقيقة
 كذلك هذا كلام محمد بن زكريا وقد اخذ من جالينوس انه قال في حادثة
 عسر النبض الكبير ان المتدرب في حركة العروق مع معرفته بحركة الانقباض
 فقد يفوته ادراك الانقباض واول الانبساط واما لا يدرك حركة الانقباض
 فقد يفوته ايضا مع ذلك فعلى كل تقدير يظن ان النبض في هذه الصورة اشد تفاوتا
 ولكن ان يجاب عن قول الرازي انه ان اراد ان جميع حركات النبض في جميع
 احواله عا قيا س حركات النفس فهو ممنوع اذ يمكن ان تتحرك النبض في
 مقدار زمان زمان ما بين النفسين عشر نبضات او اقل او اكثر وان
 اراد غيره فنقله ان الفترة من النفسين حال النوم ليست ازيد منها حال
 اليقظة وكذا بين النبضين ممنوع لان النزاع ما وقع الا فيه وهو تسليمه في
 النفسين لا يلزم في النبضتين وقال جالينوس ايضا في المقالة المذكورة في الكتاب
 المذكور ان الحرارة الغريزية لما كانت في النيام تدب الى الباطن وجبان
 تكون الانقباض في ذلك الوقت سريعا والانبساط بطيئا غير ان لا يدرك
 الانقباض ولا يقف عليه فهو يقضي بان نبض النيام بطيء مطلق وليس هو
 بذلك البطيء بل هو بطيء في احدى حركتيه وهو الانبساط هذا ما قاله وهو
 حق فان الحرارة الغريزية لما توجهت الى الباطن في حال النوم لاجل
 هضم الغذاء وانضاح الفضول فلا بد وان يتولد في ذلك فضلا بخارية

انضاح

موزون

موزونة للطبيعة فتحتاج الطسعة الى دفعها الى خارج وقد علم ان ذلك يكون
 بالانقباض فلا جل هذا كان الانقباض سريعا والانبساط بطيئا
 بعد هذا الظالم ان نبض النيام شبه في سلوكه الخارج نبض المنتهين في الخارج
 مخالفة بنية في السكون الداخل وفيه نظرا لانه كيف يتصور ان يكون نبض النيام
 شبه في سلوكه الخارج نبض المنتهين وحركة الانبساط في وقت النوم ابطا
 منها زمان اليقظة لاجل الحرارة فيها الى ظاهر البدن ومثلي كانت حركة الانبساط
 سريعة طال زمان السكون الذي يليها فتكون زمان السكون الخارج في وقت
 النقطة اطول منها في وقت النوم واما امر السكون الداخل في وقت النوم و
 النقطة فتكون زمان السكون الداخل اطول مدة منه في وقت النقطة هذا
 كلام المصنف في نظره نظرنا علم ان الظاهر من هذه الاقوال ما ذهب
 اليه جالينوس وهو ان النبض في حال النوم ليس هو بطيئا على الاطلاق بل هو
 سريع في انقباضه بطيء في انبساطه وفي النقطة بعكس ذلك هذا حكم النبض
 باعتبار اول النوم وهو قبل انضام الغذاء واستمرايه وهو المرتبة الاولى
 واليه اشار بقوله **فاذا استمرى الطعام في النوم** وهو المرتبة الثانية
 ووسط النوم **عند النبض فتوى** وذلك لوجهين احدهما **الزيادة في القوة**
بالغذاء وثانيهما قوله **والانصراف ما كان الجثة** وفي بعض النسخ **الجاء**
 وهو خطأ لان الذي الجاء الى الغور لا ينصرف الى الخارج بل انما ينصرف
 ما كان الجثة **الى الغور** اللهم الا ان يقال الضمير في الجاء للحار الغريزي
 والمجئ له الى الغور وهو الطبيعة تنصرف الى خارج فيصبح **لزيادة الغذاء**
الى خارج والى مبدائه ولا زدياد القوة واستداد الحاجة وليس الاية بعظم

النفس والى الاول اشار بقوله **ولذلك** اى ولتزيد القوة **لعظم النبض** **حينئذ** اى
عند انضمام الطعام **ايضا** اى كما قوى النبض عند انضمام الطعام كذلك لعظم حشد
ايضا لان القوة تكون قد قويت على استيفاء الانبساط والى الثانى بقوله **ولان**
المزاج نوداد بالغذاء **تسخنا** ونه بعض النسخ **تسخنا** وهما متفكران كما
قلنا والى الثالث بقوله **والالة ايضا نوداد بما نفذ اليها من الغذاء** **لينا** ولذلك
تكون اطوع على الحركة الانبساطية **ولكن لان** **نوداد** **كثير سرعة** **وتواتر** وذلك
لوجهين احدهما ان الحاجة لم تزد زيادة توجب ذلك لان الغذاء وان زاد
في السخونة بالنزول في الدم الا ان السكون يكون قد دام فقدر كل تسخينه وبانها
ان العظم حينئذ تغنى عن السرعة والتواتر والخفى انه يلزم من كونه غير سريع
ان يكون غير متواتر لان كل نبض تثبت فيه القوة وتتواتر بحيث ان يسرع
لان السرعة قبل التواتر والى الاول اشار بقوله **از ليس ذلك** اى از يدسحونه
المزاج بازدياد الدم بالغذاء **ما يزيد في الحاجة** والى الثانى بقوله **ولا ايضا**
لكون هنال عن استيفاء المحتاج اليه بالعظم **وحده مانع** وقول
صاحب الكامل انه صير ابطاء واشد تفاوتاً وقول عدول عن الحق لان
الحرارة قد قويت بتوليد الدم غير انها بسبب السكون واحتباس الفضلات
الرطبة التي من شأنها ان تخلل بالنقطة وعدم احتدادها لم توجب سرعة
زايه بل بقي النبض على ما كان عليه من السرعة والتواتر واذ كان كذلك
استحال ان يصير ابطاء واشد تفاوتاً هذا حكم المرتبة الثانية وهي وسط
النوم استمر الطعام واما المرتبة الثالثة وهي النوم بعد الانضمام وهي
احل النوم فاشار اليها بقوله **ما زائد** **الى ما ينام** **النوم** **عند النبض ضعيفا**

وذلك

وذلك لوجهين احدهما **الاخفاق** ونه بعض النسخ **الاحتقان** والاول هو الصوت
لان موجب الضعف هو احتقان الحرارة العريضة وطول الاحتقان والاول
فالاحتقان يزيد في كمية الحرارة وان نقص من كلفتها **الحرارة العريضة**
وبانها قوله **وانضغاط القوة تحت الفضول التي حقها ان تستفرغ** **بانواع**
الاستفراغ **الذي** صفة الاستفراغ تكون بالبقطة التي صفة الانواع منها
اى من تلك الانواع **الرياضة** **والاستفراغات المحسوسة** **والتي الحسن**
ويلزم ذلك ان يكون صغيرا لان القوة تضعف عن استيفاء الانبساط ونوداد
بازدياد ندادى النوم ولذلك قال صاحب الكامل حيث ان نبتة النام بعد
هضم الغذاء حتى يدفع الفضول وطريق البول والبراز والمخاط واليزلق قال
حالكسوس في المقالة المذكورة النام مشابه للميت في سائر افعاله الا في شئ
واحده هو استمراره الغذاء وهضمه واما فيما عدا ذلك فهو مشابه فانه
لا يفهم ولا يبصر ولا يسمع ولا يفكر وهو ملقى في الحس ولا يتحرك فاذا بطلت
ايضا هذه الواحدة التي هي الهضم والاستمرار فقد فارت احوال النام احوال
الميت حينئذ فلذلك يكون النبض في آخر النوم اذا طال خاملا ضعيفا قال
ابن مطران قال صاحب الجوامع ان النبض يضعف ويصغر ويطي
وساوت في آخر النوم بسبب انغمار الحرارة بفضلات الغذاء التي لو انقبت النام
لا سفرغها من المنافذ المحسوسة وهم وهمه وذلك ان الحرارة لم تخفق
بالغذاء جمع فكيف تحس بفضلاته وقد كانت اول الاضعف والآن بما
نالت من الغذاء اقوى والفضلات الغذاء اقل من ان تخفق لحرارة اخرى
بل الصريح في هذا ما قاله جلي الخوى في تفسيره للنبض الصغير وهو ان

عند

الحار الغريزي اذا هضم الغذاء وتوزع على الاعضاء لم يتولد متعلق سلق به
سوى الرطوبات الاصلية وكلما افني منها شئنا برد الحار الغريزي وصار
النبض الى الحالة التي ذكرها كاللحم تاكل نفسها ان لم تجد ما تاكله وفيه نظر فهذا
حكم المرتبة الثالثة وهي اخر النوم واسار الى مضيقه ونما به بقوله **هذا** ان هذا
القسم مضى كما قال في نظيره وحكمه حكمه والمرتبة الرابعة ان يصادف النوم
خلال عا ما قال **واما اذا صادف النوم في اول الوقت خلا ولم يجد**
ما يقبل عليه فيهممه فانه ميل بالنزاج الى جنبه البرد كما يتناه عند ذلك منا
على النوم وهذا الكتاب وهو ان النوم اذا صادف خلا فان الحرارة الغريزية
تعطف على الرطوبة الغريزية عند توجهها الى باطن البدن فيجلبها وينقصها ومتى
فعلت ذلك فيها ضعفت هي في نفسها لا بها حاملها ومتى نقص الحامل
نقص المحمول كما ما يتناحي كالماء في حراري الصبيان والشبان وهذا الكتاب
فضعف الحرارة الغريزية وترتب على هذا ضعف القوة اما لو لا
فلاضعف النفا واما ما بنا فقلله الغذاء لا كبره في ان الغذاء مقول للقوة
واما ما بنا فلما يتخلل من الروح لاحتل الرطوبات الغريزية ويلزم ذلك ان
يدوم الصغر والبطوة والنفوت في النبض على ما قال **فيديم الصغر والبطوة**
والنفوت في النبض والبراد ان يزداد منادى النوم كما يتنا والنعطة
ايضا احكام متفاوتة النعطة وان لم يحصل فيها حركة انتقالية فهي الخلو
عن حركة ما لان القوة الارادية تحتاج فيها ان تقل للاعضاء وحفظها على
اوضاعها ولذلك صار الانسان اذا نعر وفار بالنوم وامسكت القوة الارادية
عن فعلها يسرخ راسه وسقط بدنه الى الارض فالقوة الارادية في النعطة

محركة

محركة وان كان النعطان سالنا في النعطة حركته من هذه الجهة وايضا من جهة حركه
الارواح فيها الى الظاهر واذا كان كذلك كان النبض فيها شبيها بنبحر الحركة فكلون
سرعة النبض في النعطان اظهر من سرعة النائم ولكن في الانبساط فقط لما قاله
جالسوس وكذا يكون قوله اظهر من قوة نبض النائم واما حكم الانتباه من النوم
فان جالسوس قال في المقالة المذكورة ليس انتقالنا من النوم الى النعطة
ومن النعطة الى النوم على مثال واحد فان مصيرنا من النعطة الى
النوم يكون لا محالة قليلا قليلا واما مصيرنا من النوم الى النعطة فقد يكون
دفعه وقد يكون قليلا قليلا والثاني اعتبر حال النبض في الانتباه بحسب
امر من لان الاستيقاظ اما ان يكون بالطبع او لا يكون فان كان الاول واليه
اشار بقوله **فانه اذا استيقظ النائم بطبعه مال النبض الى العظم والسرعة**
مبلا متدججا ورجع الى حاله الطبيعي وذلك بسبب رجوع الروح
والقوى الى حالها في الظهور والبروز وان كان الثاني واليه اشار بقوله
واما المستنقذ دفعه بسبب مفاجي من صبحه او ضربة او وثبه من
روياها يله ويخوها فانه يعرض له اي المستيقظ دفعة **ان لفترة منة النبض**
كما يتحرك عن منامه لانهم ام القوة عن وجه المفاجي واشتعالها به
عن التحريك على الوجه الواجب فلذلك ان وقعت تلك المفاجاة
بعد تمام الانقباض عرض النبض المعروف بذكر الفترة وهو الذي
يتوقع فيه الحركة حيث يقع سكون وذلك لانك قد عرفت ان نهاية
الانقباض غير محسومة فاذا حصل بعدها وقفه من الامر المفاجي
طال زمان السكون فيحصل السكون في الزمان الذي يتوقع فيه الحركة

وان وقعت في انحاء الانبساط عرض ذوالفرعيتين وهو المعروف بالمطرق
 لان الامر المفاجي سفل الطبيعة عن تمام الانبساط صفت الطبيعة
 لم يحر كتهافلو وقعت المفاجاة في انحاء الانقباض عرض في الانقباض
 كحال ذى الفرعيتين في الانبساط لادراك ذلك لما يتاخر من يدرك الانقباض
 كله فلذلك لم يوضع له اسم لانه فلما توجد في حيزه وكذلك لو وقعت
 المفاجاة بعد تمام الانبساط لعرض ذوالفرعيتين في السكون الخارجي ولكن
 لما كان الكثر الناس لما يدركون من النبض الفزع فقط وحب ان لا يميز
 لهم كون ذلك السكون خارجيا او داخليا فلذلك يظن ان تلك الفترة فرع
 عن الانبساط وهي في الحقيقة تكون فترة عن الانقباض وهذه الفترة
 لما تحس بعدها بعد ان ينقبض النبض في سكون ثم ينسبط وفي تلك الاوقف
 الاحساس بالحركة الاعيا الانبساط فاذا انقضت الفترة التي اوجبها المفاجي
 عاد النبض فعظم وشبه لتحرك الروح والقوى الخارج دفعه
 مقاومة للمفاجي والله اشارة بقوله ثم اي بعد انقضاء الفترة **يعود له** اي
 المستيقظ دفعة **نبض عظيم** لما ذكرنا **سريع متواتر** لزيادة الحاجة
 بسبب الحركة القوية وحصول الفترة زمانا في فعل الاستساق **مختلف**
 الى الارتعاش لان هذه الحركة شبيهة بالقرية فهي تلهث **انها**
 ولذلك زادت في الحاجة الموحية للسرعة والتواتر **وان القوة بحركة**
بغية الى دفع ما عرض طبعها وحدث حركات مختلفة فير تعش
النبض لان القوى تكون مشغولة بالمفاجي فلا تكون حركتها في نظام بل يكون
 لتحريك الاعضاء حال الفزع ولان المنافع حسنة لكثير فيها المخرجة الى حركة

قوية لتنقيتها وعرض من اشتداد الحركة الارتعاش **لكنه** اي لكن النبض لا يبقى
 عيا ذلك اي عيا ذلك للاختلاف في الارتعاش وغير زمانا طويلا **سريع**
 الى الاعتدال **لان سببه وان كان** كالتقوى قتيبة قليل والشعور
 ببطالته سريع ويعرف من هذا كيفته حصول الاختلاف في هذا النبض
قال رحمه الله **الفصل الثالث عشر في احكام نبض**
الرياضة امل في ابتداء الرياضة وما دامت مقبلة فان النبض
يعظم وذلك لما تعرض للثريان من البروز لجملة الى خارج تنعقل
 القوى هناك فحسب اعظم ما كان حين هو عارض في اللحم **وتقوى** وذلك
 ظاهر لان القوى تنعش بالحركة بسبب قوة الحرارة والله اشارة بقوله
لزيد الحار الغريزي وتقويه فان الرياضة اذا ابتدأت او اعتدلت
 امت الحرارة الغريزية وحللت فضول البدن وفشت الرياح وانضمت
 القوى فلذلك يعظم النبض **وتقوى ايضا يسرع** وتتواتر **جدلا** لافراط الحاجة
 التي اوجبتها **الحركة** لاشتداد الحرارة بالحركة واجباها لافراط الحاجة
 فان دامت وطالت او كانت **وان قصرت شدة جدا** اي او كانت
 الرياضة شدة جدا وان قصرت لا او كانت شدة وان قصرت
 جدا عيا ما في الحواشي العراقية لان هذا التاويل لا يليق بفصاحة الشيخ
 قال للمسيحي الحركة في الامور التي ليست بطبيعية والدليل عيا ذلك ان
 الارادة لها فيها مدخل وقد علمت ان الارادة فيه مدخل فهو في الامور
 التي ليست بطبيعية ويؤخر ذكرها عن الجمل وايضا فان ترجمه الفصل
 ترجمة رديئة وذلك لانه في احكام نبض الرياضة لم قال ما دامت

معتدله فان النبض عظيم وقوى والحركة المعتدلة في الكمية والكثفة هي الرياضة
 في عرف الطب ثم قال فان دامت وطالت او كانت وان قصرت شدته
 جدا والطويلة والقصيرة والشدته ليس بشئ منها قسما واقسام الرياضة
 بل كل منها قسيم لها لان الحركة تنقسم الى هذه الاقسام والمعتدلة منها هي
 الرياضة هذا كلامه بالفاظه وفيه نظرا لما اولاه لان الرياضة والاستقام
 حكمها واحد في انها ليسا في الامور الطبيعية فما الذي اوجب ان يخص
 بالذكر ويؤخر هذا عن الجبل دون الاستقام واما ما ينافي لان الرياضة
 في عرف الطب عما احدها الشيخ هو انها حركة ارادية يضطر الى النفس
 العظم المتواتر ولما بالثالث لان الرياضة بهذا التفسير تنقسم الى الكثيرة و
 القليلة والمعتدلة وحسب الكثفة الى القوية والضعيفة والمعتدلة
 وحسب الكثفة فتارة فان دامت وطالت اشارة الى قسمتها بحسب
 الكمية لان الطويلة هي الكثيرة والقصيرة هي القليلة وقوله او كانت شديدة
 جدا اشارة الى قسمتها بحسب الكثفة لان الشدته هي القوية واما ذكر
 الطويلة والشدته في انواع الرياضة لان فعلها في غير النبض اظهر
 من فعلها في انواعها وهذا ان النوعان متى حصل اضعف القوة و
 الحرارة الغريزية وجففت الآلة كل ذلك يخلل الروح والرطوبة
 الغريزية فلذلك قال **بطل ما توجبته القوة** وهو قوة النبض وعظمه
 وبطلانها يوجب الضعف والصغر فلذلك قال **فضعف النبض**
 وذلك لضعف القوة **وصغر الخلل الحار الغريزي** الموجب لضعف
 القوة الخلل الساخن الحرارة الغريزية هي الة القوي كلها لضعف القوة

حسب الكمية

وجفاف

وجفاف الآلة لصغر النبض لكنه يسرع وتواتر لا من اجلها الشداد
 الحاجة والى في قصور القوة عن ان تفي بالتعظيم اما الاول فلا سعال
 الحرارة بالحركة ولما الثاني فلضعف القوة ثم **الزوال السرعة منقص والتواتر**
يزيد على مقدار ما ضعف من القوة لان السرعة محتاج الى قوة قوية و
 التواتر شئ يمكن ان تفعله القوة الضعيفة ويمكن ان يقال لما قدم الرياضة
 والاستقام على الجبل وان كان طبيعيا لكثرة وقوعها واحتياج عموم
 الناس اليها في حفظ الصحة وازالة المرض قال ابن حنبل في منيع القانون
 قد يلخص في الحادية عشر من كتاب البير لفاضل الاطباء جالسوس ان
 الرياضة اذا لم يتجاوز مقدار احتمال قوة المتناض فانها تصير النبض عظيما
 سريعا متواترا لما توجبته من اشتعال حرارة البدن المحوج الى زياده
 الترويح وقويا لا تستفراغ القوة وسعها في التحريك ثم اذا تجاوزت مقدار
 قوته وصارت الى حد التعب ولم ينته منه الى حد الافراط نقصت
 قوة النبض وعظمه وسرعته لما توجبته من ضعف القوة لما تحلله
 من الحار الغريزي ويزاد تواتره لنقصان عظمه وسرعته واذا صار الى
 حد الافراط وعرض للمتناض الطلال والاسترخاء وعجز عن الحركة و
 احتياج الى امر يخلل حركته استراحات ازيد اضعف النبض وصغره
 ازيد اضعف القوة وصار بطيئا متفاوتا لافراط خلل الحار الغريزي
 ويزيد البدن لذلك اذا اهت مط الافراط الى ان يخلل القوة صار النبض
 في غاية الضعف الصغره وعاد الى التواتر الى ان يخلل انه سريع وذلك
 هو المسمى بالنبض الغلي واما في الامور ما ذكرنا فقول الدوسيم لا يراك

النبض مع

السرعة تنقص والتواتر يزيد عما قدر ما ضعف من القوة ليس يصحح بل
الصحيح ما علمناه فاضلا الاطباء وقد منا ذلك وهو ان السرعة والتواتر نقصان
والا نقيم هذا الكلام الا اذا اسقطنا لفظة نزيد من البين حتى يصير الكلام
هكذا ان الزيادة في السرعة تنقص في التواتر عما مقدار ما ضعف من القوة و
يطابق كلام جالينوس ويصح ولعل هذه اللفظة زبدت سهوا هذا
كلامه بالفاظه وهو كلام هابل ليس تحتها طائلا اذ ليس في كلام جالينوس
ان السرعة والتواتر نقصان بحسب الافراط بل قال نقصت قوة النبض
وعظمه وسرعته وزاد تواتره لنقصان عظمه وسرعته وان كان
لكذلك فكيف حصل المطابقة بين الكلامين اذا اسقطنا لفظة نزيد وايضا
ان بين مرتبة التعب ومرتبة الافراط التي هي اخر المراتب وفيها فقط
تنقص التواتر مراتب تنقص السرعة فيها ونزيد التواتر وبيان انه
اذا عرض افراط في الحركة فذلك الافراط له مراتب احدها اول ذلك
الافراط ويلزمه ان تضعف النبض لفرط تخليل الروح وان يصغر لصورته والقوة
حينئذ عن تقيم الانبساط وان يسرع وتواتر لا شتداد الحاجة لان
الاعضاء والارواح يكونان بعد ملتهتين وثانيتهما اذا اشتد ذلك
الافراط حتى افراط الضعف في الزيادة بطلت السرعة وصار النبض
ضعيفا بطئا متواترا وبالنها اذا اشتد ذلك الافراط جدا حتى عجزت
القوة بسبب ضعفها عن بسط الشريان جملة بل تنسبط بعضه قبل بعض
فهذه المرتبة اذا كانت في اولها صار النبض دوريا لانه يكون صغيرا ضعيفا
متواترا مختلف الاجزاء في التقدم والتأخر وان كانت هذه المرتبة في

اخرها

اخرها صار النبض غليظا لا يصفى وضعفه نيطان وراعتها اذا بلغ ذلك
الافراط الغاية فان الروح حينئذ يقتل جدا لفرط التخلل ويبرد المزاج للخلل
الحار الغريزي فيصير النبض ما يلا الى البقاوت والمطو مع الضعف والصغر
فالحالة التي يصير فيها غليظا وسط بين هذه الحالة الاخيرة وبين التي يصير فيها
دورا يلا في المشيخلة ان يكون زيادة الضعف ونقله من العملية الى الدورية
ضرورة ان الضعف في النمل الكثر وقوله وان افطت الا يلزم منه ان يكون
ذلك الافراط بعد ان صار النبض غليظا جوارا ان يكون مراده بذلك ان يكون ذلك
الافراط عن الحالة التي يكون فيها النبض غريضا مختلف الاجزاء وذلك عند اول
ما يبطل السرعة ونزاد التواتر وعلى هذا يصح كلام الشيخ وغيره ان كان
ما في الحواشي العراقية وهو ان الدورية عند البعض اضعف من النمل
ودون استقواب يصفى من جميع وهو ان الاصل كان هكذا فيصير
النبض الى الدورية ثم منلية ثم الى البقاوت وبعد ذلك الخفي معنى قوله
ثم اخبر امران دامت الرياضة وانكلت عما د النبض غليظا للضعف
ولشدت التواتر فان افطت وكادت تقارب العطش فطعت جميع
ما فعله الخلال وفي بعض الشيخ الخلالات وهذه انشبت
بفصاحة الشيخ فتعبر اي الرياضة المفرطة النبض الى الدورية ثم منيلة
اي منيل الرياضة المذكورة النبض الى البقاوت والمطو مع الضعف
والصغر وهي التي فعلها الخلالات وهو ظاهر مما سبق تقريره واعلم
ان ههنا اشكالا وهو ان جالينوس قال اذا تجاوزت الرياضة حد
التعب ولم ينته من التعب الى حد الافراط نقصت سرعته وزاد تواتره

وإذا صار إلى حد الإفراط صار متفاوتا ثم إذا بلغ الإفراط النهاية عاد التواتر
فجالسوس جعل التفاوت في أوسط المراتب وعلى هذا فكيف يصح التطابق
بين الظلامين والجواري عنه أنه يمكن أن يكون كلام جالسوس في الكتاب
المذكور هكذا إذا تجاوزت مقدار قوته إلى قوله لنقصان عظمه وسرعته
ثم إذا انتهت من الإفراط إلى أن تحل القوة إلى قوله المسمى بالتملي وإذا صار إلى
حد الإفراط وعرض للمتناقض الطال إلى قوله ويرد البدن لذلك قد وقع
القديم والتأخير في نسخ النسخة التي وقعت لابن جميع أو في النسخ
الأول أن كان جميع النسخ كذلك لأن يرد البدن وتحلل الحار الغريزي
لا يكونان إلا بعد أن صار مليكا قال رحمه الله **الفصل**
الرابع عشر في أحكام نبض المستحجم أما أن يكون بالملك العذب
أو بغير العذب والعذب أما أن يكون حارا أو بارداً والحار ما أن يكون بإفراط
أي تحليله أو حرارته أو لا يكون بإفراط فهذه أربعة أقسام ولكل واحد منها
أحكام تخصه أما القسم الأول وهو الاستحجام بالمياه العذبة الحارة
الغير المفرطة الحرارة والتحليل وإنما يعلم هذا من قسميه بعكس وهو قوله
وإذا حلل بإفراط فاشارة إليه بقوله **الاستحجام** **أما أن يكون بالماء الحار**
وأما أن يكون بالماء البارد **والثاني** **بالماء الحار فإنه يوجب أوله**
وهو قبل أن يفراط في تحليله **أحكام القوة والحاجة** أي يوجب في
النبض أحكام ما يوجب القوة والحاجة في النبض لأنه يزيد فيها أما في
القوة فلا نعاش الحار الغريزي وفتح المسام الميسر لتحلل الفضول
لثقله على القوة العامة للحرارة الغريزية وأما في الحاجة فليست

الملك والهواء وأحكام القوة والحاجة عظم النبض لأن الآلة ليست أنه يزيد في
تربطها ويدل على صحته لدونه بدن الخارج عن الحمام وظهرها لم بعض
الشيخ له وقد علمت غير مرة أنه متى اجتمع هذه الأمور أي الهواء والحاج
ولس الآلة أفضت زيادة عظم النبض أما على أصول الجمهور فظاهر
وأما على أصول القدرشي فإن الشريان يعرض له كالسهم يكثر في الطوبه
وكالدبوالذي يعرض له عرضا في الحمام ولذلك يكون أكثر ظهور الريادة
في عرضه وأما القسم الثاني وهو الاستحجام بالمياه العذبة الحارة المفرطة
الحرارة والتحليل فاشارة إليه بقوله **فإذا حلل بإفراط** ثم تحلل الحار الغريزي
تحللا قويا التي هي آلة القوى كلها وكذا تحلل الروح والقوى تحللا قويا التحلل
المسام وكيف ما كان يلزم ضعف القوى ووهن ضعفها ضعف النبض
ولذلك قال **أضعف النبض قال جالسوس فيكون حسدا** عند كونه
ضعيفا لما ذكرنا **صغرا بطيا متفاوتا** والشيخ سلم الضعف والصغر
وقال **أما الضعف** **وتصغر النبض** **فما يكون** **أما الضعف**
فلضعف القوة كما قلنا وأما الصغر فلضعف القوة عن تكمل الانبساط وأما
البطو والتفاوت فذهب إلى أن في حدوثها تفصيلا وذلك لأن الملك
الحار له حكمان أحدهما حكم الطبيعة الأصلية وهي التبريد والثاني حكم
الطبيعة العرضية وهي التسخين فإن غلب مقتضى الأصلية كان النبض
بطيا متفاوتا وإن غلب مقتضى العرضية كان النبض سريعاً متواتراً وبسط
القول في هذا التفصيل ونقول الماء الحار بإفراط لا يخلو إما أن يغلب طبيعته
الأصلية وهي البرد عما تشتر به البدن من الماء وذلك بأن يكون سخونة

العرضة فاصرة مرجع الى طبيعته بسهولة او لا يكون كذلك بل يكون سخونة العرضة
 باقية فان كان الاول ببرد المزاج لا محالة وصار النبض بطيئا متفاوتا وان
 كان الثاني فلا تخلو وان بلغ السخونة الى ان يفرط فخليلها للارواح والحرارة
 الغريزية او لا يكون كذلك فان بلغت الى ذلك اوجب برد المزاج وصار
 النبض كما لو غلبت الكفة الطسعة للماء وان لم يبلغ الى ذلك بقي
 المزاج حارًا فان لم يكن العود ضعيفا جدا صار النبض سريعًا متواترًا
 والا صلا متواترًا فقط لعجز القوة عن احداث السرعة وربما بلغ ذلك
 الى الافراط في الضعف حتى يخلف اجزاء النبض فيصير دوديا بطيئا والى
 ما ذكرنا اشار بقوله **لكن الماء الحار اذا فطر باطن البدن تسخينًا لحرارة العرضة**
فربما لم يلبث اى ذلك التسخين بل غلب عليه مقتضى طبعه وهو البرد
وربما لبث اى ذلك التسخين العرضي وتثبت اى بالاعضاء فان غلب
حكم الكفة العرضية صار النبض سريعًا متواترًا وان غلب مقتضى
الطسعة صار بطيئا متفاوتا واذا بلغ التسخين العرضي منه اى من
المستحتم الغشي صار النبض ايضا بطيئا متفاوتا وحكى الامام عن محمد
ابن زكريا الرازي انه قال في الحاوي حين تكلم في النبض نقل عن جالسوس
انه قال الاستحمام بالماء الحار يجعل النبض سريعًا متواترًا ويزيد في قوته
ما دام الاستحمام معتدلا فان افراطه جعل النبض ضعيفا
لا فخلال القوة وزاد في الحاجة زيادة قوية وحسد جعل النبض
في غاية التواتر ولا ينقص سرعته ما لم تضعف القوة فحاجة
الضعف واذا بلغت القوة غاية الضعف صار النبض ثلثا بعد ذلك

اذا

اذا خرج من الحمام ولزم السكون فان البدن يبرد والقوة قد كانت
 اخلت بطول الملك في الحمام مصدر النبض صغيرا ضعيفا بطيئا متفاوتا
 ولجلال الحاجة قليلة والقوة تعجز عن تكمل الانسباطم قال الامام
 هذه نهاية كلام جالسوس ومطالمون انه مناف لما حكى الشيخ عنه
 وقته نظرا لان ما نقله الرازي ليس كلام جالسوس بلفظه فان المعنى
 المذكور في حادثة عشر النبض الكبير بلفظه هو هذا ولما الاستحمام بما
 كان منه بالماء الحار فانه جعل النبض عظيمًا سريعًا متواترًا ويزيد في القوة
 ما دام الاستحمام بمقدار معتدل فان جاوز المقدار المعتدل فانه جعل
 النبض سريعًا ضعيفا الا انه عند ذلك ايضا يكون سريعًا متواترًا فان
 امسك عن الاستحمام بعد ان يعرض ذلك صار النبض صغيرا متفاوتا وهذا
 هو كلام جالسوس بلفظه وليس على صورة ما نقله ومع ذلك ففيه اشارة
 الى التفصيل الذي ذكره الشيخ وظهر انه استدرك عليه لانه قال اذا افراط
 الاستحمام بالماء الحار فانه جعل النبض ضعيفا صغيرا سريعًا متواترًا
 لانه في مثل هذا الوقت يكون لمقتضى الطسعة الفرعية واذا ترك الاستحمام
 به صار النبض بطيئا متفاوتا لانه في مثل هذه الصورة يكون الحكم قد صار
 للطبيعة الاصلية فان حرارة الماء العرضية قد فارقت وصار موثرا
 بطبيعته الاصلية التي هي البرودة ولما القسم الثالث وهو الاستحمام
 بالمياه العذبة الباردة فاشارة اليه بقوله **واما الاستحمام الكاين بالماء**
البارد فلا تخلو ما ان يكون ذلك بحيث يخصوص برده الى غنى البدن اما
 لشدة برده او لخفاة المسقم وقضاوته او لا يكون كذلك اما لكون البرد ليس

الحكم

في الغاية او لكون المستحس لحما فان كان الاول لزمه برزخا هرا البدن و
 باطنه ويلزم ذلك ضعف القوة وقلة الحاجة وصلابة الالة بوساطة غلبة
 البرد ولذلك يصير النبض ضعيفا صغيرا بطيا متفاوتا ويعرض على صغره مع
 ضعف القوة عن تمام الانسباط برد الماء المحمد المكنف وذلك مصغر
 لمقدار الشريان الطبيعي واليه اشار بقوله **فان غاص برده ضعف النبض**
وصغروا حدث تفاوتا وابطا وان كان الثاني لزمه احتقان الروح
 والحرارة الغريزية في الباطن فتقوى القوة قليلا وتزداد الحاجة زيادته
 فلذلك يجب ان يصير النبض على اصول الجمهور اعظم وبطو وتفاوت لان ذلك
 العظم يقوم بتلك الحاجة اليه وما على اصول القوي فقال واما الحق
 فهو ان الحاجة التي تزداد حشد هي حاجة القلب واما الشريان فان
 حاجته انما تزداد اذا كانت اليد منعسة في الماء لفقدان ما يصلح
 الى الروح من الهواء البارد في المسام واما اذا كانت اليد باردة للهواء
 بحيث يصلح الى الروح التي في الشريان لا ينساق في المسام فان
 الحاجة تقل لان الشريان يبرد من اجها برد الماء فيبرد الروح الواصل
 اليها وذلك كاف في تطيبتها واما العظم فانه يجب ان ينقص عن المقدار
 الطبيعي للشريان وجمعه اجزاء ولذلك ربما كان النبض حسا سرعا
 بسبب الصغروا له اشار بقوله **وان لم يغص اي برده بل جمع الحرارة**
 باحتقانها لا تسد المسام **زادت القوة** لقلة تحللها وقوة التها التي هي
 الحرارة الغريزية **فعظم** اي النبض **ييرا** لان القوة وان زادت غير
 ان الالة غير مواتية لذلك بسبب تكثف البرد اياها وتصلبه لهما
 اجتماع

اجتماع الحرارة فلا يوجب زيادة الحاجة لما علمت فلذلك كان العظم **ييرا**
ونقص عن بعض النسخ **وانقص** عن بعض النسخ **ونقصت** عن بعض
وانقصت والكل متقارب والاخير اقرب **السرعة والتواتر** وذلك
 لوفاء العظم وان كان سيرا بالحاجة لكونها قليلة قال جالسوس في
 المقالة المذكورة وحركة الانقباض في مثل هذه الصورة وهي الاستحمام
 بالماء البارد والانغماس فيه اسرع من حركة الانقباض وذلك لان
 الحرارة متوجهة الى جهة الباطن غير اننا انما نصفه بحسب ما ظهر
 لنا فنقول انه بطيء من قبل ان الحركة تفتقر فتورا ظاهرا ونقول انه
 متقارب من قبل ان الحركة الى داخل تكون فيه لغلب سيمما عند الخس
 بالانقباض وعلى هذا الاصل يلزم ان يكون زمان السكون الداخلى اطول
 مدة من زمان السكون الخارج لان الانقباض ههنا اسرع من الانسباط
 قال ابن جميع في سقيج القانون قال فاضل الاطباء ويعني به جالسوس
 ما كان من الاستحمام بالماء البارد فانه في ابتداء صير النبض صغيرا بطيا
 متفاوتا وجعله اضعف ثم انه باخروه لجعل النبض على حسب
 ما تعرض منه وذلك لانه لا بد ان يفعل احدا من زمانا ان يبرد قوة
 البدن واما ان تقويه فان اجهد قوة البدن فبرده جعل النبض صغيرا
 ضعيفا بطيا متفاوتا وان اسخن البدن وقوى القوة جعل النبض
 قويا واما في السرعة والتواتر فجعله معتدلا لم قال ابن جميع و
 هذا مخالف قول الرسي في شئنا اطرا ان جالسوس يقول ان الاستحمام
 بالماء البارد في ابتداءه جعل النبض صغيرا بطيا متفاوتا وجعله

اضعف ولم يذكر ذلك الرئيس والآخران جالسون يقولون انه باحث ان سخن
 البدن جعل النبض قويا مختلا في السرعة والقوات والرسس يقول انه حشد
 نزلة قوته وعظم سره وبنفس سرعته وتواتره وفيه نظروا وما
 القسم الرابع وهو الاستحمام بالمياه الغير العذبة وهي المياه الكبريتية و
 الزاجية والثبية وامثالها ما خرج من مائها حارة وفيه عرف اطبا
 سمي مياه الحمامات فاشار الله بقوله **واما المياه التي يكون في الحمامات**
والجففات منها مثل الشبه زيدا النبض صلابته لانها شديد جفافا وتلبسا
 ونقص من عظمه لما كان الصلابه لانها تمنع منه **والمسختات** مثل الكبريتية
زيدا النبض سرعة لان السخونة تزيد في الحاجة وهي في السرعة **الا ان**
تحلل الى المسختات فقط القوة فكون ما فرغنا من ذكره اي في احكام
 الاستحمام بالمال الحار المفراط الحارة وهي الضعف والصغر والبطو والنفات
 كما سبق مشروحا وقول المسبحي جميع مياه الحمامات تترك في انها لجفف
 البدن وحشد حدث الصلابه ثم انها تخلف بعد ذلك فما كان منها
 زفتيا او كبريتيا او مالحا فانها تحدث مع ذلك سرعة في النبض وما كان
 منها شيبا فانه يحدث ذلك فيه نظرا لان تسخين السخح حكم الجففات
 عن المسختات يدك على انه ليس كل مسخن من تلك المياه مجففا كما زعم
 المسبحي وان جميعها تترك في انها لجفف البدن **والله** رحمه الله
الفصل الخامس عشر في النبض الخاص بالنساء وهو نبض الحمل
 قد قلنا فمما سبق من ان السبب للسخح كان ان يذكر الاسباب المغيروه
 للنبض على التوالي معني انه نذكر الاسباب الطبيعية على حدة لانها اشرف

ثم التي ليست لطبيعية على حدة لانها دونها في الشرف لم الخارجه عن
 المجري الطبيعي لانها دون تلك الشرف والاشكل ان الحمل في النساء من الاسباب
 الطبيعية وعما هذا كان المناسب ان تقدم ذكره على الاستحمام و
 الرياضة وبالحمل ان يجعله متصلا باقرانه وقد اشرنا الى جواب هذا
 من قبل **اما الحاجة فيهن** اي في الحمل الى النساء **فستدب سبب مشاركه**
الولد في الفيم المستشق لاحتين في نفسين يسكنون الفاء اي شخص الحمل
 والمحمل لا يفتح الفاء اي بنفسين لكن لاحتين تغنيان عن النفسين دون
 الشخصين عكسا ما ظهر بالتأمل لمن وفق له **واما القوة فلا تزداد بالحمل**
 اذ لم يتجدد موجب لزيادتها **والا ان تنقص** في بعض النسخ **تنقص والول**
 النسب بقوله **كثيرا تنقص** على ما لا يخفى **الامقدار** في بعض النسخ **لمقدار**
 وهما متقاربان **ما يوجب** **يسير** منقوب على المصدر اي وجبه
 الجا بيا **يسير** هو بكسر العين الحمل وهو من فروع عا انه فاعل بوجبه
 ومضاف الى **الحمل الثقيل** في بعض النسخ **يسير** بالرفع على الله فاعل
 بوجبه مضافا الى **الحمل الثقيل** في بعض النسخ **لحمل النقل** والنسخ
 الثلث متقاربة وكل ترجيح منوجه فعليها بالنظر والاعتبار ونرجح
 ما ترجح عندك **فذلك غلبت احكام القوة المتوسطة** لان القوة فيهن
 لا بد وان لمحقها ضعف متاسب نقل الحمل وقال الخوفا في منب صرف
 الغذاء الى الجنين وفيه نظر **والحاجة الشديدة** لاجتماع حاجتين كما سبق
فنعظم النبض اما عند الجمهور فلا تزداد الحاجة خروج القوة الى زيادة
 الانسساط واما عند القرشي فقال **واما الحق** فهو ان زيادة الحاجة لا يمكن

ان فوج عظمها زائدا على المقدار الطبيعي الا بالوجه الذي قلناه وهو يخلط
 الروح وزيادة حجمها جدا حتى يمدد الشرايين بالعضو وذلك لا يكون في الحمل
 لان زيادة حاجة الحمل ليست لان مزاجها سخن بل لان المحسن يحتاج ان
 ينفس معها واذا كان كذلك لم يجز ان يزداد عظم نبض الحمل على النبض
 الطبيعي وفيه نظروا كذا في قول الميحي ان نبض الحمل في اول الحمل وهو الشهر
 الخامس عظم لتوفر الحرارة وكون القوة والالة لحالها ولكن ان يكون الاصل
 في اول ظهور الحمل وقد سقط لفظ الظهور في مقام بعض الاستقامة
 والا لا يقيم ظاهرا **وسرع وتواتر** الحاجة الشديدة وهي احتياجها
 الى الاستنشاق لاجل نفسها واجل ولدها فاذا كبر الجنين وتعدى المدة
 المعتدة فان القوة تضعف عن حملها والاقبال به فيصغر النبض ويضعف
 واما سرعته وتواتره فيبقا في حالها وذلك لانها قد علمت ان الطبيعة
 متى لم يمكنها ان تستعمل العظم استعملت السرعة والتواتر فيبقاء السرعة
 والتواتر في مثل هذا الوقت ليس هو لقوة الفاعل بل لاجل الضرورة
والله اعلم **الفصل السادس عشر في نبض الوجع**
الوجع غير النبض لان موجه امر مناف والمنا في مود للقوة وكل
 مود فان القوة نبض لمقاومته ودفعه عن البدن ولكونها في شغل
 شاغل عن فعل النبض بغير النبض في الوجع اما ان يكون في عضو باطن
 او في عضو ظاهر وان كان في عضو باطن فانه في اول الامر يوجب
 صغر النبض وضعفه بسبب ميل النفس والقوى كلها الى جهة الوجع
 لمقاومته ويلزم ذلك ضعفها حيث الشرايين الظاهرة وان كان

في عضو ظاهر كان الامر على ما ذكره في انه في اول الامر يوجب العظم
 السرعة **اما الشدة واما الكونه في حضوره واما الطول مده** وذلك
 من وجهين احدهما انه لو لا احد هذه الامور الثلاثة لكون الوجع ضعيفا
 وحاصلا في عضو خسيس وذا زمان يسير ومعلوم ان ذلك لا يغير النبض
 وثانيها انه اذا كان على احد هذه الوجوه بغير النبض اما الشدة فلا ان
 الوجع لما كان مغيرا كما يتبين وكما كان شديدا كان اقوى بغيره واظهر
 تاثيرا واما محل الوجع فلا انه اذا كان في عضو رئيسي كان اهتمام الطبيعة
 لمقاومته اكثر من اهتمامها بمقاومته اذا كان في عضو خسيس فيكون
 ثوران القوة وظهور فعلها في اول الامر اظهر واين لكم زمان المقاومة
 يكون اقل ما اذا كان في عضو خسيس لان العضو الرئيس لشدة الاحتمل
 استمرار المقاومة وطول زمانها واما فان العضو الرئيس محتوي
 على ارواح كثيرة فيكون تادية لرافة منه الى القلب اسرع وامكن فيكون
 بغير النبض اكثر ما اذا كان في عضو خسيس واما طول المدة فلا انه
 ينكس القوة لانها وان ازدادت اولا بالتوجه الى الدفاع لكنها لم تسفع بما
 قد فعلته وذهب قوتها باطلا وصار فضلا استضرت به لانها ما دخت
 منه غير الطلال ولما حل بالقوة من الطلال بغير النبض الى الضعف
 والجمول **والوجع اذا كان في اوله هييج القوة وحركها الى المقاومة و**
الدفاع لان القوة في ابتداء الوجع وسانها ان تنقذ لنفسها وتحاهد
 كل شئ يوذها وتدفعه عنها كما يفعل في سائر الاشياء المودية لها
 وعند ذلك يحصل للقوة زيادة بشهادة الاستقراء فان الشخص اذا

الحيوانه ص

ظهر له عدد واهتم لمقاومته ليحصل له زيادة في القوة **والهبة الحرارة**
 لما قد عرفت مكان الوجع تنير الحرارة فيزداد الحاجة ولازديادها
 يسرع النبض ولازدياد القوة بعظم والاستيفاء المحتاج اليه بالعظم و
 السرعة بسبغ عن التواتر فيكون متفاوتا في قياس الاتفاق وهذا
 بل هو فتور يعرض للقوة في فعل النبض لتوجهها الى الدفاع والمقاومة
 فيظن انه تفاوت ولا في ذلك الاختصاص بالوجع بل الواجب ان يكون الامر
 على هذا في جميع العوارض المضرة قلت القوة اذا ازدادت في نفسها
 تقوى جميع افعالها والسعور من افاة الوجع الثمر من سائر العوارض الغريبة
 ولذلك يتم القوة لمقاومته اكثر الى ما ذكرنا اشارة بقوله **فكأن النبض عظيما**
سريعا واشد تفاوتا لان الوتر يقضي بالعظم والسرعة واعتراض ان
 جميع في شقي القانون على الشيخ بانه جعل النبض في ابتداء الوجع اشد
 تفاوتا وفاصل الاطباء جعله حينئذ اشد تواترا وهذا قوله بلفظه اما
 الوجع الذي يغير النبض فهو ما كان منه شديدا لو كان في عضو شريف
 كما فعل الورم ايضا اما في الابتداء ما دام سيرا فانه جعل النبض اعظم
 وافق واسرع واشد تواترا واذا زيد الوجع واشتد حتى يضر بالهوية
 الحيوانية جعل النبض اصغر واضعف ويكون ذلك سريعا متواترا وكما
 طال لبث الوجع واذا دسدة ازدادت كل واحدة من هذه الخصال
 وقوته في النبض وفي هذا النقل نظر لان كلام جالينوس في جوامع
 الاسكندر انس يوافق ما ذكره الشيخ لانه ذكر هناك ان النبض يغير
 بسبب الوجع بحسب حالات الوجع وذلك لانه في ابتداء الوجع ما دام

سرا

يسيرا يكون النبض اعظم وافق واسرع واشد تفاوتا والسبب في ذلك ان
 كل وجع يحدث في البدن فهو بهيج حرارة وذلك لان القوة الدافعة تحرك
 لدفع الشيء الموزي ولعل السخنة التي وقعت عند ان جميع وقع فيها التواتر
 مقام التفاوت سهوا من النساخ والله اعلم بحقيقة الحال والصالح جواب
 اخر نشير اليه في نبض الاورام هذا لان الوجع في اوله واما اذا تجاوز
 عنه فاشارة اليه بقوله **فاذا بلغ الوجع الذكائية في القوة لما ذكرنا من**
الوجع وهي سكة الوجع او طول زمانه او كون محله عضوا رئيسا كالقلب
 والدماغ والكبد وقول الخو فيمكن ان يكون المراد بقوله لما ذكرنا من الوجع
 هو وجوه ذكائية الوجع التي ذكرها في موجبات الالوجاع وذلك محل
 ايضا صحيح لكنه بعيد للدلالة سياق الكلام ظاهر على ان المراد بالوجع
 هي اللثة التي صدر الفصل بها **اخذ اي النبض تننا كس اي يراجع من**
 العظم والسرعة والتفاوت **وتناقض اي فيها وذلك لما كثر الهوى**
 وناقضها باحد الوجوه اللثة **حتى يفقد العظم والسرعة لضعف**
 القوة وقد علمت مما سبق ان فقدان العظم يكون قبل فقدان السرعة
 الاحتياج العظم الى قوة اقوى مما يحتاج اليها السرعة **وتختلف اي تختلف**
 العظم والسرعة **اولا شدة التواتر حتى يخيل انه سريع لقصر الزمان**
 وليس كذلك بل لضعف القوة واما شدة التواتر لان الحاجة تزداد
 طريق فرط الالهاب ولعدم الاستيفاء بالعظم **الصغير لا يزداد ضعف**
 القوة تنطاول الوجع وعلى هذا كلما طال لبث الوجع او ازداد شدة
 ازداد ضعف القوة بل ضعف النبض وتواتره وصغره حتى يصير ودكا

ثم غلبا عما قال **م الدورية ثم الغلبة** لافراط الضعف بتكايه الوجع وقلة
 الحاجة لافراط الوجع لان الوجع المفترط مبرر فان زاد الضعف والتخلل
 على ما ذكرنا صار النبض متفاوتا وحسب ذلك الهلاك مشرفا عما قال
فان زاد ادى الى السفاوت والهلاك قال رحمه الله **الفصل**
السابع عشر في نبض الاورام اما انها من المغيرات للنبض فلان الورم مناف
 وبم مثل ما قلناه في غير الوجع للنبض وكل ورم فلا يخلو اما ان يكون محبا
 للحمي او لا يكون وعما التقديرين اما ان يكون موجبا للوجع او لا يكون فالورم
 الذي لا يوجب الحمي ولا الوجع لا يجب ان يغير نبض البدن كله فاذا كان
 مثلا في اليد اليمنى لم يجلد غير نبض اليد اليسرى وذلك لانه قد يكون معدل
 الكفة فلا يؤثر سخونة ولا برودة وتكون مع ذلك صغيرا للحم فلا يبلغ زياده حجمه
 ان يغير نبض اليد اليمنى التي ليس هو فيها لكنه يجب ان يغير نبض العضو الذي
 هو فيه ولكن بشرط ان يكون قريبا من موضع النبض فذلك العضو فانه لو كان
 مثلا على وحشي طرف العضد من جهة الكتف فان ذلك الورم لا يلزم منه تغير
 نبض تلك اليد البتة واما اذا كان قريبا من موضع النبض فلا بد من تغييره له ولو
 بتدليه او تغدي الجلد الذي فوقه بسبب زيادة الحمي الى وجهها الورم والى
 هذا القسم ليس مما يوجب تغير نبض البدن كله لم نعترض له الشيخ والى
 يوجب الحمي والوجع معا لان حكمه معلوم من حكم القسمين الباقيين الموجب
 للحمي والوجع والموجب للوجع دون الحمي وهو انه يوجب في النبض الغير
 الخاص بالوجع واما ما يوجب الحمي دون الوجع بقوله **الاورام**
معدلة للحمي فذلك لظهورها اولشرف عضوها ولما قيل ان يقول السراحيب

الورم

الورم للحمي محصورا في هذين فقد يكون الورم موجبا للحمي لكونه باطنا وان لم يكن
 عظيما ولا في عضو شريف وايضا ليس كل ورم عظيم او في عضو شريف فانه
 يوجب الحمي بل شرط في ذلك كونه حارا وبه قال الفاضل جالسوس مع بانه
 عشر النبض الكبير وكذا صاحب الكامل حيث تكلم في نبض الاورام
 وذلك لان الحرارة الغريزية الحاصلة وعنفونه الورم الحار للمغيرة للنبض
 متوفرة بخلاف الباردة كالصلابة واما انه كيف حدث الورم الحار للحمي
 اذا كان على هذه الوجوه الثلاثة فلانه اذا كان عظيما كان السخني الحاصل
 منه لا محالة كثيرا وذلك موجب لسخونه ارواح القلب او خلطه او
 جرمه فتوجب الحمي وذلك بخلاف الصغير كالبترة الصغيرة والدمل
 الصغير فان مثل هذا اذا كان في اليد اليمنى لا يغير نبض اليد اليسرى بل
 ربما لا يغير نبض هذه اليد الا اذا كان بقرب شريان كما سبق وان كان في
 عضو شريف كان ابلغ في الجواب الحمي مما اذا كان في عضو خسيس وذلك
 من وجهين احدهما ان محاماة الطبيعة عنه اكثر وكان توجهها اليه
 لمقاومة ما يؤذي به اكثر وذلك موجب لزيادة السخني وبانها ان العضو
 الشريف يكون مشتملا على ارواح اكثر فكون تادى السخونة عنها
 الى القلب اكثر وتادى اليه اذا كانت الارواح في العضو الوارم قليلا
 وان كان في عضو باطن كان وصول سخنه الى القلب اكثر واسهل
 وادوم وذلك موجب للحمي **فهي** اي الاورام المحدث للحمي **تغير النبض في**
البدن كله لانها يوجب الحمي وقد علمت انها حرارة غريبة مضرة بافعال
 الطبيعة ووجهة ذلك حركة النبض وانما اضرت بحركة النبض غير

من جملة البدن لا اى تغير انفق من انواع تغيرات النبض الكثير بل التغير
 الذى يخص الحمى وهو ان يجعل نبضه نبض الحمى من لانه لما اوجب بالحمى تغير
 نبض جميع البدن فليزمن ان يكون التغير الخاص بالحمى وهو
 الاختلاف في السرعة فلذلك قال **اعني التغير الذى يخص الحمى وسنوضحه**
في موضعه والمعنى ان التغير الذى يجب عنه هو التغير الخاص بالحمى واما التغير
 الذى يخص الحمى فليس يوجب عنه الا ان يكون ذلك موجبا للوجع فانه يجب
 عنه حينئذ تغير الوجع ايضا ويكون هو الورم الذى يوجب الحمى والوجع معا
 ولم يتعرض الشيخ له لما قلنا قال **المسحى** التغير الخاص بالحمى هو ان يكون
 طرفا الحركة اسرع من وسطها كما ذكره جالسوس في المقالة الثالثة
 عن النبض الكبير وجالسوس ذكر طرفي الانبساط فقط والواجب
 ان يقال طرفا الحركة حسب ما ذكره ابن ابي صادق في شرح لمسايل احنن
 لندرج في ذلك نبض حميات العفن وحمى يوم لانك قد عرفت ان الانبساط
 في حمى يوم اسرع من الانقباض وحمى عفن الانقباض اسرع والانبساط
 وفيه نظر قال ابن مطران في بيان الاطباء نكته العرض الخاص
 بالحميات الذى يرى جالسوس بقوله ابدا وترى العرض الخاص بالحميات
 في اوقات الفترات او يقول وتكون العرض الخاص بالحميات فيه
 معدوما كما نقوله في حميات اليوم او موجودا ظاهرا كما نقوله في حميات
 العفن ان يكون الانبساط واول الانقباض واول الانبساط واخر
 الانقباض اسرع وسائر اجزاء النبض مع انقطاعه دفعة وذلك لانه
 لا تلو الحميات كلها وان يكون الحرارة اغلب فيها من المادة او المادة

مع ص

اغلب

اغلب فيها من الحرارة او يكون كلها غلبتها للبشر لثقلها فان كانت الحرارة
 اغلب والحاجة الى التطفية اشد كما كان اخلا الانقباض واول الانبساط
 اسرع من سائر اجزاء النبض وذلك لان الطسعة تبادر الى الانبساط اغلب
 هو باردا تطفئ به حرارة القلب وان كانت المادة لغلب وكما كانت
 الحاجة الى اخراج الفضول الدخانية اسرع كان اول الانقباض واخر
 الانبساط اسرع وسائر اجزاء النبض لان الطسعة تبادر الى الانقباض
 لسفوف وترفع الفضول الدخانية وتخرجها وان كانا غلبا سائر كلتاها
 اعني المادة والحرارة عرض الامر ان جميعا منزلة ما يعرض من ذلك
 في السرسام الحار وفيه نظرا ايضا هذا هو حكم الورم الذى يوجب الحمى
 دون الوجع واما الذى يوجب الوجع دون الحمى فاشارة الله بقوله
ومنها اي ومنها الاورام **ما احدث الحمى** كالورم الحار الصغير الحجم
 الذى لا يكون في عضو شريف ولا في الباطن كالبثرة الصغيرة على اليد
 او الرجل فان مثل هذه اذا حصلت فانها لا تغير نبض جميع البدن
 لانها لم تحدث حمى وان كانت مثل هذه البثرة قريبة من شريان فانها
 تغير حركته فقط كما قلنا ولهذا قال **تغير النبض الخاص بالعضو**
الذى هو اي الورم الغير المحدث للحمى **فيه بالذات** اي بما هو ودم وربما
 غيره اي الورم المذكور النبض من سائر البدن **بالعرض** اي بما هو ودم
بل بما يوجب لانه اذا كان موجبا للوجع فانه يجب ان تغير نبض سائر
 البدن فتغير نبض اليد الاخرى وذلك لما يلزم الوجع والضعف ومن
 سوء المزاج وحينئذ يكون التغير الخاص منه ليس هو التغير الخاص

بالمحي بل التغيير الخاص بالوجع وإذا عرفت ذلك فاعلم ان تغير الورم للنبيض
 قد يكون بالذات أي وحيث أنه ورم وقد يكون بالعرض أي بعرض الجاهة المحي
 أو للوجع وقد سبقوا الآن يريدان تكلم في تغير النبيض الذي يفعله الورم
 بالذات أي وحيث أنه ورم فلهذا قال **والورم المغير للنبيض أي**
وحيث هو ورم لا وحيث هو حدث المحي أو الوجع أما ان يغير
بنوعه وأما ان يغير بوقته وأما ان يغير بمقداره وأما ان يغير
للعضو الذي هو أي الورم فيه وأما ان يغير بالعرض الذي يتبعه
ولزمه قال المحي وذلك لان السض لما اختلف في الاورام بحسب
 اختلافها في احدها الامور الخمسة اذ لو اختلفت الاورام في هذه لم يختلف
 النبيض لانه حينئذ يكون الورمان من نوع واحد بمقدار واحد في وقت
 واحد في عضو واحد باعراض متحدة وإذا كان كذلك فلا يختلف النبيض
 فيها وفيه نظر لان هذا التفسير غير مطابق للمتن لان المفهوم من
 المتن هو ان تغير الورم للنبيض يكون باحد هذه الخمسة لان اختلاف
 النبيض بحسب اختلاف احدها الخمسة حتى يصح قوله اذ لو اختلفت
 الاورام في هذه الخمسة لم يختلف النبيض والفرق بينهما هو ان
 معنى هذا الظلم هو ان هذا الاختلاف بين الورمين في احدها الخمسة
 موجب للاختلاف بين النبيضين وهو واضح فان قيل ان الورم
 قد يغير النبيض بغير هذه الوجوه الخمسة وذلك لانه قد يغير بسببه فان
 تغير الورم الصفراوي للنبيض ليس كغير الدموي قلنا ان ذلك يكون
 غير بالنوع فان الاورام متنوعة موادها **أما تغيره بنوعه**

الورم

أي

أي يكون حاراً أو بارداً **فمثل الورم الحار فانه يوجب بنوعه** أي يكون
 حاراً **فغير النبيض إلى المنشارية** أما ان كان الورم عضو عصبى فان
 المنشارية تكون لازمة لما قلناه في اسباب السض المنشارية ويكون المنشار
 فيه اشد ما اذا كان الورم في غيره من الاعضاء وذلك لقلة الرطوبة المرخنة
 في الاعضاء العصبية وان لم يكن العضو عصبياً لم يلزم المنشارية الا اذا
 نفذ شيء من مادة الورم في الشريان وكانت مختلفة في العفونة أو
 النضج فان ما يكون منها كما مل العفونة يوجب الصلابة وما يكون
 منها قليل العفونة لا يوجب ذلك ويختلف اجزاء الشريان في الصلابة
 واللين وكذلك ما كان من تلك المادة قد دخل نضجه لين النبيض وما كان
 منها باقياً على حاجته من قبله فختلف اجزاء الشريان وذلك موجب
 للمنشارية كما قلناه في اسباب المنشارية وهو ان العروق لمدة بصير صلباً
 فلم يطاوع الانبساط جملة واحدة ولا بسطاً متشابهاً لا سيما والقوة
 ضعيفة عاجزة عن ذلك بسبب لم المادة ولسوء المزاج وعند ذلك
 لختلف انبساطات العروق في الحركة والانقطاع لما في جرم العروق
 من عدم المواتاة والضعف القوة فينبسط بعضها انبساطاً صغيراً تقف
 طلباً للراحة والتمكن من البسط ثم ينسبط البعض الآخر انبساطاً عظيماً
 أو صغيراً ثم تقف لعجزها عن تتم الحركة لضعفها وعدم مواتاة العروق
 للحركة فلكون بسط العروق جزاء جزاء، وحينئذ يصير شكل العروق
 عند الاصابه مختلفاً على مثال شكل المنشار ولما لم يكن نفوذ شيء من مادة
 الورم المحلقة في العفونة والنضج في الشريان لازماً لظهور حار

تكون في عضو غير عصباني لا جرم لم يكن للمشارية لازمة لكل عضو كذلك اقول
 وكثيرا ما يحدث في الورم الحار النبض المعروف بذي القوتين والمعروف
 بذي الفتوة وذلك لحجز القوة عن الاستمرار في تحريك الشريان على الاتصال
والارتعاد والارتعاش وذلك لوجهين احدهما تمديد الشريان المتصل
 به فان حصل كسب يحصل ذلك في الورم المذكور اذا كان حصوله في
 عضو خال عن الشريان قلنا اما انه يوجد في عضو خال عن الشريان
 فهذا مستحيل وكيف تصور ذلك وهو محتاج الى الحيوية وهي لاثباته الا
 في الشريان نعم في البدن مواضع كثيرة خالية من الشريان وقد عرفنا ان
 ثم عضوا خاليا عن ذلك غير ان مثل هذه المواضع متى حصل فيها ورم
 زاحم ما تجاوزها ما فيه شريان وتحدث ما ذكرنا وبانها غلبة البس
 على الشريان وذلك لان الورم الحار حرارته تجلط طويات الشريان
 فيعاضد تمديده على تصليبه وليسور مزاجه يضعف القوة ويثقله
 بوجوب الاختلاف وتغير الحركة وذلك لا محالة لوجوب تحسب بسيط
 الشريان جملة وخصوصا وشدة الحاجة لوجوب كثر الحركة وسرعتها
 وذلك يلزمه الارتعاد والارتعاش **والسرعة والتواتر** وذلك لشدة
 الحاجة وضعف القوة عن استنفاد المحتاج اليه بالعظم **ان** اي الورم
 الحار غير النبض الى المشارية **لم يعارضه** اي الورم الحار الموجب
 لبوسة الشريان **سبب مرطب** مثل كون الورم الحار في عضو
 رطب **فتبطل المشارية وتختلف** اي وتختلف المشارية **الموجبة** هذا
 اذا كانت المشارية والموجبة مرفوعتين عما مائة بعض الشيخ وان

كانا

كانتا منصوبتين عما مائة بعض آخر فالنقد وبطلان ذلك السبب المرطب
 المشارية وتختلفها الموجبة لان رطوبة العضو يلين النبض فيقابل تصليب
 الورم الحار بالتمديد **واما الارتعاش والسرعة والتواتر فلازم له** اي
 للنبض او للورم الحار او للنبض الورم الحار **دائما** والاول اظهر من الثاني
 والثالث خير وان عرفت ذلك فاعلم ان المفهوم من قوله ان لم يعارضه
 سبب مرطب هو انه اذا لم يعرض السبب المرطب يكون المشارية واجبه
 وليس كذلك فان الورم الحار اذا لم يكن في عضو عصبى ولم ينفذ منه الى
 تجويف الشريان مادة مختلفة في العفونة او المضج لم يلزمه المشارية
 وقال السبب المفهوم من قوله منه ان الورم الحار لا يوجب المشارية
 الا اذا كان حاصلا في عضو عصبى والا فمتى كان حاصلا في عضو لحمي
 تبدلت المشارية بالموجبة للنبض المحل وفيه نظر لان المفهوم من كلام الفاضل
 جالسوس من انه عثر النبض الكبير ان الورم جميعه تحدث المشارية
 وصرح بذلك صاحب الكامل لان محل الورم لا بد وان يكون فيه
 او فيما تجاوره شريان فحصل به تمديد شريان الدوران كان المحرك
 عصبانيا حصل التمديد وجه اخر وهو ما بينهما الاتصال بالاجزاء
 اللينية لكن لما كانت الاعضاء اللحمية كالرئة والكبد والطحال الاتصال
 الثاني خفيفا فيها كان التمديد الحاصل من اورامها قليلا خفيفا بالنسبة الى
 الاول فلذلك قيل ان موجي والافقوة الحفيفة منشاري هذا نبض الورم
 الحار واما نبض الورم البارد فان كانت المادة بلغمية كان تمديدها
 محلها تمديدا قليلا لانها رطبة فتكون النبض اقل صلابة ويلزم من هذا ان

تكون اخفى منشارية وارتعاداً وارتعاشاً وقل شدة وتواتر القلة الحاجة
وان كانت للمادة سوداوية كان تديدها والحاجة للصلاية اكثر ليس المادة
والسرعة والتواتر اقل الى هذا لفظ المسمى عما ما تعلقه عن جالينوس و
صاحب الكامل وهذا لا ينافي كلام الشيخ لجواز ان يكون مراد الشيخ بقوله
مبطل المنشارية اي مبطل ظهور المنشارية نعم رايته في الجوامع ما شافى
الكلامين لانه لم يعرض الاحداث المنشارية وهو ان الورم الحار الحادث عن
الدم وهو الذي يقال له فلغموني لا يخلو اذا حدث وان تغير نبض عروق
البدن كله وذلك عندما يكون اما عظيم المقدار واما في عضو شريف جليل
الخطر وتبع ورمه حمي او تغير لا محالة نبض عروق العضو الذي هو فيه
ذلك عندما يكون الورم سيرا او يكون في عضو ليس بشريف ولا يتبع الورم
الحادث فيه حمي والورم الحار تغير النبض تغيراً عاماً وبغير اختصاصاً اما
التغير العام فان كل دم يحدث عن الدم كيف كان فهو غير النبض
تغيراً يصير به منشارياً والسبب في ذلك ما قلناه من قبل والنبض
المنشاري هو نبض صلب مختلف في عظم الانبساط سريع متواتر واما
التغير الخاص فانه يحدث اما في الحد الذي يبلغه الورم في وقت
بعد وقت واما في مقداره واما في قبل العضو الذي فيه الورم واما في
الاعراض التابعة له وكذلك المفهوم من قوله واما الارتعاد فلازم له
هول الارتعاد عن الورم الحار واجب وان عرض السبب المرطب
وليس كذلك فانه ما لم يكن النبض صلباً لم يجب ان يكون ارتعاداً لانه ذكر ان
سبب الارتعاد قوة قوية وآلة صلبة ومن ذلك الوجه ارتعاده وقال
المسي

للمسمى المفهوم منه ان المنشارية تبدل بالموجبة متى كان الورم الحار العظيم
في عضو لحمي وان الارتعاد لازم دلها سواء كان الورم في عضو لحمي او عصبني
وقد ايضا نظر لان الارتعاد في كس من الصلاية ولا شك ان الورم متى
كان في عضو لحمي كان تديده اضعف وجفاف حرارته اقل فيكون الصلاية
اقل لذلك لانه وقد وافق ما قلناه معنى وان خالفه لفظاً ويمكن ان يحل
عن نظر المسمى واما لجواز ان يكون بليل العروق بخوفه ويكون فيه صلاية
عروية بالتمدد الورمي حتى لا يقبل ما يكلفه القوة من الانبساط فيرتعد
وهو حسن وكما ان من الاسباب ما يمنع منشاريته كذلك منها ما يزيد
منشاريته ويظهرها قال المسمى هذه عبارة رديته واطن انها مع
الناسخ الاول والواجب ان يجعل بدل منع منشاريته منقص منشاريته
لانك قد علمت ان الورم المذكور سواء كان في عضو لحمي او عصبني لا بد وان
يحدث معه منشارية في النبض غير انها في العضو اللحمي اخفى فهو منقص
للمنشارية وفي العصباني اظهر فهو زائد عن المنشارية والدليل على ان
مراده بالمنع النقصان ذكره في الطرف الاخر الزيادة فكانه يقول وكما ان
من الاسباب ما منقص منشاريته فكذلك منها ما يزيد منشاريته و
يظهرها قال الفاضل جالينوس بانه عثر النبض الكبير للاعضاء
العصبانية تجعل النبض اصب واشد منشارية واصغر والاعضاء
التي تغلب عليها طبيعة العروق اي الحمائية تجعل النبض عاصداً
ذلك وضد الاشد الانقاص فيكون تقدير كلامه والاعضاء الحمائية
تجعل النبض اقل منشارية وهو الحق عما قلناه لانها تمنع المنشارية

على ما قال الشيخ وفيه نظرون لولذلك يكون مراد الشيخ بقوله منع منشاريته
أي منع ظهور منشاريته **والورم اللين** أي الكاين عن مادة رطبة **فحل**
النبض موجيًّا وذلك خمسة أوجه أحدها أن لين الورم لما يكون لفرط
رطوبته وذلك يلزمه لين النبض وثقله يلزمه اختلاف النبض واضعاف
القوة عن بسطه جملة بل شيئاً بعد شيء وذلك هو النبض الموجي وبأنها أن
المادة الرطبة ترخي العضو الذي هو محل الورم فينتفخ بذلك لقبول التمدد
وعند ذلك يقل تدبيره للشريان فكون الموجية غالبه وبالنسبة أن مثل
هذه المادة تتخرج عنها بخرة رطبة ترطب جرم العرق وتنديه وعند
ذلك يقل تدبيره ويكثر موجيته ورابعها أن القوة الحاصلة عن عفونه
مثل هذه المادة حرارة هادية لانه ومثل هذه الحرارة تكون تخفيفها لورم
الشريان تخفيفاً يسيراً ولذلك يكون الغالب عليه الموجية وخامسها
أن مثل هذه المادة يلزمها من الأعراض كثرة النوم ومحببة السكون والراحة
وكل ذلك مرطب موجب لغلبة الموجية على المنشارية **فإن كان** أي الورم
اللين والمواد ما تولد عنه من المواد **بارداً** ومنه بعض النسخ بزيادة **جداً**
جعله بطياً متفاقاً وذلك لفلة الحاجة للمادة المبردة سواء كانت
باردة جداً أو باردة جداً على ما في النسخين وإنما قولك ولأن البرد
يصلب النبض وسفوف موجيته تنبغ أن يكون المراد بالبارد جداً
ما لم يبلغ حداً الاجداد واللام يكن النبض معه موجياً كتصليبه آلة حنذومه
ظهر أن زيادة جلا زيادة **جداً والصلب** أي العدم الصلب وهو الكاين
عن مادة سوداوية **زبدية منشاريته** وذلك لاضداد ما ذكرنا ونرى أن المادة

الرطبة

الرطبة زبدية موجيته **وأما الخراج إذا جمع** أي وأما الورم إذا جمع أي
قاحت مادته حتى صار حراجاً لال الخراج اسم الدم إذا قتح **فانه**
يصرف النبض من المنشارية إلى الموجية لترطب والتلين الذي
تبعه أي يتبع الخراج إذا جمع بل الورم إذا قتح لأن ترطب المجاري وتلين
لأوعيه لما يحصلان من المدة **وزيد في الاختلاف** وذلك الوجهين
أحدهما **لثقله** وذلك لأن المادة المورمة إذا صارت مدة أبست الطبيعة من
استغلاها في التغذية وصارت غريبة عن الأعضاء لثقلها فيكون قشرها
سقلها الكثر واذينها لا يزيد جرم المادة يخلطها اظهر وبأنها لو خاوة لآلة
حنذ فلكون تأثير الثقل فيها الكثر وتخربها جملة **أعسر وأما السرعة والتفات**
فكثراً ما خفت بسكون الحرارة العارضة بسبب النضج فانه مثل
هذا الوقت يسكن غليان المادة ومقاومة الطبيعة لها وأحالتها قحاً وتندبها
للعضو وبالجملة أسباب ثوران الحرارة وقوتها ولهذا قال القراطس
بأنه الفصول في وقت تولد المدة يعرضها الوجع والحمى الكثر ما يعرضان
بعد تولدها وسببه ظاهر مما ذكرنا وذلك لأن عند تولدها يكون الحارة
طائخة لها فتشتد الحمى يغليانها ويستد الوجع لذلك ولزيادة المدد اللازم
لزيادته حجم المواد بالغليان فإذا تم تولدها ارتفع ذلك فصار الوجع والحمى اخف
قال السامري الورم البارد يجعل النبض بطياً متفاوفاً فإن كان ليناً حل
النبض موجياً وإن كان صلباً جعله منشارياً وأما إذا جمع الورم فلو افقى
وقت الجمع يحدث في النبض اختلاف وعدم نظام وذلك بسبب مجاهدة
الطبيعة للمرض والبراك هذا الاختلاف وعدم النظام إلى أن تنجو المدة

فسكر هذا الاختلاف ويهدأ لقلته تمدد الاوعية والعروق وتضعف
 القوة بسبب ما ينالها من التعب في ذلك الجهاد وتستعرض النبض للنزول
 العروق واما المنشارية التي ذكرها ههنا فما ذكرها جالسوس ولم تكن
 معضاها ههنا لان ههنا الواقع في وقت الجمع لنا هو المجاهدة بين
 الطبيعة والمرض وذلك موجب للاختلاف واما السرعة والتواتر فذلك
 معضى نوع الخط لا مقتضى الجمع والظلم في النبض الذي معضيه الجمع فقط
 اما اولانا لاننا لانسلم ان مجاهدة الطبيعة للمرض موجهة للاختلاف كوجود
 المجاهدة في كل مرض دون الاختلاف فيه واما ثانيا فلانا وان سلمنا انها
 توجب الاختلاف ولكن لانسلم انها توجب عدم الانظام واما ثالثا
 فلان قوله واما المنشارية التي ذكرها الشيخ ههنا فما ذكرها جالسوس غير
 وارد لان الشيخ لم يلتزم انه لا يذكر في شيء من المواضع الا ما ذكره جالسوس
 واما رابعا فلان قوله ولم تكن مقتضاها ههنا غير وارد ايضا لان الشيخ لم يقل
 ان الجمع مقتضى المنشارية بل قال انه يصرق النبض في المنشارية الى الموجهية
 واما خامسا فلان قوله لان الواقع ههنا في وقت الجمع لنا هو المجاهدة
 لاينا في كون النبض منشاريا وان اراد الحصر فلا بد له من حجة واما سادسا
 فلان قوله مقتضى الجمع ليس السرعة والتواتر ممنوع لان الحرارة الحاصلة من
 مجاهدة الطبيعة للمرض والحرارة المنضجة للورم موجبتان للسرعة والتواتر
واما غير اي غير الورم النبض **بحسب اوقاته** اي الاربعة التي هي ابتداء
 والزبد والانهيار والخطا فاعلم ان الورم الحار في ان ابتداءه كانت
 المنشارية قليلة لان المادة لم تكن بعدا خلت في العفونة او الضج اختلافا
 كثيرا

كثرا وكون الصلابة قليلة لقلته التمدد حسب كون حجم الورم لم يعظم
 بعد وكون القوة بعد لم تضعف ولذلك يكون الارتعاد والارتعاش قليلين
 لما كان القوة من تحريك الشريان تجملته قال صاحب الكامل الورم الحار في
 ابتداءه يكون قويا لصلابة و المنشارية وهو كلام صحيح كما قدنا وقال
 جالسوس في المقالة الثالثة عشر من النبض الكبير ان النبض في ابتداء الورم
 الحار يكون عظيما قويا سريعا متواترا كما يكون في ابتداء الوجع لان الورم
 ايضا لما حدث ما حدثه من ذلك بسبب الوجع ميل ينبغي ان يكون مراده
 با ابتداء الورم اول حدوثه لا وقت ابتداءه اما الاول فلو جهن احدها
 ان جالسوس ابتداء الورم با ابتداء الوجع والمراد با ابتداء الوجع اول
 حدوثه لا وقت ابتداءه لان الاوقات الاربعة لنا يكون للمرض لا
 للاوجاع ولهذا قال الشيخ الوجع اذا كان في اوله اي اول حدوثه ولم
 يقل اذا كان في ابتداءه وبانها ان اول حدوث الورم يوجب ما ذكرنا
 اما الورم فيسبب مفاجاة الضار للطبيعة ولشتمها لدفعه ومقاومته
 فتكون القوة في هذه الجهة ثابرة وفعالها ظاهرة واللة لم يحصل لها
 بعد ما يمدد هاما قليلا قويا بحيث انه يمنعها عن كمال الانسلاط والداعي
 موجود وهو حرق المادة المنصبة الى العضو ومقاومة الطبيعة لها واذا
 كان كذلك كان النبض عظيما وهذا بعينه هو علة قوته واما السرعة و
 التواتر فوجود الداعي الى الاستساق كما قلنا واما الثاني فلان بعد اول
 الحدوث وان كان في وقت الابتداء فلا بد من نقصان عظم النبض وقوته
 والام حدث الارتعاد والارتعاش ولما كان هذا حكم اول حدوث

شبهه ص

الورد الحكم وقت الابتداء للورد وكان حكم اول حدوثه معلوماً من حكم اول
 حدوث الوجع الاجرم لم يغرض الشيخ له وهذا سقط اعتراض ابن جميع
 في نفع القانون على الشيخ وان جالسوس ذكر حكم وقت الابتداء
 للورد الحار ولم يذكر الشيخ حكمه ولذلك ينبغي ان يزا فيه ما ذكره جالسوس
 حتى يصير قول الشيخ بعد الزيادة هكذا وما يغرض بحسب اوقاته فانه
 ما دام الورد الحار في ابتدائه كان النبض اعظم واقوى واسرع واشد تواتراً
 واذا صار في التزايد كانت المنشارية وسائر ما ذكرنا الى التزايد ولعله
 قد سقط من الباب لسهواً فوق الاصل او النفل وانما سقط اعتراضه
 به لان ما ذكره جالسوس ليس حكم وقت الابتداء ليلزم الشيخ اتيانه
 به بل هو حكم وقت الحدوث ولكونه معلوماً من وقت حدوث الوجع
 لم يأت به وانما وقع ابن جميع في هذا لانه ظن بعض الظن ان ما
 ذكره جالسوس هو حكم وقت الابتداء وكذا ظن المصحح لانه نقل كلام
 جالسوس وزاد عليه ما ذكره صاحب الكامل نظامه انها حكم وقت
 الابتداء وليس كذلك لان قول صاحب الكامل هو حكم وقت الابتداء
 وقول جالسوس هو حكم وقت الحدوث فاعرفه فانه منزلة قدم بقى
 الكلام في ان الشيخ لم يذكر حكم وقت الابتداء كما ذكرنا واثبت به ان
 السبب فيه انه لما كان تابعاً لجالسوس ولم يكن في كلامه ذلك لم
 يذكره واما جالسوس فيشبه ان يكون انما لم يذكره ههنا لانه ذكره في
 موضع آخر والله اعلم بحقيقته الحال وما ذكرناه يظهر الجواب عن
 لابن جميع عما اشرنا اليه لاننا لم نذكر الشيخ حكم وقت الابتداء

لان

لان حال وقت الابتداء اما ان يكون مثل حال اول الحدوث او اما ان
 كان فحكمه معلوم من حكم اول حدوث الوجع وان لم يكن فلا بد ان يكون
 في التزايد وقد ذكر حكمه لانا نقول ان زاد بوقت الابتداء بعض وقته
 فلا يكون حكم جميع وقت الابتداء معلوماً من حكم اول حدوث الوجع
 وان زاد به جميع وقت الابتداء فلا يلزم من نفيه ان يكون في التزايد
 لجواز ان يكون في البعض من وقت الابتداء الذي لا يكون حاله حال اول
 الحدوث وهو ظاهر واعلم ان في هذا القول نظر لاننا لا نسلم ان جالسوس
 شبهه ابتداء الورد با ابتداء الوجع بل شبهه نبض ابتداء الورد بنبض
 ابتداء الوجع سلمنا انه شبهه با ابتداء الوجع ولكن لا نسلم ان المراد
 با ابتداء الوجع اول حدوثه واما قول الشيخ الوجع اذا كان في اول
 فلا يدل على ان المراد بآوله اول الحدوث لجواز ان يكون المراد به اول مراتب
 الوجع لان سياق كلامه في فصل نبض الاوجاع ثلث مراتب اول
 ووسط واخر لانه قال في اوله هيج القوة الى اخره ثم قال فاذا بلغ الوجع
 النكابة فلا فليداهم قال فان زاد ما دى الى السعوت والهلاك وان سلمنا ان
 مرادة ذلك لئلا نسلم ان مراد جالسوس با ابتداء الوجع اول حدوثه واما
 ان الاوقات تكون للمراض في الاعراض كالاوجاع فانه من المحتمل
 ان يكون لها اربعة اوقات وان كانت متتابعة الغير واما ان اول
 حدوث الورد يوجب ما ذكرنا الى اخره فظاهر لانه لا بد ان المراد بالابتداء
 اول الحدوث قوله واما الثاني فلان بعد اول الحدوث وان كان في وقت
 الابتداء فلا بد من نقصان عظم النبض الى اخره ممنوع لانه مبني على حمل

لا تبدأ على أول حدوث ممنوع لا بدله وبيان وان سلمنا انه نفى ولكن
لا نسلم ان نقصانه يكون ظاهرا قوله واللم يحصل الاربعاء ممنوع لان سب
الاربعاء وهو تدبير الشريان المتصل به وطول حدوثه موجود سلمنا صحة
جميع ما ذكر الى ههنا ولكن قوله وكان حكم اول حدوثه معلوماً وطول حدوث
الوجع تحكم محض لان الشيخ لم يقل في هذا الكتاب حكمه حكمه ولم ينقل عن
جالسوس شيئا فكيف يصير حكمه معلوماً في هذا الكتاب فليست قوله وبهذا
سقط اعتراض ابن تيمية لا سيما في العلم المذكور والحق في جواب اعتراضه
ان يقال ان الشيخ لما قال اولا فمثل الورم الحار فانه وجب بنوعه تغير النبض
الى المنشارية الى اخره لم يذكر نبض الورم البارد والصلب قال ههنا فانه
ما دام الورم الحار في التبدل كانت المنشارية وسائر ما ذكرنا الى التبدل
من المنشارية والاربعاء والسرعة والتواتر التي ذكرها في قوله فمثل الورم
قوله سائر ما ذكرنا الى التبدل علم ان ما ذكره في قوله فمثل الورم الحار الى اخره
هو نبض ابتدئ وكذا ما ذكره في اللين والبارد والصلب وما نبض في يده
لا ورام فلم يذكره اما لانه لا يخلف النبض عن الابتداء فيها في التبدل ولا لانه
يعلم في قياس نبض يتبدل الاورام الحارة الى نبض ابتدئ لانه اذا علم هذا
علم منه ذلك هذا ما عندنا في حقيق الظلم عما هذا المقام **فانه ما دام**
الورم الحار في التبدل كانت المنشارية وسائر ما ذكرنا الى التبدل اي من الصلابة
والاربعاء والاربعاء والسرعة والتواتر **الى التبدل** اما يزيد المنشارية
فلحصول الاختلاف في المادة حسنة وما يزيد الصلابة فلزيادة تمدد
الشريان بزيادة حجم الورم واما يزيد الاربعاء والاربعاء فلجل الضعف

والوجع

والوجع المشغل للطبيعة عن تحريك الشريان لملته واليه اشار بقوله **و**
يزداد ايا الصلاة للتمدد الزايد ومن الاربعاء للوجع واما يزيد السرعة
والتواتر فلنفوات العظم بسبب الضعف وعدم استنفار المحتاج اليه
به **واذا قارب المنتهى زادت الاعراض كلها** لزيادة المرض **الما تبتع**
القوة فانه ومن بعض النسخ **فانها** والاولك اولى لان الثاني يحتاج الى تأويل
وهو ان يكون المراد بما تتبع القوة الاعراض التي تتبع القوة لا الشيء الذي تتبعها
يضعف في النبض لدوام المضعف وشدة فلذلك يجب ان نفى العظم
والسرعة ويزداد التواتر وقوى الشيخ **في زداد التواتر والسرعة** انما يصح
ان لم ذلك الورم عظيما مضعفا فان القوة اذا ضعفت لم تكن سرعته وهذا
هو في ابتداء المنتهى **ان طال** اي المنتهى وجاوز ابتداءه وفي بعض النسخ
طالت اي مدة المنتهى والاول هو الصواب اذ لا قرينة تدل على رجوع
الضمير الذي في طالت الى المدة بخلاف القرينة الدالة على رجوع الضمير الى
الذي في طال الى المنتهى لان قوله ثم ان طال بعد قوله واذا قارب المنتهى
قرينة في كون فاعل طال هو المنتهى اللهم الا ان يقال مع المنتهى مدته
فكون الضمير راجعا الى المنتهى باعتبار معناه وفيه تعسف **طالت السرعة**
لسقوط القوة بسبب دوام المضعف **وعاد** اي النبض **ملياً** لما مر غير
مرة واما الخطا فقد علمت ان مال كل ورم اما الى جمع ونضج و
اما الى تحليل واما الى الصلابة فان جمع وقاح تبدلت المنشارية بالموجعية
عما ما عرفت وان تحلل وهو افضلها اشتغلت القوة وقويت وظهر
افعالها وان اكل امرها الى الصلابة فان النبض يرقق ويصلب والله

في

اشار بقوله فاذا الخط فتملك او انجز قوى النبض بما وضع عن القوة من
 الثقل وخف ارتعاده بما تنقص من الوجود الممدد هذا حكم بغير الورم
 للنبض بحسب اوقاته واما من جهة مقداره فان العظم يوجب ان
 تكون هذه الاحوال اعظم وازيد والصغر يوجب ان يكون اقل واصغر
 وهو ظاهر غني عن الشرح واما من جهة عضوه اي العضو الذي فيه الورم
 فان الاعضاء العصبانية وهي التي الغالب عليها الاعصاب توجب
 زيادة صلاحية النبض ومنشأ رتته لوجود زيادة التمدد فيها والعرقية و
 هي الاعضاء اللحمية التي يكون الغالب عليها العروق توجب زيادة عظم
 وثقل اختلاف الاستيما ان كان الغالب فيها هو الشرايين وفي بعض
 النسخ الشريانات والمعنى واحد الاعضاء العرقية منها ما الغالب
 عليها العروق الضارب التي هي الشرايين كل في الطحال والرئة وفي
 هذه يصير النبض عظيمًا شديد الاختلاف بل انظام اما العظم فلن يراه
 المادة الموزمة في جرم الشريان ولوجود اسبابه وهي شدة الحاجة
 بسب حرارة المادة وحرارة العضو وقوة القوة فانها في مبادئ
 هذه الامور لم يكن عاجز عن بسط الشريان واما الاختلاف و
 عدم النظام فلحصول المتقلبات في نفس العضو المتحرك والاجل المقاومة
 ومنها ما الغالب عليها العروق الغير الضارب التي هي الاوردة
 منزلة الكبد وهذه تكون هذه الاحوال في النبض اقل ولاست هذا
 العظم الاما است القوة اي الاما دام بسبب القوة لانك قد عرفت
 ان ملال الامر في اجاب العظم هو القوة فهي كانت قوية كانت قادرة

على

على اجاب العظم ومنى كانت ضعيفة لم تقدر عليه والى القوة ضعف
 ضرورة معجز عن كمال بسط الشريان وحسن الاستيعاب العظم وال
 الاستيعاب الاما است القوة والاعضاء الرطبة اللينة تجعله اي
 النبض موجبًا للدماغ والرئة وذلك بسبب رطوبة العضو المرخه
 المملية للشريان اما اذا كان الورم في مثل الدماغ فسبب ترطب
 الاعضاء التي غشيت الشريان واما اذا كان في مثل الرئة فسبب
 ترطب الشريان نفسه بسبب اتصاله بالشرايين الآتية الى الرئة و
 اذا عرفت ذلك فاعلم ان لكل ورم حاصل في عضو مخصوص نبضًا
 خاصًا فلنذكر ذلك على سبيل التفصيل حسب ما ذكره الفاضل
 جالسوس في المقالة المذكورة ونذكر ايضا مع ذلك نبض امراض اخرى
 وينتدى اولا بامراض الدماغ ثم ينزل الى ما دونه فنقول اما السرطان
 فان النبض فيه يكون صلبًا صغيرًا سريعًا متواترًا اما صلاحية فلقوة
 التمديد الحاصل فيه لانه ورم في عضو عصبي ولذلك كانت المنشارية
 ظاهرة فيه واما صغره فلاجل صلاحية المانة ومن كمال الانبساط
 وضعف القوة فيه لا شغلا لها وشدة اهتمامها بمقاومة العلة لكونها
 في عضو شريف ولما السرعة والتواتر فلهذا الحاجة بسبب
 حرارة المادة الموزمة لوصولها الى جهة القلب قال صاحب الكامل
 وربما كان الانبساط في بعض الاوقات اسرع وفي الانقباض وربما
 كان بالعكس قال والسبب في ذلك انه اذا كانت في هذا المرض
 قوية جدا كان الانبساط اسرع لشدة الحاجة الى دخول الهواء البارد

ويكون الانقباض ابطأ لكون مكث الهواء البارد في القلب اكثر منى كان الخلط
 العفن كثيرا كان الانقباض اسرع والانبساط ابطأ لسبب الحاجة الى دفع
 البخار الداخلي واخراجه عن القلب واما النسيان الذي هو السرسام
 البارد فالنبض فيه يكون ضعيفا بطيئا متفاوتا موجيا وربما وقع فيه الواقع
 في الوسط اما ضعفه فلكثرة المادة الرطبة الغامرة للقوة واما البطء
 والتفاوت فلقلة الحاجة فان المادة وان كانت غضة غير اهابا في
 الاصل بارده رطبة فكون عفونتها قليلة وحرارتها هادية واما
 موجيته فلكثرة الرطوبة وضعف القوة عن تحريك جملة اجزاء العرق
 دفعة واحدة بل تحريك جزاء بعد جزاء كما عرفت واما وقوع الواقع
 في الوسط فقد عرفت كفته وقوعه وذكرنا الفاضل جالسوس ان
 ربما وقع في نبض هذه العلة النبض المعروف بالمطرق في ذلك
 اذا ضعفت القوة وكثرت المادة واشتد تدبيرها للاغشية فصلب
 الشريان وحشد فجزع القوة عن تحريك الشريان كما واجبه ويقع
 النبض المذكور كما ما بان مما تقدم قال صاحب الكامل والنبض يكون
 في مثل هذه العلة عظيما وهذا وان كان حقا غير انه يكون في اولها
 لان القوة في مبادئ هذه العلة تكون قوية لان الآفة لم يملك بعد والاد
 لينة سبب رطوبة المادة والحاجة حاصلة بسبب عفونة المادة المورمة
 واما السبات وهو النوم المفراط فالنبض يكون في اوله عظيما لان القوة
 فيه بعد قوة والحرارة متوفرة والآلة لينة لم اذا طال زمانه صار النبض صغيرا
 ضعيفا بطيئا متفاوتا اما الصغير فالنهار القوة بالمادة المنقومة واما

الضعف

الضعف فلذلك ايضا واما البطء والتفاوت فلقلة الحاجة وربما وقع فيه الواقع
 الوسط الاجتماع الاخضر عند القلب وغفلة الطبيعة عن دفعها وقتها
 في غير وقتها واما السبات السهرى فان المادة لما كانت مركبة من صفراء
 وبلغ صار النبض فيه مركبا من نبض العلتين المذكورتين ويكون سرعته وبطؤه
 بحسب غلبه احد المادتين واما الجود فان النبض يكون فيه على مثل
 ما يكون في السبات الا انه يخالف في امرين احدهما ان القوة ههنا اقوى
 من السبات لقلة المادة الغامرة لها ههنا واما ان الصلابة ههنا
 اظهر ليس بالمادة وبردها قال ارحمك الله ويكون ملبس العرق في هذه
 العلة خاصة اسخن من سائر البدن قال جالسوس وليس هذا بدارم بل هو
 الكثر في الوجود اقول والسبب ههنا احتباس في الاخيرة الدخانية
 في هذه العلة في القلب وان دفعها في شرايين البدن واستتلاء البرد
 على باقي الاعضاء واما الصرع والسكنه فان النبض في ابتداء حدوثها
 يكون ممتدا فقط وذلك لتمدد اغشية الدماغ بكثرة الخلط فاذا طال
 زمان حدوثها وضعفت القوة صار النبض متواترا ثم دو ديام مليا
 واما الشيخ فان النبض فيه يكون ممتدا على ما ذكره الفاضل جالسوس
 في مانه عشر النبض الكبر شبيها بالمصران اذا ممدد من الجانبين فكون
 حركته مختلفة الى فوق والى اسفل بمنزلة الوتر ولا يجتر فيه باسقاط
 وانقباض على ما جرت به العادة بل كانه يثب وثباتا الى فوق ثم يحد
 الى اسفل قال صاحب الكامل هذا اذا كان تمديد الشريان ممددا متساويا
 والا فمتى كان التمديد مخلقا معني انه يكون بعض اجزائه اسنودا

وفي بعض فترات النبض يكون منشوريا وهذا حق واما نبض التمرد فانه شبه نبض
 الشنج غير ان ظهور الوتر به في التمرد اكثر واما نبض الاسترخاء فلكون صغير
 ضعيفا بطيئا متفاديا اما الصغر فلضعف القوة بسبب استيلاء الرطوبة
 عليها ولقلة الحاجة وصلابة الآلة بسبب تدهورها واما البطور و
 التفاوت فلقلة الحاجة لبرودة المادة قال جالسوس واذا طال
 زمان هذه العلة فانه يقع في النبض والفترة وهو ان يقع سكوت حيث
 يتوقع حركة وذلك لضعف القوة وقلة الحاجة واما الفالج فان النبض
 فيه في الجانب العليل يشبه بالنبض في الاسترخاء واللسنج في الكلاب
 الثالث من القانون ويكون الاختلاف الحاصل فيه بالانظام وهذا الناصح
 اذا تمكن السبب واستقر والا فلا يكون غير منظم واما نبض الجانب
 الصحيح فانه يكون سريعاً متواتراً وذلك لسدة الحاجة لتوفر الحركه
 واما الخناق فانه لما كان وربما في عضلات الحنجرة والنفخ
 الغالب عليه الاجزاء اللحمية صار النبض فيه مختلفاً متى كان الورم
 في العضلات فان النبض يكون صغيراً ضعيفاً صلباً منشورياً غير انه
 يكون سريعاً متواتراً اما الصغر فلتمديد الآلة فلا يمكن القوة من
 بسط الآلة الشريان عما ينبغي ولضعف القوة عن ذلك ايضا
 واما الضيق فلما ذكرنا واما المنشورية فللجل التمدد عما علم واما
 السرعة والتواتر فللجل سدة الحاجة ومتى كان الورم في الاجزاء
 اللحمية كانت الموجية عالية وترتب عما ذكر ان العظم في
 هذا النوع اظهر ما في النوع الاول غير انه يجب ان تعلم ان المنشورية

كلما

كلما كانت في هذا النوع اظهر وكذلك الصلابه اندرت مشج سجدت
 لان الورم اذا قوى تادى الى الاعصاب ثم الى الدماغ فحدث شج
 للمشاركة التي من الحيز العصبي ومن العضلة وبين الدماغ ومتى كانت
 الموجية فيه اظهر اندرت بذات الرئة لا الخدر المادة منها الى
 ما تجاوزها من الاعضاء اللحمية ثم قال ويختص النبض في اخر هذه
 العلة بامر ين احدها وقوع ذوالفترة وبانها متفاوت واما
 الربو فان النبض فيه يكون مختلفاً غير منظم على ما ذكره الفاضل
 جالسوس فان الخلط المودى اذا اثقل الرئة وضغطها فان الطبع
 تقاومه مقاومة شديدة للاحتياج الى حركة الرئة لاجل ترويح القلب
 ودفع انخرفته الداخلية ولاجل هذا يكون مختلفاً ولاشك ان السبب
 في مباديه غير مستقر فيكون غير منظم واذ تمكن القلب والنفخ
 صار النبض صغيراً ضعيفاً لضعف القوة عن مقاومة الآفة فاذا قوى
 الآفة اكثر من ذلك صار النبض متفادياً والجلود الحارة فان قوى الكثر من
 ذلك صار غليظاً واما ذات الرئة فان النبض يكون شبيهاً اصحاب
 النسيان في العظم والموجية اما عظيمة فيكون خاصة باول العلة
 وذلك لان العلة لم تضعف بعد والداعي موجود لعفونه المانة وقربها
 من القلب والآلة لينة واما الموجية فلرطوبة المادة ولين الآلة قال
 جالسوس في المقالة المذكورة وربما حصل فيه ذوالقرعتين وربما حصل
 فيه حركة في وقت السكون وسكون في وقت الحركة قال وذلك لان
 الآلة ههنا لينة والمادة الموجية لليلة رطبة وهو البليغ لانه قد علم

فيها

ان ذات الرئة قلما تحدث عن مادة صفراوية وما ذكرنا لان يكون معه
صلابة لان التصلب والتمدد والحفف انما يكون في المادة الصفراوية
لا في البلغم ولما كانت الفضلة الصفراوية لا تؤذي الرئة ولا تؤذيها الا
نادرا صار وقوع ذى القرعين في المرض المذكور نادرا قال صاحب الكامل
والعلة في ذلك ان الورم عندما يعظم ويبدد جرم الرئة تمديدا قويا يمتد
الغشاء المغشي لها حتى يمتد الى الشريان وتحدث فيه صلابة ظاهرة
شديدة وعند ذلك يحصل النبض المذكور واما حصول الحركة في وقت السكون
والسكون في وقت الحركة فاعلم ان وقوع هذا النبض في المرض المذكور انما
يكون عند تلكه قال صاحب الكامل وذلك لان هذه العلة لما كانت
قريبة من القلب صارت الطبيعة تجاهد مجاهدة شديدة فان
فقرت الطبيعة للمرض حصل نبضة زائدة فيما بين نبضين او بلب
نبضات او اكثر من ذلك وان قهر المرض للقوة عجزت الطبيعة وكلت
عن الحركة فصعدت نبضة فيما بين نبضين او بلب نبضات او اكثر
وذلك فهذا معنى قول جالينوس واما وقوع السرعة في التواتر في الغالب
فلا تله لا شك ان العلة في اخرها تضعف القوة عن استعمال
العظم وفي الورم عفونه وهو قريب من القلب فتعمل السرعة في
جذب ما يحتاج اليه من الهواء البارد واما التواتر والفاوت
فقال جالينوس ان العلة المذكورة عند تلكه تنبعا حمية لغزب
الآفة من القلب لكن يعرض معها سببات مفردة بسبب مشاركة
الدماغ للرئة ومنها سببه لها فتؤدي اليه شئ متوفر في آخرتها

الرطبة

الرطبة فاي هذين العرضين غلب واحد ما يناسبه من النقص فان كانت
الحمية غلب وجدت السرعة والتواتر وان كان السبات غلب وجد البطء
والفاوت واما السيل والنقص فيه يكون دقتا ضربا ثابتا في ذلك على
حالة واحدة غير انه يكون مع ذلك سريعا متواترا متفاوتا في دوام غلب
هم سقط القوة بغته اما الدقة فلا سبيل الجفاف عما حرم العرق وكذلك
الصلابة لان الصلابة ما تثبت في الورم والحمية واما السرعة فلو جدد الحاجة بسبب
وجدان الحمي لغزب الآفة من القلب والتواتر بعد ذلك لوجود الحاجة وضعف
القوة عن استعمال ذلك لم اذا ضعفت القوة فطعت ما ذكرناه بعد ذلك واما
السرعة وهو جمع المدة في فضاء الصدر فنبضه شبيه بنبض الورم اذا قاح الا
انه لهما يكون مختلفا اختلافا غير منظم اما الاختلاف فلقرب الآفة من
القلب فتشد مجاهدة الطبيعة لها واما انه غير منظم فلان الطبعه
لا تترك السبب شت وتقر حتى يوجب النظام وذلك لقوة اهتمامها
بالمحاربة عن القلب واما ذات الجنب فاي النبض فيها يكون سريعا
متواترا منشائيا اما الصغر فلان صلابة العرق بسبب التمدد الشاعذ
في الانسباط المحتاج اليه في وجود العظم واما السرعة والتواتر فوجود
الحاجة وان هذا المرض لما كانت الحمي عرضا لازما له ولم يترك للطبعه
استعمال العظم لما ذكرنا استعملت السرعة والتواتر عوضا عنه واما
المنشائية فلقوة التمدد ووجود الصلابة قال جالينوس في المقالة المذكورة
غير ان السرعة والتواتر يختلفان في هذا المرض فانه متى كانت المادة
الموجبة له مادة صفراوية كان ذلك قويا جدا ومتى كانت المادة

صغيرا

دعوى كانت السرعة والتواتر دون ذلك واما الشوصة فان النبض فيها يكون
قريبا من نبض ذات الجنب واما الالام المعلقة فان ما كان منها خاصا
بنم المعدة فانه تغير النبض تغيرات مختلفة وذلك لانه متى كان سبب ذلك
ورما حارا حاصل في المعدة فانه جعل النبض شبيها به اذ كان حاصل في
عضو عصبي غير ان الذي يخصه الضعف والمنشارية والتواتر ثم الدودية
اما الضعف فبسبب ضعف القوة عن هضم الغذاء عما ينبغي واما
للمنشارية فبسبب التمدد العارض للعرق لعصبية العضو المذكور واما التواتر
فلاجل الحاجة وضعف القوة عن استعمال العظم والسرعة واما الدودية
فضعف القوة آخر الامر وذلك لشرف هذا العضو فلا تحتل القوة مقاومتها
ومتى كان الدم باردا كان النبض صلبا ضعيفا بطيا متغافا لما ذكرناه و
متى كان سبب ذلك تواتر في او غشيان او شاول غذاء ردي او خلطا
لذا ما نصبت الى فم المعدة فانه تغير النبض بحسب ذلك واما الاستسقا
والحمى فانه جعل النبض موجبا وذلك لاستيلاء الرطوبة على البدن وعند
ذلك فانها تبلى الاعضاء الصلبة واللينه وحصل ذلك واما الزقي فانه جعل
النبض صغيرا متواترا صلبا اما الصغير فلو جوه اربعة احدها ضعف القوة
عن سبط الثريان في الاقطار الثلاثة سبب ثقل المادة لها وبانها
لبرد العروق وخمود الحرارة الغريزية بسبب استيلاء المادة عليها
وبالنسبة لتمدد المجارى والاعوية بسبب تمدد المادة لها ورايجها لثقل
ما فيها من الاعضاء بسبب ضعف الكبد عن توليد المادة الغداسية
عما ينبغي واما التواتر فلغوات العظم في جذب ما هو محتاج اليه

واما

واما الصلابة فبسبب تمدد المادة للاوعية والمجارى ولما الطيلي فانه
يجعل النبض طويلا سرعاً متواترا واما الطول فعال جالسوسر المقام
المذكورة لخفة ما يعلو العروق وهو الجوهر الرخو وهذا القدر يصلح ان يكون
علة لظهور الشهيق وافراطه عما ذكرناه والحق في ذلك ان ثقل ان
الريح لا شك انها مستولية على البدن في هذا المرض ولما كانت كذلك صارت
تقاوم العروق من الجأ نبض وتقلده يمنع عليه الحركة في العرض منقص
عرضه والسهوق والجوهر الرخو الممدد لا بد وان يعاوقه وبما نعه في
ذلك وعند ذلك يزداد حركته في الطول واما السرعة والتواتر فلو
العظم في جذب ما هو محتاج اليه واما اليرقان الخالي من الحمى فانه
يجعل النبض صغيرا صلبا متواترا معتدلا في السرعة والقوة اما الصغير
فصلابة الآلة بسبب سبب المادة واما الصلابة فلذلك ايضا واما التواتر
ولحرارة المادة واما الاعتدال في السرعة فخلقوه من الحمى واما الاعتدال
في القوة فلان المادة وان كانت كثرة غير انها لطيفة القوام فبالنظر الى
الاول تكون القوة ضعيفة وبالنظر الى الثاني يكون القوة قوية ولذلك
فلنا ان القوة في مثل هذه الصورة تكون معتدلة واما الجذام فان النبض
فيه يكون صغيرا ضعيفا بطيا متغافا واما الصغير فلو جهن لجرها
لضغط مادته وثقلها فانها بذلك تمنع القوة عن كل الانبساط وبانها
صلابة الآلة لسبب المادة فلا تواتر الانبساط عما ينبغي واما الضعف
فلما ذكرناه واما البطء والفاوت فلبرد المادة وعدم عفونتها واما
البرص فانه جعل النبض عرضيا لينا بطيا اما العرض فلرطوبة البلم المستوي

على البدن واما اللين فكل ذلك ايضا واما البطو فليورد المادة فهذا خلاصه
ما ذكره الفاضل جالينوس في النبض الخاص بالامراض ونحن نقبس عليه ما
تنا سببه من الامراض قال الميحي واما اختلاف الورم وجمه جوهر
محله فهو انه متى كان لينا رطبا جعله موجيا كاللماغ والركه و متى كان
عصيا فانه لجعله صلبا منشاريا وذلك لان الاعضاء اللينة الرطبة تمدد
تدرا سهلا فلا يحصل للشران معها من التمدد ما يحصل له من الاعضاء
العصبيه كاللماغ مثلا فانه للينه ورطوبه مزاجه رطب الاعضاء
المتصلة بغشاء الشريان واما الركه فله رطب الشريان نفسه المتصل
بها ثم تسري الرطوبة منه الى الشريان المحسوس قال والذي ينبغي ان
يفهم من هذا ان الورم جميعه سواء كان خلاصا في عضوين او في عضو
صلب فان النبض فيه يكون منشاريا غير ان ذلك منه يكون ظاهرا في
الاعضاء العصبيه وخفيا فيما قبل ذلك وفيه نظر **واما غير الورم النبض**
بواسطة العرض اي الذي تتبعه ويلزمه فاعلم اولان الاعراض التابعة
للورم قد يكون تابعة بسبب فعل ذلك العضو وذلك كما يتبع ورم الركه
لخناق لبطان منفعه الركه في السفس فيكون النبض خنقا كما قال
فمثل ان ورم الركه لجعل النبض خنقا او سبب فعل ذلك للنبض
العضو وذلك كما يتبع ورم الكبد عدم اغتذاء الاعضاء لعدم الغذاء
لضعف الكبد بسبب الورم عن احواله الغذاء عما ما ينبغي فيكون النبض
ذبوليا كما قال **ورم الكبد ذبوليا** وكما يتبع ورم الكلى عسر البول
فكون النبض خصريا كما قال **ورم الكلى خصريا** اي شبيها بنبض

٢٢٢
وما احتسب بوله لاقتضاء ورم الكلية ذلك وفي بعض النسخ **حصويا** اي
شبيها بنبض صاحب الحصاة لا شرا كما في اكثر الاعراض كالملعول
احتباس البول والوجع والقروح او بسبب طبيعة عضو ذلك كما
يتبع ورم في المعدة والحجاب الشني لانها عصبية والورم فيها وجب
تشجا او اعراضا قريبة منه او بسبب شدة حس ذلك العضو وذلك
كما يتبع ورمها ايضا الغشي لشدة حسها الموحية لقوة الوجع فلذلك
يكون النبض في ورمها شجيا او غشيا كما قال **ورم العنق**
الحس بالمعدة والحجاب شجيا غشيا فان قيل هذا الغشيل
وقد مر قلنا لم يصر النبض ذبوليا لكون الورم في الكبد من غير واسطة
بل بواسطة ما يتبع الورم من سوء الدم بخلاف اللين الذي حصل
في ورم الركه فانه حصل من نفس العضو والاختناق بسبب امتناع
النفس الذي يتبع الورم امر خارج عن العضو فالمراد بالغير بالعضو
هو ان يكون الغير من العضو بسبب امر في نفس العضو بسبب امر
خارج عنه فان دفع الاشكال قال **رحمه الله الفصل**
العام من عشر في احكام نبض العوارض النفسانية وفي بعض
النسخ **في احكام النبض من قبل العوارض النفسانية** والاول اكثر
واظهر فنقول وقد عرفت ان العوارض النفسانية انفعالات
تعرض للروح الحيواني لامور واردة على القوى النفسانية والمعد
هو القوة الحيوانية ثم انها بعد ذلك تختلف تارة بالنوع مثل ان
الغم يتردد والغضب سخر ونارة بالاكل والاكثر مثل ان الغضب

سخن أكثر مما سخن الفرح والغم يبرد أقل مما يبرد الغزع وكل واحد من
هذه تارة يكون قويا واخرى يكون ضعيفا وذلك لا محذور لكنه احدها قوة
ما يوجبها وضعفه وبانها ضعف القوة الحيوانية الذاتية عن البدن
وقوتها وبانها احتياؤها وكثرة استعمالها ومقابل ذلك فان من اختار
الوقوع في المخاطر والمحاربات ومزج نفسه عما عارض
في العوارض والزم نفسه عما الصبر عليه فانه لا يؤثر فيه كثرته
واذا كان وروده على النفس دفعة وغير تقدم ما رسته وعلمت ان
ان هذه العوارض تنفع بها في حفظ الصحة وازالة المرض فان
الفرح المعتدل وحصول المراد وبلوغ الآمال يقوى القوة وينعشها
ويقوى افعال القوى كلها ويبطئ بالهضم ويخصب البدن و
يقصر في الامراض بل يرتبها زوالها ولذلك صار ركوب الاسفار لا سيما
المكسبة والاحوال المفتوحة نافعة من الامراض المزمنة والغضب
المعتدل نافع لمن كان بارد المزاج قليل الرياضة بلغمي المواد والغم
ينفع به في شغل البدن وتهذيبه وانها كانه ليس نعم شيء مقامه
في هزئ البدن وتنقيصه وهذه امور قد عرفتها وفهمتها من قبل
غير ان الذي ظهر لنا ما ذكرنا وخلص عندنا ما قدرنا ان نأثير هذه
الامور بالحوال العلب اشد من نأثيرها بالحوال باقية الاعضاء لان
ارواحها هي القابلة وقواه هي المعقة لقبولها فلذلك يجب علينا ان
نوضح ونبسط القول في كيفية نأثيرها في التبصر في القول **اما الغضب**
فانه لما يثير من القوة ويبسط الروح دفعة لتوجه الارواح

والقوى

الحيوانية والحرارة الغريزية دفعة الى ظاهر البدن للمقاومة والدفاع
فجعل النفس قويا عظيما وذلك لوجود اسبابه وهي قوة القوة لانها
تأيرة لهذا الامر والحاجة موجودة لقوة الحرارة وثوراتها في هذه الصور
والآلة مطاوعة لغلبة الارواح وماداتها على جرم العرق **شاهقا**
جدا وذلك لالتجاء الارواح والحرارة الغريزية الى ظاهر البدن وغلبتها
فيزداد حجمها ويزيد في الارتفاع والعلو **سريعا متواترا** وذلك لزيادة
الحاجة باشتعال الحرارة والارواح القلبية بالحركة الزائدة وقد علمت
ان الطبيعة اذا لم تكف بالعظم في جذب ما يحتاج اليه والنسيم
البارد استعملت السرعة والتواتر **والجذب ان يقع فيه** اي في نبض
الغضب **اختلف لان الانفعال متشابه** لتوجه القوة الى الخارج و
عدم انصرافها الى غير هذه الجهة كما لو خالط الغضب خوف او حجل
فانه يجب حشد وقوع الاختلاف فيه لعدم تشابه الانفعال حشد
لوجود الحركتين المصادتين ومقاومة احدهما بالآخرى فان غلبت
الغضبية على الخوفية والتجلبية ونحوها اشد مقتضاها وضعف مقتضى
الاخرى ولان كان بالعكس كان بالعكس واليه اشار بقوله **الا هو متشابه**
عن قوله لا يجب وتقديره ولا يجب ان يقع اختلاف **الا ان**
خالطه خوف فانه حشد لجذب ان يقع فيه للاختلاف واستدل
عليه بقوله **فتارة تغلب ذاك** اي الغضب وفي بعض النسخ **ذلك**
والمراد ما ذكرنا وفي بعض النسخ **هذا** والمتأني خير والا لخير والمتأني
والمتأني في الثالث **وتأثيره هذا** اي الخوف وكذلك **خالطه حجل**

او منازعة من العقل وذلك بان لمساك الغاضب عن الحركة والارتفاع
بالمغضوب به او بالمغضوب عليه اذ العقل يقاوم القوة الغضائية في فعلها
فتارة تغلب الغضائية وتنتهزها وتارة تغلب العقل وتضعف
مقتضاها ويلزم في النبط اختلاف وتكلف اي العقل الامساك اي
امساك الغاضب ومنعه عن سجيته وحركته اي لحركة الغاضب القوة
الغضائية الى الابقاع بالمغضوب عليه وفي بعض النسخ به وهو في
الكثير النسخ عما قيل في الحواشي العراقية من ان اكثر النسخ المغضوب به و
ليس يصح لانهم يقولون غضبت للرجل اذا كان حيا وغضبت به اذا
كان ميتا وعند ذكر الابقاع لا يصح الا بالمغضوب عليه وفيه نظر ويلزم ما
ذكرناه في الغضب ان يكون حركه الانبساط اسرع وحركه الانقباض لان
الارواح والحرارة الغريزية متوجهة فيه الى ظاهر البدن اي الى المركز الى
المحيط واذا كان كذلك فيكون هذه الحركة الى هذه الجهة اسرع منها
الى مقابلها ويلزم من ذلك ايضا ان يكون السكون الخارج اطول مدة من
السكون الداخل قال القرشي اما ان النبط يكون في نفسه في الغضب
او في غيره من الانفعالات النفسية وغيرها اكثر عظاما من المقدار الطبيعي
للشرايين بفعل القوة المحركة فقد بينا ان ذلك غير ممكن لان القوة
عندنا انما تنبسط الشرايين لتبلغه الى مقداره الطبيعي فلا يمكن ان يتعداه
بالطبع ولكنه يمكن ان يكون في الغضب والسرور وغيره من الانفعالات
الحركة للروح الخارج اعظم وذلك من وجهين احدهما ان يكون ذلك
العظم حقيقيا ولكن لا بفعل القوة المحركة بل للثرة ما توجهت الى الشرايين

الخارجة

الخارجة من الروح بسبب تحرك النفس لها الى هناك وبانها ان يكون ذلك العظم
غير حقيقيا بل من الحس فقط وذلك لاسبب زيادة انبساطها يقولون بل
لان الشرايين ترتفع لملئته الى جهة الجلد مكونا ادراكا اكثر فليظن ان ذلك
لزيادة عظمه وشهوته وسبب ذلك الارتفاع حركة الروح والقوى
الى خارج ولذلك يرى الجلد ونظهر في الجلد وخصوصا في العنبر اسفاح
ولقد ذكرنا في النبط عند الفرع انخفاض وضعف وسببه مياه
الروح والقوى الى داخل ولذلك يظهر في الوجه وخصوصا في العنبر
صهور وهزال وقد ضعف النبط في الغم نفسه وذلك لان ذلك الغم
مفرط وسببه الجفاف وضعف القوة هذا كلامه بالفاظه وهو بناء
على مذهبه وقد تقدم الكلام عليه واما اللذة وهي ادراك اللذات
وحيث هو ملائم فلان الارواح والحرارة الغريزية متوجهة فيها
الى ظاهر البدن فلذلك صار النبط فيها عظيما بطيئا متفانئا
اما العظم فلو جودا سببه وهي القوة بسبب الملازمة العارض
اياها ولين الاله الاتجاه الحرارة الغريزية والارواح مع ما دتها الى
ظاهر البدن ووجود الحاجة وهي الانبعاث للحرارة الغريزية الى
ظاهر البدن وانتقالها بالحركة الزائدة واما البطور والفاوت فلقلة
الحاجة الى استعمال الشريعة والتواثر لان الحرارة لم تعرض لها من
الالتهاب والاشتغال فيها كما تعرض لها في الغضب ويلزم من
هذا ان يكون زمان الانبساط في هذا النوع اطول منه في الغضب
وزمان السكون الخارج اقصر منه في الغضب وان قيل سبب

اشتعال الحرارة في اللذة وان كان ضعيفا فحصوله بالرفق لكن زمانه اكثر
 ما هو في الغضب وعما هذا الجوز ان يكون سخيها كسخي الغضب قلنا
 نحن يتبين في فصل الحركات ان الحركة الشديدة غير الكثرة تسخر الكثرة والكثرة
 الغير الشديدة تحلل اكثر مما يقرر ههنا ولان الحرارة في اللذة
 اقل مما في الغضب لم يزد الحاجة فيها على العظم والى ما ذكرنا اشار
 بقوله **واما اللذة فلاها تحرك الى خارج برفق فليس هكذا جميع**
 التسخيم وحتاج الى تأويل لان الصواب فليست لان الضمير للذة تبلغ
 مبلغ الغضب في اعانته الشريعة والاف الجاهبه التواتر بل **زعمنا كفي عظمه**
الحاجة وكان بطيئا متقاوتنا ولذلك نبض السور وهو اخضر من اللان
 لانه لذة خاصة اي حكمه حكم اللذة لان الحركة فيه برفق ايضا ولذلك قال
فانه قد يعظم في الاكثر مع لين اما العظم فلو جود اسبابه كما قلنا في
 اللذة واما اللين فيه فهو بالنسبة الى اللذة والغضب اكثر لان الحركة فيه ارفق
 فلا يكون تحلل بحسب البس والمادة الرطبة يلزم الروح في توجهها فيلين
 النبض ويكون الى البطا وتفاوت لما علمت في اللذة **واما الغم فلان**
الحرارة لحسوق فيه وتغور لميل الحرارة والارواح والقوى الى باطن
البدن قلنا قلنا والقوة تضعف لمنافاة العارض اياها كما انها في اللذة
 تقوى للملئمة العارض اياها **فجب ان يصير النبض صغيرا** لوجود اسبابه
 اما ضعف القوة فلو جهين احدها لاشتعالها يدفع هذا الامر وبانها
 لا تدفعها الى باطن البدن **ضعيفا** لضعف القوة كما يتبين متقاوتنا **باطنيا**
 لقلة الحاجة لان الحرارة في مثل هذه الصورة اخذت في الاختصار

والاجتماع

والاجتماع في الانبساط والانبساط غير ان هذا الحكم يحتاج الى تفصيل
 وهو ان هذا الامر حاصل في حركه الانبساط فقط واما الانقباض
 فيكون في هذا النوع سريعا جدا لان الارواح والحرارة الغريزية
 متوجهة منه من الظاهر الى الباطن اي من المحيط الى المركز وهو الى
 جهة الحركة المذكورة واذ كان كذلك فيكون حركه الانقباض سريعة
 ويلزم من ذلك ان يكون زمان السكون الداخل اطول مدة و زمان
 السكون الخارج **واما الفزع** فانه لما كانت الارواح والحرارة
 الغريزية متوجهة منه الى الباطن دفعة صار التنبض فيه قديما ما هو
 في الغم غير انه يفارقه في امور اربعة احدها من جهة الصغر و
 الضعف فانه ههنا اكثر للامر للفزع وبانها ان البطو والنفات
 ههنا اكثر للهروب الى الباطن دفعة وبالكليته وبانها ان حركه
 الانقباض ههنا اسرع مما هي في الغم ورابعها ان زمان السكون
 الداخل اطول مما هي في الغم ولذا عرفت ذلك فاعلم ان الفزع
 اما ان يعرض بغتة او لا والعارض بغتة هو المفاجي عارضا
 قال **فالمفاجي منه جعل سريعا مرتعدا** لزيادة الحاجة بقرط
 الحركة وعدم الانبساط التام بسبب انهما من القوة **مختلفا غير**
منظم لحصول الفترة لمفاجاة العارض وانها من الطبيعة عارضا
 تتصرف عن فعل التنبض وتوجهه اليه اذا اشتدت الحاجة وتعرض
 من ذلك اختلاف ولا يكون له نظام لشدة الموجب للاختلاف **و**
المتمد منه اي في الفزع زمانا كثيرا **والمدرج** **غير بخير** وفي بعض

النقص

النسخ **غير** والاول اظهر وان كان الثاني اكثر **التم** وكان الانسب الغم لاسرهما
 في غوفا الحرارة واختناقها وضعف القوة بالغم والخوف زمانا كثيرا واما
 الهم فحكمه حكم الخجل لما فيها من التردد المعروف ولذلك صار النبض فيها
 مختلفا وحسب الجهة التي يحرك الحرارة والقوة اليه تكون عدد الحركات
 المتجهة اليها اكثر وكذلك الكلام في السكون **والتم** رحمه الله **الفصل**
التاسع عشر في جملة تغير الامور المضادة للطبيعة هذه النبض
 قيل في جوامع الاسكندر ان من اسباب الفاعلة للنبض منه ما هو فاعل
 له منذ اول الامر وهذه ثلثها الفصول الطبيعية وهي بلية الجنس الجامع
 للذكر والانثى والمزاج الطبيعي وسحنة البدن ومنها ما يفعله في اخر
 الامر وثلاثها اسباب المغيرة للنبض وهي اشياء تعرض في تلك
 الفصول الطبيعية وهي ثلثة اصناف وقد ذكر في حصر المغيرات فيه
 بلية تقسم الى اولى ان اسباب المغيرة منها ما هو موجود في
 الطبع ومنها ما هو خارج عن الطبع ومنها ما هو بين ذلك وكما سباب
 الموجودة في الطبع هي الجنس والمزاج والسحنة والسن والوقت و
 السنة والبلد وحال الهواء في يوم والنوم واليقظة والحس نوعان
 احدهما ذكر في الاخر انثى والمزاج صنفان احدهما طبيعي والاخر عرضي
 والسحنة صنفان كذلك طبعي وعرضي واما الاسباب الخارجة عن
 الطبع فممنزلة الحمى والوجع واما الاسباب التي من ذلك فمنزلة الرياضة
 والاستحمام والاطعمة والاشربة النفس الغاني وهو اصعب
 الاول عما صرح به فيه وهو ان اسباب المغيرة للابدان

صنفان

صنفان منها اسباب معلومة محدودة عن الطبع ومنها اسباب غير
 محدودة ولا معلومة وما كان كذلك فنقل له خارج عن الطبع
 فاما الاسباب المحدودة المعلومة فمنها ما نوعه ومقداره وكيفية محدودة
 كله في الطبع فمنزلة الجنس والاسنان والامزجة واوقات السنة والسحنة
 والبلدان وما كان كذلك نقول انه طبيعي ومنها ما نوعه محدوده
 الطبع فاما كيفية ومقداره غير محدودين فمنزلة الرياضة والاستحمام
 والاطعمة والاشربة وما كان كذلك فنقل انه ليس طبيعي واما النوم
 واليقظة والجماع والحبل فهي اشياء واسطة بين هذين الصنفين والنقص
 الثالث خيرة الاولين على ما قيل في ان الاولين يقيم القدماء هذا
 يقيم من جاء بعدهم بعد صلاح ما قالوا وشرحه شرحا طيفا وهو
 ان الاسباب المغيرة للنبض منها شيئا هي ابداء وحيث ما هو في الطبع
 ونقل لها الاشياء الطبيعية لمنزلة سن الصبي والشيخوخة والحبل و
 الوقت من السنة كالصيف والشتاء ومنها اشياء هي ابداء خارجة
 عن الطبيعة ونقل لها الخارجة عن الطبيعة لمنزلة الورم والحمى ومنها
 اشياء فيما بين ذلك مما اذا كان مقدارها وكيفية على ما ينبغي كانت
 طبيعية واذا كان مقدارها وكيفية على غير ما ينبغي كانت خارجة
 عن الطبيعة وهما لها الاشياء التي ليست في الطبع لمنزلة الاطعمة و
 الاشربة والنوم واليقظة والرياضة والاستحمام ومزاج الهواء اما
 من قبل الحالات الحادثة في كل يوم واما من قبل البلد ومن هذه الاسباب
 السنة النوم خاصة فليكون مقداره مرة على مقدار ما في الطبع ومرة

خارج الطبع فاما كنهه فهي ابداء في الطبع ولذلك صار دخلا
عددا الاشياء التي كثيرا ما يعجز عن الطبع واما الاطعمه والاشربة و
الرياضة والاستحمام فكلها تكون مقداره وكنهه ما هو في الطبع وما هو
خارج عن الطبع ولذلك صارت تسمى اشياء ليست في الطبع واما ما وردت
هذه التقييمات الاستمال كل على ما كانت حلت عنهما الاخران واذا عرفت
ذلك فاعلم ان المذكور في هذا الفصل هو القسم الثالث من الامور المتغيرة
للبعض وهو الامور الخارج عن المحرك الطبيعي كالامراض والاسباب
الفاعلة لها والاعراض اللازمة لها وقد اشار الشيخ الى المرض بسوء
المزاج والى السبب بالامتلاء اى الكثرة للمادة الصاغطة للقوة والى
العرض بالوجع الشديد واما كان كذلك لان الامور المضادة للطبيعة التي
هي الامراض واسبابها واعراضها بغير هيئة النبض باحد وجوه ثلثة
وذلك اى القوة المحركة للنبض ما دامت صحيحة تامة والاله مطاوعه
على اعتدالها والحاجة عما هي عليه في الطبع ولا مانع عن كون حركة
النبض عما ما ينبغي فلا شل لان النبض يكون على افضل حالاته واما كان
لكذلك فخرجه عن تلك الحال اما ان يكون بغير الآلة او الحاجة عن
كونه على الحالة الطبيعية كما يكون عند حصول سوء مزاج اما خارج
تزيد في الحاجة او بارد ينقص منها او ما ينصلب الآلة او رطب يرخنها
والله اشارة بقوله **بغيرها** اى بغير الامور المضادة للطبيعة هيئة النبض
اما ما حدث منها اى تلك الامور **سوء مزاج** وقد عرفت **نبض**
كل مزاج واما ان يكون له حصول مانع عن ذلك كما يكون عند حصول ما يضغط

القول

القوة بالنبض سواء كان ذلك الثقل موقفا او لا يكون والله اشارة بقوله
واما بان لضغط القوة النبض مختلفا فتوجه الطسعة الى الصعود في المادة
ودفع الثقل تارة والى فعل النبض اخرى **وان كان الضغط شديدا جدا**
كان بلا نظام ولا وزن لان موجب الاختلاف اذا كان اسديكا بالاختلاف
الكثير كلما كان الاختلاف الكثير لم يكن له نظام ولا وزن لانه اذا لم يكن فعل
الطسعة على نهج واحد لم يحفظ النظام في نسبة الحركة الى السكون وفي
نسبة احدى الحركتين الى الاخرى فلذلك لا يكون له نظام ولا وزن **والصاغطة**
كل ما به لا رحيته اذ لا تعمل لها **انت** **ورما او غيرهم** واما ان
يكون لا تنفك كون القوة المحركة عما ما ينبغي كما يكون عند الاوجاع الشديدة
التي يكون في الاعضاء الشديدة الحس خصوصا اذا كانت بقرب القلب
او في عضو مشترك البقع وعند الام النفسانية والاشياء القوية التحليل
وكل ذلك لا صغاف القوة او لشغلها عن التحريك الطبيعي واليه اشار
بقوله **واما بان تحلل القوة فيصير النبض ضعيفا** وقد عرفت انه يلزمه
الصغور والتواتر واذا اشتد اوجب البطو واما افراط او حجب
النفاسات ايضا بالتفصيل الذي عرفتته ولهذا لم تتعرض للشيخ له وهذا
لنسقط اعتراض ابن جميع وهو ان الشيخ لما قال في نبض الاوجاع
فان بلغ الوجع الزكائية في القوة لما ذكرناه من الوجوه اخذنا كس
وسنا قصر حتى يفقد العظم والسرعة ويختلفها اولا التواتر ثم الصغر
واللودية والتمليه فمنبغي ان تترادفها الصغير والمتواتر حتى يصير
بالزيادة هكذا فيصير النبض صغيرا ضعيفا متواترا وهذا **الوجع الشديد**

معتبر

كنهه

والآلام النفسانية القوية التحليل وبعبارة أخرى ما يغير النبض عن
الحالة الطبيعية بلثة امور سوء المزاج والضغط وما يوجب حلة القوة
لانه لو لا احد هذه لكانت تكون للاسباب الماسكة جارية عما يحجرها
الطبيعي وذلك بسبب لجريان النبض عن الحالة الطبيعية وبيان انه لو لا
هذه الامور لكانت تكون المزاج مستمرا عما ينبغي فيكون للحاجم معتدله
والآلة باقية لانه حينئذ لا توجد ما يحملها فيضعفها وسفل عليها فضعفها
ولا انصاف الى جهة اخرى نحو هضم طعام او نضج مادة فيستمر فعلها على حالها
الطبيعية فعرفنا ان ما يغير النبض الى ما يضا د حاله الطسعة ما سوء
مزاج وقد عرفت اقسامه وكيفية مضي كل واحد في النبض ولما
الضغط والمراد به الثقل المادي وربما كان اولا وقد عرفت انه سبب
الاختلاف واما ما يجل القوة وتوجب الضعف وما يتبعه والصغر
والتوانر وغيرهما بالتفصيل الذي عرفتة وهو فاحسب سائر ما توجب
الضعف وقد عرفت اسبابه في الفصل السادس قال المصحح وهذا
النوع لما كان كثير العدد حصن للاطباء في حنسين عامين احدهما ما يجل
القوة ونفثها وبيانها ما يتقبل القوة ونضغطها اما المحللة فهي مثال
عدم الغذاء وشدة الالم والاستفراغ المفرط وانواع الاعراض
النفسانية التي يتبعها التحلل وهذه جميعها تجعل النبض ضعيفا صغيرا
متواترا وبارديا بالضعف صير بطيئا متفاوتا ثم دوديا لم يلبثا كما
عرفت واما المثقلة فمثلا الامتلاء والمواد الزبجة والغذاء وينبغي
ان تعلم ان الامراض الحادة عن الامتلاء اكثر والحادة عن الاستفراغ

وذلك

وذلك لان الامور المثقلة الضاغطة تارة تكون عامة للبدن وتارة تكون خاصة
بعضو عضو وعند ذلك تحدث الخلط المجتمع نوعا من المرض بعد ذلك يختلف
بحسب جوهر العضو وفعله فخالط الاستفراغ فانه لا يحصل منه هذا
النوع لانه متى وقع استفراغ ومادة بافراط تتبعه خروج المادة الاخرى لبيان
للمواد واختلاط البعض ببعض بخلاف الامتلاء فانه تجوز ان يكون مادة
المواد وغيران كثير المادة الاخرى وايضا يستحيل ان تقع استفراغ من
العضو الذي يليه ثم الذي يليه وبصير الاستفراغ عامتا بخلاف الامتلاء
فانه تجوز ان تنصب مادة في عضو دون عضو ولا اجل هذا قلنا ان
الامراض الامتلاء اكثر عددا الاستفراغية ولا امتلاء مع كثرتها
يعيها جميعها نبض واحد هو ان يصير ضعيفا صغيرا متمليا مختلفا اما
الصغر فلغير المادة للقوة وللحرارة الغريزية ومثليها آلة ولا شل ان هذه
اسباب توجب الصغر واما الضعف فلما ذكرنا واما الامتلاء فذلك
معلوم منه واما الاختلاف فلا اجل المقاومة ومثل هذا النبض كلما كانت
النبضات العظيمة والقوية فيه اكثر عددا دل على ان القوة مستوية
على المادة وكلما كانت بالعكس فهو بالعكس بعد ذلك يحصل اختلاف
اخر بحسب المادة وذلك لانه متى كان المثقل للمادة الدموية كان النبض
مع ذلك سريعا متواترا معتدلا في الصلابة واللين اما السرعة والتواتر
فلسبب الحاجة واما الاعتدال في الصلابة واللين فلان الدم كثير المقدار
فهو مبدد في هذا الوجه فكون النبض صلبا غير انه يربط المزاج
والرطوبة مريحة فيكون لين في هذا الوجه وحسب يكون معتدلا

ومنى كان المتقل هو الصفراء كان النبض اسد سرعة وتواترا من ذلك الفضل
حرارة الصفراء عما حرارة الدم قال صاحب الكامل ويكون النبض
في هذه الصورة ما لا الى الصلابة ليس مزاج الصفراء والحق انه معتدل
في ذلك لان تمدد الصفراء قليل لقلة مقدارها ولطافة جوهرها
فيكون النبض من هذا الوجه البين مما هو في الدم غير انها يا بسمة المزاج
والبسوسة توجب الصلابة فيكون النبض معتدلا في ذلك ومع هذا
جميعه يجب ان تعلم ان اختلاف النبض في الامتلاء الصفراوى
الكثر منه في الدمون وذلك لان الصفراء كثيرة الحركة ومنى كان المتقل
المادة البلغمية كان النبض صغيرا بطيا متفا وتاليا قليل الاختلاف اما
الصغروالطوي والنفوت فليبرد المادة وجمها القوة واما اللين
فلرطوبة المادة واما قلة الاختلاف فلسكون المادة وقلة حركتها
وان كان المتقل السوداء كان النبض صغيرا ضعيفا ما لا الى الصلابة
قليل الاختلاف اما الصغروالضعف فليضعف القوة للغم واما
الميل الى الصلابة فليسر المادة واما قلة الاختلاف فلان المادة مستقرة
ثابتة هذا كلامه بالفاظه وفي بعض المواضع منه نظن قال
السامري في شرح هذا الفصل يغير الامور الخارجة عن الطبع للنبض
على سبيل الاجمال بلثه عما ذكرها الشرح واما على سبيل التفصيل
وان كان لا يلحق بالكلام الا ان اذكره لكون الكلام في النبض تاما وان
اورد ما اورده ولا ابالي بتكرار بعض ما سلف في اسماءه عما فو بدخله
عنها ما ذكرناه قال نبض اصحاب السرسام الحار المسمى فرانطس
يكون

الكلام

يكون صلها لكون الورم في عضو عصي صغيرا اصلا به العرق و
ضعف القوة وانضغاطه بالمادة وفي نبضهم قوة متا الى ان تغلبوا الخضر
لان السبس يجمع وليشد ويكون اخرا الانقباض واول الانبساط اسرع
والخلو منشارته عن موجبة متا لان الدماغ جوهر رطب وقد
يعرض لنبضهم ان يعظم ويتواتر للحاجة وقد يختلف في اجزاء الوضع
بعضه مرتفعا وبعضه منخفضا وذلك بسبب الارتفاع والارتعاش
الذي يوجب الصلابة وان كان مع ذلك في النبض تواتر شديد فانه
ينذر بغشي يحدث بالمرض عن قسب وقد يعرض للنبض منهم ان يكون شديدا
فينذر بشي نبض لين رخس وهو السرسام البارد ويعرفه الاطباء بالزيت
اشتقاقا وعرضه يكون عظيما ضعيفا لينا بطيا متفاوئا مختلفا اختلافا
موجيا وذلك لان هذه العلة تكون من مادة رطبة بلغمية يتولد في الدماغ
او تصير اليه من عضو آخر والدماغ عضو رطب فلذلك يكون النبض لينا واللين
البلغم في هذه بعض صحت حمى ضعيفه وجرم الشريان لا يمنع من الانبساط
جيدا فيصير النبض عظيما والاربع الرطوبة تغلب فيكون النبض ضعيفا وصير
بسبب ضعف القوة مع الرطوبة مختلفا اختلافا موجيا ولان مزاج
المادة بارد والحاجة لا توهق صار النبض للكل بطيا متفاوئا وذكر جالسوس
انه ربما حدث في هذا النبض النبض المسمى بالقرعتين ويكون ذلك اذا كثرت
هذا الخلط في الدماغ حتى يمدد ويمدد معه الاخشيه فيصطب للكل
الشريان وينقل عن الحركة الموجبة الى ذي القرعتين الذي يحدث عن
الصلابة قال الشيخ ويقع في نبضة الواقع في الوسط لان القوة الحيوانية

منه اسلم والجمي معه اقل لمعه من القلب وهذا سهو منه فان جالسوس
 يقول كونه بان مسكن في اوقات الحركة اخرى وان تحرك في اوقات
 السكون وذلك لمعه الدماغ عن القلب خلافا لذات الرية فانه اقل
 حاجة للغرب من القلب والاضا ما ذكره من علة ذلك ليس صحيحا لانه
 علة سلامة القوة الحيوانية وقلة الحاجة وقد تقدم ذكر الاسباب
 الموحدة للواقع في الوسط شدة الحاجة ولعل هذا غلط في الثاني سحر الاول
 حيث كتب في الفقرة الواقعة في الوسط وفيه نظير ما قال ونبض
 السمات السهرى سريع متواتر لمنزلة نبض اصحاب السر سام الا انه
 اقل منه سرعة وتواترا وعرض قصير بسبب البلغم وقصر لعرضه
 ثم هو اقوى من نبض لبيث غرس واضعف من نبض فراينطس ولا يكون
 النبض منقطعاً مرتعداً في السر سام لان ذلك بسبب تبس المادة وعصبته
 العضو ونبض الجود يكون قويا ضلها قليل الاختلاف لانه يحدث عن
 شدة في موخر الدماغ عن مادة باردة يابسها والنبض في هذه العلة
 يكون في الاكثر حار الملس اعني انه يكون اسخن من ساير البدن بسبب
 ان البرودة لم يستحوذ على العروق استحوذها على ساير البدن
 فيوجد العروق اسخن مما يجاوره اعني في المواضع التي هي حوله ونسب
 الصرع والسكتة تكون في اول جلدوها متمداً الى المدد اغشية الدماغ
 لكثرة الخاط فيها فان النبض ما تغير عن حالته الطبيعية بالكثر من
 التمديد فاذا قوى المرض صار النبض ضعيفا بطيا متواترا وذلك
 لضعف القوة فان ضعفت القوة جلد صار النبض متفاوتا وآل

امره

امره الى اللعدى ثم التملى ونبض الشيخ لما عرض فيه للعصب الانقباض
 والاجتماع في منشأ رية عرض للشران شدة التمديد والصلابة حتى
 لا يمكنه ان ينسبط جديا فيصير النبض لهلك كما لم تعد وليس هو منعد
 بالمحققة لكن حركته شبيهة بالوتر اذا انبسط حتى كان في انبساطه
 شبيهة بالوتر بمنزلة سهم انبعث وقوس وكذلك اذا انقبض كان شبيهها
 بالفاير حتى يظنونه في وقت الانبساط انه عظيم ويزن به بسبب
 ما فيه من الصلابة انه قوى وليس هو كذلك بل هو معتدل بين العظيم
 والصغير والقوى والضعيف الا ان اعتداله لا يظهر بسبب ارتعاد
 ومثل هذا يكون نبض اصحاب السوداء ونبض الاسترخاء والفالج
 صغير ضعيف فانما يوتى العلة صار متفاوتا بطيا وباخرة عند
 قوة هذه العلة يصير متواترا وليس يكون تواتره مستويا لكن يكون
 بعد فقرات كثر متفاوتا ويسمى جالسوس هذا النبض المفتر وعلة
 هذا النبض ان القوة لا سفد جديا حتى تصل الى الاعضاء بسبب السكة
 التي تحدث في ابتداء النخاع ويدخل في علل الاعصاب العشرة
 التي يكون في ابتداء نواب الحميات والنبض في هذه الحالة يكون
 باجتماع الشريين من جميع جهاته الى ناحيته المركزية بغوص
 الى العمق وذلك لانقباض الحرارة وغوصها الى عمق البدن ونبض ورم عضل
 الحشرة فان كان الورم وهو المسمى بالذئبة في الاجزاء العصبية منها
 كان النبض ضلها منشأ ريا شبيهها بنبض المتشج صغيرا متواترا ولذلك
 متى كثر الصلابة والمنشأ رية انذر تشنج لان الورم اذا قوى واشتد

تأدى الى الاعصاب او الى الدماغ وان كان الورم في الاجزاء اللحمية من العظم
كان النبض عظيمًا موجيا ومتي كثر اللين والموجية انذرت ان الورم وذلك
لان المادة اذا كثرت في الاجزاء اللحمية من العظم لم يكن ان يبقى فيها
اسفلت الى اللينة فاذا قوت هذه العلة اعني الذخيرة حتى تحت العظم
وشرف منها على الهلاك صار النبض صغيرا متفاوتا ونبض انتصاب
النبض يكون مختلفا غير منظم وذلك بسبب الخلط البلغمي الحار في اقسام
القصبة فاذا اقل الخلط القوة صار النبض صغيرا ضعيفا فاذا استولت
القوة على الخلط صار النبض الى العظم والقوة فاما متى كان المرض موطئا
في القوة كان النبض متواترا واذا قوى المرض وصار الى الاحتراق انتقل
الى التفاوت ونبض ذات الرية شبيه بنبض صاحب النسيان في
العظم واللين والموجية وذلك لان اللين والموجية يحدثان بسبب لين
جوهر العضو والموجية في النسيان يحدث بسبب رطوبة الخلط المحدث
لها وهو البلغم والاختلاف والانقطاع في ذات الرية اكثر وذلك بسبب
ما يحدث الورم الحار والحمى التابعة له من الاضطراب وربما حدث في
هذا النبض ايضا الاختلاف المسمى ذا القرعيتين وذلك عند عظم الورم و
شدة تمديده لحجم الرية حتى يمتد لها العشاء المغشي لها فيحدث في
الريان بسبب ذلك صلابة كثرة بصير النبض بها شيئا بالحرارة المسمى
ذا القرعيتين واما حاله في القوة والضعف والسرعة والتواتر فان النبض
يكون اميل الى الضعف لقوة المرض وسبب مجاهدة الطبيعة وربما
وقع في النبض نبضة زايدة ونبضة ناقصة وذلك انه متى قوت القوة

المرض

المرض حدثت نبضة زايدة فيما بين نبضتين او قلت او اكثر من ذلك وان قهر
المرض القوة وعجزت الطبيعة فقصت فيما بين نبضتين او قلت او اكثر
نبضة واما السرعة والتواتر فلان هذه العلة تتبعها الحمى بسبب العفن
وقرب القلب وسبب مشاركة الدماغ للرية في هذه العلة
فان كانت الحمى اغلب كان النبض سريعًا متواترا وان كان السبات
اغلب كان النبض متفاوتا ونبض ذات الجنب يكون صلبا مختلفا
اختلافا منساريا بسبب عصبية العشاء المتواتر بسبب الحمى
ولان اكثر حدوثها عن الدم والصفراء ولا يحدث عن البلغم الا في الصدر
فان كان حدوثها عن الصفراء كان النبض شديد التواتر وان كان
حدوثها عن الدم كان وسطا في التواتر وان كان عن البلغم كان المتواتر
فيه قليلا بسبب طبيعة البلغم وسد تدل زيادة التواتر ونقصانه على
المادة المحركة لهذه العلة كما سدر في هذه العلة ولعل ذلك انه متى
كان اسد تواترا اندر ما بذات الرية واما نعشي يحدث بالمرض واما
يدول وذلك ان شدة التواتر تدل على مادة صفراوية والصفراء للطاقتها
سفل ما الى الوريد فتحدث ذات الرية واما الى القلب فحدث لما
غشيا واما خفة نابؤك صاحبه الى الدبول وذلك لقرب هذين
العضوين من موضع العلة ومنه كان النبض قليل التواتر اندر ما يثبت
او يسكنه او سرسام بارد لان قللة التواتر تدل على ان المادة باردة بلغمية
فاذا تضاعف البخر والرطوبة المتخلل في البلغم الى الدماغ حدث فيه
هذه العلة وقد تدل بالاختلاف المنساري كان احلافا يغير احدا سرعة

حدوثها

اعضاء الممرض لان مد على ضعف المرض ونقصانه ومتى كان كثيرا انذر بطول
المرض وان كانت القوة ضعيفة انذر موت سريع ونبض الذبول لما الصنف الاول
الحادث عن ورم في الاحشاء للمادة حرارية الى جهة القلب ناشئة لطوبائه
ورطوبات الشرايين فينبضه يكون ضعيفا صغيرا ضلها اما الضعف والصغر
فلضعف القوة واما الصلابة فلاجل البس ويكون فيه سرعة وتواتر للاجل
الحرارة واما الصنف الثاني في الذبول وهو الحادث بسبب غشي يتبع
الحمة الحارة فيضطر الطبيب الى ان يدفع الى العليل شرايا بسبب الغشي
فيكسب القلب بسا ويسري البس الى سائر الاعضاء فينبضه يكون فيه
منشارية كنبض اصحاب الصنف الاول الا انه اقل منه سرعة وتواترا
لان البس فيه اغلب من الحرارة واما الصنف الثالث وهو ان يغلب
على البدن سوء مزاج حار يابس فيضطر الطبيب الى ان يعطيه الاشياء
الشدية البرد ويبقى البس على حاله وينقل الى البرد ووهو هذا الجنس
الذبول الشحوي ونبضه مثل الاول في الضعف والصغر الا انه بطيء
متفاوت والنبض العام لهذه الاصناف النبض الثابت وهو الصغير
الصلب وكذلك يحدث فيه ذنب القارس سواء كان في الاختلاف
في نبضة واحدة او في نبضات وذلك بسبب ضعف القوة عن اللوغ
الى طرف الشريان وقد يعرض ايضا في هذا النبض المسمى بالمخفي وهو
الذي يكون طرفاه دقيقين ومسطه غليظا وذلك بسبب ضعف القوة
التي ملكها ان تشيل طرف الشريان الذي يلي المرفق لما عليه من اللحم
ولا يبلغ جثلا الى الطرف الذي يلي الكف لضعفها ونبض غلل المعدة اما

ينبض فيها الحار فيكون صلبا متندا منشارا بامتوترا بسبب صلابته في المعدة
وقد يعرض في هذه الحالة عدم الغذاء بسبب ضعف هضم المعدة فيكون
النبض ضعيفا وباحره يكون بطيا فان عرض لقيم المعدة لذع او كرب او
غثيان او غير ذلك مما يحدث عن الخلط اللزاع فانه النبض يكون صغيرا
ضعيفا متواترا وان كان الخلط باردا كان النبض بطيا وان حصل
كثرة غلكه اقل القوة او خلط غليظ كثير ولم يكن هناك حرارة كان النبض
متفاوتا ونبض العلة المسماة بوليموس الدفوت والصغر والضعف وان
يكون مختلفا في نبضه واحدة ويكون مسقطعا في اخره وفي العرق
قربه بعضها وفي بعض غمارة القرب حتى يطن ان تحت اصابع
رملا منشورا وقد يلحق هذا النبض الحادث عن شرب الادوية المسهلة
فان الدواء المسهل اذا جذب بالاخلط ولم يدفع فان النبض يصير
عريضا لا تلال الشريان بالاخلط المحيطة في المعدة ويكون ضعيفا بسبب
انقال الخلط للقوة فاذا اخذ الدواء في الاسهال وحدث الكرب والاضطراب
صار النبض مختلفا غير منظم واذا زيد الاستفراغ وخف الثقل
والكرب صار النبض مع اخلافة منظم واذا تم الاستفراغ وتراجعت
القوة صار النبض عظيم مستويا فان اسرف الاستفراغ واحتد
المزاج صار النبض متواترا مختلفا فان الامر الى الغشي عرض
النبض اللودي فان قصر الدواء صار النبض صغيرا ضعيفا لا تلال القوة
وكذلك الدواء المقيي فانه في اول الامر يجعل النبض عريضا فاذا
استفراغ بالقي ما يحتاج اليه صار النبض اعظم مما كان عليه قبل

ونبض على الكبد اما الاستسقاء الرقي فانه يحل النبض صغيرا متواترا
 الى الصلابة ما هو مع شيء من تمدد اما الصغر فلا يقال القوة ومنعها
 بسط الشريان واما التواتر فللضعف واما الصلابة فليتمد الصفاق
 واما الطلي فيكون النبض فيه سريعا متواترا ما يلا الى الصلابة والتمدد قليلا
 اما السرعة فلقلة الثقل واما الصلابة فلا جل ليس واما اللحى فيكون
 النبض فيه عريضا لينا موجيا بسبب كثرة الرطوبة ونبض اليرقان ان
 كان يغير حمى يكون صغيرا متواترا ضلعا وذلك بسبب الصفراء وبسببها واما
 الاوقات العارضة في الهضم الثالث فالنبض في الجذام صغير متواتر بسبب
 غلظ الخلط وقلته وتصلبه حرم الشريان فلا يمكن ان ينسبط والتواتر لضعف
 القوة وفي البصر يكون النبض عريضا لينا بطينا بسبب البلغم وبرودة المزاج
 ويحتمى بذلك الاستدلال بحال النبض عما احوال البدن وهو مقدمة المعرف
 الانذار بما يكون في حال البدن وهو اصل عظيم ينفع به الطبيب لانه اذا
 انذر في النبض بما يكون ازدا دالقة به وحسنت سمعته وانفع به
 المريض بالتقدم في حسم ما دة مرضه بصواب التدبير في ذلك النبض
 العظيم قد عرفت فيما مضى اسبابه الثلاثة وهي قوة القوة وسكته
 الحاجة ومطاوعة فان كان مع العظم لين دل على ان التغيير حادث
 عن الاستسقام وعن الاحضار او عن الدلك ومثل هذا العظم سناقض
 الى سرعة وقبل ان هذه الامور ليست بكثرة البقاء وان كان
 مع العظم صلابه دل على زيادة حرور الشمس وان لبث هذا
 قليلا دل على شرب خمر وان لبث مدة طويلة دل على غدا قد انهم

فان كان مع العظم سرجه موة لم يكن تناول غذاء ولا شرب خمر دل
 على كهوس في البدن قد نضج وعطفت عليه الطبيعة واخذت به
 الاعضاء وان لم يكن مع العظم قوة لم يكن تناول غذاء ولا شرب خمر
 دل على شرب ستم وقد يكون هذا النبض في الحميات والفرق ان في الحميات
 ينزأ العظم وفي الستم سناقض وينبغي ان يكون الطبيب عارفا بعادة
 المريض واخلاقة هل هو محب للاستسقام والرياضه او شديد المحبة
 للاكل او غصوب وبالجمله كل حالة توجب للنبض العظم من شرب
 خمر او تناول غذاء كثير او تناول ادوية وليس ينبغي ان يسأل
 المريض لاية علة نبضه عظيم لكن يجب ان يكون سؤاله برفق
 والا ان يسأل خدمته فربما كان فيهم من هو خبيث ولا صدق وستر
 ما هو عليه ولذلك يحتاج الى ان يسأل بال لطف بما يكون مسفق
 فيهم من صدق ويسارع الى قول الحق والطبيب لا يعسر عليه ما
 يريد ان يسأل فمتعززه من القيل الثاني بل من القيل الاول يصعب
 عليه وجال السوس فخير عن حال رجل كان كثير الستر الحق بروم
 بذلك تجرية الاطباء وانه كثير للاخذ لشرب الادوية وانه لما
 دخل عليه وجد نبضه عظيما وامره بان يخرج لسانه فلما رآه
 مسودا من الدواء اعلمه انه تناول سدا دواء فانكر ذلك فلما وافاه
 اليوم الثاني وجد نبضه النبض بعينه وقد جعل الدواء بلوطة صغيره
 وتناول حتى لا يملون لسانه وغسل لسانه غسل جيدا وانه لما
 قال له انه قد تناول دواء اخبر لسانه ليريه ان الامر بخلاف ما

ما قاله واستشهد بخدمته ذلك وجالوس بسلك نبضه وقال
ان اردت تحلف فأنك بلا شك قد شربت دواء لان نبضه كان مختلفا
والنبض في مثل هذه الاحوال يكون كذلك النبض الصغير يكون
لضعف القوة وقلة الحاجة وصلابة الالة فان افرس مع الصغر
لنيز دل على الاعتسالة بالما البارد وان افرس مع الصلابة الصغر صلابه
ولثاقه في سطح البدن كان ذلك بسبب برودة الهواء وان افرس مع
الصغرسبات دل على شرب دواء بارد وان كان مع الصغر اخلاط
دل على غم شديد قد طالت مدته ولم يكن هذا مخصوصا بالغم فقط بل لجميع
العوارض النفسانية ويدل على اخلاط باردة ليجت في البدن واغذيه
باردة ورفاهيته النبض السريع قد عرفت ان سببه قوة القوة وشدة
الحاجة فقد يكون بالقياس الى المعتدل الى المعتدل فيكون معه عظما
من غير تواتر الا ان يزيد الحاجة وقد يكون السريع تابعا للمزاج الحار
وبالقياس اليه يكون معه تواتر والبطي بالقياس الى المعتدل لا
يكون اصغرمه حبالا ان نقص الحاجة والبطي الذي هو بالقياس
الى السريع التابع للمزاج الحار فانه يكون سريعاً صغيراً وليس يكون
متفاوتاً واذا كان مع كونه بطيئاً صغيراً متفاوتاً دل على مزاج بارد
النبض القوي يكون عن توفر القوة والضعف عن ضد ذلك
فلا سباب التي بها يكون النبض قويا شرب الشراب المعتدل
واعتدال الغذاء وجودة الكموس والاخلط التي كانت على
نصف هضمها فانضمت والاشياء اليها تظهر قوة النبض

هي

هي كثرة الحركة والرياضة والغضب واشياءها فان هذه شأنها
ان تنشط القوة واسباب الضعف هي الاسهال والمرض و
الاستفراغ في الدم وكثرة العرق الكاين في البحار بن عا
خلاف ما ينبغي وبالحمل ما من شأنه ان يضر لجوهر القوة والاشياء
التي من شأنها ان تظهر ضعف القوة قوة الغم الدائم وكثرة الاستحمام
وسوء الهضم والاكتارون الاغذية لانه يعوق القوة عن اخراج
الفضول النبض الصلب واللين يكون من استئصال الاغذية المعتدلة
والاستحمام بالما العذب وعلية البلغم والاستشفاء اللحي
والصلب يكون من ضد هذه الاسباب وهو ما صلابه اوجاه
او ورم عظيم تحدث في الاحشاء او حمود تحدث عن البرد او
بس كالحديث في الحمى المحرقة او شنج قوى النبض المتواتر و
المتفاوت يكون لكثرة الحاجة ولقلتها وقد عرفت اسبابها فيما
مضى لكن ههنا ستر وهو انه ان كان التواتر في السكون الخارج و
هو عقيب الانبساط دل على نزيد الحرارة في البدن وان يكون نقيته
لم يخالطها شيء من الفضول ومتى كان التواتر في السكون الداخل
وهو عقيب الانقباض دل على نزيد الحرارة ولكنها ليست نقيته و
الفضول بسبب دفع الانخرة الدخانية وافهم هذا في التفاوت
الدال على قلة الحاجة انه في السكون الخارج يدل على قلة الحاجة
مع النقاء وفي السكون الداخل يدل على قلة الحاجة مع عدم
النقاء ومن الفضول النبض المختلف يكون اما بسبب كثرة الاخلط

التي قد املت القوة ومنعتها وان تطلب الحركة في الوقت الذي ينبغي
 واما بسبب غلظ الاخلاط وهذه الاخلاط اما ان يكون في افواه العروق
 القريبة من القلب التي يجذب القلب ما يجتذبه ويرسل ما يرسله
 في اللوآء واما ان يكون هذه الاخلاط في تجاويف العروق دون افواها
 واما ان يكون هذه الاخلاط الغليظة تنصب حوالى العروق من خارج
 فيكون كالمانعة لها لانها ثقيلها وسفل مواضعها التي كانت تنبسط فيها
 وتلاوها او يكون اورام وصلابات واشياء اخر غليظة تمنع من
 الانبساط فاذا اتفقت هذه الاسباب او بعضها في صفقات العروق
 انفسها فانه يكون الشر الحادث عنها عظيما واما ان اتفقت في جرم
 القلب كما ان الشر متلفا النبض الموجي يتولد في عرق رطب ليس
 مع قوة قد ضعفت قليلا والدودي يتولد في عرق رطب ليس
 قد ضعفت كثيرا وهذا النبض ان اعني الموجي والدودي اكثر ما
 يحدثان مع الحمى فاذا لم يكن حمى فقد يكونان اما في استفراغ
 مفرط واما في رعاف ولما في قي واما في بول كثير واما في
 دوام درور الطمث مجاوزا عن المقدار المعتدل واما في دم
 كثير يخرج من اللبر واما في عرق مجاوز المقدار القصد
 واما تعفن الرية بسبب رطوبة كثيرة فجميع هذه ترطب الشريان
 مع ضعف القوة فيها النبض المعروف بذب القاريد على
 ضعف القوة الا انه تتفاوت في الرداة فاقله رداة الراجع و
 اكثر رداة المنقضي والواقف متوسط منها النبض المنحني

اما

اما ان يكون نصته نصبة بالطبع بحيث يكون وسطه بها فقط
 قريبا من الجلد اما يوازيه شيء من الاجسام واما في قبال ضعف
 القوة بحيث لا تقدر ان تدفع ما ثقل على الطرفين من الاجسام
 فان هذا النبض خاصة يوجد كانه منحني ليس بقوس من دائر
 بل كانه زاوية بنصته بطرف شكل مثلث قال جالسوس
 هكذا بين للجيش النبض ذو القرعيتين قال جالسوس هي
 اقسام ثلثة الاولى ان لا الحش معه بار تعاد وذلك لان يكون
 لانه قصير الطول فلقصر طوله تحش منه بقرعيتين لان جنبتى
 العروق لا تحش منها بار تعاد والثاني ان يكون العروق مضلعا
 ويكون القوة من الضعف فيحد سفل عليها ما يعلى العروق
 من الاجسام الا انه مع تنبسط في جوف و اجزاء العروق
 وهو الجزء الذي يلي مبداء الجلد بالمانع وذلك لانه لما كان
 هذا الجزء وحده من العروق لجيش نحاسية المس صار
 النبض في هذه الاوقات ذا القرعيتين والذات الحادث
 عن سوء المزاج وليس يلزمه الصلابة ضرورة من اجل انه
 يفرغ اليد مرتين فبالواجب سمي ذا القرعيتين والكثير ما يعرض
 هذا النبض في هرب الحار من البرد في الشريعة ووجدنا
 هذا النبض مرارا شتى في نوايب الحميات التي يندى مع
 برد شديد النبض المختلف يدل على الهلاك لانه يدل على

الصفحة

حور القوة ونقرب منه النبض المتفاوت المختلف وتختلف
 دلالة على الشر بحسب الانسان لانه في الباب اذ على
 الشر من ساير الامنان واسرع الى الهلاك لتوفر حرارتهم
 واحتياجهم الى النبض القوي وفي المشايخ اقل دلالة على
 الشر لان حرارتهم ليست بالقوية وفي الصبيان متوسط
 في الدلالة على الهلاك من قبل ان القوة الفاعلة للنبض فيهم
 اضعف منها في الشبان واقوى في المشايخ الفرق بين
 النبض الناقص والنبض المتفاوت ان المتفاوت قد يكون مع استواء
 النبض الا ان الحاجة قد يكون قليلة لانه يحدث اما عن برد
 شديد يحدث في جسم القلب فيعني عن الترويح او برد
 شديد يحدث في الدم والروح الذي يحتوي عليها جرم القلب
 او عن برد شديد يحدث في بعض الاعضاء القريبة من القلب
 والنبض الناقص يكون مع اضطراب شديد وبالجملة النبض
 الناقص ما يفعله القلب اقل ما يحتاج اليه اما ان يكون
 سببها اما لان الاخلاط اكثر من قبل كثيرتها على القوة
 والاخر ان يكون الاله معوقة او مضغوطة النبض
 المرتعش يدل على ضعف القوة فلا تقوى على الفعل جدا
 اولين صفات العروق فلا ينطاع للقوة او قصف
 الملك ونبيه هذا اخر ما ذكره السامري ولا نجله

بل

بل كله منقول من كلام جالينوس واشتمل على فوائد
 خلا عنها ما ذكرناه اوردها وان كان لنا بعض
 المواضع منه نظر هذا اضر الكلام في النبض
 وشرح الخونجي انقطع في اخر النبض وشرح
 الامام في اخر نبض المستحسن ولم يتق لها
 بعد ذلك كلام في الكتاب الى اخر
 ما سترحنا عن المباحثه معها
 وبقيت المباحثه في هذا الى اخر
 الكتاب مع القدر في المصحح
 والسامري لانهم هموا سرحهم
 بحلاف الباقيين فان
 سرحهم ناقصه
 مبتدئه
 والله
 اعلم

تم المجلد السادس وسدس المجلد السابع مبتدئا بقوله الجملة الثانية من التعليل الثالث

